3633.

٤٤٦٤

يا هاديًا لسالك مسالك محامدك ۞ ويا سامعا لجامع مسائل حامدك ۞
اهدنا الصراط المستقيم هدايه كافيه لنسهيل جمل مشكلاتنا ۞ صراط الذين انعمت
عليهم لتبديل كمالاتنا بضلالاتنا ۞ وصل على افضلهم صلوات وافيه لشكر ما انعم
علينا في اصلاح حالاتنا ۞ وعلى آله المفضلين علينا بكفايه اسباب السعاده
لتحصيل كمالاتنا ۞ وصحبه المجلين الينا بفضل انارة النبوة ليحفظونا عن الخطار
في مقالاتنا ۞ وبعد فصول العبد الفقير الى الله الغني عن العالمين ابراهيم بن
محمد بن عربشاه الاسفرائي عصام الدين هذه حواش كالشمس لنجوم ودرر
الزبرغواش ۞ وافيه للفوائد الضيائيه وحاش ۞ لا يوجد عن قدحه متحاش ۞
ولا نبوهم في حفنه ذام اورش ۞ لا يرده ناظر كابر عن غيه مكابر ۞ لكنه ما فيه
من الابتداع ۞ ولا يؤده شاعر فاخر بالاطلاع ۞ على خوافيه الا مجاس الاذعان
من لم يفارق ربقة التقليد فليتفوه بما شاء فليس معه انزاع ۞ ومن ليس له
غاية التحديد لنظره السديد فليتنزه عنه فلا نزيد منه الا الوداع ۞ انفع
بها اللهم اهل السعادة بانتفاع ۞ واردع اصحاب الشقاوة عن الاسقاط
انت حسبنا في الترقي الى بقاع العلم الذي هو في غاية الارتفاع ۞ قوله
الحمد هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري من انعام او غيره وما وقع
على غير الاختياري كالحمد الله تعالى على صفاته فلتنزيله منزلة الاختياري اما لانكشاف
الذات فيه واما باعتبار كونها مبادي افعال اختيارية فهو ليس بحمد حقيقة
واستعمال الحمد فيه مجاز اولان المحمود عليه ليس بمحمود عليه حقيقة بل جعل محمودا عليه تجوزا

الحمد في اللغة هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري
على قصد التعظيم وقال بعضهم هو الوصف بالجميل
على الجميل الاختياري على جهة التعظيم والتبجيل وفي
الاصطلاح حمد فعل ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعما كذا
قاله العلامة البيدي في شرح
المطالع
فصله

الالف واللام في قوله الحمد للجنس كما هو الملايم في اللام الداخلة
على المصادر الواقعة موقع الافعال وفيما عن فيه
كذلك واصله احمد الله فحذف الفعل وعدل
الى الجملة الاسمية للدوام والثبات كما صرح به
المحقق صاحب الكشاف في امثال هذه المواضع
واما الاستغراق او المصدر نكرة يصح ان يقصد
منه جميع الافراد والحمد مصدر سواء قصد المعنى
اللغوي كما هو الظاهر او العرفي
فصله

يجوز ان يكون المحمود عليه حفيفة امر آخر قوله لوليه في الصحاح الولي ضد العدو وكل من
ولي امرا حد فهو وليه هذا وكل المعنيين ههنا محتمل الا على الاول فالحق ان
كل حمد لمحب كل حمد وهو انه تعالى لانه يحب كل حمد لرجوعه اليه واما غيره فلا يحب
الا حمده او حمد من يحبه واما على الثاني فالمعنى ان كل حمد لمن ولي امر كل حمد
من خلق ما يحمد عليه وبه وخلق اسبابه فهو الحامد وجزاء الحمد
بما يليق به والحمد يصح ان يكون مبنيا للفاعل اي كل حمد متعلق بوليه وان يكون
مبنيا للمفعول اي كل محمودية قائمة به تعالى ومن الافاضل من ترك جانب
اللفظ لرعاية ما هو الاصلح نظرا الى المعنى فجعل الحمد مستغرقا في كل معنيه بارتكاب
تكلف ارادة كل ما يطلق عليه لفظ الحمد ليكون اللفظ مفيد الثبوت
كل معنى الحمد له تعالى دون غيره فيتم في الحمد درجة الكمال ولك ان تجعل الحمد المبني
للفاعل ثابتا له تعالى دون غيره بمعنى انه قائم به تعالى دون غيره وتريد بالحمد بقرينة
المقام حمده تعالى فيكون المعنى الحامدية له تعالى مختصة به لا ثابتة من غيره تعالى فيكون
حمد الله تعالى باظهار العجز عن الحمد كما قال لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت
على نفسك ولا يخفى ان هذا الحمل على وجه افراد الحمد وكذا اختياره
بنبينا صلى الله ليلة المعراج حين لاقى ربه ولا يخفى ما في جمع الولي والنبي ثم
في تقديم الولي على النبي حيث اشير به الى اشاره وغفلة على المأثور
المشهور من ان الولاية افضل من النبوة قوله والصلوة على نبيه النبي
انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ احكامه والرسول خص منه وهو انسان
كذلك يكون له كتاب وشريعة والاصل في الاضافة العهد فهذا الاصل
ينصرف الى نبينا صلى الله وقد يكون للجنس والاستغراق فيكون المعنى
والصلوة على كل نبي له تعالى وجه اختياره على الرسول اما بحسب اللفظ فلرعاية
السجع واما بحسب المعنى ففي الثاني ظاهر لانه اشمل وعلى الاول فلدلالة
اركون الاضافة للجنس والاستغراق ايضا
على انه صلى الله ينبغي الصلوة برتبة النبوة ويعلم منه بالاحقية برتبة الرسالة

بالطريق الاولى **وله** وعلى اله وصحابه المتادبين باداب الله نهم اهل السنة او خال
على على الآل رد على السبعة فانهم منعوا ذكر على بعد النبى واله ويقولون في ذلك
حد بنا في الصحاح ال الرجل اهله وعياله واله ايضا اتباعه ولو حمل على الثاني يكون
ذكر الاصحاب تخصيصا بعد التعميم وللفقهاء اقوال في تعيين ال الرسول
والمقام لا يسعه في الصحاح الادب او بالنفس واداب الدرس لا يخفى
ان آله واصحابه مناسبون باداب نفسه واداب درسه وهو تبليغ
الكتاب والاحكام وفي ذكر الادب براعة الاستهلال لان النحو
من قسم الادب **وله** فهذه اى هذه الامور الحاضرة في العقل استحضر
المعاني التي سيذكرها في كتابه على وجه الاجمال واورد اسم الاشارة لبيانها
واسعار الاشارة ربما تستعمل في الامور المعقولة وان كان وضعها للامور
المحسوسة المبصرة الحاضرة في مرئى المخاطب لكن لا بد من نكتة والنكتة
ههنا اما الاشارة الى انفاته هذه المعاني حتى صارت لكمال علمه بها كانها
مبصرة عنده ويقدر على الاشارة اليها واما الاشارة الى كمال فطانة الطالب
الى ان بلغ مبلغا صارت المعاني معه كالمبصرات عنده وتحقق ان لبيانه
الامر المعقول بالاشارة الحسية وفي ذلك مبالغة في حث الطالب على تحصيل المعاني
وله فوائد جمع فائدة وهو ما استفدت من علم او مال او جاه فاؤ له المال
يفيد اى ثبت له المال فلك ان تريد بالفوائد الثوابت يعني هذه
الامور ثابتة بعيدة عن البطلان **وله** وافية اى كفية تامة يقال وفى
الشئ وفيا على فعول اى كفى وتم فقوله بجعل متعلق بوافية على تضمين معنى التعلق
ولك ان تجعل الوافية من وفى بعهده اى لم يقصر فقوله بجعل متعلق بالوافية
لكن الاول ابلغ واتم معنى والفوائد اسم كتاب في المعاني والوافية اسم
للمتوسط والمختار كتاب في الحديث وفي درج اسماء الكتب بلا مناسبة
تكلف مزيد تحسين الكلام البليغ **وله** بجعل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر

وله واصحابه جمع صحب كطاهر واطهار او
جمع صحب بسكون الحاء كنمر وانمار مخفف صاحب
بناء على قبول مثل ذلك فانه لا يجمع على افعال
عبد الغفور

وهو من فصل بني وبين آلي بعد لم نبل البه شفاعتي
ملا جلال

اصله دفو با على وزن فعولا اعلال
ظاهر في علم الصرف شرح

والتاء في الكافية للمبالغة او النقل او التأنيث
باعتبار الرسالة وله للعلامة ناؤه للبيان
ولم يطلق على الله تعالى مع انه المجد يريد بذلك
لتوهم التأنيث
عبد الغفور

المشتهر في المشارق والمغارب ههنا احتمالات الاول ان قوله للعلامة
يسند على حسب المعنى ان يكون في تقدير الكافية للعلامة صفة للكافية ويسند على
حسب اللفظ ان يكون في تقدير كافية للعلامة حالا منها واكثر ما يذهب
اليه المحققون في مثله رعاية جانب المعنى لانه اهم وان راعيت ههنا
جانب اللفظ تحجة ان الحال لا بد ان يكون عن الفاعل او عن المفعول والكافية
مضاف اليه للمشكلات التي هي مفعول للحل بحسب المعنى وليس بفاعل ولا مفعول
والجواب عنه انه يصح ايراد الحال عما اضيف اليه الفاعل او المفعول اذا
صح حذف المضاف والاكتفاء بالمضاف اليه ومنه قوله تعالى واتبع ملة
ابراهيم حنيفا فانه يصح اتبع ابراهيم حنيفا بحذف المضاف ونحن فيه
من هذا القبيل فانه يصح ان يقول هذه فوائد وافية بحل الكافية التأنيث لاعتبار
ان يقول للعلامة المشتهر فان الكناد الى ضمير المؤنث اللفظي يوجب
تأنيث المسند الا انه اعتبر جانب المعنى لانه اريد بالعلامة مذكر ولك
الاختيار في رعاية التذكير والتأنيث اذا كان اللفظ مذكرا او المعنى مؤنثا
او بالعكس الثالث ان يكون في وصف لبز الحاجب بالعلامة نظر لان
هذا اللفظ انما يناسب فيما بين العلماء لمن جمع جميع اقسام العلوم كما هو حقه
من العقلية والنقلية وليس ابن الحاجب الا من العلماء في العلوم النقلية
ولذا اختص من بين العلماء بقطب الملة والدين الشيرازي بالعلامة حيث
سبق العلماء كلهم في جميع اقسام العلوم ما من علم الا وهو فيه او حذى وما من
مقصد الا وهو فيه المعى وكانه بنى اطلاق العلامة على عدم الاعتداد بالعلوم
الفلسفية الرابع انه اختار من بين اوصافه الاشتهار اخبارا عن
الوصف بالفضائل تفضيلا لاشتهاره واعتذارا عن اعراضه عن الاطراء
في المدحة الخامس انه جمع المشرق والمغرب لانه لم يرد بهما حقيقتهما حتى
يخفى تعددهما الذي يستدعيه صيغة الجمع بل اراد البلد المشرقي والمغربي فصح

مشتهر بكسر الهاء وقد جوز بالفتح بناء على ان اشتهر
جاء لازما ومتعديا وفي وصف ابن الحاجب
بالاشتهار اظهار عدم احتياجه بالفضائل
تفضيلا واعتذارا عن ذلك عصام

وجمع المغرب والمشرق باعتبار ان المراد منهما البلاد
التي في جانب المشرق وفي جانب المغرب
فكانه يشمل كل بلد مشرقي بلدا وكل بلد مغربي مغربا
عصام

جمعها بالعربية **وله** الشيخ ابن الحاجب في القاموس الشيخ والشيخون من
استبانت فيه السن من اربعين او خمسين او احدى وخمسين الى آخر عمره
او الى الثمانين وقد يطلق الشيخ على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل ومنه
يقال شيخت الرجل على ما في الصحاح اى وصفته بالشيخ للتبجيل وهو المراد
ههنا او المشهور ان الشيخ ابن الحاجب قتل شابا **وله** نغمده الله بغفرانه
في الصحاح نغمده الله برحمته غمده بهذا والكلمة مأخوذة عن غمد السيف
جعلته في غلافه والغمد غلاف السيف ففي الجملة استعارة بتشبيه الشيخ بالسيف
في حدة الطبع وقطع المشكلات **وله** واسكنه بحبوحة جنانه اى وسطه
جنانه بكسر الجيم جمع جنة وبالفتح القلب والجنة الحديقة ذات الشجر والنخل
وله نضمتها يقال نظمت اللؤلؤ اى جمعته في السلك والسلك الخيط
والتقرير جعل الشيء في قراره والحمل على الاقرار والحمل على الثاني ابلغ فحمع الكتاب
والسمط السلك ما دام فيه الخرز وان فهو سلك والتحرير التقويم وفي
اضافة السمط الى التحرير اشارة الى ان تحريره لا يفارق الفوائد التي كالنظم
وله للولد العزيز العزة عند اهل الزكاء والفضل بالزكاء والفضل
توصفه بالعزة في قوته وصفه بالزكاء والفضل **وله** التلهف هو كالتأسف
وهو اظهار الحزن وجمع الالفاظ المرادفة في الخطب مستفيض لا وصمة له
عند البلغاء **وله** وسمته بالفوائد الضيائية فان قلت قد تقرر في محله
ان النسبة الى ابن الزبير زبيري فكيف جعل النسبة الى ضياء الدين ضيائية
قلت مبنى النسبة في المركب الاضافي الجزء الثاني ان كان مقصودا في
المركب الاضافي وان لم يكن مقصودا فيه فالنسبة الى الجزء الاول
والمقصود في ضياء الدين الجزء الاول لجعل الشخص ضياء للدين والمقصود
في ابن الزبير الزبير ليرتفع قدر الشخص بالنسبة الى الزبير بخلاف
عبد مناف فان المقصود اظهار كماله في العبودية حتى خص من بين العباد

الاستبانة ظاهرا نكاره اولى احرر

اضافة السلك الى النقرين اضافة المشبه به الى المشبه وكذا اضافة السمط الى التحرير عبد

العباد المضاف اليه باسم العبد كانه العبد فان قلت لم لم ينسبه الى اسمه
مع ان النسبة اليه خالية عن تكلف الحذف قلت لان المنسوب اليه
اشتهر بالمقب ولان في اللقب ما يمدحه ويجعله حقيقا بان يجعل علة غائية
للتأليف ولان فيه نسبة الى الضياء بحسب اصل المعنى فيشعر بانه يضيء
القلوب وينير عنها ظلمة الريوب **وله** لانه طلب الجمع والتأليف
الاولى ترك الجمع لانه لا فائدة فيه الا اخراج الفقرتين عن المساواة **وله**
كالعلة الغائية العلة الغائية ما تقدم وتأخر في الوجود وضياء الدين يوسف
متقدم في التصور (ح التصور) لكن لم يتأخر في الوجود والعلة الغائية تعلمه هذا الشرح
ولو قال لان تعلمه العلة الغائية لصح وانضح وكفى في النسبة **وله** وسائر
سنتي من السور بمعنى بقية ما اكل ومعناه الباقي في الكشاف ان الوبي
هو السابر بمعنى الباقي واستعماله في كلام المصنفين بمعنى الجميع غير نبت
وقد استعمله الكشاف في هذا المقام بمعنى الجميع فحق القول بانه من عاب
عيب فالسابر ههنا بمعنى الجميع النفع للمدعو له لانه تكرر الدعاء في حقه **وله**
من اصحاب التحصيل تقييد للمبتدى لانه ربما يكون من اصحاب الصنائع
وله وما توفيقي الا بالله التوفيق جعل الاسباب موافقة للمسببات
وقيل لا بد من تقييد التوفيق بما يخص التوفيق بالخير اذ لا يستعمل التوفيق في
جميع اسباب الشر ولا يخفى ان الفاعل للتوفيق هو الله وانه استفتح اهل
اللسان نسبة الفعل الى الفاعل بالباء لانه يدخل الآلة فلا يحسن ضربت بزيد الضارب
زيدا وانما يقال ضربت من زيد فالعبد ما توفيقي الا من الله وتوجيهه على الاستفادة
من الكشاف في تفسير سورة هود انه بتقدير مضاف حيث قال اى
وما كوني موفقا الا بمعونته وتوفيقه **وله** وهو حسبي ونعم الوكيل قد يجاب
تجده في حواشي المطول **وله** تخييل ان كتابه يعني تخييل نفسه نقصان كتابه بهذا
الذكر والتخييل ما يفيد في النفس قبضا او بسطا وتباء الشعر عليه ولهذا يسمى

وهو قياس مركب من مقدمات تنبسط منها النفس او تنقبض فكما اذا خيل الخمر ياقوتة سيالة انبسطت النفس ورغبت فيه وان خيل الصل مرة مهوعة انقبضت ونفرت عن اكلها حسام كاتبه

الواقعة المركبة من القضايا المخيلة شعرية والمخيل كما يكون قوليا وهو المشهور فيما بين ارباب الصناعة يكون فعليا بان يفعل فعل يؤثر مشاهدته تأثير القول كما نحن فيه وهضم النفس من مراتب جهاد ان يوقعه في الاعجاب كتصنيف مثل ذلك الكتاب من اهم المهمات ويعلم منه وجه ترك كتابة الصلوة ايضا **وله** ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء مطلقا اعلم ان اصل هذا الوجه لتركك المحدث المحسني المدقق الفاضل السندي لكنه اورده على وجه يتوجه عليه اعتراض قوي فالشارح حفظه من كلامه ما يمكن اصلاحه وحذف منه ما ظن به انه لا يمكن اصلاحه فقال الفاضل السندي رحمه الله بعد الحمد هضما للنفس تخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس كمكتب السلف حتى يكون على سننهم ولا ذا بال حتى يكون بتركك الحمد قطع ولا يخفى انه يرد عليه انه لا يصح ترك الاقتداء بالسلف وترك ما ورد به السنة لاجل هذه النكتة وهل هذا الا مثل ان يترك الصلوة والصوم هضما للنفس تخييلا انه ليس من عداد العظماء المكلفين فاصلح الشارح ترك الاقتداء بالسلف بحمله على ترك كتابة الحمد وجعله جزاء الكتاب ولما لم يكن لترك العمل بالسنة وجه لم يقبل به واعرض عنه ويمكن ان يقال ترك الحمد اقتصارا على ما تضمنه البسملة من اظهار صفات الكمال الذي هو الحمد حقيقة ولزوم الاختصار الذي هو المطلوب في هذا التاليف **وله** وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه لما كان دأب المصنفين ان يذكروا قبل الشروع في المقصود من النحو الكلمة والكلام لكونهما موضوعي العلم وتعريف النحو ليكون الطالب على بصيرة في طلبه ويكون بحيث يتمنى بعد التعريف عنده ما يرد عليه من سائر الفن فيطلبه وما يرد عليه ما ليس من مسائله فيعرض عنه ولا يبعد عن مطلوبه بالاشتغال به وان يذكروا الغرض من تحصيل النحو ليزداد رغبة الطالب في تحصيله ولا ينصرف عنه بما يعرضه من مشقة التحصيل والمصدر ذكر الكلمة والكلام لانه لا بد منهما ليمكن الشروع في الفن واعرض عن الاخيرين لان كتابه للصبي الذي لا يكون تحصيله الا قشريا فلا ينفعه في البصيرة ولا يوجب الرغبة بل غايته امره ان يقسره المعلم على حفظ ما في الكتاب وهو لا يستدعي معرفة مفهوم العلم ولا الغرض منه **وله** فمتى لم يعرفا هو من التعريف او المعرفة وعلى التقديرين مبنى البيان على دعوى ان معرفتهما على وجه يستدعيها معرفة الاحوال تتوقف على تعريفهما فاتضح تم وان قيل **وله** وقدم الكلمة لكون افرادها هذه وجوه اربعة التقديم توقف تحقق المفهوم على تحقق المفهوم وتوقف تحقق معرفة المفهوم على تحقق معرفة المفهوم والتوقف تحقق المفرد على تحقق المفرد وتوقف تحقق معرفة المفرد على معرفة المفرد فتدبر **وله** قيل هي والكلام مشتقان من الكلم الاستفاق رد كلمة الى الاخرى لتناسبهما في اللفظ والمعنى والمشهور في المناسبة المعنوية ان يدخل معنى المشتق منه في المشتق ويعلم من هذا الكلام انه يكفي في الاشتقاق ان يكون معنى المشتق منه لازما لمعنى المشتق وقد استقصينا في تحقيقه في شرح الرسالة العضدية **وله** وهو الجرح بفتح الجيم مصدر جرحه واما الجرح بالضم هو اسم للجراحة **وله** لتأثيره معانيها في النفوس كالجرح ان اكتفي بمطلق التأثير في التشبيه بالجرح يكون جاريا في الالفاظ باعتبار تأثيرها معانيها الحسنة والسيئة لكن قوله وقد عبر الى آخره يدل على انه اراد التأثير باحداث الالم في تفسير القاضي في قوله فتلقى آدم من ربه كلمات اصل الكلمة الكلم وهو التأثير المدرك باحدى الحاستين السمع والبصر كالكلام والجراحة **وله** بعض الشعراء قال الشارح المحقق رحمه الله في قائله امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه ولم يبلغ ذلك الشارح ولو بلغه لم يرض بان يعبر عنه ببعض الشعراء **وله** باجراح اللسان يكون بمعنى اللغة او الجارحة وهذه العبارة تحتملهما **وله** والكلم بكسر اللام هذا تحقيق للفظ الكلمة لا للفظ الكلم

القسمة فانك فتحر ومنبك سكون نبله بركسته في برنسته به مضطرب فلق نصال قسره على الامر قهره اكرهه عليه وقهره داه دوله

وقدم تعريف الكلمة على الكلام لتوقف معرفة مفهومه على معرفة مفهومها وتوقف تحقق مفهومه على تحقق مفهومها وتوقف وجود فرد على وجود فردها وتوقف معرفة فرد على معرفة فردها وتوقف معرفة قسمه على معرفة قسيمها عصام الدين على الكافية

دوله لتأثيره معانيها اه هذا تعليل لاثبات جزء المعرف بقدر الكلام ان بين الكلمة والكلام وبين الكلم مناسبة في اللفظ والمعنى اما في المناسبة في اللفظ فظاهر واما في المعنى فلتأثيره معانيها في النفوس كالكلام الذي هو الجرح عصمه

قوله جنس واليه ذهب الجمهور لكن لم يستعمل الا فيما فوق الاثنين عبد

بادنى مناسبة له بهذا المقام لان معرفة معنى النار فى الكلام انما هو بتحقيق الكلام اذ به يعرف ان النار للفرق بين الجمع والواحد او للفرق بين الجنس والواحد **قوله** جنس لاجمع كتمر وتمرة والفرق بينه وبين التمر بانه لم يطلق الا على القليل بخلاف التمر فانه يستعمل حيث عرض الكلام لهذا التحقير والتمر باق على وضعه **قوله** والكلام الطيب مأول بعض الكلم الطيب بهذا التأويل بعيد عن مظان الاستعمال جدا اذ ليس من مذاهب اللغة ان يقال فى مقام ايراد الحكم على الكلم الطيب بعض الكلم الطيب فيقيد البعض بالطيب ويكون ادخال البعض لان الطيب من الكلم بعض الكلم فكانه لهذا رجح القول الاول ويمكن رد شاهد الجنس من غير حاجة الى التأويل سيما مثل هذا التأويل بان يقال قد صرح علماء التفسير والاصول والنحو بان لام التعريف يبطل معنى الجمع فلما بطل ههنا معنى الجمعية لم يؤنث نعته وكيف لا يكون معنى الجمعية ههنا متروكة ولو كانت باقية لزم ان لا يصعد الكلمة الطيبة الواحدة ما لم تصر جماعة من الكلم **قوله** واللام فيها للجنس لام التعريف معناه الاشارة الى ما يعرفه المخاطب فاما ان يشار بها الى مفهوم اللفظ الذى دخلت عليه فهى لام الجنس واما ان تقصد الاشارة الى الجنس باعتبار نفسه كما فى الانسان حيوان ناطق فهى لام الحقيقة من حيث هى هى واما ان تقصد اليه باعتبار فرد ما فهى لام العهد الذهنى كما فى ادخل السوق واما ان تقصد اليه باعتبار كل فرد له فهو لام الاستغراق كما فى قوله تعالى ان الانسان لفى خسر الا الذين امنوا وعملوا الصالحات الآية واما ان يشار بها الى فرد من مفهوم اللفظ معهود بينك وبين مخاطبك بسبق فهم اليه عند سماع اللفظ فهو لام العهد الخارجى نحو انا ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ثم الجنس لا محالة تحته كثرة وبهذا الاعتبار

الاعتبار يتوهم المنافاة فى لفظ الكلمة بين اللام والتاء التى للوحدة فاشار الى دفعه بقوله ولا منافاة بينهما اى بين اللام والتاء او بين الجنس والوحدة ولا تخفى ان توهم المنافاة بعد دخول اللام لا قبله مما يضيق العطن وان وقع لك ذلك الى الآن فلعل من ذوى الفطن لان المنافاة بين صيغة الكلم والتاء لازمة ودفعه بان الجنس يوصف بالوحدة ولا تخفى ان دفع المنافاة بمنع المنافاة بين الجنس والوحدة جواب جدلى الزامى لا تحقيقى او التحقيق ان التاء ليس لوحدة جنس اشار اليه اللام بل لجعل افراد هذا الجنس مشروطة بالوحدة فى كونها افراده حتى لا يصح حمل كلمتين معا فرد هذا المفهوم وهذا لا ينافى الكثرة التى يستدعيها الجنس **قوله** ويمكن حملها على العهد الخارجى باراده الكلمة المذكورة على السنة النجاة اشار بايراد الامكان الى ضعفه اما اولا فلان كون اللام الداخلة فى المعرفات لغير الجنس خروج عن جادة التعريف واما ثانيا فلان لام العهد يكون اشارة الى قسم من مفهوم مدخولها والكلمة الجارية على السنة النجاة ليس قسما من مفهوم الكلمة بل عين مفهومها وحمل الكلمة بتأويل ما يطلق عليه الكلمة حتى تصير الكلمة النحوية بعضا منه تكلف لا يرتكب الا بعد تكلف تامل **قوله** اللفظ فى اللغة الرمى يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اى رميتها انما صرح بقوله اى رميتها وفعلان يتوهم ان المقصود رميتها من الفم فلا يصير شاملا لما اذا رمى مطلقا فان قلت من اين علم انه لم يقصد الرمى من الفم قلت لانه يقال ذلك فيما اذا رمى النواة لا من الفم بل اخرجت من التمر قبل ان يدخل فى الفم فان قلت فجاء فى اللغة اللفظ بمعنى النطق ولا تخفى ان مناسبته بما يتلفظ به اشد فلم لم يعبر وه اصل المعنى الاصطلاحى قلت لانه لا بد وان يتعدى بالباء فالذى فى القاموس لفظ به اى نطق فالمناسب للمعنى الاصطلاحى هو اللفظ بالشئ لا اللفظ لان اللفظ بدون الصلة صفة

صفة المتكلم دون الكلمة بخلاف اللفظ بمعنى الرمي هذا وبعد فيه نظر لانه يكفي للنقل التعلق فيصح نقل اسم صفة المتكلم الى اللفظ والاول وان كان اقرب لانه صفة اللفظ لكن الثاني اقرب لانه يخصص اللفظ ولان اللفظ في عرف اللغة كالكلام ما يتلفظ به قليلا كان او كثيرا فالاولى ان يجعل العرف اصلا لهذا الاصطلاح ويمكن ان يقال المعنى النحوي اعم من المعنى العرفي في اللغة لشموله ما يتلفظ به حكما ولم يعهد فيما بين ارباب الاصطلاح النقل من المعنى الاخص الى ما هو اعم وانما العادة هو العكس فلذا جعل اصل الاصطلاح ما هو بمعنى الرمي **قوله** ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ انما اعتبر جعله بمعنى الملفوظ ليكون من قبيل نقل العام الى الخاص لان نسبته العام الى الخاص اسهل من المناسبة المعتبرة حين النقل ابتداء فان قلت في جعل اللفظ بمعنى الملفوظ قد ارتكب ما ارتكب في نقل اللفظ ابتداء الى ما يتلفظ به الانسان قلت فرق بين جعل اللفظ بمعنى الملفوظ وبين جعله بمعنى ما يتلفظ به فان الاول نقل للمصدر المطلق الى مفعوله مطلقا والثاني نقل المصدر المطلق الى قسم من اقسام مفعوله ومناسبة الاول تام كما لا يخفى وينقدح لهما وجه آخر وهو ان جعل اللفظ بمعنى رمي اللفظ من الفم ابتداء فيكون من قبيل نقل العام الى الخاص ثم يجعل لما يتلفظ به فيكون نقل الاسم المتعلق الخاص الى المتعلق الخاص **قوله** مهملا كان او موضوعا المشهور في كلام النحاة مهملا كان او مستعملا وانما عدل لان المهمل ما لم يوضع وهو يقابل الموضوع لا المستعمل وكانهم قصدوا بالمستعمل ما امكن استعماله وبالمهمل ما لم يمكن استعماله وبعد ما ذكره اولى لان المتبادر من المستعمل المستعمل بالفعل **قوله** واللفظ الحقيقي لا يخفى انه اذا وضع اللفظ لما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما فالمستكن في اضرب ايضا لفظ حقيقي فالصواب فالمتلفظ

قوله ابتداء فيكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب او من قبيل تسمية المتعلق بالفتح باسم المتعلق بالكسر وليس فيه مؤنة النقل عبد

قوله الانسان انما قيد به تقريبا لتصور اللفظ من الفم عبد

قوله واللفظ الحقيقي قال الحشي عصام الدين لا يخفى انه اذا وضع اللفظ ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما فالمستكن في اضرب لفظ حقيقي فالصواب فالمتلفظ به الحقيقي انتهى وانت خبير بان معنى قوله فاللفظ الحقيقي اذا وضع المتلفظ به الحقيقي لا غير يرشدك اليه توصيف اللفظ بالحقيقي المقابل بالحكمي فانه لو لم يكن هكذا لما صح التوصيف به كما لا يخفى ولعله لم يتذكر قوله من بعد والحكمي ظن ان الحقيقي ههنا ما يقابل المجازي مع انه بعيد عن المقام بمراحل عبد الغفور

فالملفوظ به الحقيقي **قوله** ولم يوضع له لفظ فليس في اضرب الا الفاعل المعقول من غير ان يكون فاعل ملفوظ واكتفي بفهمه من غير لفظ عن اعتبار لفظ فاقيم مقام اللفظ في اعتباره جزء الكلام الملفوظ ايضا كجعله جزء الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة ممكنا جنسا وعرضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فهو لا من مقولة الحرف والصوت اصلا ليس على ما ينبغي فاحفظه فانه مما خفي على غيري حتى قال بعض الفضلاء لا ادري من اي مقولة هو فلبث قول اللغة **قوله** والدوال الاربع وكذا امثاله مثل ضرب الفارة الدالة على ركوب السلطان والنصب جمع نصبة وهي ما وضع لمعرفة الطريق **قوله** لانه لم يقصد الوحدة لان قصد الوحدة غير صحيح والا لم يصح قصدها في الكلمة بل لانه لا يحتاج الى قصدها فيها لصدقها بدون الناء على الكلمة الواحدة بخلاف الكلم لكن الكلمة الواحدة واللفظ الواحدة عند المصنف ما وضع لمعنى مفرد فمناط الوحدة عنده الافراد بخلاف صاحب المفصل فانه جعل مناط الوحدة ان لا يصح التلفظ بها مرتين حينا من الاحيان فعبد الله عنده ليس كلمة لامكان التلفظ به مرتين باعتبار المعنى الاضافي **قوله** والمطابقة غير لازمة بل غير جايزة لان المصدر لا يحمل التانيث والتثنية والجمع وان اريد به معنى الصفة صرح به في الكشاف في قوله فاذا حتى يكون عرضا او يكون من المالكين وانما قال غير لازمة اكتفاء بما دونه ما يكفي **قوله** مع كون اللفظ اخصر وما يستتبعه ايضا اخصر مما يستتبعه اللفظ تدبر وليكون المفرد محتملا لاحتمالين فيذهب نفس السامع كل مذهب ممكن **قوله** الوضع تخصيص شئ بشئ الاولى تعيين شئ بشئ ليظهر تعلق الجار بقوله وضع وليلائمه انه اذا اريد تخصيص شئ بشئ جعل المعنى مخصوصا بالموضوع يخرج وضع اللفظ المرادف وان اريد

جعل اللفظ مخصوصا بالمعنى لخرج وضع المشترك **قوله** بحيث متى اطلق كما في
الالفاظ او احس كما في الدوال الاربع والمراد باحس ابصره ليجيء مقابلته
مع اطلق لا علم يقال احسست اذا ابصرته او علمته مما في القاموس
والاولى منى سمع ليزيد حسن مقابلته مع احس اذ السماع كالاحساس فعل
المستفيد بخلاف الاطلاق فانه فعل المفيد الا انه اراد ان يتصرف
الاطلاق الى معناه العرفي وليس في السماع عرف فاعرفه **قوله** بل اذا
اطلق مع ضم ضميمة الاولى بل متى اطلق مع ضميمه **قوله** واجيب بان المراد
متى اطلق اطلاقا صحيحا ولذا لم يكتف باحس وكذا الحال في الوجه الثاني
قوله ولا يبعد ان يقال الخ ويمكن ان يقال لم يعتبر المجيب الاول
ايضا قيدا زائدا بل اكتفى بالمتبادر من الاطلاق كما اكتفيت به ويرد
على الوجهين تعيين المجاز للمعنى المجازي لانه متى اطلق اطلاقا صحيحا او اطلقه
ارباب اللسان اي اللغة في محاوراتهم يفهم منه المعنى المجازي لكن ينبغي
من هذين الاطلاقين لا يكون بدون القرينة مع ان تعيين المجاز ليس
من افراد الوضع بهذا المعنى الذي هو المعنى الاخص للوضع وان كان من
افراد الوضع بالمعنى الاعم وهو تعيين اللفظ للمعنى مطلقا سواء كان
بنفسه او معتبرا مع قرينة والصواب ان يقال المراد بفهم المعنى
عند اطلاق الموضوع او احساسه اعم من الفهم اجمالا وتفصيلا وعند
سماع الحرف يفهم معناه اجمالا والدلالة على معنى في نفسه عبارة عن
الدلالة على المعنى الذي يفهم من سماع اللفظ تفصيلا من غير ضميمة قيد الاكمال
اصلا ولما نزل آخر نجده ان ادبت الى شرح الرسالة الوضعية وكنت
من الرجال اغضضنا عنه في هذا المقام لانه محل دقيق زايقة الاطفال
ومن الله المنح وعليه النكلان وعنه نسال معرفة حقيقة الحال وصدق
المقال **قوله** المعنى ما يقصد بشئ اي اصطلاحا وقد يكتفى فيه بصحة القصد **قوله**

قوله فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد اي لغة ويرد عليه ان مكان
الحدث يبنى منه فعله فليس ما يقصد به اللفظ نحت المقصد حتى يصح
اطلاقه عليه والجواب عنه ان بين المفعول والظرف مناسبة يصح
ان ينقل اسم احدهما الى الآخر فظهر بهذا انه لا وجه لاقتصاره على اسم المكان
بل يصح ان يكون اسم زمان فاحفظه **قوله** او مصدر ميمي بمعنى المفعول
اي لغة واما اصطلاحا فهو اخص من المصدر الميمي بمعنى المفعول لان المصدر
المذكور بمعنى المقصود سواء قصد لشئ اولا والمصطلح هو المقصود بالشئ
فنقل المعنى اليه نقل اسم العام الى الخاص ولك ان تجعل منقولا الى المعنى
الاصطلاحي ابتداء من غير جعله بمعنى المفعول كما سمعت في اللفظ فالفرق
بين اللفظ والمعنى مما لا يدعوا اليه معنى **قوله** او مخفف معنى اسم مفعول
خفف بحذف احدى الياءين وتبديل الكسرة بالفتحة الخ هي اخف
وقلب الياء الاخيرة الفا وهذا اقرب الوجوه معنى وابعدها لفظا مع
انه لا يوجد له نظير في كلام العرب **قوله** ولما كان المعنى ماخوذا اه
فان قلت كما ان المعنى ماخوذ في الوضع كذلك الدال ماخوذ فيه وهو
الشئ الاول فلا بد من تجريد الوضع عنه ايضا ليصح اسناد الوضع الى
ضمير اللفظ فلا وجه لاقتصاره على بيان التجريد عن المعنى قلت لم يقصد
الى بيان التجريد لذاته لانه مما يعرفه كل ناظر فاضل او قاصر بل قصد اليه
ليتوصل به الى امر بديع نفرد به بعد اجماع الناظرين على خلافه وهو جعل المعنى
قيدا مخرجا لا بيانا للواقع والتجريد عن الشئ الاول لا مدخل له فيه فان قلت
اي فايدة في تجريد الوضع عن المعنى واستعماله في جزء معناه مجازا وذكر
المعنى مع انه لا يناسب مقام التعريف ومنصب الاختصار قلت
دعا اليه الاحتياج الى تقييد المعنى بالافراد لانه بهذا التعين كون المقيد
قيد المعنى **قوله** فخرج بالمهملات والالفاظ الدالة بالطبع الدال

ان دل لعلاقة لازمة لنفس الدال فالدلالة عقلية كدلالة لفظ دين
على وجود اللافظ فان العقل يحكم بكونه والا بملاحظة حال اللفظ فى نفسه
والا فان كان العلاقة كون الطبيعة مقتضية لاحداث الدال
عند وجود المعنى فطبيعية كدلالة اح اح على وجع الصدر فان نفس اللفظ
وتحقيق حاله لا يقتضى ذلك بل ملاحظة حال الطبيعة وانها مقتضية
لاحداث اللفظ حال حدوث المعنى والا فان كان الدلالة
لاجماع طائفة على كون الدال علامة للمعنى فدلالة وضعية فان قلت
لم لم يذكر الالفاظ الدالة بالعقل ايضا قلت لان الدالة بالعقل
ليست الا المهملات والدوال بالطبع والدوال بالوضع والدالة لا يخرج
بقيد الوضع بقى انه لا حاجة الى ذكر الالفاظ الدالة بالطبع لانها
داخلة فى المهملات الا ان يقال صرح بها لمزيد الاهتمام ببيان
خروجها لان فيها مزيد التباس بالكلمة لدلالتها والمراد بقوله خرجت
المهملات المهملة لا الكلية بقرينة قوله وبقيت حروف الهجاء لان حروف
الهجاء ايضا مهملات والهجاء تقطيع اللفظ بحروفها فحروف الهجاء
حروف يقطع اللفظ بها اى حروف ركب منها اللفظ بقى انه اذا
جرد الوضع عن المعنى لا يخرج به مثل حيوان ديز لانه عين للملفوظ به
قوله وخرجت بقوله للمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى
فيه نظر لان كثيرا من حروف الهجاء وضع لمعنى كهمزة الاستفهام ولام
الجر وجواب القسم والعاطفة من حروف الهجاء الى غير ذلك فلا يخرج بقوله
للمعنى فلا يصح الحكم بخروج جميع حروف الهجاء بهذا السند الا ان يقال قوله
الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى لتقييد حروف الهجاء وليست
صفة مساوية لحروف الهجاء فلم يحكم الا باخراج قوله لمعنى بعض حروف الهجاء
لا يقال حروف الهجاء من حيث انها حروف الهجاء لم توضع لمعنى فبنى

فينبغى ان يخرج من التعريف كلها لا بعضها لانا نقول نعم لكنه لا يخرج الموضوع
المعنى منها بقوله لمعنى كما لا يخرج الدوال الاربع بالعض من الالفاظ الموضوعة
لمعنى من حيث انها دوال بالعض بقيد وضع بل خروج جميع تلك الامور
باعتبار قيد الحيثية فى التعريف قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ
بازاء بعض آخر الا ترى قد وضع بعض الكلمات بازاء آخر لبعض فساد
التعريف لعدم صدقه عليه قوله فكيف يصدق عليه ايها علم انه لو قال
الموضوع لمفرد لكان التعريف اخصر واسلم الا انه ادرج المعنى لفائدة
سنعرفها فان قلت بعد تعريف المعنى بما يقصد بشئ كيف صح هذا
السؤال قلت لما تقرر عند السائل مقدمة وهمية هى ان المعنى لا يكون
لفظا لكثرة استعمال اللفظ فى مقابلة المعنى خص كلمة ما فى تعريف المعنى
بما سوى اللفظ وتخصيص كلمة ما فى التعريفات سنة مؤكدة قوله قلنا
المعنى ما يتعلق به القصد فيه انه ان اراد ان مفهوم المعنى مفهوم ما يتعلق به
القصد وان اراد صدق ما يتعلق به القصد على المعنى صدق الاعم
على الاخص لا يلزم من كونه اعم منه اللفظ كون المعنى اعم الا ترى ان الحيوان
صادق على الانسان ولا يلزم من كونه اعم منه الفرس كون الانسان
اعم منه ويمكن ان يقال اراد الاول واللام فى القصد للعهد الخارجى
فيؤول الى القصد بشئ نعم لو قال ما يقصد بشئ لكان اوضح واخصر قوله
وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره لا يخفى ان هذه الفضية طبيعية و
الطبيعية لا تنتج فى كبرى الشكل الاول الا ان يقال نفى انتاج الطبيعية
فى كبرى الشكل الاول نفى كلية الانتاج اذ المعتبر عندنا بين الامور
الكلية والانتاج فى هذا المقام بين كما فى قولنا الانسان حيوان ناطق
والحيوان الناطق كلى قوله بعض الكلمات المفردة لا فائدة فى الوصف
قوله فكيف يكون موضوعا للمفرد ولم يقل لمعنى مفرد ليلا يتوهم ان الالفاظ

باعتبار قيد المعنى ويتضح انه باعتبار قيد المفرد ولا يخفى ان هذا السوال انما يتجه
على تقدير كون المفرد صفة للمعنى ولو كان صفة للفظ لم يتجه **قوله** قلنا
هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكن الحاصل انها معان
مفردة والفاظ مركبة فتقول ادراج المعنى في تعريف الكلمة للتنبيه على انه
ينبغي ان يكون معنى الكلمة من حيث انه معنى مفرد وان كان لها من حيث
انه معنى مركبا فاحفظ الفائدة الموعودة **قوله** وقد اجيب عن الاشكالين
بانه ليس ههنا اى فيما بين الفاظ المستعملة في مقام الحكم على اللفظ وقيل
في مقام نقض تعريف الكلمة **قوله** ولا يخفى ان هذا الحكم منقوض لا بد
على احد ان الجواب عن الاشكالين بالمنع اى لانم وجود مادة نقض
التعريف في لغة العرب في شئ من الاشكالين الا انه ذكر المنع في صورة
الدعوى مبالغة في وروده فمقابلته بالنقض خارجة عن قانون المناظرة
وانما اللائق ابانات المقدمة الممنوعة بامثال الضمائر الراجعة الا ان
المراد بهذا الحكم الحكم بان كل ما يستعمل في مقام افادة اللفظ موضوع
لمفهوم كلي ذكر سندا لمنع ان يكون ههنا لفظ موضوع للفظ فان قلت
يكفي سندا لمنع احتمال ان يكون موضوعا لمفهوم كلي ولا يجب الجزم
به فوجه الحكم الكلي على الاحتمال لم تتوجه النقض قلت ظاهر الكلام الجزم
ودون مجرد الاحتمال فجرى على الظاهر واورد النقض عليه فلو صرف
عن الظاهر ليصير ما ذكره للنقض مثبتا للمقدمة الممنوعة فصرف الكلام
عن الظاهر لا يدفع مادة الشبهة فلا ينفع نفعا معتدا به والمراد بامثال
الضمائر الاسم الموصول الذي اريد به لفظ مفردا او مركبا نحو
الذي قلت فيما اذا قلت زيد او زيد قايم واسماء حروف
التهجي واسماء السور والكتب وليس اسم الاشارة المشار به الى لفظ
مفردا او مركبا من هذا القبيل لان وضع اسم الاشارة للمبصرات

فيستعمله المجازي في كلمة او مركب لا يحقق مادة النقض **قوله**
فان الوضع فيها وان كان عاما وانما كان عاما اشارة الى ما ليس الوضع
فيه عاما فانه اولى بهذا الحكم مثل اسماء حروف التهجي والسور والكتب **قوله**
فليس ههنا مفهوم كلي اى في مقام وضع امثال الضمائر وقيل في مقام
رجع الضمير الى اللفظ المخصوص ولا يخفى انه لا يتم في مثل الضمير فافهم **قوله**
هو الموضوع له في الحقيقة قيد الموضوع له بقوله في الحقيقة لانه هناك مفهوم
كلي يجعلونه الموضوع له مجازا فيقولون ضمير الغايب موضوع لما تقدم
ذكره فيجعلون مفهوم ما تقدم ذكره موضوعا له والمراد انه موضوع لجزئيات
هذا المفهوم **قوله** وهو انما يجدي على انه صفة للمعنى لا يقال الاولى حينئذ الاقتصار
على مفرد لما مر **قوله** ومعناه الخ ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه يقتضي
ان لا يكون الافراد صفة للمدلول بد وان الاربع والظاهر انه كذلك اذ لم
يوجد بل لم يسمع وصف الدوال الاربع ولا معانيها بالافراد والتركيب
بل الافراد والتركيب مخصوصان بالالفاظ الموضوعة اذ لم يوصف
اللفظ الدال بالطبع او العقل بشئ منهما فاطلاق التعريف مبني على الاهمال
ومبني على الاختلاف والتعريف الصحيح ما لا يدل جزء لفظه الموضوع على
جزئه **قوله** وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد
بناء على انه اذا تحقق فعل او ما يشبهه بصفة تستفاد منه على ما هو حقيقة
التركيب ان ما تعلق به ذلك المتعلق كان متصفا بمفهوم الصفة
قبل تعلق هذا المتعلق ولا يستفاد خلاف ذلك الا بضرب من التجوز وانما
سمي الافادة بالحقيقة ايهاما لضعف المفاد لضعف الافادة فانه
كما استعاض بالمعنى الثاني جاء بالمعنى الاول وقيل كنى به عن ضعف
الدلالة لظهور ارادة التجوز بحسب المقام ولا يخفى عليك ان مثل
هذا الايهام لازم من تعلق الوضع بالمعنى لانه يوجب ان يكون الوضع

للمنصف بالمقصودية بشئ مع ان المقصودية بعد الوضع بل بعد الاستعمال
فيه وكانه لم يتعرض له لانه بصدد تنزيل جعل المفرد صفة للمعنى بوجه ما
ليتأتى له ان يقطعه عن المعنى ويجعله صفة للفظ ولا يبعد هذا التوجيه
سيما اذا ثبت ما قال الشيخ الرضي ان الافراد صفة المعنى عند النحاة
وانما هو صفة اللفظ عند المنطقيين ولا مدخل لتوجيه ما يتوجه على تعليق
الوضع بالمعنى في ذلك الغرض **وله** كما يركب في مثل قتل قتيلا في قوله
صلى الله عليه من قتل قتيلا فله سلبه **وله** ولا بد من بيان نكتة في ايراد احد
الوصفين جملة فعلية لان المتكلم به بليغ لا يظن به ان يخلو اختياره هذه الخصوصية
عن نكتة **وله** والآخر مفردا لا يخفى لطف هذا البيان **وله** وكان
النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد فيجوز باستعمال الماضي
في تقدم الوضع على الافراد بالرتبة وكان يخفى انه في غاية البعد لا يكاد يستفاد
من العبارة والاولى ان يقال ان الاصل في العمل الفعل فلما كان الوصف
الوضع معمول متعد واختار فيه صيغة الفعل والاصل في الصفة الافراد
فاختار فيها لا معمول له متعد والافراد وانما قدم الصفة الاولى لانه لو قدم
الثانية لاوهمت تقدم الافراد على الوضع كما يوهمه جعله صفة للمعنى ولانه
اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة للمعنى وان يكون صفة للفظ
ليذهب نفس الناظر في تعريفه كل مذهب ممكن ولانه لو قدم لكان
مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع من غير عكس ومن يقال
تقديم الوضع ايضا للتنبيه على تقدمه فقد فتح في مقام الرؤية بما لا يفتح
الا حديم القدرة **وله** او من المعنى ولم يتقدم عليه مع انه نكرة لانه لا يتقدم
الحال على ذي الحال المجرور **وله** وهذا القدر كاف لصحة الحالية لا دخل
للمعية الزمانية في الحالية ولا تتفاوت بها الحال كما يوهمه قوله وهذا القدر
كاف لصحة الحالية **وله** مثل الرجل فيرد كذا رجل لان التنوين كاللام كلمة

كلمة فرجل كلمتان عدتا كلمة واحدة لشدة الامتزاج وهذه قرينة بلا مرية
لان الاعراب جرى على الرجل قبل التنوين فلا وجه لجعلهما كلمة واحدة **وله**
واعرب باعراب واحد الاسب ان يجعل واحدا مضافا اليه للاعراب
لا صفة وان يدعوا اليه ما يقابله من قوله مع انه معرب باعرابين فيكون
المعنى انه اعرب مجموع اللفظين باعراب لفظ واحد وبهذا اندفع
ما يقال انه يستفاد من العبارة ان حق قايمة مثلا ان يعرب باعرابين
الا انه لامتزاج اعرب باعراب واحد وليس كذلك اذ ضمائر التانيث مشبه الاصل
ويجاب بان المراد باعراب باعراب واحد كيف بكيفية واحدة
مع ان كونهما كلمتين يستدعي كونهما بكيفيتين فيلزم ان ما ذكره
انما يظهر في قايمة وبصري وحمراء دون الرجل والمثنى والمجموع بالواو
والنون فان المعرب في الاول ليس الا الجزء الثاني وفي الاخيرين الجزء
الاول فان علامة التثنية والجمع فيهما اعراب بالحيفة وفيه نظر لان
المثنى والمجموع اعربا بجعل الحرف الاخير الصالح لان يجعل اعرابا فصح فيهما
ان المجموع اعرب باعراب لفظ واحد واما الرجل وان صح ان يجعل
المعرب فيه المعرف دون المجموع لكنه الحق ببصري وقايمة لكنه اراد
شدة الامتزاج فلم يرضوا بجزم قاعدة شدة الامتزاج وليس هذا
اول كسر وقع في الزجاج حتى يكون في ذايقة الناظر فيه انجاج **وله**
ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض في القاموس عرفه علمه وعرف
بذنبه اقر به **وله** فضل عبد الله خرج عنه فانه لا يقال له لفظه واحدة
وجه ذلك بان اللفظ ما لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبار فما يصح
ان يتكلم بعبد الله مرتين باعتبار وضعه الاضافي وفيه ان ما ذكر العلامة
الثاني المحقق التفتازاني في شرح مختصر الاصول للعضد ان عبد الله اسم باتفاق
النحاة وكل اسم كلمة كذلك ونحن نظن ان اخراج عبد الله من تعريف

المفصل فرتبة بلا مرية كيف وقد قال في المفصل بعد تعريف الكلمة بهذا المعرف
وهي جنس تحته ثلثة انواع الاسم والفعل والحرف ثم قال ومن اصناف
الاسم العلم وهو ما علق على شئ بعينه غير متناول ما اشبهه وينقسم الى مفرد
ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد نحو زيد وعمرو والمركب اما جملة واما غير
جملة اسمان جعلا اسما واحدا نحو معدي كرب وبعلبك او مضاف
ومضاف اليه كعبد مناف وامرئ القيس والكنى ثم انه خرج من تعريف
الكلمة بعلبك علما مع انه ينبغي ان يدخل في تعريف الكلمة لكونه معربا
باعراب واحد على ان غرض النحوي ليس بيان حال آخر الكلمة مطلقا
بل على وجه يتميز به ما هو حالها باعتبار الحال عما هو حالها باعتبار الاصل
وعلى وجه يتميز به ما هو حالها باعتبار كونها كلمة حقيقة عما هو حالها باعتبار كونها
كلمة حكما وذلك يقتضي كون علما قد دخل في حد الكلمة ليبين ان اعراب
فيها ليس باعتبار الحال بل باعتبار الاصل وكون بعلبك خارجا عنه ليتبين
ان اعرابه على ضرب من المسامحة واجرائه مجرى الكلمة **قوله** ولم يخرجه
بنية كما لو كان النسب ولك ان تقول المراد بالمفرد ما لم يركب تركيبا مزجيا
وحكما **قوله** كون الشئ بحيث يفهم منه شئ آخر فان كان منشأ تلك
الحيثية جعل الشئ الاول بازاء الشئ الثاني فالدلالة وضعية وان كان
كون الشئ الاول يقتضي الطبع عند عروض الشئ الثاني له فطبعية
والا فعقلية **قوله** فبعد ذكر الوضع لا حاجة فيه انه بعد جعل الوضع في
التعريف بحيث يتناول حروف المعجم العارية عن الدلالة لا يصح ان
ذكر الوضع يغني عن ذكر الدلالة الا ان يقال ليس ذكر الوضع في التعريف
بمجرد قوله وضع بل بقوله لمعنى ولا يخفى ان هذا المجموع يستلزم اعتبار
حقيقة الوضع في التعريف **قوله** مثل ويد المسموع من زوار
الجدار اختار لفظ مثل للتمثيل وقيده بالسماع من زوار الجدار ليتخصص غير

فيه انه لا فائدة في تقييد الافراد ونفيه عن الحقيقي والحكمي الآن
يقال بعض المركبات المقصودة بالاصالة بنيا واللفظ
ويخرجها قيد الافراد مثل ضربا وضربوا وضربت كما مر انفا
وقيل يخرج ان يراد بالمفرد ما يقابل الجملة فيخرج عن التعريف
مثل ضربا وضربوا وضربت ويدخل فيه مثل قائمة ويصير
ان يقال ان هذه بنية واحدة من العبارة ولا يخفى ما فيه
حصه الله
حمل عبارة التعريف على المتبادر

فهم اللفظ بسماع وبدونه دلالة اللفظ لذلك المدلول العقلي فبظهر الدلالة العقلية
كمال الظهور بخلاف ما لو كان للفظ معنى فيلزم للفظ دلالتان فلا يظهر ما قصد
بالنسبة كل ظهور ولو كان اللفظ مرتجلا لم يظهر ان فهم المعنى للمشاهدة او لدلالة
اللفظ **قوله** فبعد ذكر الدلالة لا بد له فيه نظر لانه يجوز ان يذكر بعد ما ذكر
الدلالة ما يستلزم الوضع فيستغني عن ذكر الوضع كما في تعريف المفصل كما
تقييد المعنى بالمفرد يستلزم الوضع لان الافراد فرعه فلا حاجة الى ذكر الوضع
قوله كما في المفصل فيه لطافة لان تعريف المفصل مفصل لهذا التعريف
قوله اي منقسمة اشار الى ان هذا الخبر لم يقصد به بيان حكم للكلمة بل قصد
به تكميل تعريف الكلمة بصورة ما بانها بضم قيود اليها تحصل اقساما لها كما عرفت
ان الحكم في التقسيم وانه من تتمة التعريف ونظهر لك ضم القيود بملاحظة
تفصيل الاقسام فان ما ذكره في قوة وهي كلمة دلت على معنى في نفسها
ولم تقترن باحد الازمنة الثلثة وكلمة دلت واقترنت كذلك وكلمة لم
تدل كذلك وليس تقسيم الشئ الا ضم القيود اليه وتحصل بعد القيود
مفهوما هي بالنسبة الى هذا الشئ تسمى اقساما ويسمى هذا الشئ بالنسبة اليها
منقسما ويسمى كل قسم بالنسبة الى قسم آخر قسيما والغالب في التقسيم قصد
حصر المقسم في ما يذكر من الاقسام وقد يخلو عنه فلذا قال منحصرة فيها والحصر
المقصود به ان حكم به بنفس مفهوم التقسيم من غير ضميمة التفاوت
الى ما هو خارج عنه فهو عقلي والا فاستقرائي هذا هو المشهور لكنه كثيرا ما
يوجد حصر لم يكف فيه مفهوم التقسيم ولا تعلق له بالاستقراء بل يستعان
فيه بتنبيه او برهان فيقال هناك قسم ثالث حقيقي بان يبنى حصر قطعيا
والحصر المراد هنا قيل عقلي ونحن على انه استقرائي قد بيناه في شرح الكافية
في هذا المقام ثم قول المصنف انها متعلق بما يفهم من الجملة من معنى الانحصار ويكفي
هذا القدر للظرف عند بعض النحاة من غير حاجة الى اعتبار لفظ في نظم الكلام

قال فيه اي التقسيم استقرائية لاحتمال قسم اخر
وما هو مأول على معنى ليس غير لا يكون
للفظ بل شأ حرم [illegible] كما لا يخفى
الحنة وغيرها مما يمكن [illegible]
الاستقراء حصه

وبه يشوسوق كلام الشارح وبعض النحاة يقدرون عامل الظرف بهذا
انحصرت لانها ﴿قوله﴾ اى الكلمة لما كانت لما ظرف بمعنى اذ ويلزم
بعدها الماضى لفظا ومعنى وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة
باذ المفاجاة قال الله تع فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم او مع الفاء
وربما كان ماضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا هذا كلام الرضى فقوله
فهى ج جملة اسمية مع الفاء جواب لما بلا انكار فلا يتوجه ما قيل انه لابد
الفاء على ما هو جوابها فى وجه لقوله فهى الآن يقال الجواب محذوف
اى اعنى الدلالة وقوله فهى تفريع وفيه بعد لا يخفى ﴿قوله﴾ اما من صفتها عدل
عن التقدير المشهور من حذف المضاف منهم ان اى لان حالها مع ان
فيه تقليل الحذف ولقد احسن لانه يحوج الى صرف قوله الآتى لحرف واحد
عن الظاهر المتبادر لكن فيه ان لفظ اسقاط كلمة هذا المستدعية لتقدير متعلق
مع ان فى تقديره مجردا وصفها على ان يكون مبتدا خبره ان تدل غنى
عنه ومنهم من قال اورج كلمة من لان حصر الصفة فى الدلالة وعدمها باطل
لوجود صفات لا تحصى للكلمة وسمى لان حصر بعض الصفة ايضا فيها
باطل لان كل صفة من الصفات التى لا تحصى يصدق عليها انها صفة
الكلمة على ان معنى حصر التقسيم ليس الا ان ليس المقسم خارجا عن ما ذكر
فى التقسيم وليس المعنى على انه ليس له امر آخر وراء ما ذكر فى التقسيم الا ترى
ان معنى قولنا الانسان اما عالم او ليس بعالم ليس الا ان الانسان
لا يخلو عنهما لا انه لا يكون له غيرهما لظهور ان له صفات لا تحصى
وهناك تقدير آخر اخف اى ذات ان تدل ثم تؤول اخف وهو
جعل ان تدل بمعنى الدلالة تذكيرا لكونهما مستقبلين مشهورين فالكفى
فاكتفى بالتنبيه على ما قصد بذكره التنبيه على قصور بيان غيره وهناك
تحقيق ذكره سيد المحققين وهو انه لا حاجة الى تقدير للغرض بحسب المعنى

المعنى بين صريح المصدر والفعل المأول به بدخول كلمة ان او ان لان من
رجع الى المعنى يعرف ان الاول لا يرتبط بالذات من غير تقدير او تأويل
والثانى يرتبط به من غير حاجة الى شئ منهما ﴿قوله﴾ حيث يفعان عمدة فى
الكلام الاولى حيث لا تدل على معنى فى نفسه بخلافهما ﴿قوله﴾ فى الفهم عنها لا
فى التحقق حتى تكون المصادر مثلا افعالا ﴿قوله﴾ الماضى والاستقبال والحال
الحال ما انت فيه فى زمان التكلم بالدال على الزمان والماضى ما تقدم عليه
والاستقبال ما تأخر عنه ﴿قوله﴾ مأخوذ من السمو هذا ما جرى عليه البصريون
والاخذ من الوسم سمة الكوفيين وشواهد كل من الفريقين فى الكتب
المبسوطة ولا يخفى ان المتبادر من كلامهم هنا ان النحويين اخذوا الاسم
لهذا القسم من السمو او من الوسم والظاهر انهم نقلوه من معناه اللغوى
الى المعنى المصطلح فانه فى اللغة بمعنى اللفظ الدال على الشئ كما فى قوله هو وسم
آدم الاسماء كلها فى القاموس اسم الشئ بالضم والكسر وسمه وسماه مثلثين
علامته واللفظ الموضوع على الجوهر والعرض للتمييز نعم لو كان الاختلاف
فى ماخذ الاسم اللغوى لم يكن بعيدا تأمل ﴿قوله﴾ لتضمنه الفعل وذلك
ان تقول لمشابهته الفعل فى ان له مصدرا كما للفعل ﴿قوله﴾ وذلك
لانه قد علم به اى بوجه الحصر الاولى لانه قد علم بوجه الحصر ﴿قوله﴾ والفعل كلمة تدل
على معنى فى نفسها لكنه الاولى ترك لكنه ﴿قوله﴾ فالكلمة مشتركة لا دخل له فيما
هو بصدده من انه علم به الكل واحد جيد بمعنى المعرف الجامع المانع لانه
لا يتوقف على ان يكون فى المعرف قدر مشترك بل يتحقق بمجرد الممتنع
الا انه اراد تحقيق المعرف الكل وتوضيحه ايضا ﴿قوله﴾ وليس المراد بالحد ههنا
الا المعرف الجامع المانع بعض عند الادباء بمعنى الحد ذلك كما صرح به
المصنف فى مختصر الاصول فلا يرد منع ان ما علم الحد لجواز ان يكون الممتنع و
المشترك خارجا عن حقيقة هذه الاقسام ولا يحتاج الى الدفع بان حقيقة

لانه ليس فى الكلام استدراك يقتضى ذكره وذكره
مما بعده ﴿قوله﴾ والاسم كما لا يخفى على
المتأمل فافهم منك
عفى عنه

الامور الاصطلاحية الاعتبارية جميع ما اعتبره المصطلح في مفهومها وجميع ما ذكر
ههنا داخل في مفهوم هذه الاقسام فيكون ما علم من المعرفات حدودا لها
قوله وسنة در المصرحة بها بكثرة الخبر وبخصيصة سبحي في بحث التمييز والمراد
ههنا وسنة در المصر شنفصة على المتعلمين حيث لم يهمل في التعليم جانب الذكي
ولا الغبي ولا المتوسط بينهما والمقصود منه بيان فائدة قوله وقد علم اه
قوله الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا لا يظهر داع الى ترك
بيان المعنى اللغوي للكلمة وهو اللفظة وتخصيص المعنى اللغوي للكلام بالبيان
ولا يخفى ان الكلمة اسهب بمعناها الاصطلاحي من الكلام لشمول الكلام الكثير
دون الكلمة وان الكلمة لا تناسب المعنى الاصطلاحي للكلام فتخصيص كل من
اللفظين بما خصا به اصطلاحا ليس بمجرد التمييز بينهما في الاسم ومن المعاني
اللغوية للكلام ما يكون مقتضيا به في اداء المرام على ما في القاموس ولا يخفى
انه اشد مناسبة بما اصطلح عليه فالاولى ان يجعل النقل عنه اليه قوله
فالمتضمن اسم فاعل انما عقب المتضمن بقوله اسم فاعل مع انه لا يمكن الا
ان يكون اسم فاعل لتخصيص الصورة الخطية باسم الفاعل فهذا بمنزلة
الانجام فينبغي ان يرى ولا يقرأ فاحفظ ولا تغفل عنه في نظايره وعده
من هذا يانا واجمعه مع عشابره قوله فلا يلزم اتحادهما اي اتحاد المتضمن
والمتضمن في تضمن كل الكلام جزء ومن قال المعنى فلا يلزم اتحادهما في الكلام
الثاني فقد ضيق على نفسه المرحب ولو جعل الهيئة جزأ للكلام كان المتضمن
الكلام للكلمتين صحيحا وضحا غير محتاج الى هذا التدقيق لكنه لم يلتفت اليه
لاحتياجه الى تصحيح كون الهيئة التي ليست بلفظ جزء اللفظ ومن قال
ان المتضمن مجموع الكلمتين والاسناد سواء اراد بالاسناد نسبة احد الامرين
الى الآخر او ضم كلمة الى اخرى فقد سهى لان شيئا منهما ليس جزء الكلام
بل مدلوله او صفة لجزئه تأمل قوله اي تضمنا حاصلا بسبب اسناده

اسناده اي بسببية الاسناد واعتبار ان الاسناد صار باعتباره مجموع الكلمتين وتضمن
اللفظ لهما فلو قال للاسناد لكان انسب قوله خرجت المهملات اي الصرفة
لكن بقي زيد قايم حسنى فان المجموع يصدق عليه الحد وفيه انه فليكن كلاما مهملا
على حسنو ان ابين فاجعل كلمة ما عبارة عن لفظ موضوع بقرينة ان الكلام
النحوي عن الالفاظ الموضوعة قوله وبينهما اسناد يفيد المخاطب اه
الاولى نسبة تفيد اه قوله ودخل في التعريف مثل زيد ابوه قايم ومثل
نسمع بالمعيدي خير من نراه قوله فان الاخبار فيهما مع انهما مركبان في
كون الخبر في زيد قايم ابوه مركبا نظر كان الخبر عندهم قايم وفاعله خارج
عن الخبر ولا يذهب عليك ان الامثلة المذكورة داخلة في تعريف الكلام
مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اعم من الكلمتين حقيقة او حكما قوله فانه
في حكم هذا اللفظ وكذلك اعرب باعراب الاسم وجعل المسند اليه
وصح قوله ولا يأتي ذلك الا في اسبان اه فان المراد بالاسم اعم من الاسم
الحقيقي والحكمي ومنه كون الاسناد اليه من خواص الاسم انه من خواص
الاسم الحقيقي ولا يذهب عليك ان ادخال مشروبية زيد مقلوب زيد
في التعريف انما يحتاج الى تعميم الكلمتين بجعله قوله بالاسناد على ما حمله عليه
حتى لو كان المعنى ما تضمن كلمتين مع الاسناد لم يحتج لانه تضمن كلمتين
هما مقلوب زيد مع الاسناد نعم انما يحتاج الى التعميم لادخال مثل حسنو
قوله اعلم ان كلام المصرح به في ان نحو ضربت زيدا انما بمجموعه كلام
انما فان ظاهر الجواز ان يراد به ما تضمن كلمتين فقط قيل لا يخفى انه يلزم
عليه ارتكاب تخصيص افراد من الكلام في هذا التركيب قلت تخصيص افراد
من الكلام في هذا التركيب كتخصيص افراد منه في ضربت اقوم رجلا ضرب
وهو قايم على تعريف المفصل ايضا ولا يذهب عليك ان خبر المبتدا
في قولنا زيد ضربت عمرا في داره مجموع ما ذكر لا مجرد ضربت وقد تفقوا

على ان خبر المبتدا ههنا جملة فالكلام الذى هو مرادف الجملة عند صاحب المفصل
يجب ان يكون مجموع ما حصل خبرا او هذا فى الحال والعصمة ان كانتا فى
جملتين فينبغى ان يجعل عدول المصرعد ولا عن عبارة تعريفه لا عدولا عن
مذاهبه قوله على الجزء الخبرية الا ترى على الجزء الواقعة من غير قيد الخبرية وكانه قيدها
بها لان الانشائية عنده لا تقع خبرا والواقعة خبرا فى مثل زيد اضربه
فى تاويل زيد مفعول فى حقه اضربه وبعد نتيجة ان مادة افتراق الجملة
عن الكلام لا تقتصر على الجملة الخبرية كما يوهمه البيان بل منه مادة الافتراق
اضربه فى زيد اضربه سواء كان خبرا او متعلق الخبر وقوله اخبارا او اوصافا
يزاد عليه او احوالا او صفة او جملة قسمية او شروطا فان الحكم فى الجزاء
عند المصرو الام لم يصح قوله ولا تيانى ذلك الا فى اسمين ولا يكون
تعريفه جامعا قوله وفى بعض الحواشى اعتذر بكلامه مع انه خلاف ظاهر
العبارة جدا الان مسئلة لا يتركب منه غير واحد فاحتمل انه بلغه من كلام
المصر ما دل على ان المذهب عنده هذا ونحن نقول ما يدل على ان الكلام
عنده كالجملة ويكذب ما فى الحواشى انه قال المصر فى بحث حرفة الاستفهام
والنفى ان لهما صدر الكلام لانه يقتضى كون قام ابوه فى زيد اقام ابوه
كلاما عنده والا لا يصح قوله ولهما صدر الكلام قوله ولا تيانى ذلك
اى الكلام هذا التفسير هو المناسب للمقام وحمله على التضمن او الاسناد
بعيد عن المراد قوله الا فى ضمن اسمين اى لا يخفى هذا العام الا فى
صنفين هذين الخاصين فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف والظاهر
الا نسب بفهم المتعلم ان يجعل فى بعض منه لكن ينبغى ان يعلم انه لا تيانى
من كل اسمين لانه لا تيانى من اسم الفعل ولا من فعل واسم
اى اسم كان لانه لا تيانى من فعل واسم فعل نعم تيانى من اسم وفعل
اى فعل كان على ما ذهب اليه المصر من جعل اسماء الافعال الناقصة

الناقصة نواسخ طها لكن التحقيق انه لا تيانى من حرف واسم اى فعل كان قوله لان
التركيب الثنائى العقلى فيه ان حصر التركيب الثنائى فى ستة وابطال ما عدا
الاثنين لا يوجب الا حصر الكلام الثنائى فى اثنين والمدعى حصر مطلق الكلام
والاولى ان يقتصر على ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد
لا يحصل بدون المسند اليه والمسند والمسند اليه لا يكون الا اسما والمسند
لا يكون الا اسما وفعلا قوله ولكونه بازيد بتقدير اذ عوازيد افلم يكن من
تركيب الحرف والاسم كما ذهب اليه المبرد ولذا صح المصر المجعول فى تقسيم
الكلام دون تقسيم الكلمة وقيل لان تعريف الكلام يرشد الى اقسام ستة
فى بادى الراى بخلاف تعريف الكلمة قوله على معنى كان فى نفسه جعل
فى نفسه صفة معنى لا متعلقا بدل اى دل بنفسه ولا حال عن ضميره اى
دل كائنا فى نفسه اى معتبرا فى حد ذاته لئلا يفصل بين معنى وصفته افى
غير مقترن بما لبس صفته لانه وان جاز لكن كون الفاصلة صفة اغرب
ومن الفهم اقرب قوله اى نفس ما دل لا نفس الاسم والا تيوقف
معرفة المعرف على معرفة المعرف ويلزم الدور قوله فذكر الضمير بناء
على لفظ الموصول لا يخفى ان كلمة ما عبارة عما يكون الكلمة عبارة عنه لا عن
لفظ الكلمة وتانيث مفهوم الكلمة ليس لانه كما تانيث معنى هند
بل لوانث الضمير الراجع اليه يكون ذلك التانيث لرجعانه لفظ
الكلمة فتذكير الضمير الراجع الى ما دل ليس مجردا عى اللفظ بل الداعى
اللفظ والمعنى قوله ولذلك قبل الحرف اى لجعل اداة الظرف بمعنى
اعتبار مدخولها لا بمعنى افادة الدال اياه كما هو السابع فى نسبة المعنى
الى الشئ يقال هذا المعنى فى هذا اللفظ يعنى يستفاد منه قبل الحرف
ما دل على معنى فى غيره فلا نجه ان ما دل على معنى يكون ذلك المعنى فيه
لا فى غيره اذ لا معنى لكون المعنى فى الشئ الا كونه مدلولا له ولا نجه ايضا

ان قيد في نفسه في تعريف ما يقابل الحرف لتوهم التركيب العربي ما دل
على معنى لا في نفسه كما يقال الدار لا في نفسها كذا ولا يقال الدار في غيرها
كذا الا ان النحاة اجمعوا على وضع ما يوافق لا في نفسه في المعنى موضعه
وصار عرفا فيما بينهم فلا التباس في معناه ولا في وضعه في التعريف به
قوله ومحصوله ما ذكره بعض المحققين يعني السيد الشريف كانه اراد ان الشارح
التنبيه على ان هذا التحقيق ليس من السيد كما هو المشهور بل اخذه من كلام
المصنف وليس كما ظنه لان الناظر في كلام الايضاح يعرف ان المصنف بعيد
عن هذا التحقيق وان كان عبارته المجملة المنقولة وقعت اتفاقا بحيث
يحمل التفصيل بهذا التحقيق كيف وقد ذكر ان الفرق بين الاسماء اللازمة
الاضافة والحروف ان الواضع شرط في دلالة الحرف على معناه ذكر
المتعلق ولم يشترط ذلك في الاسماء اللازمة الاضافة وانما التزم الاضافة
لغرض آخر غير كون دلالتها مشروطة بذكر المضاف اليه ولا خفاء
في انه بعد الوضع ولا دخل للواضع في الدلالة حتى يكون الدلالة بشرط موقوفة
على ذكر المتعلق فلو كان صاحب هذا التحقيق لم يصدر منه مثل هذا الكلام
بل المعارضة يسوغ ان يقال في حقه ما قال السيد المحقق في حق نجم الائمة
حيث قال في حواشي شرحه على الكافية في هذا المقام يغرب نجم التحقيق
مغنى الحرف تارة ويبعد عنه بمراحل تارة اخرى قوله كما ان في الخارج
موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره لو قيل كما ان في الخارج موجودا قائما
بذاته هو موجود في ذاته وموجودا قائما بغيره هو موجود في غيره لكان غاية
في الايضاح مع الحرف وما يقابله وتنوير اما لاستعمال في الحدود
الثلثة فان في قولهم السواد في زيد ليس كما في قولهم الماء في الكوز بل بمعنى
الاعتبار والدلالة على ان وجود السواد ليس الا باعتبار المحل كما ان معنى
الموجود في نفسه انه موجود من غير اعتبار غيره وبما ذكرنا اتضح ان قولنا

ان قولنا السواد في زيد وقولنا الدار في نفسها من واد واحد فمن قال
يظهر من هذا التشبيه وجه آخر لاستعمال لفظة في وهو انه لما شابه المعنى الحرفي
التابع لامر العرض التابع للجوهر صح ان ينسب الى ذلك الغير بقي كما ينسب
الى محله بقي والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى
انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قايم بذاته بمعنى انه غير قايم بغيره فلم يتيسر
فتدبر قوله كذلك في الذهن معقول الاولى معلوم ولا يذهب عليك
التفاوت بين المشبه والمشبه به بان القايم بذاته لا يصير قائما بغيره
والقايم بغيره لا يصير قائما بذاته بخلاف المدرك قصدا والمدرك
تبعا فربما يقصد المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا او بالعكس قوله
يصلح لان يكون محكوما عليه وبه الاولى يصلح لان يكون مسندا اليه وسندا
ليكون وجها لتخصيص الاسناد بالاسم والفعل ولا يخفى انه كما لا يصلح الملحوظ
تبعا لان يكون ظرفا للحكم لا يصلح ان يكون ظرفا للنسبة التامة بل لا يصلح
الملحوظ تبعا ان يكون ظرفا للنسبة اضافية كانت او تعليقية فالاولى
ان يوسع الدايرة بحيث يستفاد منها اختصاص الموصوفية وكون
الشئ صفة وكون الشئ مضافا او مضافا اليه وكون الشئ مفعولا وبالجملة
بما سوى الحرف ثم نقول يستفاد من كلام اهل هذا التحقيق المشهورين
بكمال الفكر العميق ان عدم كون الحرف محكوما عليه ومحكوما به لكونه معناه
غير معقول الا تبعا وآلة لملاحظة غيره وان الملحوظ تبعا لا يصح لشئ منهما وان
الغير الذي يذكر الملحوظ تبعيته ويجعل آلة لملاحظته لا بد ان يذكر ويضم معه
حتى يفهم الملحوظ تبعا من لفظ وكلا الامرين باطلان فان كل رجل معلوم
ملحوظ ابدا تبعا لملاحظة افراد الرجل وآلة لتعرفها وملاحظتها مع ان كل
رجل يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر الغير الذي هو آلة لملاحظته معه لفهم
معناه فالتحقيق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون محكوما عليه اذا لم يكن لملاحظة

ما حكم عليه وسيلة الى احضاره وانما يوقف فهمه من لفظه على ذكر متعلقه
اذا لم يحضر المتعلق بمجرد ذكره فان قلت اذا كان كل موضوع لمعنى هو
الة لملاحظة غيره ابدا فكيف يكون اسما قلت حين الاضافة هو الملحوظ
بالذات ليصلح لتعلق النسبة الاضافية بينه وبين ما اضيف اليه
وبعد تحصيل المفهوم المركب الاضافي يجعل المجموع ملحوظا بالتبع والة لملاحظة
الافراد فان قلت فلا يتم ما سبق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون طرفا
للنسبة قلت لا يصح ان يكون طرفا للنسبة مقصودة بالاحداث
وبعد احداث النسبة يصح جعل المجموع ملحوظا بالتبع فما لا يصلح ان يكون
مدلولا ملحوظا قصدا يصلح ان يصير طرف نسبة وانما احملناه الكلام
اولا على طبق اجمالهم في المحكوم عليه وبه قوله فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل
فان قلت يفهم من هذا الكلام انه لا فرق بين مفهوم الابتداء ومفهوم
منه الا بملاحظة الاول قصدا والثاني تبعا وكيف وقد قال فيما بعد واذا
لاحظه العقل فحيث هو حالة فجعل الضمير راجعا الى ما جعله مدلولا الابتداء
مع ان مدلول الابتداء كلي ومدلول من جزئي قلت مدلول من
مدلول الابتداء من حيث اضيف الى السير والبصرة وليس افراد الابتداء
الا حصصا وليس له افراد حقيقة قوله كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا
في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا
الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لا يمكن بهذا الاعتبار ان يكون
مدلولا من لكن يصح ان يكون مدلول لفظ الابتداء ملحوظا تبعا كان
يقول كل ابتداء وقوله لا حاجة يعني لا حاجة للفظ الابتداء في الدلالة
عليه ومن حمله على نفي الحاجة عن المتكلم احتاج الى ان يفسر قوله في الدلالة
عليه بقوله من ذاته على كذا قوله لكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير
وارجاع الضمير الى المعنى لعدم سبق قبيحا اه اشارة الى ان الظاهر من نفس

من نفس العبارة المعنى الاخير ولا يصار الى المعنى الاول الا لداع وكان وجهه قرب
مرجع الضمير وشيوع المعنى الاخير قال كثير ما لك في التسهيل اذا وارضمير بين الاقرب
والابعد فهو للاقرب قوله وبما كان الفعل والاحرف معنى في نفسه باعتبار
معناه المتضمن ودلالة اللفظ على معنى لانه وضع له مطابقة ولانه جزء ما وضع
له تضمن ولانه لازم ما وضع له التزام والمعنى المتضمن هو جزء المعنى الموضوع له فقد
حمل المعنى في التعريف على اعم من المعنى المطابقي على خلاف المتبادر والمتبادر
من المعنى عند الاطلاق المعنى المطابقي صرح به بعض المحققين في شرح الرسالة
الشمسية مع انه لاجل اللفظ في التعريفات على خلاف المتبادر الا الصارف
لان هناك صار فاد وهو ان المعنى المذكور في تقسيم الكلمة هو المعنى الاعم
بقرينة وصفه بالاقتران بالزمان في الفعل والاقتران بالزمان لتمام معنى
الفعل اذ لا يوصف الكل في العرف بالاقتران بالجزء فلا يقال اقترن
زيد ببيده ولولا ان المراد بالمعنى ما هو اعم من المطابقي لما احتاج التعريف
الى قيد غير مقترن لخروج الفعل بقيد الدلالة على معنى في نفسه لانه لا يدل
على المعنى المطابقي بنفسه بناء على ما زعموا ان الفعل موضوع للحدث والزمان
والنسبة الى فاعل معين فما لم يذكر الفاعل المعين لا يمكن ان يفهم النسبة
فلا يمكن فهم المعنى المطابقي بدون ذكر الفاعل لامتناع فهم الكل بدون الجزء
فدلالة الفعل بنفسه ليس الا على الحدث على ما قالوا والزمان ايضا على
ما هو الظاهر وأورد عليه انه بعد توقف الدلالة المطابقية على الضمنية
لا معنى للدلالة الضمنية بنفس اللفظ كيف وقد حقق ان التضمن لا يوجد
بدون المطابقة ونحن نقول كون الدلالة الضمنية بنفس اللفظ لا يقتضي
وجودها بدون المطابقة الموقوفة على الضمنية لان معنى الدلالة بنفسه
استقلال المدلول بالمفهومية والحدث معنى مستقل بالمفهومية وانما
توقف فهمه على الضمنية بواسطة عدم استقلال ما هو شرط فهمه بالمفهومية

اعنى المعنى المطابقى بمعنى انه لا شك فى انه يفهم عند سماع لفظ ضرب
الحدث والزمان مع انه لم يفهم المعنى المطابقى بكيف تيم ما اتفقوا عليه
ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة فهذا مما تحيرت فيه العقلاء قرنا بعد قرن
وقد بذلنا فيه جهد البطف من الله وعونه فى شرح الرسالة الوضعية الا
انه لم يبلغ الكلام فيه مرتبة كمال الصقولان الامور مرهونة باوقاتها ولما
ظهر بنبوع المياه الصافية فى هذا المقام حرفنا ما لرى الاكباد العطشى
وان كنا من طعن الحاسد بعدم سعة ساحة هذا الكتاب له نخشى فنقول
وبالله التوفيق لاخفاء فى ان اللفظ الدال لا يدل على المعنى الا لتذكر الوضع
وفهم المعنى من اللفظ ودلالته عليه متأخرة عن تذكر الوضع فاذا سمع العالم
بالوضع لفظ زيد مثلا تذكر لوضعه فقد حضر معناه عنده فى ضمن تذكر الوضع
اذ لا يمكن استحضار الوضع بدون حضور طرفيه فليس العلم بالمعنى عند سماع
اللفظ فى ضمن تذكر الوضع دلالة اللفظ لان المفروض ان تلك الدلالة
متأخرة عنه بل لا بد للدلالة من امر آخر تنسبب من اللفظ وهو التفات
النفس اليه من حيث انه مراد اللافظ والذى دعاه الى التلفظ به فنقول لما سمع
العالم بوضع ضرب على الوجه العام لفظ تذكر وضعه بهذا الوجه وحضر
عنده مفهوم الحدث والزمان فى ضمن تذكر الوضع وليس هذا من دلالة
اللفظ ولا يتوجه من لفظ ضرب الى معنى من حيث هو مراد ما لم يعلم خصوص
المعنى الموضوع له بالضميمة فاذا حضر عنده بالضميمة التفت اليه من اللفظ
من حيث انه مراد فمشاهدة الحدث والزمان فى ضمن هذا الالتفات
هو الدلالة التضمنية ولا شك انه لم يتحقق من سماع ضرب بدون
فهم معناه المطابقى ومن هذا تبين سر ما اشتهر من رئيس العقلاء
الشيخ ابى على ابن سينا ان الارادة شرط الدلالة وعلم انه كلام بلغ غاية
التحقيق وليس مما يعجب منه وقوعه من مثله كما زعم كل من بلغه الى الان فان

صح فتامل

فان الدلالة التفات من اللفظ الى المعنى من حيث انه مراد فقولا العلم بالارادة
لمعنى من اللفظ لم يتوجه السامع من اللفظ الى معنى فلم يتحقق دلالة لا على المراد ولا
على الجزء منه ولا على لازمه ومن هذا تبين ان دلالة المشترك يتوقف
على القرينة وليس ما ستى تحقيقا من ان الارادة متوقفة دون الدلالة تحقيقا
بان يمدح بازله ويظن فكره عميقا فحان ان ينبهك على ان القرينة ليس
بشرط دلالة المشترك بخصوصها بل المفرد باضافة يحتاج الى القرينة احتياج
المشترك اذا صار جزءا للفظ آخر فكل من لفظ عبد ولفظ الله فى عبد الله
يحتاجان فى دلالتهما على المعنى الى قرينة صارفة للفظ عبد الله عن ارادة
معناه العلمى واسلك ان لا تسام من اضافة برد التحقيق لتعلقك
بما عودت نفسك بقبوله من غير التوفيق وتصغى الى تتمة ما ادانى
اليه من موافقة رفيق التوفيق اعلم ان القول بان الفعل موضوع للحدث
المنبئة والزمان كما اجمعوا عليه ليس الا لان الفعل لا يكون بدون
الفاعل فالجاهم تصحيح سر ذلك الا ان جعلوا النسبة داخلة فى مفهوم
الفعل لئلا يكون له بد من الفاعل ولا اضطر لمن شرح الله صدره ورزقه
نصره فنقول لك مما الهمنى ربى ان الفعل موضوع لحدث مقيد بالزمان
والنسبة انما جاءت من الهيئة التركيبية كما فى الجملة الاسمية اذ لا يخفى على منصف
انه لا يناسب جعل هيئة زيد قايم للنسبة وجعل هيئة ضرب زيد لغوا
ومن امارات ان النسبة ليست مدلولة للفعل انه يفهم الحدث والنسبة
تفصيلا وقد اتفقوا ان دلالة المفرد لا يكون تفصيلية ولهذا لم يصح
تركيب القضية الشرطية من مفردين وانما الزم مع الفعل ذكر الفاعل
لان الفعل يؤدى معنى الحدث على وجه يكون مستعدا للان ينسب
الى شئ فيلزم اسناده الى شئ لئلا يكون احضاره على هذا الوجه لغوا قوله
المراد بعدم الاقتران ان لا يكون بحسب الوضع الاول لم يكتف بقوله

بقوله بحسب الوضع لانه لا ينفع في ادخال اسماء الافعال واخواتها
المنسلخة عن الزمان الا ان ينكر الوضع للمعنى الزماني في اسماء الافعال وليس
الزماني في الافعال المنسلخة عن الزمان والانكار مكابرة لتحقق امارة الوضع
فيهما وهو فهم المعنى بلا قرينة ولشهادة صحة التعريف لها بالوضع واما
نفع التقييد بالوضع الاول فباعتبار ان مثل يزيد يدل على معنى مستقل
هو الذات غير مقترن بحسب الوضع الاول وهو الوضع العقلي
لانه لم يكن الذات داخلة في الوضع النحوي واسماء الافعال دوال
على معنى مستقل هو الحدث غير مقترن في الوضع الاول لان الوضع
الاول لها لنفس الحدث فهذا المعنى المستقل موجود في الوضع الاول
غير مقترن والافعال المنسلخة دوال على معان مستقلة مقترنة في الوضع
السابق وهو الوضع الفعلي لها فانها في الوضع الفعلي موضوعة لهذا الحدث
والزمان هذا ولا يخفى ان تسمية اسماء الافعال اعني باعتبار وضعه
الحالي للمعنى وعدم اقترانه باعتبار الوضع الاصلي وذلك بعيد عن
ان عبارة الناظم ان يكون مدار الاسمية على وضع واحد ولا يكون
وضع لغوا ومعتبرا الا باعتبار شيء وفي اسماء الافعال مثل دونك وضعه
الاول وهو الوضع الظرفي لغو في اعتبار اسميتها والا لم يكن كلمة ومعتبر
فيها لان عدم الاقتران انما يتحقق به ووضعه الثاني معتبر لانه باعتباره
يكون كلمة ولغو لانه باعتباره لا يكون غير مقترن **قوله** على وزن فوقى
كتب في الحاشية الاجاجة تفوقي اي تصبح فوقاة وقيقاء على وزن
فعل فعلة وفعلا **قوله** او عن المصادر الني اه يعني او عن المعاني المصادر
التي كانت تلك المصادر في الاصل اصواتا والمصادر التي هذه
الاسماء منقولة عن معانيها هي نفس هذه الاسماء لان اللفظ انما ينقل
عن بعض معانيه الى معنى آخر لا عن معنى لفظ آخر فكون تلك المصادر في

في الاصل اصواتا عبارة عن كون تلك الاسماء اصواتا تامل **قوله** او عن
الظروف يعني او عن معنى الظروف والجار والمجرور **قوله** فانه على تقدير تسليمه اشارة الى اختلاف اقوال فيه ثلثة ثانيها كونه مجازا في الاستقبال وثالثها كونه مجازا في الحال **قوله** فانه يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا فمنهما قد عرف ان اللفظ المشترك لا يدل الا بالقرينة فلا يدل الا على زمان واحد **قوله** لما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة او ليفيد معرفة الاسم في الجملة وامتيازه عن اخويه لما يرجى منه فهم تعريف الاسم لغاية عمومه وتوقف معرفة على تعقل استقلال المعنى مع انه كاد ان لا يستقل به فهم كثير من المخاطبين بهذا الكتاب ولك ان تقول هذه بيان احكام سنة كثيرة بين قسمي الاسم قدم على التقسيم وذكر الجر على سبيل التقريب للتركيب مع ما ذكر في الاختصاص **قوله** فعال ومن خواصه منها اي من بينها من اول الامر ولهذا قدمه على المبتدا وليس التقديم للحصر والا للغا وبما ذكرنا تبين ان التبيين على البعضية لا يسند عي ذكر من الحصول من مشاهدة ما ذكر ثم لا بد من ذكر من ليصح ربط صيغة الجمع على الكثرة بان مورد الخمسة من غير ان يكون مجوز **واعلم** ان التبيين المذكور مبني على ان ملاحظة الربط مناخرة عن ملاحظة العطف والا لم تعد كلمة من الا ان كل واحد من الامور المذكورة بعض من الخواص وليس التبيين المذكور خفيا وان كان تقدم ملاحظة الربط اشيع لان افادته ان كل واحدة من الخمسة بعض من الخواص من توضيح الواضحات بل من توضيح ما هو اوضح من ان يخفى فالعاقل يحمل العبارة على ما يفيده العبارة لا يرضى **قوله** خاصة الخ ما يختصر به ولا يوجد في غيره فسر الاختصاص بنفي الوجود في الغير على ان النفي راجع الى القيد كما هو الاعرف عند ارباب الادب واعني في استعمال البلغاء الادب فيكون

له انه يوجد فيه ولا يوجد في غيره فمن قال قوله لا يوجد في غيره تفسير لبعض
معنى الاختصاص فلم يتدبر او تدبر فلم يتذكر والمراد بالخاصة ههنا الامر المختص
محمولا كان او لا ومن جعله عبارة عن الخارج المحمول على الشئ اوجب في كلام
المصنف تكلفات لا تخفى وتعسفات لا تخفى قوله دخول اللام اى لام التعريف
شائع اللام فيما بينهم في هذا القسم بحيث ينصرف اليه من غير حاجة الى
التعريف وجعل اللام فيها عوضا عن المضاف اليه يخرجها عن عداد قرائنها ولو
لم تأب عن ادنى تكلف لانه يلزم التعريف وما على صورته فيشمل اللام
الموصول فانه ايضا مختص بالاسم اذ لا تدخل الا على اسم الفاعل او اسم المفعول
كما تعرفه في بحث الاسم الموصول والالف واللام الزائدة والالف واللام
التي جزء الكلمة كما في النجم ولو قيل المتبادر من اللام جميع هذه اللامات لم يبعد
قوله ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله
صلى الله عليه على لغة حميد قوله ليس من امبر امصيام في امسفر في جواب
سائل من حميد حين قال امن امبر امصيام في امسفر قوله لكنه لم يتعرض له
لعدم شهرته ولم يخص الامور المذكورة بالتعرض الا لشهرتها بل نقول
لو قال حرف التعريف لم يتبادر منه الا يتبادر من اللام ويكون تطويلا
بلا طايل فلما يستفاد منه اختصاص غيره وان كان شاملا للميم
وحرف النداء كلها او بعضها فتأمل وانما تعرض بعدم التعرض لبعض
اقسام اداة التعريف دون ساير الخواص لان في تخصيص التعرض
باللام ايهام عدم اختصاص الباقي من اقسام اداة التعريف كما ان في
تخصيص التعرض للجزء بين اقسام الاعراب الدالة على عدم اختصاص
باقي اقسامه قوله وفي اختياره اللام على الالف او الالف واللام و
يستفاد منه اختياره على حرف التعريف ايضا وان لم يكن سوى
اللام له ويمكن ان يكون اختياره اللام لانه ثابت مع اسم المعرف رجا

درجا وابتدا بخلاف الهمزة وان فهو احق بجعله علامة يعرف بها الاسم
قوله اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه لان الحق في هذه
المسئلة معه وان كان الخليل اعلم كما منه صرح به المحقق الشريف في شرحه
للكشاف ويشهد له ما قال في اعراب الفاتحة لم يسبقه احد مثله في علم النحو
ولم يخالفه احد مثله قوله لتعذر الابتداء بالساكن فان قلت ما فايدة
وضع اللفظ ساكنا او ساكن الاول حتى يحتاج الى زيادة همزة الوصل في ابتداء
الكلام قلت حصول الخفة في اثناء التركيب بحذف الهمزة مع سهولة
الاعدام ويضر مذهب سيبويه بان التعريف نقيض التنكير ودليله
حرف ساكن فينبغي ان يكون دليله حرفا ساكنا قلت بل الانسب ان
يكون دليله متصفا بنقيض ما اتصف به دليل نقيضه قوله واما الخليل
فذهب الى انها ال وكان همزة في الاصل للقطع جعلت للوصل طلبا للخفة
المدعوة لكمال كثرة استعمالها قوله والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وكان
حذفها مع كونها علامة لان اللام اللازمة لها تذكرها قوله لانه للتعيين بمعنى
مستفاد بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة تبع في ذلك الشيخ الرضي
وهو ضعيف جدا لانتقاضه بمثل عندي اسد رامي لانه للتعيين
ما دل عليه اللفظ التزاما وبمثل الحسن والصعب فانه لا ينكر منصف
ان التعيين للذات المعتبرة من مفهوم الحسن في لا شرب للصفة والنسبة
في مفهوم اللفظ من تعريف اللام فالاولى ان يقال التعريف والتنكير
يتعاقبان على اللفظ وكذلك علامتاهما فلما لم يكن في الفعل علامة
تنكير لم تدخل عليه اللام قوله كالموصول فحذف في موضعه ان الذي
في الاصل لذي زيد عليه اداة التعريف قوله ومنها دخول الجر الجر
كالتنوين يكون مصدرا فحاجته لها بهذا المعنى الى الدخول كالام الا
ان فهم الحركة والنون الساكنة منها اهم فاختاره الشارح البنى قوله وفي

المجرور به تقدير الاولى او تقدير او له واما الاضافة اللفظية فهي فرع
للمعنوية هذا اولى مما يقال ان الاضافة اللفظية لا يكون المضاف اليه فيها
الا فاعلا او مفعولا في المعنى والفعل والحرف لا يكونان سببا منهما لانه يدعوا
الى ان يبين وجه اختصاص الفاعلية والمفعولية بالاسم او له والمراد به
كون الشئ مسندا اليه انما فسر الاسناد اليه بالاسناد الى الشئ بارجاع ضميره
الى ما هو لكمال ظهوره كما مذكور ولم يفسر بالاسناد الى الاسم اما ما قيل
انه لو اريد ذلك للغا الحكم بالاختصاص واما ما نقول انه لا يصح ان
يجعل كون الاسم مسندا اليه علامة يعرف بها الاسم لان معرفة بعد معرفة
الاسم او له اختصاص لوازمها من التعريف والتخفيف والتخصيص به
في عدم جريان التعريف في مفهوم الفعل وكذا التخصيص نظرا لعموم التخفيف
في غير مسئلة الحسن الوجه لا يجري فيه بلا خفاء لانه يحذف التنوين او
نون التثنية والجمع وشئ منهما لا يوجد في الفعل واما تخفيف الحسن الوجه
وان امكن في الفعل لكنه لم يضف باعتباره طردا للباب او لك
ان تقول الكلام في الاضافة بتقدير حرف الجر ونحن نقول الحدث
الذي في مفهوم الفعل اعتبر نسبته الى الفاعل والمفعول ابدا على وجه
لا يجامع النسبة على وجه الاضافة بتقدير حرف الجر والاضافة اللفظية
فرع المعنوية او له انما فسرنا الاضافة بكون الشئ مضافا مع ان قوله
والجر علم الاضافة يدعوا الى تفسيره على طبق نظيره يكون الشئ مضافا اليه
ويحوج الى اعتبار قيد بتقدير حرف الجر او له لان الفعل او الجملة فد يقع مضافا اليه
اختلف في ان المضاف اليه في المثال المذكور الفعل والجملة مع الاتفاق
في ان المضاف اليه هو الجملة الاسمية بتمامها اذا اضيف اليها او له وقد يقال
هذا اي احد الامرين من الفعل او الجملة قيل ينبغي ان يكون هذا القول مرضيا
لانه الموافق لاختصاص الجر بالاسم والتعريف المصرح للمضاف اليه فيما بعد قلت

قلت كان الشارح ايضا لا يبالغ في ترجيح هذا التاويل وانما اشار بكلمة
قد الى ضعف ما يبنى على هذه الدعوى من حمل قول المصنف على المعنى الشامل لكون
الشئ مضافا ومضافا اليه فانه بعيد جدا ولا ضرورة تدعوا اليه فانه
لم يلتزم استيفاء الخواص فليحمل على ما هو اظهر اختصاصا فيريد بقوله لان
الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه انه قد يقع كذلك بحسب الظاهر
لانه يكفي في ترجيح ما اختاره في تفسير عبارته او له فالاضافة بتقدير حرف
الجر مطلقا يختص بالاسم المراد بالاضافة ههنا ليس كون الشئ مضافا او
كون الشئ مضافا اليه بل النسبة بينهما وسيجئ اختصاصها بالاسم مطلقا
ان شيئا من طرفيه لا يكون الا اسما او له معرب فان المصرف في الايضاح
هو مزيل الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد وهو محل اظهار والمعنى
وازالة الفساد والالتباس او من اعربت الكلمة اذا جعلت الاعراب
فيها والوجه ظاهر لا من الاعراب العرفي باعتبار ان الاعراب
يتحقق فيه لان النقيض موجب بكسر الجيم اخذا كلامه وكانه يريد
بالاعراب العرفي ما هو مذهب المفصل اي اختلاف آخر المعرب
لا ما هو مذهبه وهو ما اختلف آخر المعرب به لانه لا يصح ان يشتق
منه وبهذا ظهر ان من قال وفيه انه لو جاز اخذ صيغة منه لجاز ان
يكون اسم مكان لا صفة حتى يكون النقيض ما ذكره لم يأت بما فيه لان
الاسم المعرب مختلف الآخر لمحل الاختلاف اذ لا يجعل الفاعل مكان
الحدث ولا يسمى باسم المكان كما لا يخفى او له فالمعرب الذي هو قسم
من الاسم يحتمل ان يكون المعرب والمبني قيدين للقسم لا نفس القسم
لانهما يشملان الاسم والفعل والحرف وكذلك يكون بيان الحكم مشتركا
الا انه يلزم تخصيص تعريف الاعراب والعامل باعراب الاسم وعامله
لو كان البيان على مذهب البصري لانه لم يثبت في الفعل المعرب

معانى مقتضية للاعراب بخلاف الكوفى وعلى اى تقدير يلزم تخصيص تقسيم
الاعراب بالاعراب الاسم قوله اى الاسم الذى اندفع بهذا الاعتبار ورود
مبنى الاصل على التعريف لانه لم يشبه مبنى الاصل مشابهة موجبة للبناء
والا لكان مبنيا بالمشابهة لا بالاصالة ولولا اعتبار هذا القيد ايضا
لخرج بتقييد التركيب بقوله تركيبا يتحقق معه عامله ولا يخفى ان اعتبار
قيد الاسم وان لم يبعد لكن اعتبار هذا القيد فى محل البعد ولا يهدى
اليه فريحة قوله ركب مع الغير يدعوا اليه ظهور كون المعرب
اسما فاقبل حمل المركب على هذا المعنى بعيد والظاهر منه ما يقابل المفرد
فيلزم صدق التعريف على بعلبك ضعيف قوله لم يشبه اى
لم يناسب قسه المشابهة التى هى المشاركة فى الكيف بالمناسبة التى
اعم او تفارق المشابهة فى الاضافة الى المبنى ليدخل فى تعريف المعرب
المركب الغير المشابهة نحو يومئذ قوله مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب
ضبطها صاحب المفصل بتضمن معنى مبنى الاصل ومشابهته لفى الاحتياج
الى الضميمة كما فى المبهمات ووقوعه موقعه كاسماء الاسمال ومشابهته
الواقع موقعه كفجار وقساق وحضار ووقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى
المضموم او اضافته اليه نحو يومئذ فالمناسبة المؤثرة انما تتعين بعد
ضبط المبنيات فيحتمى المبنيات بهذا الاعتبار التقديم على المعربات
فلهذا قدمها صاحب اللباب قوله فالاضافة بيانية ليس الاصل
فى البناء اعم من وجه من المبنى بل اخص مطلقا واضافة الاعم الى الاخص
لامية انما البيانية اضافة الاعم من وجه كما لا يخفى على من له اضافة معنوية
الى هذا الفن فالوجه فى الاضافة البيانية ان لا يخص الاصل بالاصل
فى البناء بل يطلق فيشمل المعرب لان الاسم هو الاصل لكن فى الاعراب
ويكون بيانه بالاصل لانه فى الواقع اصل فى البناء وللتوجيه الكمال الشارح

الشارح محال لمن له فى فهم المعانى استقلال قوله وهو الماضى قال المحقق الشريف
فى حواشى المتوسط جعل بعضهم الجملة من حيث هى جملة قسما رابعا وقوله والامر
بغير اللام لا حاجة الى قوله بغير اللام لان الغوى لا يسمى ما هو بلام امر المضارع
مجزوما والامر باصطلاحه ما هو بغير اللام قوله فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية
اه لم يقل اعتبر العلامة مجرد الصلاحية للاعراب لانه لا يحصل به الفرق
بين اعتبار المصر والعلامة لان المصر ايضا لم يعتبر الا الصلاحية ودون الاعراب
بالفعل بل الفرق باعتبار الاستحقاق بالفعل عند المصر واعتبار صلاحية
الاستحقاق عند العلامة وبعبارة اوضح المعتبر عند العلامة الاعراب
بالقوة البعيدة من الفعل وعند المصر الاعراب بالقوة القريبة من
الفعل قوله ولذا يقال لم يعرب الكلمة وهى موقوفة لم يوجد على طريقة
المصر معرب اصطلاحى لم يعرب لانه لا يخلو عن اعراب محقق او مقدر
وكانه اريد سلب الاعراب بحسب الذات لان ذات الاعراب
متأخرة عن المعرب او اريد سلب الاعراب بحسب الظاهر الا انه على الثانى
لا ينفع الشارح فيما بعد بصدده والاول تدقيق فلسفى لا يناسب النحاة
قوله لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم
اعلم ان النحو لا يقتصر عليه كما يدل عليه هذا الكلام بل من الغرض منه معرفة
الهيئات التركيبية الموقوفة تقديم ما حقه التقديم وتأخير ما حقه التأخير مثلا
ووجوب تقديم المتضمن معنى الاستفهام على سائر اجزاء الكلام مما يتعلق بعلم
النحو فالاولى ان يقول من جملة الغرض من علم النحو قوله فان العارف باحكام
كذلك مستغن عن النحو فلا فائدة له معتدا بها فى معرفة اصطلاحاتهم
اشار بهذا الى انه لا يمكن ان يعرف المتعلم للمعرب اختلاف الاواخر
بالتتبع لان العارف بالتتبع لا يعلم المعرب بهذا التعريف لانه يكون
عبثا فتعين ان يكون معرفة اختلاف الاواخر بالتعلم فى هذا الفن

وتعلمه في هذا الفن يتوقف على معرفة المعرب فلو عرف المعرب به لزم
توقف معرفة المعرب على معرفة وتوقف معرفة على معرفة المعرب فيلزم
تقديم المعرب بهذا التعريف على نفسه وهذا من افحش معايب التعريف
المسمى بالدور وهو الذي صرح المصنف بانه عدل عن المشهور لاجله الا ان
الشارح طوى ذكر لفظ الدور ليدل بالحاجة المتعلم الى معرفة معنى الدور قبل اوانها
والعجب من قال اشار بقوله فالمقصود منه معرفة المعرب الى ان
ليس في نفس التعريف فساد بل في المقصود منه لان المقصود منه تحصيل
كلية بجعل كبرى لصغرى سهلة الحصول لاستنتاج نتيجة وهو كون الصغرى
عين النتيجة مثلا اذا قيل هذا معرب وكل معرب مما يختلف آخره ينتج
ان هذا يختلف آخره به وقولنا هذا يختلف آخره به عين هذا معرب
فقد صرف الكلام الى ما لم يقصد به في المقام واخرجه عن الوضوح
والانتظام فاشكل على نفسه بمنع كون الصغرى عين النتيجة للتفاوت
بالاجمال والتفصيل واجاب بما لا يهتدي به الى وجه الصواب فهو
وان كان احق بمعرفة مقاصد الشارح لتحليل لكونه من المتمرنين على ملازمة
مجالسه الجميلة الا انه افاد بهذا التطويل حسن وصيته سيد ولد آدم مفيض
نعمة البيان على العرب والعجم نصر الله امرا سمع مقالتي فوعاها فادّاها
كما سمعها فرب حامل فقه الى من هو افقه منه الخ او قد افاد في المتادي
ومن هو جدي انه جدي واعتمادي حسام الملة والدين داود الحوائي
استاد ائمة زمانه بالبيان الصافي افاض الله عليه شآبيب غفرانه
الوافي انه يمنع قول المصنف انه ليس الكلام مع المتبع العارف لانه يجوز
ان يكون مع المتبع العارف اختلاف او آخر الكلام من غير ان يكون
متميزا بين مرفوعها ومنصوبها ومجرورها فيتعلم المعرب في الفن بهذا
الوجه لا يعرف من الخ هذا الحكم بل يعرف منه بمعرفة المنصوب والمرفوع

والمجرور الى غير ذلك من الاحكام الحاصلة للمعربات في الكتب
اسال الله الحق هداية الطريق انه قريب مجيب **وله** فالمقصود منه معرفة
المعرب مثلا ان يعرف انه ما يختلف آخره انما قال مثلا لان هذا الحكم
من جملة احكامه كما اشار اليه فيما بعد **وله** وحكمه اي من جملة احكامه واشاره
الى ان المراد بالحكم الاثر المترتب على صفة الاعراب والى ان اضافة الحكم الى
الضمير للجنس لا للاستغراق فيؤول الى انه بعض حكمه وكانه اراد بهذا التنبيه
تقديم مقدمة لما سيورده بعض من دفع الاعتراض بانه يخرج من الحكم المذكور
حكم معرب ركب مع عامله ابتداء ونفسه الحكم بالاثر في هذا المقام مما تقي
به اقوام بعد اقوام وان لم اعثر على ماخذه في اعانين الكلام ولا يبعد ان
يراد بحكمه ما يحكم به عليه فيكون اشارة الى انه مما ينبغي ان يحكم به في الفن على
المعرب ولا ينبغي ان يعرف به **وله** باختلاف العوامل فان قلت
الفاعل لا يجمع على فواعل الا اسما قلت فلتكن جمع عاملة لان العامل قلما
يكون غير كلمة وقيل العامل صار اسما في عرف النحاة **وله** اي لسبب
اختلاف العوامل الداخلة عليه انما قيد العوامل بالداخلة عليه لان معربا لا
يخلو عن اختلاف العوامل في وقت ما ولا يختلف آخره به والا يختلف
بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه وهذا اولى مما قيل فرع بهذا القيد
اختلاف آخر المستفهم بكلمة من باعتبار العوامل الداخلة على المستفهم
عنه نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد اذا قيل جاءني زيد ورايت زيدا و
مررت بزيد ثم تقييد العوامل بالداخلة عليه يخرج عامل المبتدا والخبر لان
الدخول انما للحوفي بالآخرة والاول وذا لا تتصور في الامور المعنوية كما مر
وله وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل ليلا ينتقض اه وليكون اللفظ
محمولا على ما يقصد به في عرفهم الا هو **وله** او على المصدرية اي يختلف
اختلاف لفظ وآباك ان تفرق بين هذا التوجيه والتوجيه الاول

بانه يجب ان يتعلق ح باختلاف العوامل لان تعلقه باختلاف العوامل يوجب
كونه قاصر العموم حصر العامل في الملفوظ والمقدر على انهما متيان قوله فان اصله
فتى وفتيا وبقضى ذكر الباء ليلا يتوهم المبتدى بينه وبين فتى لاتحاد هما خطا
قوله والاختلاف اللفظى والتقديرى اعم من ان يكون حقيقة او حكما
كما اشار اليه ليلا ينتقض ح قلت لا انتقاض وان لم يحمل اختلاف العوامل
اعم فانا نقول المراد باختلاف العوامل في المعرب ان يطلب كل منها مبانيا
لما يطلبه الآخر في الآخر فقولنا رايت والباء ليسا بعاملين مختلفين في غير
المنصرف وعاملان مختلفان في المنصرف قوله ليلا ينتقض بمثل
قولنا رايت احمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى
كان او مجموعا قوله وقولنا معطوف على قولنا فهو في تقدير ليلا ينتقض
بمثل قولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين فقوله مثنى او مجموعا متعلق
بالمثل لا بهذا المقول فلا يتوجه انه لا يصح الا ان يكون مثنى او مجموعا مما
يقتضى منه العجب ما قيل المراد مدلول ما بين الصورتين فاذن ظهر شموله
للمثنى والمجموع فخذ ما اتيتك وكن من الشاكرين قوله فان قلت لا يتحقق
الا خلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل سواء اريد بالعوامل الجماعة
وما فوق الواحد قوله اذا ركب بعض الاسماء اى اذا ركب كائنا
مع عامله ومتحققا معه فقوله مع ليس ظرفا للتركيب ومن جعله ظرفا
للتركيب اورد عليه ان التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان
لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء ويتحقق اختلاف
العوامل لسبق عاملين معنويين فيتحقق الاختلاف في آخر المعرب
وفي العوامل واجاب عنه بانه لا يتحقق بعاملين معنويين وعامل
لفظى باختلاف العوامل اذ لا اختلاف في العمل بين عاملين معنويين
هذا وجه نظر من وجوه الاول ان المراد بالعوامل ما فوق الواحد كما

كما لا يخفى والثاني انه لا يصح قول الشارح ليس فيه اختلاف الآخر ولا اختلاف
العوامل ليتحقق اختلاف الآخر والثالث ان العامل المعنوى لا ينحصر في عامل
الرفع وانما ينحصر فيه عامل معنوى ليس منه الفعل والعامل المعنوى الذى هو منه
الفعل اقسام متعددة ناصبة للظرف والمفعول معه فصلنا ما في الفريد
وشرحه الرابع انه لا احتياج للسوال لانه لم يقل كلما ركب مع عامله ابتداء
حتى يتجه عليه شئ لا يقال اذا سبق على التركيب مع العامل عاملان معنويان
لم يكن التركيب للاسم المعدود مع العامل ابتداء لانا نقول التركيب
للاسم المعدد لكن لا ابتداء بل بانيا ومع ذلك تركيب الاسم المعدد
مع العامل ابتداء اذ لم يسبق عليه تركيب الاسم المعدد مع العامل وان
سبق عليه تركيبه لا مع العامل ولو لم يكن التركيب بانيا للاسم المعدد
لم يكن تقييد التركيب بابتداء معنى فاعرفه قوله غاية الامر ان هذا
الحكم لا يكون من خواصه السابقة فيه انه اذا كان المعنى ان هذا حكم بعض
المعرب لم ينفع المبتدى المتعلم بيان هذا الحكم فانه اذا ورد عليه سوء
لا يعرف انه ان يجرى فيه هذا الحكم اولا قيل فليكن المراد اختلاف اخره
باختلاف العوامل فقط وهذا الحكم كلى لا ينبغى ان يرد بانه يحتمل ان يكون
معرب لا يرد عليه العوامل المختلفة وقتا ما لان الاحتمال الصرف لا يكفى
لنقض الاحكام الادبية وقيل المراد استعداد الاختلاف ورجح جواب
الشارح عليهما بانه اوفق بالعبارة اذ المتبادر الاختلاف بالفعل من غير
تقييد بوقت ما وليس بمرجح لما عرفت ان الظاهر بيان الحكم الكلى لينتفع
به المتعلم قوله وحين يراد بما الموصولة الحكم او الحرف لا يرد العامل
والمقتضى فان قلت قد فسر كلمة بالحرف او حركة فلم يجعلها موصولة بل
موصوفة فينبغى ان يقول وحين يراد بما الموصوفة حركة او حرف قلت
كلمة ما كلما وقع كما تجتمل الامرين فبنته على الامر الاول اولا وعلى الثاني

نابنا حيث قال وجعل يراد بما الموصولة الحركة او الحرف فعرف الحركة او
الحرف على ما الموصولة وانما قدم الاشارة الى الموصولة لانه انسب في امتزاج
المتن بالشرح ثم انه كتب الشارح في حاشية الكتاب لكنه يشكل بما اذا
كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة والاولى ان يسند اخراجها الى السببية
القريبة المفهومة من الباء الجارة وابقاء ما الموصولة على عمومها ولا يخفى ان
المفهوم من قوله لا بد للعامل والمقتضى انه لا بد لعامل ولا مقتض على السلب
الكلي والذي يقتضيه الحاشية ان المراد انه لا بد لكل عامل ولا شيء من
المقتضى ولا يذهب على احد انه بعيد عن الفهم جدا وانما قال والاولى اشارة
الى صحة التوجيه الاول ايضا لان ما لا يخرج بتخصيص كلمة ما يخرج بارادة السببية
القريبة المفهومة من الباء الجارة لكن الاولى ان يخرج بالسببية المفهومة القريبة
ولا يرتكب مزيد تكلف ولا يذهب عليك ان قوله ولو ابقيت
يدل على ترجيح تخصيص كلمة ما لاشعار كلمة لو على امتناع الابقاء فاذا ترجح
اعتبار السببية القريبة كان الاولى ان يقال فاذا ابقيت لدلالة اذا
على التحقق فتامل ولك ان تقول يمكن ان يراد بكلمة ما حرف آخر او حركة
فلا يرد ما اورده من امثال الباء الجارة ولو اريد بحرف حرف الباء وهو
المبادر حين مقارنته بالحركة لم تتجه عامل على حرف واحد وكما لا بد من
اخراج العامل واخراج المقتضى لا بد من اخراج مجموع العامل والمقتضى ومن اخراج مجموع
العامل والمقتضى والاعراب فان السببية وهو التقدم بالذات
كما يتحقق بين اختلاف آخر المعرب وكل من تلك الثلثة يتحقق
بينه وبين مجموعها ولا يخرج المجموع من تقييد السببية بالذات لان تقدم
المجموع على الاختلاف ليس مما يدخل بينه وبين الاختلاف تقدم آخر
بخلاف تقدم العامل او المقتضى او المجموع ومن قال ليس للمجموع سببية الا
سببية اجزائها المركبة من القريبة والبعيدة لم يات بكلمة واصحة فقد

فقد اختص كلمة ما بمزيد اخراج المجموع كما يخص باخراج المتكلم الذي هو السبب القريب
الحقيقي لاختلاف الآخر فرجح بل تعين في الاعتبار فاعتبره واباه اولى الابصار
قوله خرج حركة نحو غلامي اراد ونحو غلامي مالي ونظايره ومن قال اراد به
الجر الجواري في قوله تعالى فامسحوا برؤسكم وارجلكم بجر ارجلكم فلم يتجرد تدقيق نظره
الا الى خلاف ما اجمع عليه من كون جر الجوار والجار الزائد من الاعراب
هذا ولو قال الشارح خرج نحو حركة غلامي لكان ارجح في النحو لشموله ياء ما قبل
ياء المتكلم في نحو مسلمي في جاءني مسلمي وقوله لانه معرب على اختيار المصرح واشارة
الى ما ذهب اليه بعض النحاة انه مبني ولا يخفى انه لو قال في تعريف الاعراب
انه ما في آخر المعرب اغنى عن حيث انه معرب لتم التعريف ولا تتجه عليه شيء
فتامل قوله ان يبنيه على فائدة وضع الاعراب وترجح الاتيان به على
تركه او اراد التبيينه على فائدة وضعه في الاسماء دون الافعال والحروف
قوله ليدل على المعاني جمع معنى وهو ما يقصد بشيء وحمله على القائم بالشيء
المقابل للعين بعيد عن الفهم ولا يفوده اليه فائدة وكذا ما يأتي في تعريف
العامل قوله حيث قال في شرحه على هذا الكتاب يعني والاولى ان المصرح
ومن قال هو علة وضع الاعراب اراد انه متعلق بوضع الاعراب
المفهوم من فحوى الكلام والا لم ينطبق الغرض على الفعل لان الدعوى
على تقدير تعلقه باختلاف ان اختلاف الآخر لغرض الدلالة على
المعاني وهذا الغرض لا يستدعي اختلاف الآخر بين وضع الاعراب
مطلقا قوله ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف اسناد الدلالة
الى الاختلاف باعتبار ان له مدخلية في دلالة ما به الاختلاف على ما
سنفصله والا فالموضوع للمعاني عند المصرح به الاختلاف على اختلاف
بينه وبين السلف حيث قالوا الاعراب هو الاختلاف والحاصل
المصرح ان تعيين ما به الاختلاف للمعنى اولى لانه امر متحقق واضح بخلاف

الاختلاف فانه امر معنوي اعتباري ولانه لازم للمعرب بخلاف الاختلاف
هذا فقول الاولى بالوضع للمعاني ما به الاختلاف والثاني بوضع الاعراب
المستعمل في مقابلة البناء الاختلاف لان البناء عدم الاختلاف قوله
على صيغة اسم الفاعل فيكون المعنى على اخذ كل من المعاني المعرب والمعتورة
على صيغة اسم المفعول فيدل على ان كل معرب باخذ تلك المعاني فكل منهما
يدل على تبدل المعاني في المعرب وعدم استمرارها فيه الا ان اعتبار المعرب
اخذ للمعنى اقرب من اعتبار العكس فلذا قال الفاضل الهندي انه على صيغة
اسم المفعول والشارح لما استهجن تركه ما هو المشهور الدائر على السنة الكافة
لمجرد اقربية هذا الاعتبار حكم بانه على صيغة اسم الفاعل ولا ينبغي ان يتوهم ان
اختيار المعرب المعاني لا يفيد تبدلها في المعرب فلهذا اعرض عنه
الشارح لانه المخالف لما هو الواضح قوله وانما جعل الاعراب في آخر
المعرب اي الاعراب بالحركة الذي هو الاصل او الاعراب مطلقا في
آخر المعرب حقيقة او حكما فان الرافع بعد اكثر حروف الكلمة كانه الواقع
بعد الكل لان الاكثر في حكم الكل وكون الحركة بعد الكلمة تظهر بامثالها قوله
لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته فعلى هذا الفاعلية
ونظائرها صفات لمدلولات الالفاظ لا للالفاظ وذهب الشيخ
الرضي الى انها صفات الالفاظ فقال في تاخير الاعراب ان الدال
على الوصف بعد الموصوف ولا يخفى ان الظاهر من قوله والصفة متأخرة
ان وجه التاخير تاخر المدلول والاوجه ان تاخر الدال على الصفة لان
تعقل الصفة يتوقف على تعقل الموصوف والاقرب ان يقال
جعل الاعراب في آخر الاسم لان كلا من حروف الكلمة مفيد لهيئة
الكلمة ولا يرضى بتغيرها ما امكن ليدل بتحمل دلالة الكلمة على معناها بخلاف
الحرف الآخر فانه لا مدخل له في الهيئة ولهذا قيل تعلم على صيغة على هيئة الماضي قوله

قوله اي انواع اعراب الاسم تثنية بنه على ان الخبر محمول على الثلثة فلا يشكل الحمل
على الانواع ووجهه تقديم العطف على الربط قوله ولا يطلق على الحركات
البنائية ولا على غيرها من حركات غير الآخر قوله فانها مستعملة في الحركات
البنائية غالبا وفي غيرها من غير الاعرابية ايضا قوله كون الشيء فاعلا حقيقة او
حكما فالحقيقة كونه عمدة من كل وجه قوله كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما فالحقيقة كونه
فضلة او مشبها بها كما في اسم ان قوله علم الاضافة اي علم كون الشيء مضافا
اليه فهو بتقدير اضافة اليه وانما حذف اعتمادا على فهم المقصود من المقابلة
بالفاعلية والمفعولية لان كون الشيء مضافا اليه مقابل لهما لا كون الشيء
مضافا ولم يقل كون الشيء مضافا اليه حقيقة او حكما ليشمل كون الشيء مضافا
اليه بالاضافة اللفظية وقولنا بحسبك زيد لان كل ذلك مما اوخله
المصنف تحت المضاف اليه حيث قال المجرور بما اشتمل على علم المضاف اليه
وهو كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اذ لا بد من
تعميم النسبة بحيث يشمل النسبة حقيقة او صورة بخلاف الفاعل فانه صرح
بتغايره عن ما في المرفوعات وكذا المفعول قوله لم يخرج الى الحاق الياء المصدرية
الاولى لصح الياء المصدرية قوله وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب
بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل بين وجه الاختصاص فيما هو
اصل في الاعراب بكونه معمولا ما هو اصل في العمل قوله فاعطى الثقيل للقليل الخ
الثقيل لكونه مفعولا ثانيا ودخول لام التقوية في المعمول المتأخر عن الفعل
لا يجوز ومنهم من جعل انه كيب مع نصفين منح الجعل فصار مآل المعنى فاعطى
الثقيل مجعولا للقليل ولا يخفى ان حديث الجعل مع الاعطاء لغو فالحق
نصفين منح العرض لان الاعطاء للقليل بان يجعل عارضا له فالمال فاعطى
عارضا للقليل ولك ان تجعل للقليل تنعيلا والمفعول الثاني محذوفا
اي اعطى الثقيل ما اعطى من المرفوعات لاجل هذا القليل فانه المقيس عليه

للكنية فاعل وله ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل اعطاء الجر المضاف اليه
اضطرارا ولا ضرورة اليه لان المضاف اليه ايضا كثير الا يرى قولنا مررت
بزيد في يوم الجمعة لتأويله لكن كثرته دون كثرة المفاعيل فاعطى المتوسط في
الكثرة المتوسط في النقل وله العامل احتاج الى بيانه لاحتياج معرفة المعرب
اليه لاعتبار العامل في مفهومه على ما مر ولذكره في حكم المعرب وتأخيره
عن بيان الاعراب لان تعريفه متوقف على معرفة المعنى المقتضى
والاعراب ومن قال اخر عن الاعراب لكونه سببا بعيدا بخلاف
الاعراب فانه سبب قريب فقد خرج من سواء الطريق وطلب المتنفي من
الفج العميق وله ما به يقوم اي به يحصل دون غيره فبنته على ان سببيته
للقيام ليس كسببية الاعراب للاختلاف فان الاعراب سبب غير
تام بخلاف العامل لانقول ينتقض بالاسناد وما يقوم به المعنى المقتضى
والمركب منهما والعامل لانا نقول لا يفهم في العرف من قولنا ما به يحصل
حرارة الماء الا النار دون نفس الماء ولا مجاورة النار الماء تأمل
وله المعنى المقتضى اي معنى يريد ان اللام للعهد الذهني الذي في قوة النكرة
والمعنى المقتضى لا يوجد في الفعل عند البصريين فلذا قيل المراد عامل الاسم
وتقوم بالباء في بحسبك زيد كون الشيء مضافا اليه حكما وصورة
فقد غفل من قال لم يبان بخروجه لقلته وله وفي مررت بزيد الباء
عامل اتفاقي عند الجرمي والعامل عند بعض النحاة حرف الجر المقدر وعند
بعض المضاف النائب عن حرف الجر وله فالمفرد لما فرغ من بيان
الاعراب والعامل في المقتضى اراد تفصيل اقتضاء المعنى المقتضى فانه تارة
يقتضي الحركات الثلث وتارة ما سوى الواو وتارة ما سوى الالف
فهذه اقسام ستة وله اي الاسم الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا هذا احتراز
للمفرد وستسمع له معنيين اخرين كلا منهما في محله ولا ينتقض القاعدة بالاسماء

بالاسماء الستة ولو آخر المثنى والمجموع لخروجهما بقيد المنصرف لكونهما واسطة
بين المنصرف وغير المنصرف لان المنقسم اليهما اسم من شانه ان يقبل التنوين
ومنع منه لعدم الانصراف او لم يمنع للانصراف والمعرب بالحروف بمعزل
عن التنوين ولا يقبل منصرف اجري عليه الحركات الثلث للاضافة او اللام
او ضرورة الشعر او التناسب بل ينتقض به قاعدة غير المنصرف ولا يأبى
به ايضا لانه يعلم منها بانه على طريقة الاستثناء والبيان بطريقة الاستثناء
من قاعدة غير المنصرف اولى من ادخاله في قاعدة المفرد المنصرف
لاشتماله على البنية على ان الامور خرجت عما هو الاصل فيها لداع وله
اي الذي لم يكن نياب الواحد فيه سالما نقص لبنين وثنين ونظائرها
لكن لا يلزم من دخولها في المكتسة توهم ان اعرابها بالحركات الثلث
لخروجها عن القاعدة بالمنصرف وله احدها ان الاصل في الاعراب
ان يكون بالحركة ليكون الدال على صفة الشيء كالصفة للدال عليه ولانها
اخف الدوال وهذا مراد من قال لانها ابعاض الحروف فلا اعتراض
عليه بان كونها ابعاضا امر وهمي ولو سلم فلا يقتضي الا ان صلاحيته كصلاحية الذات
لما في الاعراب ليس بشيء وله والفتحة نصبا كتب في الحاشية هذا التركيب
من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم مجرورا جاء
المصنف هذا كلامه وله والمصدرية فيكون التقدير يرفع رفعا والجملة
حال والعامل في الظرف والحال معنى الفعل المستنبط من الظرف المستقر وهذا
اوفق بالعبارة مما كتب في الحاشية على معنى انه اعرب هذا ان القسمان
بالضمة حال كونهما مرفوعين او اعرابا بالضمة اعراب رفع وعلى هذا
القياس نصبا وجرا هذا كلامه وله مثل جاءني رجل لا حسن الا لطف
ان يمثل بجاءني طلبة والطلبة المطلوب وله جمع المؤنث السالم
قدمه لانه اوضح اذ معرفة غير المنصرف يحتاج الى التطويل ولان اعرابه لازم له

بخلاف غير المنصرف فانه يزول عنه اعرابه ولان كون النصب بالالف
كتبه بخلاف العكس ولغيره ان كان اخر ذكنا ماله وينبغي ان يضم اليه
اولات جمع ذات من غير لفظه كما ضم الوالى جمع المذكر السالم كتب في
الحاشية السالم مرفوع على انه صفة للجمع ح اه كلامه بريد دفع توهم انه
صفة المونث كما تبادر من كون السنة صفة المفرد فح ان الاصطلاح
جرى على وصف الجمع بالسلامة وان كان السلامة حال مفرده **قوله**
وهو ما يكون بالالف والتاء دخل فيه سبحلات مع ان مفرده
مذكر وخرج عنه بنون مع ان مفرده مونث **قوله** واحترز به عن
المكسر فانه قد علم وعن جمع المذكر السالم فانه سيعلم وتقابل ان يقول
الاحتراز ليس لانه علم او سيعلم بل لانه لا يشاركه في ح الحكم على انه لم
يعلم المكسر مطلقا بل المصروف **قوله** فاعراب هذه الاسماء الستة نبه
على ان الحكم ليس على خصوصيات هذه الاسماء بل على مطلقها ليلا يمتنع الحكم
عليها بكونها بالالف والياء ولا يلغو الحكم عليها بكونها بالواو ولا يكون
التقييد بقوله مضافة لغوا ووجه ذلك ان اخوك كما يخصر باللفظ
به يخصر معه الاخ فالحكم على الاخ الحاضر باللفظ مجردا عن خصوصية حصلت
له في هذا اللفظ ولا حاجة في هذا الحكم الى ما قيل ان اللفظ علم للنفس وبراد
بالعلم الصفة المشتهرة بها وهذه الالفاظ اشتهرت فيما بين النحاة بوصف
الاسماء الستة لانه مزيف بتزييف كون اللفظ موضوعا لنفسه وانما
لم يذكرها مقطوعة عن الاضافة لفوائد اولها كون عبارة الحكم شاملة
على مثاله وثانيها الاجتناب عن ذكر ذو غير مضاف لانه خلاف
استعماله عند العرب وثالثها ح انه المتعلم لاعراب فم بالواو والالف
والياء لانه لا يهتدي بنفسه لوجهه **قوله** لكن لا مطلقا بل حال كونها
مكبرة لما كان اشارته الى تجريد هذه الاسماء في الحكم بقوله فاعراب هذه

هذه الاسماء الستة اوهمت انها جردت عن خصوصية التكبير والافراد
ايضا استدركه بقوله لكن لا مطلقا ونبه على ان خصوصية الافراد والتكبير
محفوظة في مقام الحكم **قوله** ومضافة نقل المتن على خلاف ترتيب ما اتفقت
عليه النسخ اما غفلة عن فوات الترتيب لكمال الاشتغال بتحقيق القيود
واما لان نسخته كانت في نظره كذا والثاني في غاية البعد ومن
قال نبه على ان عبارة المتن محمولة على التقديم والتاخير لانها حال عن ضمير
الظرف والحال لا يتقدم على العامل المعنوي او غير عبارة المتن الى ما هو
النسب ولغة المصران يغير عبارته الى ما هو انسب فقد نبه بذلك
على انه ينبغي بدقة النظر الى ما لا يخطر بقلب البشر **قوله** واما اختاروا اسما
ح لا يخفى ان ح الوجه في غاية الضعف والاقرب منه ان يقال المعرب
بالحروف في الفرع والملحق به سنة المثنى وكلا واثنان والجمع والو
والعشرون فجعلوا في مقابلة كل فرع اصل **قوله** واما اختاروا هذه الاسماء
الستة لمشابهتها المثنى في كون معانيها مبنية عن تعدد والاولى في كونها
مبنية عن تعدد او في كون معانيها مستلزمة للتعدد لان المبنى هو اللفظ
دون المعنى ح اتم ذلك فيما سوى الفم والهن ظاهر واما فيهما فخفي والاقرب
ان يقال لمشابهتها المثنى والجمع في ان فيها حرف لين بعده ما يتم به الاسم
فان تمام الاسم بنون التثنية والجمع والمضاف اليه والتنوين واللام
قوله لوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب دون
غيره حال الاعراب فشابه الاعراب في الطريان والتغير وهذه
الحروف هي في الاربعة الاول لام الكلمة وفي الاخيرين عينها بعينها عند الشيخ
الرضي وهو ظاهر كلام الشارح وبدل من العين واللام عند المصريين لان الاعراب
لا يكون من اصل الكلمة ولما كان تكلمنا بين تعسفا لم يلتفت اليه الشارح واعلم
ان الظاهر انه جعل كلا من الابناء عن التعدد ووجود حرف صالح وجها

لجعل الاعراب في هذه الاسماء الستة دون غيرها بالحروف ولا يستقيم
لان الابن والولد والوالد والاب والقريب الا غير ذلك بمثنية عن
المتعدد فالالف ووجود حرف بدون احاده الام **قوله** وكذا كلتا التا
بدل من الالف والالف للتانيث لان علامة التانيث لا يكون متوسطة
وما اضيف اليه كلا وكلتا يجب ان يكون مثنى او ضميره ولا يجوز
ان يكون متعددا غير مثنية الا في الشعر كقولك كلا زيد وعمرو والحاق
التاء بكلا مضافا الى المؤنث افصح من تجريده واختلف في الف كلا انه
في الاصل واو او ياء والاكثرون على الاول **قوله** اذا اضيف الى المظهر
يجب في هذا المظهر ان يكون معرفة **قوله** فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف
بكونه مضافا الى مضمر لا يخفى انه مستدرك لا طائل تحته **قوله** ومعناها
معنى التثنية لانه تكرار الوحدة مرة **قوله** وهو الجمع بالواو والنون سواء
كان مفرده مذكرا او مؤنثا سالما او مغيرا وفيه نظر لان المصوغ في بحث
الجمع في شرحه ان قولي وان كان اسما فذكر علم بعض بشرط التذكير
مع انه يغني عن اشتراط التذكير التغيير لجمع المذكر للعاقل عن التغيير المتوهم
انه اسم وليس معنى التركيب الاضافة مرادا فالمعلوم بحسب الاصطلاح
اعم من مفهوم المركب ولو حوفظ على مفهوم لفظ جمع المذكر السالم يمكن
ادخالهما في اخوات عشرين بان يراد بها ما على صورة الجمع المذكر
وليس به **قوله** وعشرون واخواتها المراد باخت المثل على ما اشار
اليه بقوله ونظائرها السبع وبه فسر التنزيل حيث فسر كلما دخلت
امة لعنت اختها فاستعارة الاخت للمثل استعارة عربية مصنوعة
للنحاة **قوله** والاصح اطلاق عشرين على ثلثين ولم يصح على عشرين وكانه
لم يلتفت اليه لانه يخص عشرين وهو بصدد تعليل الحكم المشترك ولا يخفى
عليك ان ما ذكره لا يفيد ان ثلثين وما فوقها ليست مجموعة في الاصل

الاصل غلبت على تلك العشرات تغليب العام على الخاص وما بعده
هو ان يقال الاعداد ملتئمة من الاحاد وحاصله منكرا الاحاد ولا منكرا
مراتب الاعداد وهذه الالفاظ كالتي في انها لا واحد لها من لفظها **قوله**
واطلاق الملتين على تسعة وعلى تسعين هكذا **قوله** وايضا هذه الالفاظ
لا يخفى عليك انه لو قال مجموع هذه الالفاظ لكان فيه لطافة **قوله** واما جعل
اعراب المثنى اها الالي ترك مع ملحقاته لان بيان الوجه في الاصل يغني
عن مؤنة البيان في الملحق ولانه لا يساعده قوله لانهما فرع للواحد بلا كلفة
وكذلك قوله وهو علامة التثنية والجمع فتامل **قوله** وفي اخرهما حرف
صالح للاعراب فان قلت الصلاحية ممنوعة لان العلامة لا تتغير والاعراب
يتغير قلت هذا ليس من تغير العلامة بل من تبديل علامة بعلامة فان
بعد ما كان الالف علامة التثنية جعل العلامة تارة الالف او الياء فتبدل
الالف بالياء تبدل علامة بعلامة لا تغير العلامة **قوله** وكثرة التثنية
بالاضافة الى الجمع وقلة الجمع بالاضافة اليها لتوقف الجمع على التثنية والشرط
التثنية ان كان اسما واكثر ان كان صفة **قوله** وحملوا النصب على الجر
لانه السنة في الكل **قوله** اشار الى تقسيمه اليهما فيما سبق في بيان حكم المعرب
حيث قال لفظا او تقديرا القادر في هذا البيان فوائد الاولى ان
قوله التقدير بيان لاقسام التقسيم السابق لا التقسيم الاخر للاعراب
كما ذكره بعض الشارحين وكانه بنى ذلك البعض ما ذكره على ان
قوله لفظا او تقديرا تفصيل لاختلاف العمل لا اختلاف الاخر والثانية
ان قوله التقدير وعدله معرفان بتعريف العهد والثالثة ان الحكم
متصل بما قبله كمال الاتصال **قوله** ولما كان التقديري اقل اشار
الى وجه تقديم التقديري مع ان اللفظي لكونه الاصل احق بالتقديم فلا بعد
ان يقال التقديري لخفائه اولى بالتقديم في مقام البيان **قوله** التقدير

ان هذا ه

اى تقدير الاعراب الانسب تفسيره بالاعراب المقدر للام قوله
واللفظى فيما عداه **قوله** فما اى فى الاسم المعرب الذى تقدر الاعراب فيه
اشار الى ترجيح جعل ما موصولة لمرجح البناء ورد الى ترجيح حذف العائد على
حذف المضاف فى قوله تقدر اى تقدر اعرابه لان حذف الفضلة اهون
من حذف العمدة ولان الفهم يتبادر اليه ومنهم من طال عليه طريق الترجيح
واطال ومع ذلك فانه هذا الوجه الظاهر الصريح وليس لك ان
تخص ما بعبارة عن حرف آخر اى فى حرف آخر تقدر الاعراب فيه
لانه لا يصح فى الاعراب بالحرف المقدر **قوله** فى اخره الاولى آخره
قوله كعصا نبه بذكر عصا على ان الالف المقدرة كالمذكورة وراى
ذلك فى المستفاد ايضا فان قلت الاعراب فى عصا قبل الاعلال
مستثقل لمجانسة فاض وبعد الاعلال متعذر فى فاض كعصا فلا فرق بينهما
قلت فرق بموجب تقدير الاعراب فى فاض الاستثقال فان
الاستثقال فيه ادى الى الحذف وموجبه فى عصا التعذر فان استثقال
الواو المتحركة ادى الى القلب ولك ان تخص عصا بمحل وفاض
بالقاضى والفضل للمتقدم فليعتصم به المعتصم **قوله** وكما فى الاسم المعرب
بالحركة لم يقل فى الاسم المفرد المعرب بالحركة ليدخل فيه مثل مسلمات ومساجد
وعبادى قبل الاولى ان يقيد الحركة بالاقطبة ليخرج عنه عصاى فان
تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة وفيه ان اصل عصاى عصوى فالمنقلب
بالالف ما تعذر اعرابه فيكون القلب بالالف بعد تعذر الاعراب
بالاضافة ولا يكون تعذر الاعراب قبل الاضافة على انه يخرج عنه
نحو قاض مضافا الى ياء المتكلم مع انه داخل فيه نعم ينبغى ان يقيد
قاض بما سوى المضاف الى ياء المتكلم لان الاعراب فى الناقص
المضاف الى ياء المتكلم متعذر لان المحذوف من آخره حركة الكسرة التى

التى اقتضته الباء لا حركة الاعراب حتى يكون تقديرها للاستثقال ولك
ان تجعل قوله مطلقا باعتبار كونه قيد الغلامى لهذا التعميم ايضا اى سواء
كان مقصورا او منقوصا او صحيحا **قوله** امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى لانه
من حركة اخرى آه لا يمكن جعل هذه الحركة اعرابا كما جعل علامة التثنية اعرابا
لانها مقتضى الباء المقدم على العامل فلا يمكن ان يكون اثرا للعامل والا
لزم ان يكون العامل لتخصيص الحاصل آه اما علامة التثنية فاحد الامرين ومعنى
التثنية لتخصيص احدهما لا على التعيين والعامل لتخصيص خصوص احدهما
قوله يعنى كون الاعراب تقديريا فى هذين النوعين مناط فائدة
تعميم مطلقا هو علامى وان جعل متعلقا بهما ولهذا جعله البعض مخصوصا
بغلامى وكان الشارح لم يجعل ذكره لدفع توهم الاختصاص المخصوص بغلامى
بل جعله لداعى حسن المقابلة بينه وبين قوله كفاض رفعا وجرا ومسلمى رفعا
فان تقييد المقابل يدعو الى تعميم المقابل الآخر ويمكن ان يقال بزيد بعصا
مطلقا ما كان الفه محذوفا وما كان الفه ملفوظا وبغلامى مطلقا ما كان
ياؤه مذكورا وما كان ياؤه محذوفا نحو غلام وما كان ياؤه مبدلا
بالالف نحو باغلا ما فقوله فى وجه تقدير الاعراب فى نحو غلامى انه
لما اشتغل آخر الاسم بالكسرة تعذر الاعراب فاصله والوافى انه لما اشتغل
بالكسرة او الفتحة ليتناول نحو باغلا ما وبا بت وبا امت وبا انبا
وبا امتا **قوله** كما فى الاسم الذى فى آخره ياء مكسور ما قبلها بخلاف
الياء الذى ما قبلها ساكن كظبى **قوله** ونحو مسلمى عطف على قوله كفاض
فهو مرفوع لا على فاض فيكون مجرورا او وجه النفى ظاهر اذ يكون ذكر النحو
مستدركا ومع ذلك نتيجة ان الاخصر ان يحذف نحو ويعطف مسلمى
على فاض **قوله** يعنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون فى الاعراب
بالحروف يعنى ان غرض المصنف تكثير الامثلة ببيان ان التقدير فى هذا القسم

قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف لا استيفاء
الاقسام للمستثقل فلا يرد انه بقي اقسام من المستثقل لم يذكره وغفل عنه
ومن افاضل تلامذة الشارح من خفي عليه ما تضمنه هذا الكلام فتصدى لبيانه
نكتة ترك المصريين اقسام المستثقل فسلك طريقا لا يوصل الى المطلوب
فعليك بالصراط المستقيم صراط غير المغضوب ولا تعجب فانك
لا تهتدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
نعم تعجب على الشارح ان ما ذكره انما يصح على مذهب من لم يجوز الحكاية
في التثنية والجمع وآما على لغة من قال في جواب هل عندك نمرتان
وعشرون من نمرتان فالقسم الاول ايضا يكون في الحركة والحرف ونحن
نقول يعني بتقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في حالين وقد
يكون في حال واحد بخلاف المتعذر فانه لا يكون الا في الاحوال الثلث
ولما كان تمييز المستثقل عن المتعذر بالاختصاص المستثقل ببعض
الاحوال دون المتعذر وكان مقصوده من ذكر الامثلة بيان الفرق
لم يذكر مثالا لما يكون الاعراب المستثقل تقديريا في الاحوال
الثلث نحو جاءني اخو القوم ورايت اخا القوم ومررت باخي القوم
وجاءني مسلمو القوم ورايت مسلمي القوم ومررت بمسلمي القوم واما جاءني
مسلما القوم رفعا فقط في حكم مستثنى قوله وقد يكون الاعراب بالحروف
تقديريا في الاحوال الثلث للاستثقال وضابطه ما اذا كان الاعراب
مدة ولا في ساكنا نحو والمغني الصلوة بجر الصلوة ونصبها فخرج نحو مصطفوا
القوم والمثنى الغير المرفوع فان الاعراب لا يكون مدة اصلا قوله
فما عداها ذكر حما تقدر فيه الاعراب او استثقل يعني ضمير ما عداه راجع
الى ما ذكر من الامثلة حتى يرد الامثلة التقديرية الغير المذكورة على بيان
اللفظي فما اورده بعض افاضل تلامذة الشارح على بيان اللفظي من الامثلة

من الامثلة وتكلف في دفع بعض الامثلة بما لا يسمن ولا يغني من جوع و
اضطر الى الاعتراف بورود بعض الامثلة لا محالة مما يقضي منه العجب
ولا يمنع عنه رعاية الادب هذا آو قوله ما ذكر يشعر بانه يحتاج في افراد
ضمير ما عداه مع رجوعه الى المتعدد اي المتعذر والمستثقل الى ما وبل المتعدد
بما ذكر وهذا طريق شايع في رجوع ضمير المفرد الى المتعدد لكن لا حاجة هنا
الى هذا التاويل لان المتعدد اذا ذكر بالعطف بكلمة او يجوز افراد الضمير
الراجع لانه في الحقيقة راجع الى احد الامور لا الى المجموع قوله ولما ذكر في
المعرب المنصرف وغير المنصرف يعني تعريف غير المنصرف لا يحتاج بتفصيل
المعرب الذي يبنى اليه فلت ولا يحتاج بعض احكام يذكر بعد الى معرفة الصرف
واما المنصرف فلا يحتاج الى معرفة الا بما يبنى من تفصيل المعرب فالاهتمام بتعريف
غير المنصرف اكثر فلذا آثره بالتعريف وترك المنصرف بالمقابسة
ومما يحوج اليه التفصيل السابق للمعرب بيان المؤنث والمذكر وبيان
المثنى والمجموع فينبغي ان يذكره المصنف متصلا بغير المنصرف قبل الشروع في المبني
فلا وجه للفصل الكثير بينها وبين تفصيل المعرب ومما يجب تقديمه
على المرفوعات بحث المعرفة والنكرة لانه انما يحتاج الى معرفتها بمصلحة
غير المنصرف ومباحث المبتدا والخبر ومباحث الحال والنعت ففي
تاخيرها اخلال ببيان هذه المباحث قوله وكان غير المنصرف اثقل
يرد عليه انه في المعرفة بالتعداد ينبغي بيان الاقل ان يوثر على بيان
الاكثر بالمقابسة لما يشتمل عليه من تقليل مؤنة البيان واما المعرفة
بالتعريف فلا يتفاوت فيه الاقل والاكثر حتى يقال اكتفى بتعريف
ما هو الاقل الا ان يقال لما كان الاقل في بعض البيان يستحق ان يوثر
على الاكثر اوثر في البيان بالتعريف ايضا تنزيلا للبيان بالتعريف
منزلة البيان بالتعداد والاوجه ان يقال اختار تعريف غير المنصرف

لانه وجودی والمصرف عدمی والعدمی یعرف بالمقایسة الی الوجودی
قوله والکتفی بتعریفه لانه یعرف بمعرفة ولم یقل والمنصرف ماعداه کما
قال فی الاعراب اللفظی لاشتعار عنوان غیر المنصرف بان المنصرف ماعداه
بخلاف عنوان التقدیری واعلم ان المعرب لاینحصر عند القوم فی المنصرف
وغیر المنصرف مایسلب عنه الکسرة والتنوین علی ماتبینه ان شاء الله فی المفصل
فالمعرب بالضمة والکسرة والمعرب بالحروف واسطة فلا یصح ان
یکتفی بتعریف غیر المنصرف لانه لایمکن معرفة المنصرف ؛ بالقیاس
الیه واما عند المصرفان المنصرف وغیر المنصرف عنده قسمان للمعرب
بالحرکة اذ لا فائدة فی وصف المعرب بالحرف بالانصراف وعدمه
فیمکن معرفة المنصرف بالمقایسة لانحصار هذا المعرب بمقتضی تعریفه فیهما
کما اذا کان مطلق المعرب منحصرا عنده فیهما علی ما قیل قوله غیر المنصرف المنصرف
ماخوذ من الصرف فانه تتأثر بالصرف عن حالته الاصلی بالترکیب اکثر من
تأثیر غیر المنصرف حتی کانه بالقیاس الیه لاینصرف لانه ینصرف بالتنوین
والکسرة دون غیر المنصرف وقیل جاء الصرف بمعنی الزیادة والمنصرف
یشتمل علی الزیادة من الکسرة والتنوین او زیادة المکن قوله ما ای اسم
معرب اختار تفسیره کلمة بالنکرة وهو احد احتمالیه لانه اقرب
بامتزاج الشرح بالمتن ولم یشر الی الاحتمال الآخر لوضوح امره واشتهاره
وقد تقدم مثله غیر مرة وان لم تتبینه له بعض افاضل تلامذة الشارح
الا فی هذا المقام واطنب بما لا یزید الا الاسام فاعرضنا عنه
بالمرة کما هو دأب الکرام قوله من علل تسع ولا یجوز ان یکون
التقدیر من تسع علل لانه لم یوجد ههنا شرط حذف المضاف الیه علی
ما لایخفی للعارف به فمن جوز ان یکون التقدیر من تسع علل ثم استشهد
ببیان نکات لترجیح تقدیر الموصوف فلم یترک ما لا یعنیه قوله

قوله

قوله والعلل التسع مجموع ما فی هذین البیتین لا وجه لتأخیر هذا التفصیل عن
شرح قول المصرد انواعه رفع ونصب وجر الی هذا المقام کتب فی حاشیة
هذا المقام اولا موانع الصرف تسع کلما اجتمعت منها اثنان منها فما
للصرف تصویب هذا وهذه الابیات لابی سعید الابناری النحوی والتصویب
النزول ولم یذکر الابیات کلها لیستغنی عن التعریف لاشتماله بیان
غیر المنصرف الذی یستفاد من البیت الاول علی معایب الاول انه یفید
ان غیر المنصرف مافیه علتان فیخرج منه مافیه علة واحدة تقوم مقام
العلتین والثانی انه یدل علی انه باجتماع سببین یجب عدم الانصراف
مطلقا مع انه یجوز صرف هند وثالثها انه یدل علی انه اذا اجتمع فی کلمة
الف التأنیث والعلمیة مثلا یکون منع الصرف للسببین مع انه لیس
الا للتأنیث بالف قوله وذلک المجموع عدل لغة بلغ تنکیر الاسباب
فی هذین البیتین نهایة الحسن اذ السبب عدل کل عدل وهو عدل لایکون
علة البناء وکذا السبب وصف ما وهو الوصف الاصلی وکذا ذو کان
المناسب تنکیر النون ایضا الا انه لم یساعده النظم فما احسن ما قال بعض
الشارحین ان الالف واللام فیه زائدة قوله والعدول فی عطف
هاتین اللام للتراخی فی الزمان ویستعار للتراخی فی الرتبة فیکون ما بعده
اعلی رتبة مما قبله او دنی ولا یخفی ان الجمع اعلی رتبة مما قبله ومما بعده فتکلم
ثم فی العلتین لهذه النکتة الجلیلة قوله ولو جعل الالف فاعلا لقوله
زائدة الخ هذا مما لا یقصد بالزیادة قبل شیء فی عرف ارباب التألیف
اذ لا یقصد به الا التقدم فی الذکر ففهمه فی عباراتهم بعید جدا قوله وهذا
القول تقریب ما ثبت فی کلامهم الوجوه الثلثة المذکورة وللوجه
رابع وهو الاعتذار عن مسامحات وقعت للناظم فی هذه الابیات
لعدم مساعدة النظم بان المقصود تقریب غیر المنصرف والعلل الخ فظ

لتحقيق القول فيها اذ لا يساعده النظم وقد عرفت بعض المسامحات
في البيت الاول حاذ كرنا ومنها ابهام العلل كما بيّن في تنكيرها ومنها
ما في قوله والنون زائدة حاذ كره السابع وعما يذكرك منزان السبب
مجموع الالف والنون لا مجرد النون ولنا وجه خامس ذكرناه في شرح
الفريد وله او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي
قبل الاولى مانع او ليس في كلام الناظم ذكر العلة قلت الموانع جمع
والتانيث لانها تقدر على موانع الصرف وقال بعضهم له
اثنان لا جدوى لمعرفة القولين الاخيرين فلذا لم ينبهما ونحن اقتفينا
اثره وله من حيث اشتماله على علتين انما قيد بذلك لان لغير المنصرف
لا من هذه الحيثية احكاما آخر فمن حيث انه معرب حكمه ما تر ومن
حيث انه فاعل حكمه الرفع الى غير ذلك ومن حيث انه روعي
فيه المناسب او انه دخل تحت حكم الضرورة او روعي فيه الاصل كما في
مسلمات على الكسر والتنوين لكن الاظهر الاخصر ان يقول اى حكم
غير المنصرف من حيث انه غير المنصرف ومنهم من قال في وجه الحيثية
ما يكاد يسلب عن القائل به الحيثية وله ان لا كسر فيه ولا تنوين وكر
الكسرة مع انه علم سابقا اشارة الى ان تعريف غير المنصرف بالاضافة
الكسر والتنوين تعريف بامرين يجب ان يجعل كل منهما حكم غير
المنصرف ففيه الدور من جهتين على ما فصل في تعريف المعرب
ولو اقتصر على ذكر التنوين لم يكن الاشارة الى انفصال تعريف غير المنصرف
الا من جهة التنوين او للتنبيه على ان منع الكسرة من غير المنصرف بالاضافة
لا بالتبعية فانه لو اكتفى بالتنوين لتوهم ان حكم غير المنصرف من حيث
انه غير منصرف منع التنوين والكسرة منع بالتبعية كما قال كثير ون ومنهم
من قال اراد الجمع بين الحكمين لانه اقرب ضبطا وله فيه شبه الفعل

وله من حيث اشتماله على علتين انما قال ذلك
لان الحكم يضاف الى العلة حقيقة لا الى ما فيه العلة
ورجع الضمير الى وجود احد الامرين من العلتين
وما يقوم مقامهما صرف عن السياق الى الفهم
عبد الغفور

ان غير المنصرف لا يقبل الكسرة بل ينتفي في حالة الجر لانتفاء
الاعراب بالكلية مع انه علم سابقا ان انتفاء احد
الامرين كاف في انتفاء المجموع وتفصيل الاشارة
ان تعريف المجموع من حيث هو مجموع يقتضي
ان يكون الكسرة والتنوين كل منهما علامة
حكمه الذي هو عدم الكسرة في غير المنصرف وحلول التنوين الخالي عن تبعيته
والا ان منع الكسرة في غير المنصرف بالاضافة
التنوين كما سيجيء آخر الباب فتدبر عن بعضهم
عصمه

وله فيه شبه الفعل من حيث ان له فرعيتان اعلم ان
لمشابهة الفعل ثلث مراتب اعلاها يوجب البناء
ومنع جميع انواع الاعراب عنه واوسطها يوجب
عدم الانصراف ومنع بعض الاعراب عنه وادناها
يوجب كون الكلام عاملا
عصمه الله

الفعل مشابهة الاسم الفعل ثلث مراتب اعلاها توجب البناء واوسطها عدم
الانصراف واوسطها العمل وابلغ المقام لتفصيله وله لانك تقول قائم
ثم تقول قائمة المعوض للتاء القيام المطلق لا القيام المجرد عن التاء وهو المذكر
وكذا المعوض للالف واللام الرجل المطلق لا المجرد عن اللام وهو النكرة
فالفرعية في التانيث والتعريف وهمية والفرعية المعتبرة في منع الصرف
اعم من الوهمية والحقيقية وله اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه اسم آخر
وخلاف الاصل بمنزلة التوقف على الغير لانه كما ان تحقق الفرع بتبعية تحقق
الاصل كذلك تحقق خلاف الاصل تبع لتحقق الاصل حتى انه لو لم يكن الاصل
لم يلتفت الى خلاف الاصل فلا حاجة الى جعل الفرع شاملا للفرعية الموقوف
وليس للفرعية حتى يشمل المرجوحية وله لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن
المخصص نوع آخر حقيقة او حكما ووزن الفعل الذي فيه احدى الزوائد
الاربع في حكم الوزن المخصص فلا نجه ان البيان قاصر وله اى لا يمتنع الجواز
بمعنى سلب الوجوب والامتناع وبمعنى سلب الوجوب وبمعنى
سلب الامتناع والصرف قد يجب في الضرورة كما اذا اوجب منع الصرف
انكسار الوزن فلذا فسره بقوله لا يمتنع وله وبا دخال الكسرة والتنوين لا يلزم
خلو الاسم عنهما فيه ان غير المنصرف ما فيه علتان مؤثرتان فيجوز ان تحذف
منه التانيث بالضرورة او باعتبار التناسب فلا حاجة الى صرف الصرف
عن ظاهره وقيل المراد بالصرف الظاهر منه الصرف بمعناه الاصطلاحي
والظاهر من ضمير صرفه رجوعه الى غير المنصرف بحكم وله وحكمه والحاجة تندفع
بترك الطاء الاول فلا وجه لترك الظاهر الثاني فافهم وله للضرورة
لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا تخرجها عن اصولها ولذا لم
يجز عدم صرف المنصرف لها عند الجمهور من البصريين كما لم تجز جعل الهمزة
المقصورة ممدودة لان اصل الممدودة المقصورة وجوز الكوفيون وطائفة

وجه القصور ان ذلك البيان مختص بفرعية الوزن المخصوص
لا يشمل فرعية الوزن الغير المخصوص كون احد
السببين مثلا
عبد الغفور

وله لان كل نوع اه يفيد فرعية قسم لا القسم الاخر
الذي هو قوله احد الزوائد
الاربع
عبد الغفور

وله لا يمتنع الجواز قد يراد به الامكان الخاص وهو
سلب الضرورة عن الطرفين وقد يراد به الامكان
العام وهو سلب الضرورة عن الجانب المقابل
ولا يجوز ارادة المعنى الاول لوجوب الصرف
في الضرورة بل يراد به المعنى الثاني
ويقيد جانب الوجود
فلذا فسره بقوله
لا يمتنع
عبد الغفور

من البصريين منع صرف العلم للضرورة. **قوله** فكقوله كتب في الحاشية هذا البيت مما قالته فاطمة رضي في مرثية ابنى عم واوله ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا، وفي حاشيتها جمع غالية بوى خوش انتهى مرثية بالتخفيف برمرده ستايش كردن اكر تربة خاك المدى غاية والمعنى ما الذى اوائى شئ وقع على من شم تربة احمد في ان لا يشم مدى الزمان واستدادوه انواع الغالية والاستفهام للانكار والمعنى لم يقع عليه شئ لانه استغنى بشمه عن شم الغوالى او المعنى ماذا اوجب على من شم تربة احمد ان لا يشم آه والاستفهام للتعجب منه عظم الموجب وهو كمال الاستغناء عن شم الغوالى **قوله** ان ذكره بالفتح والكسر للتعليل **قوله** لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم ولذا صار السجع من اجل محسنات الكلام واخيه هنا في النثى ومر اني مع ان اللغة امراني ومنه في التنزيل بيدى الحق ثم بعيده واللغة المشهورة بيد اروى ان بعض البلغاء قال لكاتبه اكتب ياحار فان الركب قد حاروا اى بضم الراء فى ياحار فقال الكاتب ياسيدى الافصح كسر الراء فلم يلتفت اليه لاهتمامه بامر التناسب وفي قوله وان لم يصل الى حد الضرورة اشعار بانه قد يصل الى حد الضرورة ومنه وجوب صرف اعلام الاوزان التي قصد بها بيان وزن منصرف فيقال وزن ضارب يضارب مضاربة فاعل يفاعل مفاعلة فيصرف مفاعلة لاجاله لتناسب مضاربة وجبل من هذا القبيل كل لفظ منصرف اريد به نفسه فانه يعامل به معاملة اذا اريد به معناه مع انه قد يكون غير منصرف كالعلمية وسبب آخر فيقوية قول المصرفيما بعد واما فرارنة فمنصرف مع انه غير منصرف لكونه علما لنفسه ومؤنثا ويعبرون عن هذا التناسب بالمشاكلة **قوله** حيث صرف سلاسل لتناسب المنصرف الذى يليه وقرئ قوارير الاولى

تناسب قواصل الاولى فقوله بليه لم يقصد به اتمام السلاسل **قوله** فقوله سلاسل واغلالا لم يرد ان ذكر اغلالا ليس زائدا لان المقصود تمثيل الجموع والظاهر ان التقدير كصرف سلاسل في هذا التركيب **قوله** وما يقوم مقامهما قيل هذا من تتمة بيان التعريف فينبغي ان يقدم على قوله وحكمه وفيه ان بيان الاسباب كلها من تتمة التعريف فهذه جمل معترضة ولا مساحة في وقوعها اينما وقعت ولشدة الاهتمام ببيان انها لا يصلح للتعريف قدمت الى ههنا **قوله** فانه تكرر في الجحفة فقام مقام السببين لهذا التكرر عند المصرو لكونه نهاية جمع الكسر عند بعض ولانه لا نظير له في الاحاد عند بعض واتمام الاخير يحتاج الى تطويل لا يسعه المقام كتب في الحاشية فاكالب جمع الكلب وهي جمع كلب واساور جمع اسورة وهي جمع سوار وانا عيم جمع انعام وانعام جمع نعم انتهى وقد يلحق النار باساور واكثر ما يقع النعم على الابل وجمع الجمع اما ان يراد به الكثرة او الضروب المختلفة على ما في الصراح **قوله** فالعدل مصدر مبني للمفعول اى كون الاسم معدولا ذكره المحقق الرضي ان العدل اخراج الاسم عن الخروج فاشار الشارح الى ما اجيب به عنه وهو ان المصدر قد يكون مبنيا للفاعل كالضرب بمعنى كون الشئ ضاربا وقد يكون مبنيا للمفعول كالضرب بمعنى كونه مضروبا والعدل لكونه سببا في الاسم ينبغي ان يكون مبنيا للمفعول ونتيجة عليه انه لا شك انه يوجد معنى مصدرى حاصل بالحاق الباء المصدرية الى المفعول كما يقال مضروبية بمعنى كون الشئ مضروبا والمعنى المصدرى الحاصل بالحاق تلك الباء في غاية السعة يسع فيها ما لا يسع في الفاظ المصادر واما ان المصادر وضعت لمعنيين ما هو صفة الفاعل وما هو صفة المفعول فلا بد له من دليل بل يكاد يرده ما ذكره المصنف في تعريف الفاعل من قوله على جهة فيامه به حيث اخرج به عن تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا على صيغة المجهول فانه يدل على ان ضرب زيد

يدل على وقوع شئ على زيد لا على قيام شئ بزيد فلو كان للضرب معنيان
لكان ضرب زيد دالا على قيام المبنى للمفعول منه بزيد كما ان ضرب زيد
على صيغة المعروف دال على قيام المبنى للفاعل منه فلا يكون خارجا بقولنا على
طريقة قيامه به فالمصدر لم يوضع الا لما قام بالفاعل والفعل المجهول يدل على
وقوع مصدره الذى تضمنه على ما اسند اليه وجزء معنى الفعل المجهول
ما هو جزء معنى الفعل المعروف والفارق بينهما اعتبار قيامه الذى يدل عليه
هيئة الفعل المعروف واعتبار وقوعه الذى يدل عليه هيئة الفعل المجهول
اذا تمهد هذا فنقول لو كان العدل بمعنى الاخراج فالاعتراض قوى لا يندفع
بهذا الدفع لكن العدل فى اللغة جاء بمعنى الميل يقال عدل عنه اى مال
عنه وعدل اليه اى مال اليه وجاء بمعنى التبعيد يقال عدل الجمل النخل اذا
كذا فى القاموس ولا داعى الى كون العدل النحوى بمعنى التبعيد دون
الميل الا استنكاف المعدول ونسبته الاسم معدولا وليس يقوى لانه
بمعنى المعدول اليه فالاظهر ان العدل بمعنى الميل عن الشئ الى الشئ والعادل
مادة الاسم حيث مالت عن الهيئة الاولى الى الثانية فسمى الاصل معدولا
عنه والاسم معدولا بمعنى المعدول اليه لان المادة عدلت الى هيئة اخرى
ورنظر ابن الحاجب صائبا فلا تجد بينه وبين المقصود حائبا قوله
اى خروج الاسم اخرج خروج الفعل اذ لا يسمى عدلا قوله اى عن صورة
الصيغة بالصورة لان الصيغة قد يطلق على الكلمة باعتبار ما يعرضها من
الهيئة فيقال ضرب على صيغة الماضى والمراد بالصورة اعم من الصورة
او ما فى حكمها فى كونه لازمة للكلمة كالصورة فان احد الامور لازم للفعل
المفصل فكان اللازم منه بمنزلة الصورة للكلمة وكذا الالف واللام
فى المفرد الذى صار علما بالغلبة فيكون سحر علما للسحر بعينه معدولا عن
السحر ولا حاجة لاوخال آخر الى تغيير تعريف العدل بالخروج عما هو حقه

حقه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى معه واما ما توهم من ان ما غير البه التعريف
ينتقض بيوم الجمعة فى صمت يوم الجمعة فانه خرج عما هو حقه من استلزام كلمة
اخرى وهى فى بخلاف تعريف المصر فانه لا مدخل لفى فى الصورة حكما كلام
للفرق بينها وبين اللام لجواز الفصل بينها وبين مجرورها بالحرف الزائد
بخلاف اللام ففيه ان يوم الجمعة لم يخرج عما هو حقه الى ما ليس حقه فان
تقدير فى ايضا مما هو حقه قوله التى تقتضى الاصل والقاعدة ان يكون
ذلك الاسم علما خروج الاسم عن صيغة الاصلية بهذا المعنى فى عمر غير ظاهر
لانه ليس هناك اصل وقاعدة تقتضى ان يكون عمر على صيغة عامر الا ان
يقال لما اقتضى ضرورة منع الصرف الا ان يحكم بانه معدول حكم بانه سمى
باسم الفاعل من العمارة فعر اسم الفاعل من العمارة خرج من صيغته التى
هى على مقتضى القاعدة وهى عامر الى عمر قوله ولا يخفى ان صيغة المصدر
اه فيه ان صيغة الاسم ان كان بمعنى صورة نوعية لحروفه الاصول
فهيئة الضرب هيئة للضارب وان كان ما نوعية المادة فى وصفه
لمعناه فهيئة ثلثة ثلثة ليست هيئة ثلث لان ما وضع له ثلثة ثلثة نفس
العدد وما وضع له ثلث الموصوف به فالوجه ان يقال خرج المشتقات
من المصادر السماعية بتغييب الصيغة بالاصلية لان صيغ المصادر السماعية
ليست من مقتضيات اصل وقاعدة والمشتقات من المصادر القياسية
بما خرجت به المغيرات القياسية قوله فلا ينتقض بما حذف عنه بعض
الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز وكذا المحذوفة الاوائل مثل عدة
والمحذوفة الاواسط كقول فى وجه ولا يبعد ان يقال خرج عنه كل ما غير
بابدال حرف اصلى الى حرف آخر كالمقام والابل فان المادة ليست
باقية فيها فلم يبق من المغيرات القياسية الا المدغمات فهى الخارجة باعتبار
قيد المغايرة لغيره هكذا ينبغى ان يحقق هذا المقام فتامل فى بيان قوله

فخرجت عنه المعجمات العباسية كالمقام فبعيد عن المقام **قوله** المقصد
ههنا تنبيه العدل عن سائر العلل فدار تضى هذا الجواب وهو ليس بمرضى
اذ لا يشتبه على المتفطن ان المقصود من تفصيل العلل وتبيينها تميز المنصرف
عن غير المنصرف وبيان العدل على هذا الوجه لا يحصل هذا المقصود
قوله اعلم انا نعلم قطعا اه فدل كلامه على ان ما اشتهر في كتب
النحو ان خروج شئ تحقق مخالف للعلم القطعي بل هو امر يحكم به بالتكلف
لاضطرار اليه لمنع الصرف وانما المحقق ثبوت اصل له اما خروجه عنه
فلا فان قلت اذا كان ثبوت اصل له محققا والاصل انما يكون اصلا
بخروج الفرع عنه فيكون الخروج ايضا محققا قلت لم يرد بالاصل الا ما يقتضي
القياس ان يكون الاسم عليه الا ما كان عليه ونعني بالخروج انه كان عليه
فخرج وهذا امر لا يحكم به الا الاضطرار فهو نقول ما اشتهر مبني على انهم ارادوا
بالخروج محققا لخروج عما هو القياس لا الخروج عما ثبت للمادة ومبنى
ما حكم به الشارح الخروج عما ثبت للمادة ونتيجة على ما اعتبروا المغيرات
الشاذة على تعريف العدل ونتيجة على ما ذكره انه يختص معرفة غير المنصرف
بتعريفه بالمتبع لانه لا يعرف غير المنصرف بالعدل ما لم يعلم انه منع منه
الكسر والتنوين فيلزم الدور الا انه لم يلتفت اليه لان ذلك لازم
في العدل التقديري لا محالة فيلزم في مطلق العدل وبندفع الفساد بانه
قليل يمكن تعداده لمتعلم النحو **قوله** لانهم شبهوا العدل فيما عدا عمر منه
هذه الامثلة فجعلوه غير المنصرف للعدل البينة لان السبب في سائر
الاسباب سوى الجمع التقديري لا يتوقف على معرفة منع الصرف
فان التأنيث والوصف والجمع والتركيب مما يعرف بدون
منع الصرف واما العلمية فلا تعرف في شئ منها الا بعد معرفة منع الصرف
واما العدل التحقيقي فان كان هو الخروج عما هو القياس فيمكن ان يعرف

ان يعرف بدون معرفة منع الصرف كما في سائر الاسباب وان كان هو
الخروج عما كان للمادة فلا يعرف الا بمنع الصرف هذا تمام قوله فجعلوه غير منصرف
الا ولى تركه لانه مشترك بينه وبين جميع الاسباب ولا يخص كون الحكم بعلة
العدل للضرورة بالعدل فمدار الفرق بينه وبين سائر الاسباب على ان الحكم
بوجوده للضرورة دون الحكم بوجود السائر **قوله** اي خروجا كائنا عن اصل
محقق اي تحقيقا بمعنى تحقق صفة الخروج مقدرا بحال متعلقه وهو الاصل
وهذا بعيد عن العبارة مسامحة في قوله او تقديرا لان حمله على الوصف بحال
المتعلق مع انه يصح ان يكون وصفا للخروج بحال نفسه بعيد عن الفهم جدا
قوله جاءني القوم ثلثة ثلثة حال من القوم مؤول بلفظ واحد اي منفصلا
بهذا التفصيل فلما كان العبارة عن الحال كل اللفظين اجري اعرابه عليهما **قوله**
وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع لا وجه لقوله
الى رباع ومربع والظاهر ورباع ومربع الا ان يجعل الى بمعنى مع **قوله**
والصواب مجيئها الصواب مجئ عشار ومعشر بخلاف الخمسة الاخرى
قال الشيخ الرضي يستعمل على وزن فعال من جملة الى عشرة بيان النسبة
نحو الحاسة **قوله** والسبب في منع صرفها قصد بهذا الكلام رفع اشكال
عرض في اعتبار الوصف مرجعها في الاصل اعداد الان الاعداد ليست اوصافا
اصلية واشارة الى ترجيح بعض ما قيل في منع صرفها فان مما قيل ان منع صرفها
لتكرار العدل حيث عدل عن الصيغة وعن التكرار او الاستبعاد الى الصيغة
وهو ليس بوجه فان اعتبار العدل امر اضطراري فيجب ان يقتصر على قدر
الحاجة **قوله** لان الوصفية العارضية انما كانت في ثلثة ثلثة وجه عروضية
الاوصاف في الاعداد انها وضعت للوحدات ثم تستعمل بحسب افرادها
الوحدات ومنع كون ثلثة ثلثة موضوعة للوحدات في الوضع انه كيف
لانها موضوعة للمعنى الوصفي ليس بشئ لانه يوجب عدم انصراف ارباع **قوله**

قوله الى رباع ومربع لان الواسطة من ثناء ومثنى ورباع
ومربع هو ثلث وثلث وهو المشتبه به فلا وجه
لادخاله في المشتبه الا ان يقال ان الى بمعنى مع فتدبر

لان معناه في الاصل اشد تاخرا فان قلت ما يهتدي اليه لبس الا ان اصله
اشد تاخرا واقل تاخرا بل ليؤيد الثاني انه لا يستعمل الا في غير ما هو من جنس المذكور
اولا فلا يقال جائني زيد واخراي حمار آخر بل رجل آخر قلت ولهم على ما قالوا
بحيث الاستعمال في اشد تاخرا يقال جائني زيد في آخريات الناس اي
في جماعتهم اشد تاخرا على ان صيغة التفضيل موضوعة للموصوف بالزيادة
لا الموصوف بالنقصان واقل تاخرا ليس فيه تفضيل في التاخر بل ينتقض
فيه **قوله** علم انه معدول من احدهما فلا يكفي في ثبوت العدل والتجاوز
من فضول الكلام لا تجاوز عنه وسئوال الرضي حيث اختاره **قوله** وانما لم
يذهب الى تقدير الاضافة اي لم يذهب اليه حفظا لقاعدتهم المذكورة
في تقدير الاضافة او لو ذهب اليه لاحتيج الى تغييرها والحكم بان تقدير
الاضافة يوجب احد الامور الاربعة رابعها العدل ولا يخفى ان الوجه
ضعيف لان قاعدتهم في تقدير الاضافة في الكلام لا في فرضها في الاصل
المعدول عنه وبينهما بون بعيد والوجه ان جائني الرجل والرجل الآخر
وجائني رجل ورجل آخر لو فرض للتفضيل لم يكن المفضل عليه الا ما ذكر اولا
ولا تتصور التفضيل على ما ذكر اولا بالاضافة فرضي المناسبة بين الحال و
الاصل وحكم بانه معدول عن احدى الصورتين فتذكر ترفع درجات
من نشاء وفوق كل ذي علم عليم فخذ ما اتيتك وكن من الشاكرين **قوله**
او اضافة اخرى مثلها في المضاف اليه ولا بد من كون المضاف فيها تابعا
للمضاف في الاضافة الاولى نحو بايعتهم يتيم عدي وقوله بين ذراعي وجبهة الاسد
وانما لم يتعرض الشارح بيانه ولا بيان شيء من اخويه لان لكل منها محلا
ولا تتوقف المقصود منها على بيانه **قوله** فاصلها اما جمع او جماعي او جمعا
ولا يخفى ان النفس في جمع الكثرة الذي هو جمع ليس جمعا وان فلا يحتمل
ان يكون معدولا عنها **قوله** وعلى ما ذكرنا لا يرد المتجاوزات الشاذة بل شيء

بل شيء من المتجاوزات الغير القياسية وانما خص ذكر ما لانها مما اورد على
العدل وطلب ما به يفرق بينها وبين المعدول حيث حكم في احدهما بالشذوذ و
في اخرى بالعدول ولا يخفى انه علم سابقا انه لا يرد الجموع الشاذة فذكره هنا
تكرار نعم في قوله كيف ولو اعتبر اه فائدة جديدة فينبغي ان يذكر فيما سبق حتى
لا يحتاج الى اعادة ذكر انه لا يرد الجموع الشاذة توطئة لذكره واقول يرد ما
ذكره ولم يخطره انه لو لا ما ذكر لوجب كون اجمع واخواتها معدولا بين
مع انه انكر المصراجتماع العدل ووزن الفعل **قوله** ولان قاعدة لام المخرج
يلزم من مخالفتها الشذوذ وفي اثبت شذوذ في اقوس لا باعتبار كونه
جمع وقس لان الجمع اقوس لا اقوس ولا باعتبار عدوله عن اقوس لعدم
تصور الشذوذ وفي العدل **قوله** كعرفل اسم جنس كصرد وغرف لاعدل
فيه الا جمع وانباعه واخوه ما هو مبالغة فاعل اختصت بالنداء كفسق
مبالغة فاسق كان فساق مبالغة فاسقة واما فعل صفة فان لم يثبت
فاعل من جوهره او جاء اسم جنس فلا عدل فيه الا عمر فانه جاء جمع عمرة وذرف
فانه جاء بمعنى السيد وان ثبت فاعل من جوهره ولم يجئ اسم جنس بل لم يوجد
الا علما فضة العدل كفثم فانه وجد فاثم ولم يوجد قثم الا علما الا اودا فاخ
مع اجتماع الشرطين فيه ليس بعدل هذا ملخص ما ذكره الشيخ الرضي ويرد
ما ذكره في قثم ما في القاموس قثم كزفر ابن عباس بن عبد المطلب صحابي و
الكثير العطاء معدول عن قاثم والجموع للنخبة وللجبان كالقئوم والجموع للشر
ضد واسم للضبع ولا تنافي بين تحقق فاعل وما ذهب اليه الشارح
من انه لا يدل دليل على ثبوت اصل في هذا القسم كما توهم لان ثبوت
الاصل لا يكون بدون ثبوت الاصالة ولا دليل على اصالة عامر بالنسبة
الى عمر بخلاف ثمنية ثلثة بالنسبة الى ثلث **قوله** فانهم اعتبروا العدل
بظاهره الضمير لبني تميم ولك ان تجعله للنحاة فان قلت العدل موجب

للبناء فاعتباره في فطام يوجب البناء والا لم يكن موجبا فلت المعتبر
اطراد الايوجب البناء بل المعتبر اصالة **قوله** نحو حصار في الحوالي الهندية
اسم كوكب وفي القاموس جبل بين اليمامة والبصرة والبجان او الحرة
من الابن وطمار المكان المرتفع وفي بعض النسخ وبوار في القاموس ارض
بين اليمن **قوله** فانها مبنية وليس فيها الا السبيان فيه انه لو اريد انه
ليس فيها شئ الا السبيان فهو ظ المنع وان اريد انه ليس فيه موجب
الا السبيان ففيه انهما موجبي بناء وفيها وزن فعال وهو يوجب البناء
فالصواب وليس فيها الا الوزن والوزن لا يستقل في ايجاب
البناء **قوله** فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء وهو العدل او الوزن
قوله ولهذا يقال ذكر باب فطام فهنا ليس في محله هذا اذا فسر
العدل التقديري بما كان لضرورة منع الصرف تحقيقا اما لو كان تفسيره
به جريا على ما هو الغالب وهو الانسب ليكون بيان العدل في المواد
قاصرا فذكر باب فطام في محله وفطام اسم امرأة علما في الصحاح
قوله الوصف وهو كون الاسم لم يعرف المصرف في هذا الباب الا العدل
لان غيره اما معرف في هذا الكتاب في محله واما مستغن عن البيان
لشهرته فيما بين المحصلين او عرف العدل لعدوله فيه عن تعريف السلف
بخلاف الاسباب الباقية حيث لم يعدل فيها والشارح فسره في الاسباب
الباقية ما لم يفسره المصرف في محله **قوله** وهو كون الاسم دالا على ذات
مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها لم يعين تبعيض الابهام بان يكون
في الغاية كما اعتنى به غيره لانه في تعريف غيره وهو ما دل على ذات
مبهمة غاية الابهام باعتبار معنى معين لو لم يقيد الابهام لم يخرج اسم
الزمان والمكان والآلة عن التعريف بخلاف تعريفه فانها تخرج بقوله
وبعض صفاتها فان هذه الامور وان دلت على الذات وبعض

وبعض الصفة لكن لم تدل على بعض صفة تلك الذات لكن لو قيده به لكان
موضحا لكون اسود للحبة غير صفة حالا لا تقول لم يقيد الابهام لعدم اطراد
غاية الابهام في جمع افراد الوصف فان رجيلا فيه وصف ومعناه رجل
له الصغر والفياض فيه وصف معناه الماء الكثير لان الفيض الذي اخذ منه
معناه كثرة الماء لانا نقول رجيل معناه رجل صغير لرجل له صغر فهو دال على ذات
مبهمة وبعض صفاتها وان دلت على ذات معينة ايضا ومعنى الفياض شيئا ما
له كثرة المال لان معنى الشئ شئ ما له البداء واما استبعاد من قال كون
معنى الفياض شيئا ما له كثرة المال بعيد فليس بشئ فانه لو كان الماخوذ في
مفهوم الفياض الماء لكان المعنى ماء له الفيض فيكون المعنى ماء له كثرة الماء
والاستبعاد بحاله فقد عرفت ان معنى طلحة الحضير فهو بمنزلة علم موصوف
فلم يخرج بحدوث الوصف بالتصغير عن العلمية فلا يلتفت الى ما قيل ان منع
صرف طلحة للمسامحة وعدم الفرق بين المصغر والمكبر فان الامر الدائر على
دقة النظر لا يحمل على التسامح فتدبر **قوله** لذات ما اخذت مع بعض صفاتها
اي الحمرة والمذكورة ايضا **قوله** مررت بمسوحة موصوفة بالاربعة الصفات
متصفة **قوله** شرطه اي شرط الوصف آه ينبغي ان يقيد ايضا بان لا يكون
في العلم عند سيبويه وان لا يكون زائلا بالعلمية عند الاخفش **قوله**
في الاصل الذي هو الوضع كتب في الحاشية وانما كان الوضع اصلا لتفرع
الدلالات المعتبرة عليه هذا اي لتفرع الدلالات الثلث المعتبرة في باب الافادة
والاستفادة عليه واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرعا صح لسبقه
الدلالة اليه بقي لتنزيل استعمال الاصل على الفرع بمنزلة استعمال الظرف محل
المظروف ولا يخفى ان الظاهر انهم جعلوا الوضع اصلا ما بالنسبة الى استعمال
لانه فرع الوضع فجعلوا الثابت في الوضع ثابتا في الاصل والثابت بحسب
الاستعمال عارضا **قوله** اختصاصه ببعض افراده من حيث انه فرد لان ذات

الفرد بحيث لا يشعر اللفظ بالوصف صرح به الرضي وكما انه لا يضر النقل
من الوصفية الى الاسمية بالغلبة لا يضر النقل منها ابتداء لا بالغلبة الا انه
لما لم يطلع على مثال له لم يصرح به في التفريع واكتفى باندراج حكمه في الاصل
ولك ان تقول صرح به المصرف التفريع ايضا لانه اراد بالغلبة غلبة
الاسمية على الوصفية سواء كان تلك الغلبة بغلبة الاستعمال او بالنقل
وليس بيان الشارح ايضاحيا حيث اراد بالاختصاص بعض الافراد
اعم من الاختصاص بالغلبة او بالنقل ولم يقع منه تخصيص بالغلبة الا في
المثال حيث قال كما ان اسود الخ **قوله** فلذلك الفاء التفريع علة
اشتراط الوصف بكونه في الاصل للامور المذكورة فلذلك جمع مع اللام
ومن قال الفاء تدل على ترتب العلم واللام للتعليل فيفيد ترتب المعلوم
فلا يغني احدهما عن الاخرى فقد اتى بالجواب كيف والفاء في النتائج
لترتب النتيجة في الواقع على الاصل لا لترتب العلم واللام ليس لترتب المعلوم
لان المعلوم العلية واللام لترتب الصرف **قوله** المذكور من اشتراط اصالة
الوصفية وعدم مضرة الغلبة اشارة الى ان ذلك اشارة الى متعدد
وان افراده بتأويل المتعدد بالمذكور وانما جعله اشارة الى المتعدد لانه
اراد رد صرف اربع الى اشتراط الاصالة ورد امتناع اسود الى عدم
المضرة ورد ضعف افعى الى الاصالة فجمن مجموع الامور الثلثة معللة
بمجموع الامرين واحال الرد على فطانة المخاطب ولقد اعجب من رزق
هذا التحقيق ثم قال نسب الصرف الى الكل لانه صفة لجزئه وغفل عن انه جعل
المنسوب الى الكل الكل لا كل واحد ثم نقول فيما ارتكبه الشارح تكلف
وان ظهر ان قوله فان مضرة الغلبة لتقرير اشتراط الاصالة وتوضيحه وليس
مقصودا بالذات وقوله ذلك اشارة الى اشتراط الاصالة ولذا
اتى بذلك وشرط مجرد ان الشائعة لكل واحد من الثلثة **قوله** صرف لعدم

لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع فيه اشكال على
علماء الفن ونحوهم الى الآن حتى قال الرضي لم يظهر لي الآن وليس قاطع على
عدم اعتبار الوصف العرضي والمستند لان انصراف اربع مدخول الجواز
ان يكون انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء وطولوا
الكلام في الاعتذار عن عدم الاعتداد بقبول التاء بما لا طائل فيه فاعرضنا
عن الاطالة الى الطول وقلنا لا حاجة في عدم اعتبار الوصف العرضي الى
قاطع انما الحاجة الى القاطع في اعتباره وآما وجه قطعهم بعدم اعتباره في اربع
وكون الصرف لذلك لا لعدم شرط وزن الفعل كما يؤكده تقديم الظرف
على عامله ان المعتبر في وزن الفعل عدم قبول التاء في اصل الوضع ولذلك
امتنع اسود مع قولهم للحية انثى اسودة وقبول الاعداد التاء بعد عروض
الوصفية لا في اصل الوضع العدد تي **قوله** وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة
اسود والعجب من محشي قال قوله وامتنع اسود اي صرف اسود او امتنع
اسود من الصرف ولم يحضره ان الشارح افاد الثاني **قوله** الاول للحية السوداء
هو الحية العظيمة السوداء على ما في الصراح **قوله** وضعف منع افعى اي قالوا
لو اوجب تقدير الوصفية من غير تحقق ضعف منع الصرف لاوجب تقدير
العدل ايضا من غير تحقق ضعف منع الصرف في عمر فلم لم يحكم بالضعف فيه
قلت تقدير السبب بعد تحقق منع الصرف لا يوجب ضعفه وانما يوجب
ضعفه منع الصرف لتقديره ولم يتحقق منع الصرف في افعى كما في عمر **قوله**
استفاقه من الخال التخيل مصدر له **قوله** ذي خيلان جمع خال وهو المعروف
قوله التي التأنيث اللفظي الحاصل بالتاء وقيده باللفظي ليغاير المعنوي ولا
يقابله بالتاء لكثرتها بينهما وانا اظن ان مراد المصرح التأنيث الذي
يعرف بالتاء والمعنوي لم يعرف بالتاء بين ما ران تدل على اعتبار
العرب تأنيثه فاعرفه فانه دقيق وبالقناعة حقيق يقال المراد بالتاء

تاء تغلب تاء فناء اخت ليست للتانيث ولو سمى به مذكر لا يمنع وان
سمى به مؤنث فحاله كحال عرفات فقال الزمخشري عرفات ينصرف
ولذا يجرى عليه الكسرة والتنوين لان هذه التاء ليست للتانيث ويمنع من
تقدير تاء التانيث اذ لم يعهد في كلامهم اجتماعها مع تاء التانيث قال
غيره يمنع من الصرف ولا يمنع من غير المنصرف كسرة جمع المؤنث وتنوين
المقابلة **قوله** ليضد التانيث لازما فيما كان التاء فيه للتانيث واما
التاء التي هي جزء الكلمة كجارة اشترط فيها العلمية لانها في منع الصرف
فرع تاء التانيث فجعلت على وتيرتها **قوله** لان الاعلام محفوظة عن
التصرف بقدر الامكان اشار الى التصرف فيها للترجيم **قوله** كما اشار اليه
بقوله وشرط تحتم تأثيره اى اشار الى ما ذكر من الامرين وهو ان العلمية
في المعنوي شرط الجواز واحد الامور وهو شرط الوجوب **قوله** وشرط
تحتم تأثيره اى مع العلمية احد الامور الثلثة فعبارة المصرفاصرة ولا بعد
ان يجعل الضمير لمعنوي وجد فيه شرط العلمية **قوله** او تحرك الاوسط
جعل الاوسط عبارة عن اوسط الثلثة المذكورة في قوله زيادة على الثلثة
وح لزم ان يكون التحرك شرط الوجوب في الثلثي وعلى هذا الصاحب
يكون العجمة شرط الوجوب في الساكن الاوسط منه والاحسن ان تحرك
الاوسط عبارة عن تحرك اوسط الكلمة ثلثيا كان او خماسيا فاذا سمى
بابراهيم من لغات ابراجيم مؤنث يجتمع فيه الشرايط الثلثة للوجوب
قوله ليخرج الكلمة بفضل احد الامور الثلثة اهم لا نظهر اعتبار حدوث فضل منع
لكل سبب اذ لا يفضل فضل هذا الوصف والعلمية ولا من العدل بل هو
منشأ الخفة كما يرشد اليه امثلته ولم اعثر على هذا الكلام في غير كلام
الفاضل الهندي في هذا المقام وانما يجعل احد الامور الثلثة شرط تحتم
تأثيره العلمية لان العلمية تجتمع مع الاسباب مع كل منها شرط في التأثير

في التأثير يخالف الشرط مع الآخر فالمناسب ان يضاف الشرط الى السبب
لا الى العلمية لان العلمية لو تريدون هذا الشرط يخالف السبب ومنهم من قال
جعله شرطا لتأثير التانيث لان الكلام فيه وليس بشيء لانه ينبغي ان يجعله شرطا
للعلمية في بابها وقد يقال العلمية سبب قوي لا يحتاج الى تقويته ولذا يمنع
وحدها في ضرورة الشعر عند الكوفيين ولا يخفى عليك ان الاوجه
ما قدمناه لك **قوله** وسقر علما لطبقة من طبقات النار في القاموس
سقر معرفة اسم لجهنم **قوله** وماه وجور علمين لبلدتين اشار بقوله لبلدتين
الى وجه تأنيث العلمين فان اسماء الاماكن قد يلتزم تأنيثها تأويل البلدة
وقد يلتزم تذكيرها تأويل المكان وقد يجيء فيها على اعتبار اي ما شاء المتكلم
والمرجع السماع وما لم يسمعوا فيه شيأ في كلام العرب جوزوا الوجهين
وكذا اسماء القبايل في تأويلها بالقبيلة والحي او كل ما لم يسمع فيه شيء ينبغي
ان يصرف لغيره لان الاصل في الاسم الصرف **قوله** ممنع صرفها لفعل
ممنع عن الصرف كما قال في قول المصرد امنع اسود اي عن الصرف كشفا
لوجوه توجيه هذا التركيب ورعاية للمناسبة بينه وبين قوله فهند يجوز
بجوز صرفه واشار بقوله صرفها الى انه يحتاج تذكير العائد الى هذه المؤنثات
الى التأويل ولم يشر الى وجه التأويل لظهوره اراده وهو انه عومل معها معاملة
اللفظ او الاسم **قوله** فان سمي به مذكر فشرطه في سببيته منع الصرف
الزيادة على الثلثة قيل فاته شرط ثلثة ان لا يكون في الاصل مذكرا كرباب
بمعنى سحاب اسم امراة فاذا سمي به مذكر انصرف وان لا يكون تأنيثه
تأويل فرجال اذا سمي به مذكر انصرف لان تأنيث الجمع لتأويله بالجماعة
وان لا يكون تذكيره غالبا نظرا الى لفظ الجنسية فان نساوى تذكيره وتأنيثه
استوى الصرف ومنعه وان غلب وجب تأنيثه يرجح منع الصرف
وان وجب تأنيثه وجب قلت اول المراد ان شرطه من بين الثلثة المذكورة

الزيادة على الثلثة ولا ينفع الشرطان الاخران على انا نقول اذا كان المؤنث
المعنوي في الاصل مذكرا لا يسمى به المذكر ثانيا بل بالمذكر الذي كان
في الاصل وكذا المنقول من المؤنث بالتاء بل منقول عن المذكر او العرب
لا يسمي به بالتاء بل واما المسمى فيه الطرفان فمن حيث انه سمي بالمؤنث
غير منصرف ومن حيث انه سمي بالمذكر منصرف فجواز الوجهين فيه
لاجتماع الجنسيين لا لان تسمية اللفظ بالمؤنث المعنوي لا يكفي في منع الصرف
وقس عليه حال ما غلب تأنيثه واما ما غلب فيه التذكير فالعرب
لا يجعل المنقول عنه الا المذكر وليس التسمية فيه بالمؤنث فالمصرم تنفيه بيان
الشرط **وله** لان الحرف الرابع قبل وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف
بالحملة حرف الاخير فالزائد على الثلثة ساد مسد التاء لان موضع
التاء في كلامهم فوق الثلثة فلئن جعل الحرف الرابع قائما مقام التاء
عبارة القوم ولا تقصير لهم في البيان والتقصير من المعترض فان بيانهم
مبني على حروف ميزان التصغير فان ما هو بمنزلة حرف الاصلي في
ميزان التصغير اربعة لا يزيد فسموا ما يعاين اللام الثاني في المصغر حرفا
رابعا الا ترى ان في حمر من الراء فيه قايم مقام حرف التأنيث
ولا يمكن اعتبار الحرف الخامس لذلك لان تصغيره حميمر وفي مصباح
علم المؤنث وان كان النائب الحاء وهو حرف خامس الا انهم
جعلوها حرفا رابعا لانه في مقابلة رابع حروف الميزان فان التصغير تعليل
فتقول مصيبح فالباء آن بمنزلة الزائد لانهما ليسا في مقابلة الفاء والعين
واللام فلم يعتدوا بهما وجعلوا حاء مصيبح حرفا رابعا **وله** المعرفة
اي التعريف ان كان المعرفة في باب منع الصرف اسما للتعريف كما
هو الظاهر وان كان سمة كابن الموصوف والصفة فالامر ظاهر واي
كان اسما للموصوف فالتعبير عن السبب بالمعرفة لضرورة الشعر وهنا للتوافق

لتوافق الاجمال التفصيل **وله** ان يكون علمية لم يقل شرطها العلمية لانه صار هذا
التركيب في هذا الباب سايعا في معنى اشتراط علمية ما فيه السبب والمراد
ههنا اشتراط كون التعريف نفسه علميا او علمية فافهم وجعلها بمعنى التسوية
الى العلم بزحمة موافقته لما في بيان الحجة **وله** بان يكون حاصلة في ضمنه
الاولى فيه **وله** كما جعل البعض اي جاز انه وليستغني عن الاشتراط **وله**
لان فوريته التعريف للتنكير اظهر او ليكون على وتيرة اكثر الاسباب
بان يكون السبب عاما يخص بالشرط وليس قوله وما فيه علمية مؤثرة بجعل
العلمية سببا وانما وصفت بالتأنيث لانها وما بالسبب فمن قال جرى
فيه على اصطلاح البعض او على التجوز لم يأت بشئ يعتد به **وله** كون اللفظ
مما وصفه غير العرب لغيره وطريق معرفتها النقل واجماع اهل اللغة على ما
نقل عن صاحب القواعد **وله** كان في العجم اسم جنس بمعنى الجبل **وله** لئلا
يتصرف فيها اي في الكلمة العجمية مثل تصرفاتهم في كلامهم فيمتنع من الاضافة
واللام وما بعاقبهما اي التنوين فلا يدخله الكسر ايضا وان لا يمتنع من قبول
ياء النسبة والاعراب وقلب بعض الحروف وحذفه تخفيفا نحو جرجان
في كركان وجبريل وجبرال وجبرين في جبرائيل **وله** لانه امر معنوي الضمير
للعجمة وسبب تذكيره امر معنوي وضمير لاعتبارها للعجمة ايضا **وله** فان قلت
قد اعتبرت العجمة هذا وان يندفع بما ذكره لكنه يرد انك لم تعتبر اللغة
من الصرف في ماه وجور العجمة شرط التأنيث ويدفعه ما سبق من ترجيح التأنيث
على العجمة **وله** قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين اي التقوية احد
سببين وهو التأنيث او العلمية مستغنية عن التقوية ويدل على هذا قوله
ولا يلزم من اعتبارها التقوية مسبب اخرون ان يقول لتقوية سببين
وله وشتروه اسم حصن بديار بكر في القاموس قلعة بآران بين برذعة
وكنجة هذا وانما كان قليس اعتبار العجمة فيه قطعيا لاحتمال اعتبار التأنيث

ولذا لم يكتف سيبويه بواكة النحاة بتحرك الاوسط ولم يروا بدا من
الزيادة على الثلثة لان ملكا اسم نوح منصرف ولم يجوزوا الامر في متحرك
الاوسط ايضا استدلالا لمجموع ملك وستة لاحتمال ستة منع الصرف
بالتانيث قوله وابراهيم ممتنع صرفها لوجود الشرط الثاني وكذا ابرام
وابراهيم من لغات ابراهيم لوجود الشرطين قوله وانما خص التفويع
بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده فيه ان منع صرف
نحو ستة ايضا ضافية فنفى ذكر ستة ايضا التنبيه على ما هو الحق عنده فالتخصيص
ليس لمجرد التنبيه على انصراف نوح بل للتنبيه على امتناع نحو ستة ايضا وبهذا
ظهر ايضا ضعف قوله ولهذا قدم انصرافه ايضا ولا يخفى عليك ان منع
صرف نوح سهو من صاحب المفصل فلا يصلح ان يكون غرضه التنبيه على ما اجمع
عليه النحاة وسهى فيه البعض وامّا كلامه فيشعر بان المسئلة خلافية وهو يرجح
مذهبا والوجه في تقديم انصرافه انه تنبيه على ما هو الحق عند جمع النحاة
وبهذا تنبيه على ما هو الحق عنده وان الانصراف لاصالته يستحق التقديم
قوله اعلم ان اسماء الانبياء ممتنعة من الصرف الستة فلما يخلوا عن هذه
الفايدة كتاب يعتد به حتى كاد ان يكون مجمعا عليه عندهم وعليه شارح
صدق سيبويه وعزيز فلا عجب ان يفضي منه العجب قوله وقيل ان هودا
كنوح اخيه نوح في التنزيل لكونه انثاقيا وكون هود اختلافيا قوله لان
سيبويه قرنه معه فقال محمد وصالح وشعيب ونوح وهود ولوط
فقرن هودا بنوح لا بشعيب فعلم انه جعله من عداد نوح دون شعيب
وقوله ويؤيده يحتمل ان يكون من تتمة ما قيل وان يكون من كلام الشارح والولد
جاء كفرس وفلس مفردا وجمعا والاول والعرب اسمعيل واولاده وقوله
ذلك يحتمل الاشارة الى اسمعيل والى اولاده قوله الجمع هو كالمعرفة في الاكثر
بين الاسم وصفته والمراد هنا الصفة قوله شرطا اي شرط قيامه مقام السببين

الاظهر

الاظهر شرطا ثانيه وما ذكره بعيد عن الفهم قوله وهي الصفة التي كان اولها
لم يقل وهي ما اشار اليه بالمثالين مع انه الاحصر لان المثالين على وزن
مفاعل ومفاعيل فيخرج منه بظاهره جفاجر وجماهير فاوضح ما هو المراد بالمثالين
لكن يرد عليه صحاري لاكحمالات ايضا على ما وهم لظهور ان المراد من
الصيغة صيغة التكسير فينبغي ان يقيد الحرفان بان يكون اولها مكسورا
تحقيقا او تقديرا وكانه لم يتجشم من دخول نحو صحاري في التعريف
لانه لا يلزم من دخوله الا منع صرفه وهو غير منصرف لاجل الف
التانيث قوله وبهذا سميت صيغة منتهى الجموع فاريد بالمنتهى الانتهاء
والجموع ما فوق الواحد وجمع الجمع اعني المصدر قوله كما جمع آيا من الاولى
كما جمع فافهم قوله بغير تاء غير نهاية لا يقال كنت بغير مال اي بلا
مال فلا يلزم ان يجب ان يكون صيغة منتهى الجموع مع حرف
غير الهاء وهو خبر اخر لشرط لا صفته لصيغته لانه متعلق بنكرة وتقدير
المعرفة تكلف لا يروج عند الناقدين الا لضرورة قوله والمراد بها
فيه لطافة وعلى الوجهين المراد السلب المطلق اي لا يكون معه تاء اوتاء
اصلا لان المراد ان لا يكون مع تاء حالف الوقف ولا ان لا يكون
مع تاء حال الوصل كما قيل قلنا انه لو لم يقيد لا يتم القيد السلبي ويكون
قاصرا وقد نبه على كلتا عبارتي تاء التانيث وهما الهاء والالف بقوله
التانيث بالتاء وقوله بغير تاء قوله فلا يرد نحو فواره جمع فارهة لان
فاره كما قيل لان فاعل اذا كان صفة لا يجمع على فواعل قال في الكشاف
الفاره الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره بين الفراهة ويقال
للفرس جواد هذا كلامه والاولى ان يجعل جمع فارهة على ما قال الفاضل
ان الفارهة الجارية المليحة والامة او شديدة الاكل قوله وانما شرط
كونها بغير تاء وههنا نكتة جليلة يجب ان ينبه عليها وهو انه قال المص

ههنا بغير تاء وفي وزن الفعل غير قابل للتاء فرقا بين الجمع ووزن الفعل في ذلك
لان بعجل منصرف مع خلوه عن التاء لمجئ العلة وجوارب في جمع جورب
بمعنى لفافة الرجل غير منصرف مع مجئ جوارية **وله** ولا حاجة الى اخراج
مدائني فيه نقيض لمن قال ينبغي ان يقيد الجمع لكونه بغير تاء النسبة ايضا
ليخرج مدائني ولمن اجاب بان المراد بالتاء حرف يكون للفرق بين الجنس
والواحد نحو رومي وروم وتمر وتمرة فاشار اليه بقوله ولا حاجة الى
انه لا شبهة بشئ ولا جواب وليس بذلك والله اعلم بالصواب
فان فرازنة ومدائني بجميعهما خرجا عن صيغة منتهى الجموع لعدم صدق
تعريفها عليهما والمقصود بالشرط اخراج فرازن ومدائن فيهما عن الحكم
لانه اذا ثبت لما وضع عليه تاء النسبة او نائبها النائبة حكم يجري على
الاعراب حرف النسبة والنائبة لشدة الامتزاج وصيرورتهما
كلمة واحدة كما علم سابقا ومدائن جمع في الحال وفي الاصل فلو اعتبر جمعيته
لكان مدائني جمعا غير منصرف لان الاعراب الذي يظهر في ياء النسبة
اعراب مدائن **وله** واما فرازنة اتى بكلمة التفصيل مع عدم العديل لفظا
لان مساجد ومصابيح عديلان له معنى كانه قال اما مساجد ومصابيح
فغير منصرف واما فرازنة فمنصرف ولو جعل قوله بغير تاء رابطا مقصودا
بالتمثيل في قوله كمساجد لكان هذا المعنى اشد قبولا وقيل اما للاستيناف
ويكفي لكونه استينافا عدم سبق الاجمال ولا يتوقف على عدم سبق
كلام نقله الفاضل الهندي عن بعض الشروح ونبه بقوله وامثاله على وجه
تذكير منصرف ولو قال واما مثل فرازنة لكان التنبيه واضحا ولتذكيره
وجه آخر مر في بحث التاء لا حاجة لك الى التذكير قال الفاضل
الهندي نبه على ان كل لفظ اريد به نفسه فهو علم له ونبه بها لما مثل كلمة سماه
ونبه بذلك على قاعدة استعمال اللفظ اذا اريد به نفسه وهو انه في

انه في حكم اللفظ اذا اريد به معناه لان المقصود احضاره فيحفظ حكمه ليستعمل
في معناه ليكون في احضاره احتمال ومنهم من غفل وقال لك ان لا تنوين
فرازنة لا يحتاج الى هذا التوجيه ولو لم يكن التفاوت عند الغفور لكان امره
مشكلا نسأل الله غفرانه لنا ولاخواننا المسلمين **وله** وحضاجر علما حال من
المبتدا صح بجوازه ابن مالك ولا غبار عليه لفظا ومعنى وفي عبارته
الشوح استعارة وآما نصبه بتقدير اعني فمذموم لاستدعائه المدح او الذم
او الترحم والمقام برئ عنها وجعله حالا من ضمير غير منصرف يستدعي تغيير
الغير وجعله بمعنى لان معمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وتقييد
عدم الصرافة مع اطلاقه وان لا بأس بالتقييد لنزله منزلة نعم العبد صهيب
لو لم يخف الله لم يعصه **وله** هذا جواب عن سؤال مقدر شاع هذا البيان
في الشروح حتى انه صار مجمعا عليه وآما بحسب تقدير السؤال لو كان ناشئا
عما سبق وليس كذلك فالاولى انه للرد على من قال بخلاف ذلك
في القاموس حضاجر اسم للضبع معرفة لا ينصرف لانه اسم لواحد على
بنية الجمع او انه للتنبيه على ان هذا الوزن لا يكون غير منصرف الا للجمعية
ويلغو فيه سائر الاسباب ولذا جعل هذا اللفظ غير منصرف للجمعية الاصلية
ولم يعتد بالتأنيث والعلمية وقوله يطلق على الواحد والكثير يوهم ان
بين اطلاقه على الكثير والواحد تنافيا وليس كذلك فان اطلاقه على
الكثير باعتبار اطلاقه على واحد واحد على سبيل البدل ويوهم ان المنافي
لجمعية اطلاقه على الواحد دون الكثير مع ان الاطلاق على الكثير ايضا ينافيها
فالاولى ترك الكثير **وله** لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية نبه على ما يتوجه
على المتن من ان منع الصرف للجمعية الاصلية لا لكونه منقولا عن الجمع
وفرق بينهما وعلى ما يوجه به من ان قوله لانه منقول عن الجمع تعليل لمحذوف
والتقدير غير منصرف للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع والعلمية وان كان

منافية للجمعية كالتاء للوصفية لكنه لا مانع منه اعتبارها في حال العلمية لان
المنع اعتبار المتضادين في حكم واحد لا اعتبار ضد مع وجود الضد قوله
لان الصبع هي انثى الضبعان في الحقيقة الضبع هي الانثى والضبعان
هو الذكر والجمع صباعين كسرحان وسرحين قوله قلنا علميته غير مؤنثة
وان لكان بعد التنكير منصرفا ولو عند بعض كاحمر مما اذا نكرا علم ان
الشارح اركب مؤنثة رفع ما سوى الجمعية وعنه غني اذ مع الجمعية والتاء
بالالف لانائبة لسبب آخر ولا اعتبار له لان كلام السببين مستمر
والجمعية والتانيث غير مستمرين وغير المستمر ان قل تغليب المستمر
وان كثر قوله والتانيث غير مسلم هذا المنع حق لان الضبع يشمل
الذكر والانثى على ما صرح به في الصراح ويدل عليه كلام القاموس وكان
من خصها بالانثى وهم ذلك من كلام اهل اللغة هي مؤنثة ومرادهم انها
مؤنثة سماعية فان قلت فحضاجر مؤنثة لتانيث الضبع قلت
تانيث احد المرادفين لا يستلزم تانيث الآخر واعلم ان الغرض
من منع التانيث تحقيق حال التانيث في حضاجر والا فوجود التاء
لا يضر بعد ان العلمية لا تؤثر او تكتفي الجواب وهذا اوفق بسوق الخطاب
قوله لانه علم لجنس الضبع فان في الحاشية فعلى هذا معنى قوله علما للضبع انه
علم شامل لجنس الضبع لا الجنس هو الضبع انتهى فعرف الاستغراق
عنه قوله ليلا تتوهم بل لانه لا شرط حتى يشترط به قوله جواب سؤال
مقدر تقديره ان يقال قد تقصيت عن الاشكال في القاموس
فيقضي تخلص من خبره او شره ليقضي هذا كلامه وقد اشار بهذا التقدير
الى وجه تقديم حضاجر على سراويل وفيه نظر وله وجهان آخران احدهما
انه اقوى ودفعه اوضح قوله وهو الاكثر الضمير لعدم الصرف اي عدم
صرفه الاكثر ولا حاجة الى تقدير قوله في موارد الاستعمال وجعله في

وكونه اقوى لانه غير منصرف لا محالة ودفعه
اوضح لانه جمع في الاصل فيه غير تكلف

في تقدير وهو مذهب الاكثر بعيد جدا لا يفهم وصحته يتوقف على ثبوت
اختلاف النحاة فيه وهو ان استهر فضيه قوله حمل على موازنه لانه الادخل
والاجل الى الجنس يميل قوله فبناء هذا الجواب على تتميم الجمعية ودفع لما في بعض
الشروح انه هو يزيد اسباب منع الصرف على تسعة ويكون منها الحمل على
الموازن ونحن نقول فيما ذكره من الجواب انه يلزم ان يكون سبب منع
الصرف الجمعية او كون الاسم على وزن الجمع اما مطلقا فيلزم ان يكون في
الرجوع سبب منع الصرف وهو الجمعية لكونه على وزن الفلوس الا انه
لم يتحقق شرط نائبه ولا يخفى بعده واما كونه على وزن الجمع الذي هو على صيغة
منتهى الجموع فيلزم ان تجد الشرط والمشروط في الجمعية الحكمية لانها ليست الا كون
الاسم على صيغة منتهى الجموع ثم نقول لا يخفى ان الانسب ان يجعل شرط
العجمة صيغة منتهى الجموع او العلمية في العجمة مع تحرك الاوسط او زيادة
على الزيادة ويجعل منع صرف سراويل للعجمة ويجعل العجمة بهذا الشرط
قائما مقام السببين قوله فكانه سمي كل قطعة منها سراويل سروالة
وفي كلام القاموس ما يدل انه جاء سروالة وسروال وسروبل حيث
قال سراويل اعجمي او جمع سروالة او سروال او سروبل بكسرهن ولم يجئ
فعوبل غيره في كلامهم هذا وقال الشارح عليه من اللوم سروالة فلم يعني
لجعل سراويل جمعا تقديرا بل ينبغي ان يجعل منقولا من الجمع لحضاجر وما قال
ان نقل الجمع الى الواحد لم يجئ في كلامهم الا في الاشخاص كمدائن بردة حضاجر
فانه موضوع للجنس نعم لو قيل لم يجئ صيغة الجمع بعد النقل اسم جنس لم نتجه
هذا وما يقال ان السروالة لم تجئ بمعنى قطعة من الازار بل بمعنى القطعة
مطلقا فلذا لم يجعل السراويل جمع سروالة بخفيفا يرده انه لا يتوقف
نقل سراويل الى الازار على كونه جمعا لسروالة بمعنى قطعة من الازار وكان
وجه الاحتياج الى تقدير الجمع انه لم يوجد سراويل في كلامهم بمعنى الجمع كما وجد حضاجر

قوله ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف اه ههنا امور ثلثة الاول تعريف
غير المنصرف والثاني الاكتفاء بتعريفه والثالث عدم الاكتفاء بتعريف المنصرف
وجه الاول ان المقصود الاصلي تفصيل احوال المعرب وهذا التفصيل لا
يتيسر الا بمعرفة المنصرف وغير المنصرف كما رأيت آنفا ولما كان المعرفة التي
لابد منها اعني المعرفة الحاصلة في ضمن المعرفة الاصطلاحية التي هي ظاهرة
عرفت بالعلم ووجه الثاني ان غير المنصرف بمعرفة يعرف المنصرف لانه اذا علم
ان غير المنصرف ما فيه علتان علم ان المنصرف ما لا يكون كذلك وهذا انما
يتم اذا كان للمعرب منحصرا فيهما ووجه الثالث ان غير المنصرف اقل فهو
بالضبط اقرب فينبغي صرف الجادون وايضا يحصل بعد بيانه الاختصار لما
في جانب المنصرف منه مما فعله في الاعراب اللفظي ولم يصرح بان يقول والمنصرف
ما عداه او عنوان غير المنصرف يهدي اليه وايضا مفهوم غير المنصرف موجود
يعرف العدم الذي هو مفهوم المنصرف بعد معرفة فينبغي ان يكتفي به دونه ٧
كما تكلف

فقدر انه كان في الاصل جمع سرداله الا انه لما قدر جمعيته قدر بمفرد ومفرد
مناسب لاختصاصه بالازار وان امكن تقديره كونه جمعا للمفرد المحقق
فان قيل لم قدر فيه الجمع ولم يجعل مع كونه عربيا محمولا على موازنه فلت
لان العربي لا يقبل المتابعة للعربي سيما المفرد الذي هو الاصل فانه ابعد
من قبول المتابعة للجمع الذي هو فرعه بخلاف الاعجمي الذي هو دخيل غريب
تمنى من يقربه ويجعله من تابعيه **قوله** واذا صرف لو قال وان صرف
لكان تركيبه من قبيل فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة
وافعا على اعلى درجات البلاغة لكنه راعى حال المخاطب الذي هو متعلم
النحو واقتصر على اصل المعنى **قوله** فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ودفع
لما قيل ان نفي جنس الاشكال لا يتم لانه يتجه انه وجد مفرد على وزن
الجموع التي على وزن مصابيح مما هو على صيغة منتهى الجموع فلا يصح كون الجمع
على هذا الوزن مانعا من الصرف كما انه لا يصح منع فوازنه لكونها على
وزن كراهية واشاره الى انه على تقدير الصرف لا ينتفي جنس الاشكال
والمقام لا يخلو عن اشكال وبالجملة دفع هذا الاشكال ايضا عرف من دفع
الاشكال الاول لم يوجد لمصابيح موازن مفرد عربي او هو جمع سرداله
تقديرا **قوله** ونحو جوار اي كل جمع منقوص لوقوعه نحو جوار بكل غير منصرف
منقوص ليشمل قاض اسم امرأة واعيبد مصغرا على لكان اعم فايده
قوله اي في حالتي الرفع والجر يعني رفعا وجرا ظرف وهو متعلق بمحذوف نحو
ولما لم يقيد المتبوع به بكونه في وقت الرفع والجر وهو ايضا مقيده
به اصلحه الشارح بتأويل قوله كقاض بان المراد منه ان حكمه حكم قاض
بحسب الضروره الى آخره والاظهر ان مراده به ان مراد المصنف مثله
بحسب الصوره لا من كل وجه حتى يكون حاكما بالنصب **قوله** لان الاعلال
المتعلق بجوهر الكلمه مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمه بعد تمامها

تمامها فيه انه لا اعلال في جوار نظرا الى نفسه بل بعد التركيب فهو متأخر عما
يعرضه في التركيب فالاولى ان الاعلال الذي سببه ثقل محسوس متقدم
على منع الصرف الذي سببه شبه معنوي **قوله** فاصل جوار الى قوله بناء على
ان الاصل في الاسم الصرف فيه ان الصرف ايضا من احوال الكلمه بعد تمامها فيتأخر
عن الاعلال بناء على ما ذكره من ان الاعلال متقدم على ما يعرض الكلمه بعد تمامها
قوله وفي لغة بعض العرب وهي لغة قبيحة وعليه بيت الفرزدق
ولو ان عبد الله مولى هجوته ٭ ولكن عبد الله مولى مواليا ٭ واستعمال
الفرزدق لا يدل على فصاحتها وعدم قبحها لانه يحتمل انه اختارها للهجو
والتعريض بانك من اهل اللغة القبيحة الخارجة عن الفصاحة ومنهم من
قال يحتمل ان يكون الياء للمتكلم والالف للاشباع وفيه مزيد هجو وفيه انه
لا وجه لحذف لام الكلمه ولك ان تقول الالف عوض عن ياء المتكلم
كما في يا غلامي **قوله** التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة من غير حرفية
جزء سواء كانتا اسمين او اسما وفعلا نحو بخت نصر ويرد عليه ان التوليف
غير جامع لخروج غلام زيد وخمسة عشر وضرب زيد واجيب بان
المراد تركيب في الاسم وذلك لا يتحقق الا بان يجعل المركب علما
او اسم جنس ويمكن ان يراد بالصيرورة الصيرورة بالقوة القريبة
من الفعل فانه بعد التركيب يصلح ان يكون كلمة واحدة لجد وجعله علما او
اسم جنس ونقول التعريف غير مانع لخروج المركب من النجم والصيغي
تركيبا امتزاجيا لان جزئيه الحرف لا يمنع من عدم الانصراف بعد التركيب
وكذا المركب الامتزاجي من مصري او بصري فالوجه ان لا يفيد مفهوم
التركيب بقوله من غير حرفية جزء ويجعل النجم والبصري خارجين بشرط
عدم كونه اسنادا بانه كالتركيب التوصيفي في معنى الاسنادي فان النجم
معناه نجم معين ومعنى بصري رجل منسوب الى البصره ولو حمل التركيب

لا يخفى ما في البيت من التوجيه لاحتمال ان يراد انه لو كان
عبد الله سيدا من السيادة لاجرت على الهجو ولكن
عبد الله سيد السادات فكيف تهجوه منه

بخت نصر بالشديد بخت معناه ابن ونصر
اسم صنم وكان وجد عند الصنم ولم يعرف
له اب فنسب اليه خرب القدس
كذا في القاموس
منه

على معنى سمي في باب المبنيات وهو ضم كلمة الى كلمة على وجه لا يكون بينهما نسبة
لم يحتج الى الشروط العدمية فلذا لم يجعل عليه ولا يخفى ان الاسناد جعل الركب
المعتبة في منع الصرف بهذا المعنى والاستغناء عن اعتبار الشروط العدمية
قوله فلا يرد النجم والبصري والضاربة فانه مركب من الضارب والتاء
قوله شرطه العلمية لبأمن من زوال وممن قال او ليخفى السبب الآخر
مع بعده عن الفهم نجيبه عليه انه لا فرق بين التأنيث والعجمة والتركيب
والالف والنون في الاسم في هذا الاشتراط فجعل اشتراط العلمية في التركيب
لهذا دون اخواته تحكم على انه لو سمي بعلبك مؤنث لزم ان لا يكون
السبب الثاني فيه الا العلمية مع ان السبب الثاني فيه يصح ان يكون التأنيث
قوله لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات قيل اي عند جماعة
منهم المصنف من قبيل المعربات المحلية عند جمع فضل فلا يبعد ان يجعل غير منصرف وان لم
يظهر اثر منع الصرف وفيه انه لا معنى للحكم بمنع صرفه مع انه لا يظهر فيه اثر
منع الصرف والاصل في الاسم الصرف اعلم ان ما ذكره بخالف ما نقل الرضي
عن المصنف في بحث المركبات ان الاسنادي ليس بمعرب ولا مبني قوله
كانه اكتفى آنفا قال كانه لاحتمال ان يكون مذهبه منع الصرف خمسة عشر
علما كما هو مذهب بعضهم فان قلت لم يذكر فيما بعد ان خمسة عشر علما
قبيل المبنيات بل المركب الذي تضمن الثاني منه حرف العطف ولم يتضمن
خمسة عشر علما قلت الكلام فيما بعد في المركب مطلقا سواء كان تركيبه
في الاصل او في الحال بقرينة جعل بعلبك منه مع انه مركب في الاصل بنى انه
لم يذكر فيما بعد ان سيبويه وتفطويه من قبيل المبنيات بل ما ذكره وهو
كون المركب الذي لم يتضمن الثاني منه حرفا معربا باعتبار الجزء الثاني
مثل بعلبك يقتضي ان يكون مثلهما معربا ولا يبعد ان يقال قولنا في تعليل
المركب من كلمتين تخرج سيبويه لتركيبه من كلمة وصوت اذ الصوت

اذ الصوت ليست بكلمة وقولنا من غير جزئية حرف تخرج نحو خمسة عشر لان
حرف العطف جزء له فتأمل قوله من غير ان يقصد بينهما نسبة لا في الحال
ولا في الاصل بخلاف عبد الله علما فانه قصد نسبة بين جزئيه في الاصل قوله
الالف والنون المعدودان من اسباب منع الصرف فان قلت هذه
الصفة مشتركة بين الالف والنون وسائر الاسباب فلم اختصه
بالوصف بها قلت الشرط الالف والنون الخاصان المطلقهما بخلاف نظائرهما
فاحتاج هنا الى التنبيه على الخصوصية المستفادة من لام العهد دون سائر
المواضع ولما كان الذكر ههنا مخالفا لما ذكر في مقام عد الاسباب
لضرورة الشعر في هذا الوصف ليعلم ان المعدود سابقا هذا وبخلافه
صورة البيان السابق لهذا البيان لضيق البيان في ذلك المقام والاولى
المعدود بالافراد لانهما معدودان واحد من الاسباب قوله لشبههما
مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وهي حروف سويت السمان او لانهما
من الحروف الزوائد في الكلمة ولا يكونان اصليتين والثاني ارجح قوله والراجح
هو القول الثاني لان الاشتراط انتفاء فعلانة على القول الاول غير ظاهر
وان قيل انه يتحقق فرعيتهما من غير مشابهة اصالة اذ لو دخل التاء لكانا
اصليين للتاء الزائدة عليهما لانه لو ضعف الفرعية بزيادة مبنى عليه
لضعف بزيادة في التثنية قوله بعد به ما يقابل الصفة يعني لا ما يقابل
الفعل والحرف وآما من قال ولا الاسم المقابل للكنية والمقابل
للمهملات والمقابل للظرف اللازم الظرفية انى بما لا يعينه اذ لا يذهب
السامع في هذا المقام الى غير المقابل للفعل والحرف حتى يحتاج الشارح الى نفيه
قوله وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد فتأمل الافراد عند
اضافة الشرط اليه واما عند اسناد الكون والوجود اليهما فالمناسب
تثنيتهما لانهما كائنان هذا من فوائد من هو سنادي وجدي وبه طلع انار

جدی وظهر از مار جدی مولانا حسام الملة والدین داود الخوانی اقاص
علی روحه الی ان یبعث غفرانه الوافی **قوله** او شرط ذلک الاسم
فی امتناعه من الصرف هذا بعید عن الفهم لانه صار فی المعنی الاول کالعلم
فی هذا البحث وان کان یلزمه ان السبب الآخر فی هذا الاسم لا یتحقق
بدون العلمیة **قوله** او کانا فی صفة لم یقل او ان کانا فی صفة فیکون
من عطف شرطیة علی شرطیة یستغنی عن حذف ان فجزء من عطف
شرط وجزاء بحرف عطف واحد وحذف کان بعد ان شایع من
ان خبر اخبر والعطف علی شرط وجزاء بحرف عطف واحد من قبیل العطف
علی معمولی عامل واحد بحرف عطف واحد ولا کلام فی جوازه ولم یجعله من
قبیل العطف علی عاملین مختلفین لعدم تحقق شرطه واما العطف بکلمة او
والشایع فی نظائره العطف بکلمة الواو **قوله** یعنی امتناع دخول تاء التانیث
علیه امتناع فعلانة بقید نظائره عدم دخول تاء التانیث علیه فیلزم عدم
انصراف عربانة ففسره بامتناع دخول تاء التانیث تفسیر للاعم بالاخص
بقرینة قوله وقیل وجود فعلی فانه یدل علی ان المراد انتفاء فعلانة فی
مؤنثه لا فی نفس کلمة فیه الالف والنون **قوله** ولهذا انصرف عربان
الالف والنون فی الصفة لا یکون علی وزن فعلان بکسر الفاء وضم
الفاء لا یکون الا مع فعلانة بخلاف الالف والنون فی الاسم فانه یکون
علی الاوزان الثلثة **قوله** لانه متی کان مؤنثه فعلی لا یکون فعلانة یعنی قطعا
لا نظرا الی الاستعمال ولا نظرا الی اصل وضع الصیغة بخلاف رحمن فانه نظرا
الی الاختصاص الاستعمالی بالله تعالی لا یصح فیه فعلانة واما بالنظر الی الوضع
فمحال بهم فانتفاء فعلانة فیه مبهم بل جانب الوجود راجح لان الفرق
بین المذکر والمؤنث بالتاء اغلب والحاق المسلوک بالاکثر اسبق **قوله**
فی رحمن فی انه منصرف او غیر منصرف الاولی فی انه غیر منصرف والا

احد الشرطین فی مقابلة الجزاء والآخر معه ما یتوقف
علیه وبالمعنی الاخیر وقع فی عبارة المصنف
قال فی شرح العلمیة

فان لفظ الرحمن موضوع لذات الرحمة الکاملة

والاختلاف فی انه منصرف او غیر منصرف فلم یحصل له لانه اتفق فی
احدهما وغایة التکلف ان المعنی اختلف فی وقع انه منصرف او غیر
منصرف ای فی وقع هذا الترود فان قلت کیف اشتبه حال استعمال
رحمن علی هؤلاء الاعلام من علماء اللغة والنحو والبیان حتی تنوا امرهم فیه
علی المعقول ولم یجزاخذهم عن المنقول ولم یکشف عن المعول عند البلغاء
قلت کانهم لم یجدوه مستعملا فیما نقل من العرب الا معرفا باللام
او مضافا او منادی **قوله** ودون سکران اعترض علیه بان عدم الخلاف
فی سکران لیس لاختلاف فی الشرط بل یکون مع الاتفاق ایضا والجواب
ان عدم الاختلاف فی سکران لاختلاف فی الشرط علی الوجه المخصوص حتی
لو انتفی الاختلاف المخصوص لاحتمل ان ینتفی علی وجه یلزم الاختلاف فی سکران
فافهم **قوله** وهو کون الاسم علی وزن یعد منها اوزان الفعل کانه اراد
تعمیم وزن الفعل علی وجه یحتاج الی التصحیح ببیان الشرط لئلا یلغو ذکر الشرط
وذلک لان المتبادر من الاضافة الی الفعل ما له زیادة نسبة الی الفعل
فلو لم یصرفه عن الظاهر لتلغا ذکر الشرط لکن لا یخفی ان قوله یعد منها اوزان
فاصرف فی هذا التعمیم لان عد الوزن المشترک من اوزان الفعل لشوب مزید
اختصاص له بالفعل فالاولی وهو کون الاسم علی وزن ثبت للفعل
وفی تفسیره وزن الفعل یکون الاسم علی وزن آه نظرا لان الوزن لیس
مصدرا بل کیفیة تحدث فی حروف الفعل ولا ضرورة ولا داعی الی
حمله علی هذا المعنی فان قلت ما فایدة جعل مطلق الوزن للفعل سببا
وبیان شرط ناشیه له وکان الاظهر ان السبب الوزن الخاص فلم یحتاج
الی ناشیه شرط مع انه لا یظهر الفرعیة الا فیما له زیادة نسبة الی الفعل فان
الاصل فی کل نوع ان لا یوجد فیه وزن له مزید نسبة الی النوع الآخر قلت
اراد رعایة المناسبة هی الاسباب فی کون کل منها موثرا بشرط وکما

الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه ما له مزيد لشبهه بالنوع الآخر كذلك
الاصل فيه ان لا يوجد فيه ما في النوع الآخر لان التمايز بين انواع اللفظ
مطلوب جدا التميز المعاني غاية تمييز وآما جعل فشرطه بمعنى شرط
تخفيفه لا شرط تأثيره كما وهمه بعض مما يحجه سيبويه الفعل ولـه بمعنى ان لا
يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل وفهم ذلك من الاختصاص باعتبار جزء البيت وهو جيد
ان المتبادر الاختصاص في اللغة العربية لان الكلام فيها والمنقول من
الفعل مستعار في الاسم واستعارة الشيء من احد لا يمنع اختصاص المستعار به
على ان لك ان تجعل كثير قيد الاختصاص فتستفيد منه المراد بالاختصاص
في هذا المقام ولـه من التشهير وهو المرور حادا او فخما لان التقليص
على ما في القاموس والمناسب بعلم الفرس على ان يكون علما منقولا من
معنى المرور حادا او الفرس فرس الحجاج وكانه لم يعينها تحاشيا عن ذكر
الحجاج وآل ظهر ان التمثيل بالعلم وآلا فيحتمل ان يكون المقصود بالتمثيل معرفة
او مجهولا كضرب ويؤيد كونه علما تقديمه على ضرب مع كونه ثلاثيا
مجردا الان التمثيل بضرب مبني على فرض العلمية وبشرط تحقق اسميته فهو
اولى بالتقديم ولـه وكذلك بذر لما في القاموس بئر بمكة ومعناه
الفعلي على ما فيه اشرف او جرب ولـه وعثر لموضع في القاموس هي ماء
سدة ومعناه الفعلي جعله ذا كبوة ولـه وخصم لرجل في القاموس الخصم الكل
بجمع الغم او بافصى الاضراس او ملاء الفم بالمأكول او خاص الشيء الرطب
كالقثاء وخصم كبقم الجمع الكثير من الناس وبلد وماء ورجل او اسم لعمرو
عمرو بن تميم وقد غلب على القبيلة لكثرة اكلهم انتهى ولـه وسلم علما
بموضع للشام في القاموس سلم كبقم وكتف وجبل اسم بيت المقدس
ممنوع للعجمة وهو بالعبرانية ارز شليم ولـه فانه على البناء للفاعل مميز مختص
بالفعل بخلاف نباء المجهول فانه لم يجئ في الاسماء الا الفاظ قليلة ملحقة

الحج آب اندا خشن از دهن آرد

ملحقة بالعدم وهو الوعل لغة في الوعر وكسم بمعنى الاكست ودئل علما لقبيلة
مع انه اول بانه من دال بمعنى مشى مشيا مخصوصا والتعبير للدلالة على العلمية
كما قيل في شمس شمس بالضم ودئل اسم له دويبة وقيل منقول من دئل بمعنى
اسرع وان كان نقل الفعل الى معنى اسم الجنس قليلا كما في قيل وقال ولـه
لم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة هذا لا يصلح وجها للتقييد للبناء
للمفعول وانما يوجه به شرط الاختصاص بالفعل او الزيادة وذلك
لبعض يونس فان الوزن المشترك عنده سبب مطلقا وعيسى بن
عمر النحوي فانه ذهب الى ان الوزن المشترك يؤثر بشرط نقل اللفظ
من الفعل الى الاسم ولـه او يكون غير مختص خص هذا القسم بغير المختص
مع انه يصح ان يكون او مانعة الخلو لان المختص مما فيه زيادة كرباعيته
لا يحتاج الى اشتراط عدم التاء فليس جعل او مانعة الخلو اظهر كما قيل ولـه
اي اول وزن الفعل فجعل الزيادة في اول الوزن مجاز عقلي قبل كرعاية
ظاهر الضمير او اول ما كان فجعل حقيقة النسبة محفوظة وصرف الضمير
عن الظاهر ولـه اي زيادة حرف رعاية لظاهر الزيادة او حرف
زائد رعاية لما هو اقرب لطرفيه الاول ولـه ومن حروف اين
آما في الحال او في الاصل كما في حرف امرئ غير الاوراق ولو تصرف في الوزن
بما يخرجه عن الوزن مع بقاء الزائد لم يضر ولـه اي حال كون وزن
الفعل فيه فنشر على ترتيب اللف والحال من المضاف اليه لانه يمكن حذف
المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فانه اذا صح قولنا في اوله زيادة
صح قولنا فيه زيادة فهو من قبيل ملة ابراهيم حنيفا ولـه قياسا بالاعتبار
الذي امتنع من الصرف اه قيل اراد عدم القبول بحسب الوضع فلا
يرد النقض باسود ونحن نقول يكفي في تقييد عدم القبول بكونه قياسا الفرق
بين مذكر الاسم ومؤنثه بالتاء خلاف القياس ونادر وانما القياس

الفوق بالصيغة كما في رجل وامرأة وغيرهما ان صح به الرضي في بحث
الجمع الصحيح **وله** لم يرد عليه اربع اذ اسمي به اربع اذا سمي به لا يقبل التاء
فلا حاجة لدفعه الى تقييد عدم القبول بقولنا حيث انما يحتاج اليه الصحيح
قول النحاة ان انصراف اربع انما هو لعدم اصالة الوصف **وله** ومن
امتناع احمر قبل وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط قلت وجود شرط
النحوي يستلزم لانه امارات لثبوت الحكم ويذكر ليوقف بمعرفة ثبوت
الحكم ومما يقضي منه العجب انه قيل جعل ههنا علة للحكم بامتناع احمر لا امتناعه
ولا يخفى ان هذا الاستدلال مبني على ان السبب للحكم المذكور وكيف لا واذا لم يكن
الشرط سببا لتحقق الحكم كيف يصير سببا **وله** بان يؤول العلم بواحد
من الجماعة المسماة به المراد بالجماعة ما فوق الواحد فلا يرد انه يوجب ان
لا ينكر المشترك بين اثنين والمعنى يؤول بمفهوم المسمى المنكر فيكون نحو
هذا زيد هذا مسمى بزيد فقوله واحد من الجماعة المسماة به بمعنى مسمى به فلا
حاجة الى تاويله بمفهوم صادق على واحد من الجماعة كما ظن بعض الظن
وقوله فانه اريد به المسمى اى هذا المفهوم في ضمن فرد ما فاللام فيه للعهد
الذهني وكان الاوضح ان يقول مسمى بزيد ومما يجب ان ينبه عليه في
هذا المقام ولم ينبه له احد ان المراد بالنكرة المنكرة حكما اذ بالتاويل
لا يصير نكرة حقيقة اذ النكرة الحقيقية ما وضع لغير معين لا ما اريد به
غير معين مجازا **وله** او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به
لو اول بوصف غير مشتهر به بقرينة يصير نكرة ايضا فتقييده بالمشتهر
لاكتفائه بالمشتهر من التاويل **وله** لما بين اى ظهر حين بين بمعنى
ظهر من غير بيانه بل في ضمن بيان اسباب منع الصرف وشرائطها
ولذا اختار تبين على ما بين ولا يخفى عليك ان كلام المصنف على ولو قال
وكل ما فيه علمية مؤثرة اذ انكر صرف لانه اذا انكر بقي بلا سبب او على سبب

سبب واحد لما بين اه لكان واضحا **وله** استثناء مما بقي من الاستثناء
الاول اى استثناء من مآل الكلام لانه يؤول قوله لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط
فيه الى انه لا تجامع غير ما هي شرط فيه فقوله الا العدل وزن الفعل لكان انحصر
واوضح كما انه لو قال الا ما هي شرط فيه العدل ووزن الفعل وليس المراد
ان المستثنى مستثنى بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول على طبق
تقييد الكلام بالطرفين من جنس واحد فانه تقييد بالثاني بعد التقييد بالاول
كما توهم لان المستثنى منه لا يكون مقيدا بالمستثنى وليس معنى الاستثناء
على وجه يكون قيد المستثنى منه ويمكن ان يكون المستثنى منه من مفهوم
الكلام بان يكون في معنى كل ما يجامعه العلمية المؤثرة فهي شرط فيه
ان العدل ووزن الفعل **وله** فان العلمية تجامعهما مؤثرة قبل اختلف
النحاة في تاثير العلمية مع العدل في اسم كان غير منصرف قبل العلمية
كثلث وثلث فذهب اكثر النحاة الى الصرف لان العدل تابع للوصف
وقد زال بالعلمية وذهب جماعة الى اعتبار العدل لاصالة واختاره قوم
منهم الشيخ الرضي واختار سيبويه منع صرف آخر وجمع واخواته اعلاما
والكوفيون صرفوها ولا يخفى عليك انه لا اختلاف في تاثير العلمية
مع العدل انما الاختلاف في زوال العدل بزوال الوصف **وله** اى
لا يوجد شيء من الامرين الدائرين بين مجموع هذين السببين وبين احدهما
فقط لان مجموعهما لا يخفى سماجة هذا التوجيه ومع ذلك جمع الامع قوله
فقط لان مجموعهما مما يعينه الفصحاء كما بين في محله والاولى ان المستثنى منه شيء
منهما اى لا يكون مع العلمية شيء منهما الا احدهما المنفرد عن الآخر ولا يلزم
استثناء شيء من نفسه لان المستثنى منه شيء منهما اعم من المنفرد عن الآخر
او المجتمع مع الآخر والمستثنى احدهما المقيد بالوحدة والانفراد او ان المستثنى
منه سبب لمنع الصرف لا يكون العلمية المؤثرة شرطا فيه وهو يشمل مجموعهما

وكل منهما لصدق السبب عليها لان المجموع سبب تام وكل واحد سبب
ناقص **قوله** فاذا انكر غير المنصرف اه الشرطية ممنوعة انما يلزم البقاء بلا
سبب لو لم يكن السبب الاصلي معتبرا لكنه يكون الوصف الاصلي معتبرا فليكن العلمية
التي هي اقوى منه معتبرة بعد زوالها الا ان يقال العلمية لما كانت ناسخة
لاعتبار السبب الاصلي الذي لا يؤثر وحده في الكلمة حيث نسخت اعتبار
الصفة لم يعتبر بعد الزوال ومن هذا علمت ان قوله وخالف سيبويه
الاخفش يصح ان يكون جوابا لسوال يتوجه على هذه الشرطية من انه يلزم
البقاء بلا سبب اذا لم يكن في الكلمة صفة اصلية منعت العلمية عن اعتبارها
كالوصفية الاصلية اما اذا كانت فيجوز ان تعتبر بزوال علميته فلا يبقى
الكلمة على سبب واحد او بلا سبب فاجاب بان هذا المنع انما يتجه على
قول سيبويه وقول الاخفش اقوى منه والملازمة مبنية عليه وقوله فاذا
انكر بقي بلا سبب او على سبب واحد ظاهره انه بقي بلا سبب في غير ما احد
سببيه العدل ووزن الفعل فيه نظر لانه يبقى على سبب واحد في نكرات
علما اذا انكر كما سيصرح به الشارح **قوله** لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب
فيما اي شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة قبل وان كانت مجتمعة
كما في آذربيجان ان اصمت بكسرتين بقطع الهمزة ووصلها على ما في
القاموس **قوله** لجواز ورود اصمت بكسرتين بناء على جواز ورود
يصمت بالكسر ونحن نقول اصمت علم للغازة سميت بغلط اصمت
بضمتين مبالغة في شدة الخوف فيها بحيث يأكل صاحبه بالصمت
ولا يمكن له حفظ لسانه على الغلط من غاية الاضطراب فاصمت غلط
لا معدول ولا مدفع للنقض بآخر فانه معدول كاخر ومع ذلك فيه
العدل ووزن الفعل الا ما ذكره بقوله وايضا قد عرفت فيما تقدم
قوله وخالف سيبويه في القاموس سيبويه هو التفاح هو فارسي

فارسي ومنه سيبويه امام النحاة لقب امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازي
قوله جعله اصلا لهذا مبنيا على جعل الاخفش مفعولا وهو المرجح لانه اذا اشتبه
الفاعل بالمفعول في اللفظ يجب جعل الاخفش المقدم فاعلا وكذا اذا اشتبه
الفاعل بالمفعول في الخط يجب ان يجعل المقدم فاعلا وقبل ظهور كون الاخفش
مفعولا له يرجح كونه مفعولا **قوله** وان كان غير مستحسن فان قلت
لا يركب البليغ غير المستحسن لكنه قلت المراد بغير المستحسن بحسب الظاهر
والبليغ يعدل عن مقتضى الظاهر لنكتة وهو من اسرار البلاغة فان
قلت دفع الشبهة عن سيبويه يدل على ان المرجح عنده قول سيبويه
قلت دفع الشبهة لا يدل الا على ضعف الشبهة وكون الراجح عنده
قول الاخفش من الوضع في درجة لا يعرضه شبهة **قوله** في انصراف نحو
احمر علما حال والعامل هي المماثلة او المخالفة وعلى الثاني ذو الحال نحو او ما اضيف
اليه كما في قوله ثم اتبع ملة ابراهيم حنيفا **قوله** وكذلك افعل التفضيل ولذا
لا يجمع في الظاهر بخلاف مثل احمر **قوله** حتى صار افعل اسما اي كالاسم الخالي عن
الوصفية **قوله** وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف اشارة الى انه بعد
تفسيره بنحو احمر مما فسر تجب عليه دخول افعل من فيه مع انه لا خلاف فيه فقول
ينبغي ان يفسر بنحو احمر مما يكون الوصف فيه ظاهرا ولا يكون معه في اللفظ
ما لا يكون مع احمر من كلمة من التفضيلية حتى لا يتجه عليه افعل من **قوله** وهذا القول
اظهر وقد سبق ما دل على كونه اظهر ومن موجباته ان العلمية الاصلية
يمنع من اعتبارها لانه لا وجه لاعتبارها والعلمية تشارك كها في كونها في الاسم
في الاصل ويترجح عليها بقرب العهد والقوة **قوله** ان يعتبره في حال العلمية
ايضا الاولى ان يقول كان مظنة ان يلزمه ليلا يكون هو قوله فاجاب
متناقرين تأمل وقد جعل يلزمه من اللزوم ولك ان تجعله من الالزام
قوله فان العلم للخصوص اي موضوع للخاص والوصف مذكور للعام

والاوضح في بيان التضاد فان العلمية كون اللفظ موضوعا لذات
معينة من غير اعتبار صفة والوصفية كونها مستعملة في ذات مبهمة في
غاية الابهام مع اعتبار صفة **قوله** وهو منع صرف لفظ واحد
يتجه عليه ان الوصفية والعلمية ليستا متضادتين في هذا الحكم بل متوافقتين
ولا مانع من اعتبار المتضادين فيما يتوافقان فيه ومما يقضي منه العجب انه
جعل البعض اظهار التدقيق في هذا المكان الواسع في مجال التضييق فقال
في شرح قوله وهو منع صرف لفظ واحد منعا شخصيا فلا يرد اعتبار
المتضادين في منع صرف اللفظ وهو واحد اي بالنوع ولا في منع صرف
احمر في حالتي الوصفية والعلمية لتعدد المنع ولا يخفى على احد انه ليس في شئ
مما ذكره اعتبار المتضادين معا بل حين اعتبار ضد لم يعتبر ضداه **قوله**
وجمع الباب اي باب غير المنصرف لا باب ما فيه علمية مؤنثة
كما يوهمه كون الكلام فيه **قوله** اي بصورة الكسرة اي بما هو على صورته
فاطلاق الكسرة استعارة للحركة الاعرابية الى شبيهة بالكسرة الذي هو
حركة بنائية **قوله** بيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة اي
بحقيقة اللام لا بمجرد صورته كما في الحسن فلا فضل علما مما لا تزول العلمية
عنه باللام فهو غير منصرف واعلم ان الخلاف في اضافة وعدم اضافة
مما لا ثمرة له فلذا لم يلتفت اليه المصنف كلمانه تعم الكلمات **قوله**
المرفوعات انما جمع ولم يأت بالمفرد لان تعريف المرفوع وتعريف
الرفع يوهمان ان المرفوع ليس الا واحدا وهو الفاعل فاراد ان يدفع ذلك الوهم
بصيغة الجمع الدالة على التعدد الا انها في المجرورات لمجرد المشاكلة و
في المنصوبات مستعارة للكثرة وهناك موقعها **قوله** لان موصوفه الاسم
اه دليل على النفي والاثبات فيكون الموصوف الاسم وكونه مذكرا
ثم النفي وبضمايم ذكرت معها صح الاثبات وقوله لان موصوفه الاسم

الاسم اما لان الكلام في الاسماء فانظاهر جعل الموصوف الاسماء لا الكلمات
واما لانه لو جعل موصوفه الكلمات لم يصح وله هو ما اشتمل على علم الفاعلية
لان الكلمة المرفوعة تشمل الفعل المضارع المرفوع هو ما اشتمل على علم الفاعلية
لان الرفع فيه ليس علم الفاعلية وهذا وجه دقيق يقوم منه ما ينتفي به
اولوا الابصار الى وجه بديع في اختيار علم الفاعلية في تعريف المرفوع على
الرفع وهو ان اشتمل على الرفع اعم من الاسم المرفوع الذي هو المعرف
في هذا المقام وله وجه بديع آخر وهو انه نبه بذكر علم الفاعلية في تعريف
المرفوع الذي نبه على انه انواع اولا وصرح به ثانيا على ان المراد بالعلامة
في تعيين الرفع ما يشمل غيرها **قوله** كالصافات للذكور من الخيل
كتب ره في الحاشية الصافن من الخيل الذي يقوم على ثلث قوايم واقام
الرابعة على طرف الحافر هذا كلامه والسجل على وزن الغطمط الضخم الكثير اللحم
الجسد والايام الخالية مجاز لان خلا المكان بمعنى مات او مضى على ما في القا
وتخلية المكان بالموت او المضي ليس حال الايام بل حال ما فيها **قوله**
اي المرفوع الدال عليه المرفوعات دلالة الجمع على واحده والكلام يحتمل تعيين
المرجع وتقدير المبتدا **قوله** لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد فيلغو
ذكر الفرد والاشعار به في مقام التعريف ولك ان تقول السنة
فيما بين الادباء تفسير المفرد المذكر لا فروعه **قوله** ان يكون موصوفا بها
الكلام مبني على عدم التفرقة بين الدال والمدلول فان الاتصاف بمدلول الرفع
مدلول الاسم فجعل الاسم موصوفا بالرفع وقيل مبنية الحركات والحروف بالكلية
لاجتماعها في وجودها الى الكلمات وتبعيتها لها **قوله** ولا شك ان الاسم
موصوف بالرفع المحلي لاشتمل عليه اللفظ فلا يكون هولاء فيجاز هولاء
مرفوعا اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان
مرفوعا هذا كلامه فلم يرد بذاك ان المرفوع وما اشتمل على

الرفع لا يشملانه بل اراد ان شموطهما له ليس الا بضرب من
المسامحة السايغة ولقد تعرض الشارح الفاضل بل شنع عليه تشنيعا لطيفا
بان دليلك يثبت نقيض دعواك لان الاسم موصوف بالرفع المحلي
ليكون مشتملا على الرفع محلا كما انه باعتبار اتصافه بالرفع اللفظي مشتملا
على الرفع لفظا ولا يخفى ان الفاضل ليس في معرض هذا التعرض لان
الاتصاف بالرفع يوجب البراءة عن الرفع حقيقة والاشتمال عليه
حكما ومقصوده التنبيه على عدم الاشتمال حقيقة ولك ان تقول
مقصود الشارح ايضا هو التنبيه على كون الاسم موصوفا بالرفع
المحلي وداخلا في المرفوع وان خلا عن الرفع حقيقة وليس مقصوده التعرض
بالفاضل فان قلت المعرب محل اما هو معرب بالحركة او بالحرف
وهو بحيث لو فرض في محله المعرب بالحرف كان معربا بالحرف
ولو فرض المعرب بالحركة كان معربا بالحركة قلت الاقرب بالاعتبار
ان يجعل مثل الذي معربا بالحركة محلا ومثل الذان والذين معربا بالحرف
محلا **قوله** وهو بحيث مثلا ليس تخصيص الرفع بما عدا الرفع المحلي مع
ان البحث عن احوال الفاعل المبني تلك المثابة من الاستبعاد والجواز
ان يكون البحث عنه تقريبيا مثله غير نادر في كتب القوم **قوله** اي من
المرفوع بحجة ورد التقسيم حينئذ على ما ورد عليه التعريف كما هو السابق وتوافق
الضميرين البارزين المتماثلين في المرجع وان يأباه **قوله** ومنها المبتدأ
والخبر **قوله** او مما اشتمل بوجه توافق الضميرين المتماثلين في المرجع وكونه
اوفق بقوله ومنها المبتدأ **قوله** لانه جزء الجملة الفعلية اي غالبا لئلا يشمل
زيد قايم ابوه **قوله** التي هي اصل الجمل لان التركيب فيها اشد وامتزاج
احد الجزئين وهو الفعل بالآخر اكثر ولانها تشمل الخبر والانشاء وصفا
بجوهر من غير حاجة الى التوسل بخارج منها بخلاف الاسمية ومن جهات

اذ مرجع كل منهما مذكور قصدا غير محذوف منه

ومن جهات اصالة الفاعل انه لا يحذف وحده بدون ما يقوم مقامه وكونه
لم يلتفت اليه نقيض نحو ما ضرب واكرم الا انا وقولهم بذا لك اي رأي
ومنها ان رفعه لا ينسخ بالنواسخ وكانه تركه لانه اورد عليه نحو كفى بالله
وان اعتذر بانه نادر غير مطرد والباء زائدة لكن حديث عدم الاطراد
ضعيف لوجود كثير مطرد ونحو ما جاءني من احد **قوله** ولان عامله اقوى لانه
لفظي كالفاعل ومناسبة العامل مع المعمول موجبة لقوة عمله ومن آثار قوة
العامل اللفظي انه يغلب على المبتدأ عامله وشبهه فان قلت كون عامل الفاعل
اقوى من عامل المبتدأ لا يوجب كونه اصلا بالنسبة الى المرفوعات
قلت المراد انه اقوى من عامل المبتدأ ومثل فيدخل في الحكم خبر المبتدأ والمبتدأ
وخبره اصل بالنسبة الى سايرالمرفوعات فثبت اصالته بالنسبة الى سايرالمرفوعات
ايضا **قوله** وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه
وهو التقدم اي باق غالبا وهو ظاهر فان قلت لا يلزم من الدليل
الا اصالة المبتدأ بالنسبة الى الفاعل مع ان المبتدأ اصل المرفوعات قلت
اصالة المسند اليه بالنسبة الى المسند واصالة المبتدأ بالنسبة الى اسم ما ولا
امر ان مختلفان ظاهران فاعتمد عليه في ثبوت المدعى **قوله** فانه لا يحكم
عليه الا بالمشتق لم يضل لا يسند اليه الا المشتق ليشمل الخبر والانشاء لعدم
صدقه لانه لا يسند اليه المصدر وهو ليس بمشتق ومن حكم بان المراد بالمشتق
المشتق حقيقة او حكما والمصدر في قوة ان مع الفعل فقد غفل عن الحكم
قوله اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه اه فان قلت لم لم يجعل بعموم
كلمة ما يستغني عن التعميم قلت لان تخصيص كلمة ما في التعريفات بما يتعين
المقام سنة مؤكدة يرى تركها مسيئة **قوله** المسند اليه الفعل بالاصالة
لابد اولا ان ينبه على ان المراد بالاسناد مجرد ثبوت شئ لشئ سواء تعلق
به ادراك وقوعه او ادراك عدم وقوعه او طلب او انشاء فيقع ما قام

سلب الوقوع لاسلب الاسناد فان قام فرض الوقوع لا فرض الاسناد
فلا حاجة في شمول التعريف لفاعل النفي والشرط الى ما استهزمنه تكلف ان المراد
بالاسناد اعم من الاسناد ايجابا او نفيا او مفروضا وثانيا ان بنيته
على ان التقييد بالاصالة لايخص باسناد الفعل بل اسناد مشتقه الفعل
ايضا مقيد فالاولى بحال السامع ان يذكر القيد قبل ذكر الفعل وبضم الفعل
الى قوله او شبهه فيتضح تعلق التقييد بالمطلق وثالثا ان التقييد بالاصالة
له معنيان احدهما مايعرفه كل ناظر وهو مايقابل التبعية المأخوذة
في التوابع وثانيهما مالايعرفه الا الاوحدي الامعي ولاتجب اذ لاتجده
الامعي وفل لنفسك اذا جاءك الحق انبعي والتعصب والانانية
دعي فان الملك بيده يؤتيه من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين
وهو ان اسناد الفعل بالاصالة ليس الا الى الفاعل وفي المعطوف والبدل
ماهو بالاصالة العطف على المسند اليه والابدال منه وتبعه الاسناد اليه
والمتبادر من الاسناد والاسناد بالاصالة باتي مغني نريد ويجب حمل
العبارات في التعريفات على ماهو المتبادر فقوله بقرينة ذكر التوابع بعدها
لمزيد التوفيق فما فشئه من قال لايخفى بعدها عن التعريف حمالا بينا ورابعا
ان المراد باخراج التوابع اخراج بعضها وهو المعطوف بالحرف والبدل
اذ لااسناد الى التابع الا فيهما بخلاف النعت والتاكيد وعطف
البيان **قوله** ومايشبهه في العمل لم يفس في الاستغاق ليلا يخرج المصدر لانه
الدلالة على الحدث ليلا يخرج الظرف والاظهار ان اطلاق مشتبه الفعل
على هذه الامور قبل العمل لانهم يعللون عمل هذه الامور بمشابهة الفعل فالاولى
ان يفسر بالمشابهة في الدلالة على الحدث والظرف ايضا يدل على الحصول
والثبوت كان يشارك صيغة الحاصل في ذلك ولذا وجب حذف
عامله **قوله** وقدم عليه عطف على اسند وجعله حالا بتقدير قد حال عن الا

من الاتباع من باب الافتعال
سه

الاستقامة **قوله** لانه مما اسند اليه الفعل رد على المصدر من يجد وحده
في جعل قوله وقدم لدفع توهم فاعلية زيد في المثال المذكور بناء على توهم
اسناد ضرب الى زيد والغفلة عن الضمير المستتر وانما احتاجوا الى هذا التكلف
لحملهم الاسناد بحسب دلالة اللفظ كما هو الظاهر فاعلم ان تعريف الفاعل
على راي البصريين انما يتمشى عن تعريفه على راي الكوفيين بهذا القيد فان زيدا
في المثال المذكور فاعل عند الكوفيين فلهم مزيد اهتمام بذكر هذا القيد احتيج اليه
لتمام التعريف كما ذهب اليه السامع اولا كما ذهب اليه غيره **قوله** والمراد بالتقديم
عليه وجوبا انما احتاج اليه السامع بحمله الاسناد على الاسناد حقيقة او بحسب
الظاهر واما من لم يحمل زيد في زيد ضرب مسند اليه ضرب فهو على غنى
من التكلف لاخراج كريم من بكرمك نعم دفع التوهم لايشمله والامر فيه هين
واما اختاره السامع فمع افضائه الى تكلفات عدة بعيد للتفهيم
التعريف عليه كيف والمسند الذي يجب تقديم نوعه انما يعرف بعد تعين
نوعه ونحن في تعيين النوع قيدور **قوله** اي اسنادا او اقحا جعله مفعولا مطلقا
فرده الى الاسناد لعدم استقامة رده الى التقديم فلزم الفصل بين العامل
والمعمول بغير المعمول والاولى جعله حالا من ضمير قدم اي مشتملا على طريقة قيام
به **قوله** كصاحب المفصل ومعه الشيخ عبد القاهر واكثر البصريين **قوله**
والاصل في الفاعل اي ماينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع وهو
مرجح المخالف ترجيحا بالغا حد الوجوب او دونه فمباحث وجوب تقديم
الفاعل داخل تحت الاصل اذ الاصل بمعنى الاولى الصرف المنفك عن الوجوب
فمباحثه عد بين الاصل وهذا الاصل مختلف فيه خالفهم فيه ابن جني والاخفش والاصل
عندهما في كل من الفاعل والمفعول به ذلك لشدة اقتضاء الفعل المفعول به
كالفاعل فاي منهما بعد عن الفعل فقد عدل عن مكانه ورتبته بحسب فعله فلذلك
جاز عندهما كلا المثالين من الاضمار قبل الذكر لان المرجع لكون حقه ان كون

متصلا بالفعل كان الفصل فتقدم وتاخر الآخر ضرورة فهو متقدم رتبة
وان تأخر لفظا وبهذا اندفع ان امتناع ضرب غلامه زيدا الا بصبر
وليلا على ان الاصل تقدم الفاعل لان العامل والمفعول به لو تساويا فيه
لامتنع ايضا لعدم تقدم المرجع رتبة لانك عرفت انه يتقدم
رتبة لكنه توجيه انه لا يصح قوله فلذلك جاز لان الجواز لا يصير وليلا
على ان الاصل في الفاعل قرب الفعل لانه نفى تساوى الفاعل والمفعول
في قولك ايضا يجوز ضرب غلامه زيد قوله الفعل المسند اليه يعني
اللام للعهد وانما قال الاصل ان يلي الفعل ولم يقل ان يليه فيرجع الضمير الى احد
الامرين فيكون اخصر واشمل للابهام الاخصر وايهامه ان الاصل ان يلي
الفعل الفاعل فينوهم ان الداعي الى الولي هو الفعل والمقصود انه الفاعل ولدلالة
الاقتصار على ذكر الفصل على ان الشبه اولى بهذا الحكم لان الفعل مع قوة
عمله اذا كان لا يرضى الفاعل بالفاعلية بينه وبين الفعل فبالطريق الاولى ان لا
يرضى بالفصل بينه وبين ضعيف العمل قوله اي يكون بعده حقيقة ولا يخفى
ان هذا التكلف مما يحتاج اليه في التعريف ايضا في قوله وقدم عليه وكان
لم تبينه له فاعله او حكما كما في الفاعل المستتر فان البعدية هنا حكمية كوجوده
او هو خلاف الاصل لمانع الاستتار قوله لانه كالجزء من الفعل عندهم لشدة
احتياج الفعل اليه بدل على ذلك اي كونه كالجزء عند العرب لذلك
اسكان اللام في ضربت وليس اسكان اللام وليلا نائبا كما توهم فضيل اي بدل
دلالة ان كما ان السابق دل لانه لم فان قلت اسكان اللام لم يدل
على كونه كالجزء مطلقا بل حين كونه ضميرا متصلا قلت بل مطلقا ولذا
لم يسكن في ضربك قائل قوله لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة التقدم
الذي هو التقدم بالقوة القريبة من الفعل لوجود سببه نزل القرب من
الفعل منزلته قوله وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني لا مطلقا

لا مطلقا بل اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول به او المفعول به ضمير الفاعل بل لم يجز خلافا
في عدم جواز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وان اشتهر ذلك منهما بل اتفقا
فيه وخالفا في لزومه في المثال المذكور كما او مخناه لك ففي قوله خلافا للاخفش
وابن جني نظر ولك ان تقول الخلاف في تاخر مرجع الضمير لفظا ورتبة لا في
قوله وذلك غير جائز قوله جزى ربه عني عدي ابن حاتم البيت دعاء عليه
واخبار باجابة دعائه تفاؤلا ومعناه قتل صيدا الا ثور له فان كلب
غير الماشية وكلب غير الصيد هو الكلب العاوي يعني ليس له الا العوى
فيقتل من غير مبالاة بقتله ولا اشد عند العرب من الفصل صدرا فان كلب
الثور عندهم مما لا بد منه وهذا معنى بديع البيت ينبغي ان لا يجاوزه كتب
في الحاشية عوى الكلب يعوي عواصاح انتهى قوله وبان لانم ان الضمير يرجع
الى العدي بل الى المصدر حتى الضمير الى العدي هو المعنى المجزل الذي لا يكاد
يخطأه البليغ لانه الموافق للعرف من حال الرجل المتمنى الى ربه ولان
الرب هو الملجأ للرجل فاذا انتقم للمظلوم منه يكون اشد عليه قوله اي الامر
الدال عليهما لا بالوضع ان اراد لا بالوضع له يلزم ان يكون اللفظ المستعمل
في المعنى المجازي قرينة على المعنى المراد ولم يعهد اطلاق القرينة عليه وان اراد
لا بالوضع له اولا يلزمه هو لزم ان لا يكون القرينة دالة على الشيء بالتضمن
والالتزام اصلا وهو ظاهر البطلان فالصواب ان يقال اي الامر
الدال عليهما من غير الاستعمال فيهما قوله فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه
البتة ودفعها مما اورده الفاضل الهندي وتبعه الشارح ولعمري ان هذا
لشيء عجاب اذ ليس البتة مثلا ولا الجواب اذ القرينة ما يدل على تعيين
المراد باللفظ او على تعيين المحذوف لا ما يدل على المعنى والمعنى انه اذا
انتفى الاعراب لفظا وحذف وانتفى قرينة الاعراب فلم يعلم ان الاعراب
الساقط ما هو وجه لتوهم صحة الاكتفاء بانتفاء القرينة اعلم انه انما

وجب تقديم الفاعل في هذه الصورة يعني انه لا يجوز ان يتقدم المفعول
على مجرد الفاعل لكنه يجوز تقديم المفعول على الفعل والفاعل معا فيجوز موسى
ضرب عيسى على ان يكون عيسى فاعلا لانه لا يلتبس المفعول حينئذ بالفاعل
لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل صرح به الفاضل الهندي ويمكن ان
يقال لم ينتف هنا القرينة لان تقدم موسى قرينة على ان الفاعل هو عيسى
قوله او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل ليس المراد بالاتصال معناه اللغوي
بل المصطلح وهو كون الضمير بحالة لا يستقل في التلفظ فاذا كان الفاعل هذا لا يصح
تقديم المفعول عليه فما لطلب قوله متصلا صلة ولا فائدة في قول الشارح
بالفعل بل يوهم اختصاص الحكم بفاعل الفعل وليس كذلك لجريانه في رويد
زيدا سئلا **قوله** اي يجب تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور
قيد في جميع هذه الصور لغو لا فائدة فيه في جزاء الشرط لان الشرط يغني عنه
فاعتباره في المتن مما لا ينبغي وكان الشارح لم يرد انه معتبر في نظم كلام
المصنف وان كان ظاهر عبارته بل المراد بذكره التنبيه على ان الجزاء
جزاء لجميع الشروط السابقة **قوله** اما في صورة كون الفاعل اه ولكونه
كالجزء من الفعل وامتناع وقوع كلمة بين اجزاء كلمة **قوله** مع جواز ان يكون
عمرو مضروبا لشخص آخر فان من امتاز في زمانه بصيت الفضل عن اقرانه
تعده الناس بغفرانه هذا ظاهر في المثال المذكور ونظائره مما كان الفاعل
خاصا اما اذا كان عاما فلا نحو ما ضرب احدا الا زيدا وذلك
لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له قلت فيما اذا كان
الفاعل عاما مما لا يكاد يوجد مثال صادق بل ما يخفى كذبه اذ بقي الفاعل على عمومه
لبداهة كذب حصر صاريته كل احد في زيد والكواذب الظاهرة الكذب
مما لا يبالي به في تعليل القواعد الادبية لانه مما لا يلتفت اليه اهل اللغة ولا
يدخلونها تحت قصدهم فالمقصود الصحيح من المثال المذكور ما ضرب احد

احدا من الجماعة المختصة التي تخصص مقام الاخبار العام به وهو يصح ان يكون
زيد مضروبا للغير واما دعوى ظهوره فيما كان الفاعل خاصا فدعوى عجيبة
لا ينبغي ان تقع فيه ادنى ريب كيف وهو لا يصح قطعا في مثل ما خلق الله على اخشى
الصور الا يوسف عليه لانه لا يصح فيه ان يقال المقصود حصر خالقيته
تعالى في يوسف مع جواز ان يكون يوسف مخلوقا لغيره ولقد فتحت بابا
للنقض نائما فيه الامثلة متسلسلة بحيث لا يكاد ينقطع السلسلة ورفع الالتباس
ان المراد بجواز كون المفعول مفعولا لفاعل آخر الجواز بالنظر الى الهيئة التركيبية
فان هيئة القصر في المثال المذكور تمنع كون الفاعل فاعلا لغير هذا المفعول
ولا تمنع كون المفعول مفعولا لغير هذا الفاعل والمنع انما يأتي فيما يأتي من خصوص
المادة فلا تنافي دعوى الجواز **قوله** وانما قلنا بشرط توسطها يجب عند اكثر
النحاة تقديم الفاعل اذا كان المفعول بعد الا ولا يجوز تقديم المفعول لا مع
الا ولا بدونها ويجوز التقديم مع الا عند السكاكي وجماعة من النحويين فالظاهر
في حل عبارة المتن ان يكون على مذهب اكثر النحويين وكانه دعا الشارح
الى حمل عبارة المتن على مذهب السكاكي ان المعرض وجوب التقديم انقلاب
المعنى ولك ان تتكلف في التعليل فتقول المراد انه يلزم الانقلاب
في بعض الصور وحمل الباقي عليه طردا للباب **قوله** لكنه لم يستحسنه بعضهم
لانه من تغيير قصر الصفة فيتوهما ففيه عدول عن الاصل مع مانع عن العدول
ولا يجوز العدول بلا منع مانع عن الاصل فضلا عن جوازه مع المانع عن
العدول **قوله** ضميرا متصلا بالفعل بقي فيه نحو زيد ضربك فان المفعول
فيه ضمير متصل بالفعل مع انه يجب تقديم الفاعل فاخرجه بقوله وهو غير
منفصل **قوله** وانما قدر الفعل دفع لما قال الشيخ الرضي ان زيدا في المثال
المذكور المفوض مبتداء لا فاعل ليطابق السوال فانه جملة اسمية ولان السوال
عن القيام لا عن الفعل والاهم تقديم المسؤول عنه ولك ان تجعله وفاعلا

نجة من ان حذف الفعل انما يكون عند قرينة دالة على تعيين المحذوف وليس
هناك قرينة كذلك لان المحذوف كما يمكن ان يكون فعلا يمكن ان يكون
خبر المبتداء قوله لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة فيه بحث وهو ان
في حذف الخبر حفظ المناسبة بين السوال والجواب وفي حذف الفعل
تقليل الحذف والثاني لا يعارض الاول فضلا عن ان يترجح عليه الا ترى
انهم يرجحون رعاية المناسبة على رعاية السلامة عن الحذف في باب
الاضمار على شريطة التفسير قوله يزيد مرفوع والناصب على يزيد لان البكاء
يتعدى بعلى لكنها تحذف لكثرة الاستعمال ونقل عن العارف الرومي
ان يزيد منادى بحذف حرف النداء والجملة ندائية معترضة وذلك لان المناسب
لان المقام ان يدعى ان الضارع والمحبط لما وقعا في شدة ونقمة بسبب
مونك يا يزيد ناسب ان يبكى عليهما لانك في رخاء ونعمة قوله كلوافح
جمع ملفحة الاظهر جمع ملفح لان الملفح هو الفحل قوله ومما يتعلق بمحبط قال
ودس سمه في الحاشية وتعلقه بسببيه المقدر مما يأباه سليقة الشعر لانه
لما بين سبب الضارعة ناسب ان يبين سبب الاحباط ايضا بهذا
في مثل وان احد من المشركين استجارك اى فيما حذف وفسره ما بنفس
المحذوف او بما يفهم منه معناه نحو قوله لو ولوانهم صبروا والتقدير
لو بثت انهم صبروا فحذف بثت وفسره بان الدالة على البثوث
التي جرى ما فعل ماض وذلك فيما بعد لو خاصة سواء كان للشرط او للتمني
وبهذا ظهر ان ما ذكره الشارح انه لو ذكر الفعل لصار المفسر حشوا لا
يتم قوله وقد يجذفان معا لاختصاص حذف المحذوف بالفعل والفاعل
بل يحذف اى كلام كان اسميا او فعليا فصيرا او طويلا مركبا مع الفعل
والفاعل او من الفعل وحده او من الفاعل وحده وان
توهم نعم قام في جواب اقام زيد فاعرفه قوله لعدم قيام ما يؤدي

يؤدي مؤداه مقامه نقض ذلك بمثل لولا زيد لكان كذا فانه وجب
فيه حذف الخبر مع عدم قيام ما يؤدي مؤداه مقامه ويمكن دفعه بان
حذف الفعل لا يكون واجبا بدون ما يؤدي مؤداه بخلاف الخبر فانه
يجب بالتزام الغير موضعه قوله وانما قدر الجملة الفعلية قلت لابد ان
يقدر جملة اسمية ليتاكد فيصح جوابا للمردود كما لا يخفى قوله ليكون الجواب
مطابقا للسوال قلت ان فيه تعليل الحذف كما لا يخفى قوله بل العاملان
اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا لكن ينبغي ان يخص العاملان بغير
المصدرين نحو اعجبني ضرب وقتل زيدا فانه لا يصح فيه قطع التنازع
على مذهب البصري والكوفي اذ لا يضمر الفاعل في المصدر ولا يذهب
عليك ان اولى مقام بالتنبيه على ان المراد بالفعل العامل قوله والاصل
ان يلي الفعل قوله وقد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب
التنازع ونحن نقول ذكر الفعلين اقتصار على ما هو الاكثر اعتمادا
على ظهور المقايسة فيما هو اقل قوله معمول للفعل الاول اذ هو يستحق
قبل الثاني اى يستحقه قبل وجود الثاني فلا يكون فيه مجال تنازع لان الفعل
الثاني قبل وجوده لا يمكن ان ينازع وبعد وجوده لا يمكن ان ينازع
فيما اخذه الفعل الاول قبل وجوده فلا يرد ان استحقاق الاول
قبل الثاني لو منع التنازع لتعين اعمال الاول لان استحقاق الاول قبل
استحقاق الثاني وانما يمنع استحقاق الاول قبل وجود الثاني وبينهما
فرق جلي لا يخفى فطن فكي قوله ويصح ان يكون هو مع وقوعه في
ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل ولا ينتقض حد التنازع
بحسبني وحسبتهما الزيدان منطلقا او منطلقين بناء على انه على اى
تقدير لا يمكن الا كونه معمولا لواحد منهما لانه يمكن وقوعه معمولا لكل واحد
منهما على البدل لان افراده وتثنيته ممكنان لا يلزم انه حين يمنع شيء منهما

صحة وقوعه معمولا لما نيابه وهم من قال المراد انه صح كونه معمولا لكل منهما مع
وقوعه في ذلك المحل من حيث انه واقع في ذلك المحل يعني لا يمنع ذلك
وقوعه في هذا المحل وانما يمنعه بخلاف المفعولين ولا يخفى انه وقوع في مضيق الدقيق
مع ظهور سعة التحقيق **قوله** واما الضمير المنفصل الواقع بعد هما نحو ما ضرب
واكرم الا انا هذا منقوض بمثل اقايم او قاعد انت فان قايما او قاعدا
تنازعا في انت ويمكن قطع المنازع بالاضمار على مذهب الكوفيين والمبرد من
بلا كلفة ولا يخفى عليك ان قايم مع استتار فاعله هنا مبتدا اوليس
مبتدا في الكلام حتى يكون جزاله فهو صفة واقعة بعد حرف الاستفهام
رافعة لغير الظاهر وينتقض حد المبتدا ايضا فليكن هذا على ذكر منك
حتى لا يحتاج الى تنبيه **مبتدا** في محله **قوله** لانه حرف لا يصح اضماره ولان
اضمير المتكلم لا يصح اضماره في الفعل الماضي وكانه لم يلتفت اليه لقصده الى
تحقيق التنازع فيما بعد الا بما هو مشترك بين الظاهر والمضمر ليتم التحقيق سعى
قوله واما مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لتكرار المتنازع فيه لكنه لم يقطع
العرب كذلك فمعنى قوله لان طريق القطع عندهم الاضمار ان طريق القطع
فيما تحقق في كلام العرب الاضمار بحسب بادي الراي وهو ممنوع لما عرفت
فان قلت هل يرضى غيرهما ببقاء النزاع بينهما قلت لا بل يقع النزاع بما هو
طريق الكسائي على ما اشار اليه الرضي ومعنى قوله واما على مذهب غيرهما فلا
يمكن قطعه انه لا يمكن على ما هو مذهبهم لا ان مذهبهم عدم امكان قطع
النزاع ولا يخفى عليك ان الكسائي ايضا يجاوز عما جعل مذهبا له في
هذا المثال من اضمار الفاعل في الثاني عند اعمال الاول لانه يتعين حذف
الفاعل فيه سواء اعمل الاول او الثاني مما ينبغي ان ينبه عليه ان قطع المنازع
في ما ضرب واكرمت الا اياي عند المحل بالتكرار فيقول ما ضرب الا
انا وما اكرمت الا اياي **قوله** فقد يكون الفاعل جزائيا ان كانت

ان كانت الجملة جزاء او اعتراضية ان كانت معترضة فالجزاء قوله قال
اعلم الاول ان كان قوله ويختار بالواو على ما ذكر في اكثر النسخ وقوله
فيختار ان كان بالفاء على ما في بعض النسخ ومفعول ما لم يسم فاعله اما داخل
في الفاعلية تخاطبا على اصطلاح الغير او لارادة الفاعلية حقيقة او حكما
واما داخل في المفعولية وفيه ما فيه لكن قوله في المفعولية انما يصح بظاهره
ولو كان لفظ مشترك بين المفاعيل الخمسة ومفعول ما لم يسم فاعله لكنه خلاف
الظاهر فلا بد من تاويله بما يطلق عليه المفعولية وبعد فيه نظر لانه يتوقف
على اشتراك لفظ المفعول بين السنة والظاهر انه جزء من الاسماء السنة
الا ان يقال استعمال المفاعيل في عبارتهم للخمسة ليشعر باشتراكه بينهما فيكون
كالاسم مشترك واسم مختص **قوله** وليس هذا قسما ثالثا من التنازع
لان المقسم في كل قسمة مقيد بالوحدة فكانه قال التنازع من حيث انه قسم
واحد يكون في الفاعلية وهذا ليس قسما واحدا من التنازع بل اجتماع قسمين
فهو خارج عن المقسم ومن لم يتنبه لهذا مع وضوحه من قوله بل هو اجتماع
قسمين قال لان الكلام في التنازع في اسم واحد كما يدل عليه افراد ظاهر
وتنكيره ايضا ولا يخفى انه يلزمه ان يخرج المثال المذكور عن محل التنازع
لانه ليس تنازعا في ظاهر واحد بل في اسمين **قوله** يعني فيكون تنازع
الفعلين تنبه على حالتين مختلفين وعلى ذي الحال والعامل ايضا وهو المستفاد
من الضمير الراجع الى المصدر لا نفس الضمير كما يتبادر منه لان الضمير لا يعمل
ولو رجع الى المصدر **قوله** فيختار البصريون لم يقل فالمختار اعمال الثاني خلافا
للكوفيين مع انه اخصر وبعبارته في البيان اوفى لانه حال يعلم ان المختار
عند الكوفيين الاول لاحتمال المساواة **قوله** لقربه اي قربه مع مساواة
العاملين في القوة وينتقض بمثل زيد يضرب ويكرم عمرا **قوله** ولاحتراز
عن الاضمار قبل الذكر ينبغي ان يقول وحذف الفاعل والتكرار **قوله** وبدا به

لان المذهب المختار الاكثر استعمالا ولان الكتاب في مذهب البصري
قوله بجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وان لم يكن التفسير
مذكورا لمحض التفسير كما في نعم رجلا بن لغرض آخر كما في ما نحن فيه فان المفسر
لفاعل جملة ذكر لكونه متعلق النسبة في جملة اخرى بخلاف الاضمار قبل الذكر
في غير العمدة فانه لا يجوز الا بشرط ما هو محض التفسير ولم يفرق الكسائي
بين الاضمار قبل الذكر في العمدة وغيرها في اشتراط محض التفسير وقوله
والالزوم التكرار بالذكر اي بالاظهار اراد بالذكر ما يقابل الاضمار والا
لفظا ومعنى ولزوم التكرار بالاظهار بل الاولى ولا امتناع التكرار
بالاظهار من غير اضطراب وامتناع الحذف اي امتناع حذف الفاعل
من غير ما يسند مسنده في غير المصدر ونقض بما اكرم الا انا واسمع بهم وابصر
واضربن واضربوا القوم واضربن يا هند واضربي القوم فينبغي
ان يقيد الامتناع بقيود حتى تتم الاستدلال به قوله على وفق الظاهر
فيما لم يستوف فيه المذكر والمؤنث ونحو جرح وقتل هند فانه لا يضمر
على وفق الظاهر بل يضمر مفردا مذكرا لا غير قوله وجاز اي اعمال الفعل الثاني
اخبر المصرح خلافا للفراء عن محله فصار بيانه مغلقا وهو متعلق باختيار اعمال
الاول مطلقا عند الكوفيين واختيار اعمال الثاني مطلقا عند البصريين فلو
اتصل به لكان واضحا بان يقول ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون
الاول خلافا للفراء مع الفريقين فانه لا يجوز اعمال الثاني فقط فيما اذا اقتضى
الاول للفاعل بل يجب عنده اعمال الاول قوله ورواية المتن غير مشهورة
عنه يقال فليعبر عبارة المتن على خلاف ما هو المشهور في تفسيرها فيتنزه عن
مخالفة المشهور وهو ان المعنى وجاز اعمال الثاني مع الاضمار في الفعل الاول
والاستتار فيه خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الثاني مع الاضمار في الاول
بل اما ان يقول تبعا لبعضهم الاول للثاني فيما اذا اقتضيا الفاعل او ذكر

او ذكر الضمير الذي هو فاعل الاول بعد الظاهر قلت وعلى هذا التفسير لا يتجه
عليه ان حقه ان يتصل بقوله ويختار كما يتجه على التفسير الاول قوله وعن الاضمار
قبل الذكر في الفضلة قيل وربه رجلا شاذ قلت قد سبق ان الاضمار قبل
الذكر بشرط محض التفسير في العمدة نحو فقضيهن سبع سموات نعم الاولى
ان يقول وعن الاضمار قبل الذكر من غير محض التفسير في الفضلة قوله لانه لا
يجوز حذف احد مفعولي باب حبب اعترض عليه بانه واقع كما في قوله
ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله هو خيرا لهم فمن قرأ على صيغة الغيبة
اي يبخلهم هو خيرا لهم قلت يمكن جعل هو في الآية من وضع الضمير المرفوع موضع
المنصوب قوله لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة لا بد ان يقول
او الفصل الكثير بين الفعل ومفعوله الشديد الاقتضاء له لئلا يتجه انه فليتأخر
الضمير عن الظاهر ولا يخفى ان الاضمار او التكرار او الفصل لازم في
التقدير فالمقصود الاحتراز عن التصريح واحضار ما هو لازم للقبيح قوله
على المذهب المختار الاولى على المختار وكانه اراد بالمذهب الاستعمال
قوله ولم يجز حذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم فان قلت كون المختار عدم
الحذف لا يحتاج الى بيان سببه لانه الاصل قلت ليس الاصل مختارا مطلقا
بل اذا لم يدع داع الى خلافه والا لكان الاذكر مختارا مطلقا والحقيقة مختارة
مطلقا دون المجاز فلا بد لكونه مختارا مطلقا من امر زائد على الاصالة
وهو هنا ما ذكره قوله ويكون الضمير راجعا اه فيمكن الاضمار ولا يجوز
مع امكان الاضمار كذا ذكره هذا الوجه في الهندي وفيه نظر لانه ان اراد
انه لا يجوز الحذف مع امكان الاضمار فمسلم وان اراد انه لا يحسن فمم
فالوجه هو الاول قوله الا ان يمنع اي يصرف على المختار وحذف على غير
الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول
الغير المختار فقوله الا ان يمنع مانع مستثنى من الحذف والاضمار جميعا قوله

ولا يخفى انه لا يتصور التنازع فيه بحث لانه انما يتم امتناع التنازع لو كان الافراد
او التأنيث او التذكير لازما للمتطلق وشئ منها غير لازم بل هو افراده
يصح ان يثنى فيصح تنازع الفعلين المختلفين في المفعول المفرد والمثنى في
متطلقا حال افراده بان يطلب احدهما ان يكون متطلقا مفعوله
فيصير مثنى فيخرج عن افراده ويطلب الآخر ان يكون مفعوله فيبقى افراده
قوله وتما استدل الكوفيون قيل لا يقال لقائل ان يقول لا يجوز ان
يكون من باب اعمال الاول والا لزم حمل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف
المفعول لانا نقول الحذف لضرورة انكسار الوزن هذا ولا يخفى على
ارباب الالباب انه ليس الشبهة مثبتا ولا الجواب اما الاول فلان
اعمال الاول اولى عند من يدعيه سواء حذف المفعول من الثاني او اظهر والبيت
شاهد له فشهادته مع حذف المفعول الثاني اتم واما الثاني فلانه اذا جاز
حمل البيت على غير التنازع لا يكون الضرورة داعية الى حذف المفعول
على غير المختار قوله لاستلزامه عدم السعي لا دنى معيشة وكفاية قيل من
المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما اما منافاة الطلب لعدم السعي
فظاهر واما منافاته لعدم الكفاية لانه السعي مستلزما للكفاية فيكون
الطلب الذي هو عينه مستلزما لها ويمكن دفع المنافاة بانه لو كان
صدور السعي البليغ عنى لا دنى ما يتيسر له المعيشة كفاية قيل من المال الا
ادنى ما يتيسر له المعيشة قيل من المال لا مال كثير لان حوائج نفسه قليلة
ولم اطلب القيل من المال المعيشتي لانه كان يبلغني من الناس من غير
طلب لمصالحة الكل سعي حيث قنعت بادنى ما تيسر ولكن سعي المجد المؤثل
فكل ستة بنا زعني ويضيق لي في المعيشة فلم يكف قيل من المال ولم
يحصل له الا طلب وسعي لكنه المنازعين ولا يخفى ان هذا المعنى هو الظاهر
دون ما حمله عليه البصريون قوله اي اطلب العز والمجد فيه انه يلزم الفصل

الفاصلة بين الفعل وفاعله بالجملة المعطوفة على جملتها في غير صورة التنازع فيكون مثل
جاءني وضربني بكر عمرو وهو فصل بالاجنبي الا ان يقال بجوازه الضرورة قوله
ولكنما قال قلت ما وجه الاستدراك قلت لما ذكره البيت السابق
انه لو كان يسعى في تحصيل المال الادنى معيشة لكفاه قليل من المال ولم يطلب
العز والمجد فربما توهم متوهم ان سعيه ليس لمجرد ادنى معيشة بل له وللمجد
فاستدرك بجعله لمجرد المجد ومن الناس من ذكر في توجيه هذا الاستدراك
كلاما طويلا اراك لا ترضى بسماعه اذ ناك قوله انما لم يفصله عن الفاعل
ولم يفصل ومنه ان دأب المصنف في هذا الكتاب عدم الفصل بين اقسام
المرفوع والمنصوب بكلمة منه فقوله منها المبتدأ خلاف عادته فهو الذي
يستدعي نكتة دون ما ترك فيه الفصل قوله اي مفعول فعل او شبه فعل
فعل الاظهر الاخصر مفعول عامل لم يسم فاعله والجملة يصدق على مفعول المصدر
المحذوف الفاعل وعلى مفعول الفعل المحذوف الفاعل نحو اضربوا القوم و
اضربا القوم واضربي القوم ومثالها مما لا يخص فهو من تخصيص اللفظ بقسم منه
اصطلاحا قوله حذف فاعله اي فاعل النحوي فلا يكون ما بنت الربيع البقل
وكذا ان نقول المراد بقوله واقيم مقامه اقامة المفعول على وجه لا يخرج
عن المفعولية فيخرج ابنت الربيع البقل لانه لا يستفاد منه مفعولية الربيع
بخلاف ضرب يوم الجمعة فانه يستفاد منه مفعولية يوم الجمعة قوله واقيم
هو اكد الضمير المستتر ليدل على مكانه فلا يتوهم خلو المعطوف عما يجب في المعطوف عليه
وفي اقامة المفعول مقام الفاعل على مذهب المصنف الفاعل نظر لان مقام
الفاعل ليس مقام اسناد الفعل او شبهه اليه مطلقا بل مقام اسناد
الفعل المعروف فزيد في ضرب زيد في مقام المفعول لا في مقام الفاعل
فتدبر لكن هذا انما يتوجه لو اريد بالفاعل الفاعل النحوي وقد عرفت
ما به عنه غنى قوله الى فعل اي الى الماضي المجهول فهو تأويل لعدم الوزن بصيغة

المشهر هو بها ونظيره لكل فرعون موسى اى لكل ظالم عادل كذا قيل وقد يظهر
لان الصفة المشتهر بها فعل هو الماضي المجهول من الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول
مطلقا فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل فيكون في معنى فعل ونحوه وبعد لم
يجز تفصيلا لكلام المتن لعدم شمول البيان بيان شرط زيد مضروب
غلامه فزيد في الكلام وقيل المراد بصيغة الفعل صيغة الفاعل وبقوله فعل
ويفعل صيغة المفعول ولما كان في غاية البعد لم يلتفت اليه الشارح
واكتفى في اصطلاح بيان المفعول بقدر الامكان **قوله** ولا يقع المفعول
الثاني من باب علمت لم يرد به افعال القلوب كما هو المتبادر بل كل فعل
متعد الى مفعولين هما مسند ومسند اليه نقل ان المتأخرين جوزوا ذلك
قوله يلزم ان يكون مسندا ومسندا اليه ينتقض بهذا بريد معلوم ابوه قائما
اذ لو اقيم قايم مقام الفاعل لا يكون مسندا اليه بالمسند تام لان اسناد
اسم المفعول الى مرفوعه في مثل هذا التركيب غير تام على انه اذا جاز كون المفعول
الاول لقيامه مقام الفاعل مسندا اليه بالمسند وبين تامين فليجز كون
المفعول الثاني مسندا ومسندا اليه بهما **قوله** ولا الثالث من باب اعلمت
قلت لو اكتفى بقوله ولا الثالث لصح لانه لا ثالث الا لباب اعلمت
قيل لم يقع الثاني ايضا **قوله** والمفعول له باللام قيل مع اللام ايضا لا يقع
قوله لان النصب فيه مشعر بالعلية قيل نصب الظرف ايضا مشعر بالظرفية
فلا بد من بيان فارق ويمكن بيانه بان ذات المفعول فيه يقتضي الظرفية
والنصب يدل على قصدها بخلاف المفعول له فان ذاته لا تقتضي العلية
وانما يعلم علية بالنصب كقصدا **قوله** اى كل من المفعول به والمفعول معه
كذلك نبه على ان الكلام من عطف الجملة الاسمية على الفعلية وليس قوله
والمفعول له من قبيل عطف المفرد وانما رجح هذا الاحتمال لان الاول يستدعي
اعادة لا في المفعول له والمفعول معه وفي هذا الاحتمال يجدي اسلوب البيان

اى وقوعه موقع الفاعل وقالوا لا امتناع في ان يكون
المسند الى امر مسندا اليه لشيء آخر نعم لا يجوز ان
يكون مسندا اليه لذلك الامر عبد

لدلالة على تقدير اللام الدالة على العلية
عبد العفور

اسلوب البيان وجعل كذلك عمدة والاولى تفسيره كذلك بالمفعول
الثاني من باب علمت ليكون اشارة الى واحد بعيد **قوله** تعين لم تعين
وجوب عند البصريين وتعين اولوية عند الكوفيين وبعض المتأخرين
بدليل القراءة الشاذة لو انزل عليه القرآن بالنصب وقراءة ابي جعفر المدني
ليجزى قوما بما كانوا يكسبون وقراءة عاصم كذلك ليجزي المؤمنين وحمل التعين
على الاولوية اشد مناسبة لقوله فالجمع سواء وبين هذه القاعدة وقاعدة
ان المفعول الاول من هذا الباب مجرور بالحرف الجر كما في اياه انه سيأتيا
لانه لا يأتي انه اياه سيأتيا **قوله** لشدة شبهه بالفاعل التخصيص ان
يقال كما ان المفعول له قايم مقام الفاعل كذلك غير المفعول به قايم
مقامه في اسناد الفعل المجهول اليه لان الفعل المجهول وضع للايقاع على
الشيء فاذا اسند الى غير المفعول به اوقع الفعل عليه بضرب من النسبة والتنزيل
فمتى وجد المفعول به لا يصح اقامة غيره مقامه لعدم جواز اجتماع النائب
والمنوب وهذا يقتضي ان يكون المتعدي بحرف الجر متعينا للمفعول
بواسطة فجعله مع غيره على السواء لعدم تحقق المقام وقصر النظر على اللفظ
وان يكون ذكر في قولهم ضرب في الدار لغويين على مسامحات
الكلام اذ معنى مضروبية الدار بضرب من التزيين **قوله** وفايدة وصف
الضرب وكذا فايدة الزمان المعين في التمثيل حيث قال يوم الجمعة
ولم يقل زمانا وفايدة المكان المعين حيث قال امام الامير ولم
يقل مكانا للتنبيه على ان الزمان المطلق والمكان المطلق لا يصلحان
للقيام مقام الفاعل لعدم الفايدة لدلالة الفعل عليهما على ما قيل وعلى
هذا ينبغي ان لا يجوز قيام مفعول به مبهم غاية الابهام مقام الفاعل
بان يقال ضرب شخص وكذا المفعول بواسطة اذا كان في غاية
العموم نحو ضرب في المكان **قوله** لان فيه معنى الفاعلية قيل ينبغي ان

يكون المفعول الاول من باب اعطيت اولى من الثاني لانه العالم والثاني
هو المعلوم وله وفي بعض النسخ منه الاوجه ان المراد ح ومن الفاعل و
فائدة التنبيه على انه من للحقان الفاعل ولذا جعل الرفع علم الفاعلية
وله للتلازم الواقع بينهما ولانه اذا حوالهاجنة ان بيانا وجوب تقديم المبتدا
يكفل بيان وجوب تاخير الخبر وبالعكس بل وجوب العايد في الخبر الى
المبتدا ووجوب تعريف المبتدا حين تعريف الخبر يصح ان يجعل
من مسايل انهما شئت وله على ما هو الاصل فيهما من القسم الاول من المبتدا
لان القسم الثاني مما اعترف به للضرورة حيث لم يوجد وجه للاعراب
سوى الابتدا وقال نجاة المعاربة في توجيه رفعه انه خبر المرفوع بعده
وتكلفوا في اقايم الزيدان بان اصله اقايمان الزيدان فوضعوا الظاهر
موضع المضمر فقالوا اقايم الزيدان فاقتصروا على احدهما تفاديا
عن التكرار فصار اقايم الزيدان فاركبوا ما نوى من التكلف
هر باعن جعل المسند مبتدا وتبعهم العلامة الثاني المحقق التفتازاني
فاقتصر في نحوه في بيان المبتدا على القسم الاول ولا يخفى ان الظاهر على
ما هو الاصل فيه قاصل وله اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا فعنى التجريد
مجرد عن مقتضاه وهو سبق الوجود قيل وجه الاتيان بالتجريد تنزيل امكان
الوجود منزلة الوجود كما في ضيق فم البئر وصغر جسم البعوض قلت يمكن على ان
الاصل العامل اللفظي وعدل عنه الى المعنوي فكانه جرد الاسم عنه ومن فوايد
هذا التعبير ايضا ان التجريد عن العوامل بمعنى التجريد عن جنس العوامل حتى يؤول
الى السلب الكلي لا الرفع الايجاب الكلي ومنها ان المراد ليس التجريد
عن نواسخ المبتدا والخبر كما قيل تفاديا عن الانتقاض بقولهم بحسبك انه
لانه يصدق على زيد في زيد قام زيد انه مجرد عن نواسخ المبتدا والخبر
مسند اليه ومن قال لم يحمل على ما قيل لانه بعيد عن الفهم تنبيه عليه ان ازكبه الشارح ايضا بعيد وله

وله وكانه اراد بالعامل اللفظي ان يكون موثرا في المعنى ليلا يخرج عنه بحسبك
ودرهم هذا التقييد بعيد ليس له في الكلام مفيد والاوجه ان يعبر بتعميم التجريد
اي المجرد لفظا او معنى بان لا يكون للعامل تاثير في معناه وان كان اثرا
في لفظه او يعبر في التعريف بقيد الحيثية اي الاسم المجرد عن العامل اللفظي
مسند اليه من حيث هو كذلك وحسبك من حيث انه مجرد وليس مبتدا
بل مضافا اليه حكما فتدبر وله واما في قسمي المبتدا اي اذا في قسمي يطلق عليه المبتدا
لان المبتدا مشترك لفظي بين هذين المفهومين وليس للمبتدا مفهوم عام
يندرج فيه هذان القسمان فلو قال وعن المبتدا بالمعنى الثاني لكان اظهر
وافيد لا تقول فليكن معنى المبتدا المفهوم المردد بينهما قلت هذا مما
يلتفت اليه في تعيين المعاني ولا يعد مما وضع له اللفظ والا لم يوجد
مشترك اصلا فكلمة او لمنع الخلو لان المبتدا لا يخلو عن ان يكون موضوعا
لهذا او ذاك دون الجمع لان كلا منهما موضوع لها المبتدا فمن قال امتناع
الاجتماع بين ومن قال او لمنع الخلو دون الجمع ايضا لم يات بشئ فقد
بعد وعما احترز عنه بقوله مسندا اليه جميع الاسماء المعدودة واسم الفعل
الا ان يقال لم يلتفت اليه الشارح لاحتمال خروجها بقيد التجريد عن العامل
اللفظي فانه يتبادر منه ان يكون له عامل ولا يكون لفظيا لكن ينبغي
ان يجعلها في ما احترز عنه بقوله المجرد عن العوامل اللفظية ولا يقتصر على ما ذكره
وله بعد حرف النفي كما ولا والف الاستفهام الاحصر فيه الشارح لاهل
قولك بعد حرف النفي والاستفهام والاحصر منه الشارح لانما وغيره وهل
وكلمات الاستفهام قوله بعد النفي والاستفهام مثال الغير ما قال الشاعر
ونعم ما قال غيره ما سوف على زمن ٭ قد مضى بالهم والحزن وله كهل ما
ومن نحو من ضارب زيد وما فاعل زيد على ان يكون من وما مبتدا موصولين
وله وعن سيبويه جواز الابتداء بهما من غير استفهام ونفي مع فتح والاخفش

قوله والاوجه لا يخفى عليك ان التجرد عن العوامل يغني
عن التجرد عن الناسخ فما ذكره المحشي مع قبح ذكر الملزوم
واراده اللازم وهو ما يجب الاحتراز عنه
في الغاية لفات مع انه ابعد من وجه
الشارح تامل
لمرداود

قوله لان كلا منهما اي فيه ان اجتماع الضمين في كون
كل منهما معنى موضوعا للفظ المبتدا لا ينافي
منع جمعهما في الصدق فذلك العامل اني
بثئ واضح لمرداود

لهما

برى ذلك حسنا وكان المعرف به فلذا والرد على من جعل اسماء
الافعال مبتدأت الى بضمير الفصل الدال على حصر المبتدا والخبر فانه قد يأتى
لذلك كما صرح به شارح التلخيص قد مر بسطه قوله وعليه قول الشاعر فخبر
نحن عند الناس منكم فخبر مبتدا ونحن فاصلة فيه نظر لانحصار كون فاعل
اسم التفضيل اسما ظاهرا او مسئلة الكحل فتعين كون نحن مبتدا وكون
منكم مفسرة لمحذوف تقديره فخبير منكم نحن عند الناس فلما حذف فسر
بقوله منكم ولو صح ما ذكره لصح اخبر نحن فينتقض قاعدة جواز الامرين به
لانه من جواز الامرين وقد خرج من القاعدة لان خبر ليس مطابقا للمفرد
فافهم وبعد يرد انتقاض القاعدة بقولنا اخير منكم عند الناس انا
قوله رافعة لظاهر او ما يجرى مجراه لم يرض بجعل الظ بمعنى الملفوظ كما فى
بعض الشروح لان اخلاء اللفظ عن معناه الاصطلاحى بالكلية مما لا غرض فيه
لا يحسن تحمله على الظاهر المقابل للضمير وجعله اعم من الحقيقى والحكمى وبعدم
تم التعريف لانه بقى صفة رافعة لمضمر مستتر راجع الى الفاعل فى صور
التنازع نحو اضارب ومكرم زيدا اذا اعمل مكرم وقد سبق التنبيه عليه واورد
على التعريف اقايم ابوه زيد فان اقايم خبر زيد مع صدق التعريف
عليه واجيب عنه بتقييد الصفة بان لا يكون غير ناصا لحالان يكون
مبتدا وهو مع بعده يشكل باقايم زيد فان غيره صالح لان يكون مبتدا
وهو زيد فالجواب ان معنى الوقوع بعد حرف الاستفهام ان يكون
اعتماده عليه فى العمل وفى قولنا اقايم ابوه زيد اعتماده على المبتدا فى
العمل قوله فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفى والف
الاستفهام نبه على ان ضميرها طابقت ليس على ظاهره اذ لو كان للزم
ان يجوز فى الصفة الرافعة للظاهر امران ولا يخفى ان الاوضح الاخصر
فان كان مفردا اى المرفوع ولا داعى الى ما اتى به المصر ويشكل القاعدة

فان اضارب مبتدا وفاعله مستتر فيه سادا مسد الخبر فلا يكون التقسيم شاملا للجميع تامل لمرداود

قوله فالجواب اه اقول ولو حمل على الظاهر على ما يسبق الخبر كما هو المتبادر لاندفع الايراد وعلم ان ما ذكره من الجواب بالفرق بين الامرين لا يجدى عن شئ فان اقايم على تقدير ان يكون خبرا عن زيد يعتمد على المبتدا ايضا فتدبر ان داود

الفاعدة بقوله اراغب انت عن الشئ فانه مطابق للمفرد وتعين لكونه
مبتدا والا لزم الفصل بين راغب ومعموله باجنبى وهو المبتدا ويشكل
باقايم رجل فانه يصح كونه فاعلا دون كونه مبتدا لعدم ما يختص به ويشكل
ايضا بقولنا اطالع الشمس فانها بطابق المفرد مع تعينها لكونها مبتدا
اذ لو كان خبرا لوجب اطالعة الشمس قوله جاز الامران قيل لو كان
زيد مبتدا ينبغى ان لا يجوز اقايم زيد لانه يلزم تقديم الخبر مع انه يوجب
الالتباس بالفاعل كما فى زيد قام واجيب بان قام زيد يتعين فيه كون
زيد فاعلا بحيث يختفى احتمال كونه مبتدا بالمرة لانه لا يشتمل على خلاف
اصل بخلاف كونه مبتدا فيلتبس المقصود البتة بخلاف اقايم
زيد فان الفاعلية يشتمل على كون قايم مبتدا على خلاف الاصل وكونه
مبتدا يشتمل على تقديم الخبر على خلاف الاصل فلا يختفى المقصود وسبب كون
خلافه اظهر كل الاختفاء يجوز الامران اقول لا ضرورة فى تقديم الخبر
فى زيد قام حتى يرتكب الالتباس لاجله وفى اقايم زيد يجب تقديم
اقايم لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام به والمشتمل على الاستفهام يجب تصدره
لا نقول فالضرورة قايمة فى اقايم زيد قلت لا ضرورة لجواز زيد
اقايم بخلاف زيد اقايم قائم قوله اى الاسم المجرد اه قيل ان اريد بالاسم
الاسم حقيقة يخرج عنه نحو بعض الفعل الماضى ضرب وان اريد اعم من
الاسم حقيقة او حكما دخل فيه الجملة لانها فى تاويل الاسم فزيد يضرب
فى قوة زيد ضارب وسيصرح بان تعريف الخبر ليس شاملا للجملة لانها
ليست باسم قلنا المراد هو الاعم وعند محققى النحاة الجملة على صراحة خبر مفرد
تاويل بمفرد فبناء كلام الشارح عليه نعم نجد ان المصرح ذهب الى تاويل
الجملة الواقعة خبرا صرح به فى ايضاح المفصل وبناء قوله فيما مضى ولا يتأتى
الكلام الا فى اسمين او فى فعل واسم عليه قيل الاولى تقدير المرفوع لانه

ذاكر اقسام المرفوع فلا يصدق التعريف على بضرب لانه ليس بمرفوع
بالمعنى المذكور ولا يتجه عليه ما يتجه على تقدير الاسم من التردد المذكور
ولا يخفى ان المرفوع من احكام الخبر وانما يعرف الخبر ليعرف فترفع فتعريفه
به دور على ما عرفت في تعريف المعرب عند المتقدمين فتأمل قوله
اى ما يوقع به الاسناد يشمل كلامه بان التركيب من قبيل اسناد المشتق
الذى لم يتم فاعله الى مصدره على طريقة لقد جعل بين العصا والنوى
وليس كذلك بل المسند مسند الى الجار والمجرور والباء للسببية اى الاسم
المسند بسببه لان اللفظ سبب اسناد المعنى الا انه يتجه ان النحوى
يصف الالفاظ بصفات المعانى فيقول للفظ مسند ومسند اليه
كما مر في تعريف المبتداء فلا حاجة الى ذكر الباء السببية قوله
او يجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتداء الا قرب ان يراد
المسند الى المجرد ويجعل الضمير راجعا الى المجرد والا ولى جعل الباء للملابسة اى
المجرد المسند الملابس بالمجرد والفعل ملابس بالمعمول للعامل اللفظى ابدا الا
بالمجرد كتب في الحاشية وكان النكتة في تغيير العبارة ان لا يشتبه
بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتداء وح يظهر لقوله به فائدة والا
لا حاجة اليه انتهى ولا يخفى ان الالتباس لا يندفع بالتعبير عن معنى الباء
وانما يندفع بان قوله اليه في تعريف المبتداء فاعل المسند وفى
تعريف الخبر متعلق المسند وفاعله المستتر فيه فالنكتة ليس بداك
قوله وعلى التقديرين يخرج به القسم الثانى ضمير به راجع الى المسند به
فيه انه يخرج الصفة التى هى خبر المبتداء لانها مسندة الى فاعلها لا محالة
لا الى المبتداء واجيب بانها لم يسند الى فاعلها لان الاسناد هى النسبة
التامة والنسبة للصفة الى فاعلها بان الى المبتداء وفيه ان جعل الاسناد
فى تعريف المبتداء بمعنى النسبة التامة بعد جعله فى تعريف الفاعل بمعنى

معنى النسبة الاعم تكلف بعيد جدا او فيجاب بان المراد بالاسناد الى المبتداء
اعم من الاسناد اليه او الى ضميره او متعلق ضميره ويتجه انه يدخل في تعريف الخبر
بضرب في زيد بمضرب وقد يتكلف بان الخبر مجموع الصفة ومعمولها
كالفعل الا انه اجرى اعراب الخبر على جزئه القابل له وهو الصفة قوله
اى بتجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليندرج فيه ما كان في القسم الثانى من المبتداء
او ليسند اليه شئ كما في القسم الاول من المبتداء وهذا الابتداء بعينه عامل في
الخبر لاقتضائه للمبتداء والخبر على السواء كذا استفاد من الرضى فلا يحمل عبارة
الشارح على ان تجرد الخبر للاسناد الى شئ عامل فيه ومسمى بالابتداء فانه وهم
فلا يخفى ان تعريف الابتداء صادق على ما قام بالخبر والتعريف الصحيح تجرد
المبتداء عن العوامل اللفظية قوله لان المبتداء ذات والخبر حال هذا انما يتم
كليا لو لم يجز جعل الشخص خبرا ويجب ان يؤول هذا زيد بهذا مسمى بزيد
فالحق انه حكم اكثرى قبل هذا الدليل جار في الفاعل فيلزم ان يكون اصله التقديم
قلت نعم لان ما ينبغى ان يكون الفاعل عليه تقديمه على الفعل لذلك
الا انه منع مانع وهو ان المسند عامل ورتبة العامل التقديم وذكر الفاعل
لداعى الفعل والداعى متقدم على ما دعى اليه قوله جاز في داره زيد وخلفها
في صحنه في داره فيام زيد جوزه الاخفش لان مضاف اليه المبتداء لشدة
اتصاله بالمبتداء في حكمه وقد جاء في اكفانه درج الميت ومنعه آخرون
قوله وقد يكون المبتداء نكرة ولا يخفى ان المنظوم هو ان يجمع بين قوله
واصل المبتداء التقديم وقوله اذا كان المبتداء مشتملا على ما له صدر الكلام
الى آخر مباحث التقديم والتأخير واعتذر بانه قدم بحث تنكير المبتداء
وكونه جملة على تتمة بحث التقديم للجمع بين الاصول الثلثة التقديم وتعريف
المبتداء وافاد الخبر اذ بنبه على اصالة التعريف بايراد كلمة قد في قوله
وقد يكون المبتداء نكرة وبنبه على اصالة الافراد بقوله والخبر فيكون جملة

والتوقف بعض ما هو من تتمة بحث التقديم على معرفة بحث النكرة والخبر
الجملة والعذر شبيهة بالعذر اذ لا يندفع به لامكان الجمع تباخبر اص
التقديم عن الاصلين الآخرين **وله** اذ اتخصصت بوجه ما يقال الاخير
الاوضح اذ اتخصصت بمثل ولعبداه ويدفعه انه يوجب التخصيص
بما ذكره بخلاف عبارته فانها لا توجبه **وله** اذ بالتخصيص ينقل الكثرة
فيقرب من المعرفة التي هي منافية للشركة غالبا فلا يرد ان مرتبة ادخل
السوق على ادخل سوقا في قلة الشركة غير ظاهرة وكما انه ينقل الكثرة
بالتخصيص قد ينعدم الا انه خص بالذكر ما هو الغالب ويكفي للوقوع
مبتدا **وله** وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة قيل لا معنى لعدم صحة
الانسان خير من فرس وصحة حيوان ناطق خير من فرس بل صحة جسم تام
خير من حجر قلت ما ذكر سند النحوي لالتزام العرب تخصيص النكرة في
مقام الابتداء ولا منافسة في الاسرار لذوي الابصار **وله** ومثل
قولك رجل في الدار امرأة ومما تخصص بوجه ما جواب هذا الا
فانه يصح ان يقال رجل او يقال امرأة فانه تخصص بعلم المخاطب بشيوعه
في الدار على وجه الاحتمال فكانه قال رجل احتمل عندك انه في الدار
وله فكانه قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار اعترض
عليه بان هذا التخصيص عند المتكلم والنافع التخصيص عند المخاطب
وهو مندفع بانه تخصيص عند المخاطب ايضا بان الخبر لرجل معلوم له
انه في الدار وهو مستفهم عن نعيته فعلم انه ينبغي له التعيين في الجواب
واستفاد من الكلام ما ينتفع به واعترض ايضا بانه لو كان المخصص
في المثال المذكور ما ذكره ينبغي ان لا يجوز رجل في الدار وهو ايضا مندفع
بان المخصص في كوكب عظيم انقض الساعة هو الصفة مع جواز كوكب
انقض الساعة **وله** فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فحمل اه الظا

لفظة ما زائدة او صفة لما كان التخصيص منحصرا في امثال
الامثلة المذكورة كان الانسب ان يقول
اذ اتخصصت بمثل ولعبد مؤمن اه لان لفظ ما
ينبئ عدم الانحصار عبد الحكيم

الظاهر حمل ضميره راجع الى كل واحد منهما لكن مراده رجل كما يفصح عنه قوله
وفي الدار خبره ولك ان تراعي الظاهر وتريد بكونه مبتدا حقيقة او حكما
فان المعطوف على المبتدا مبتدا حكما **وله** فان النكرة فيه وقعت
في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتخصصت وتخصصت اي تخصصت
حكما لانها وان لم يحصل فيها تقليل الاشتراك او رفعه لكنها صارت في حكم
ما قل اشتراكه في التعيين فلا يرد ان تقليل الاشتراك التخصيص ببعض الافراد
وهو لم يتحقق هنا **وله** وكذا كل نكرة في الاثبات فصد بها العموم
نحو تمرة خير من جرادة بناء على قول امير المؤمنين عمر رضي الله عنه في تعيين فدية الجراد
اذ افضله من احكم والمقصود انه تصدق بما شاء وعموم النكرة مع الاثبات
في المبتدا كثير وفي الفاعل قليل نحو علمت نفس ما قدمت واخرت بخلاف
ما في حيز النفي فانه يستوي فيه المبتدا والفاعل وغيرهما **وله** لشبهه به
او ليستعمل به اولانه كانت في الاصل فاعلا قدم للتخصيص **وله** بالنباح
المعتاد فيه مسامحة اذ النهر صوت للكلب دون نباحه على ما في القاموس
وله قد يكون خيرا بالنسبة الى الكلب اما بالنسبة اليه فشره وفيه نظر
لانه يهر اذا رأى الجيب للنشاط لانه يراه غير اجنبي ونباحه اذا رأى
العدو لاضطراره حيث يراه اجنبيا **وله** فيقدر وصف وقد يكتفى
بجعل هذا التنوين للتعظيم والاول انسب بحال هذا العلم والثاني بعلم المعاني
فان تقول فالمثال انما يكون للمخصص بما يخصص به الفاعل اذا استعمل في
نباح غير معتاد فالمثال للمخصص بالصفة **وله** وهذا مثل فتصحيح الابتداء
انما يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب واما باعتبار المعنى التمثيلي فالتركيب
مفيد من غير حاجة الى تخصيص المبتدا **وله** علم ان ما يذكر بعده موصوف
بصحة استقراره في الدار اورد عليه ان قائم رجل كذلك ويمكن ان
يعتذر بان هذا استعمال نحوي لا يطرد اعتباره ولا يخفى ان الاولى ان يقول

لتخصيصه بتقديم الخبر الظرف **وله** فهو المشهور فيما بين النحاة اما اشارة الى الحكم بان النكرة يجب ان تخصص حتى تقع مبتدأ فيكون **وله** وقال بعض المحققين منهم اه عديل له واما اشارة الى ما ذكره في تفسير سلام عليك والمقصود منه الاشارة الى ما فيه من المناقشات التي ذكرها الفاضل الهندي والاجوبة التي نظرها في هذا المقام فارجع اليه ان كنت لك المرام **وله** وقال بعض المحققين منهم يقال لا بناف بين كلام النحاة وما ذكره بعض المحققين الخ انهم لما راوا ان المبتدئ لا تفي فونه بالتمييز بين المفيد من الحكم على النكرة وغيره ضبطوا امثلة قلما تتخلف عنه الفائدة ليكون بصيرة تامة في الحكم على النكرة **وله** ولما كان الخبر المعرف فيما مبنى مختصا بالمقدر ورد عليه انه لا يصح حصر المصداق الكلام فيما هو من اسمين او من اسم وفعل **وله** اراد ان يشير الى ان خبر المبتدا قد يقع جملة ايضا خبر المبتدا من الجمل التي لها محل من الاعراب وحصرها في سبع الخبر والحال والمفعول والمضاف اليه وجزاء شرط جازم وقع بعد الفاء او اذا والتابع لمفرد والتابع لجملة لها محل من الاعراب والجمل التي لا محل لها من الاعراب ايضا حصرت في سبع المضاف وسبعي ابتدائية كما يستفاد من الجملة التي صدرنا بها والمعترضة والمفسرة نحو واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى والجواب بها القسم والواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا كلو ولولا ولما وكيف او جازم ولم يقترن بالفاء ولا باذا الفجائية والواقعة صلة اسم او حرف والتابعة لما لا محل لها من الاعراب فليكن على ذكر منك هذه الجملة حتى يفصل لك الممارسة تفصيلا متقنا **وله** ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية بمعنى انها نائبة عن الفعلية والا فالظرفية جملة لانتقال اسناد الفعل الى الظرف ولهذا استتر فيه ضمير كان فاعلا للفعل ولكان تقول لم يذكر

بحث في بيان جمل التي لها من الاعراب والجمل التي لا محل لها من الاعراب

اي كما يقع مفردا نحو علمت زيدا قام ابوه

نحو زيد قام ابوه وعمرو قعد بين الماء والطين

نحو ان ماتني اذا اجلك

نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم

نحو زيد قام وذهب عمرو

نحو زيد قام ويقعد

فاعل لفعل

لم يذكرها لانها سبقت غير مرة قبل متصلا بهذه **وله** فلا بد في الجملة وكذا في المثنى والمأول به وقال الكسائي لا بد في الخبر مطلقا من عائد واستدل بالاجماع على ان في خبر كان ضميرا حتى قالوا ان كان زيد اخاك كان زيد اخاك هو ولا فرق بين خبر كان وخبر المبتدا واجيب بان في خبر كان المقارنة بالزمان فهو بمنزلة الفعل وقوله فلا بد من عائد الظاهر فيه ولا بد لانه مشبه مضاف والمتعلق من عائد به كما هو الظاهر الا انه عمل بعض اللغات في مشبه المضاف وجعل من عائد خبر البعيد من رعاية المعنى **وله** كاللام في نعم الرجل لا يخفى ان نعم الرجل من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر الا ان الظاهر صالح لوضعه موضع المضمر باعتبار لام العهد فلا حاجة لجعله قسيما له **وله** ووضع المظهر موضع المضمر جائز في مقام التعظيم مطلقا وفي غيره جائز في جملتين مطلقا هذا في سعة الكلام وفي الشعر جائز عند سيبويه بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش مطلقا **وله** او كون الخبر تفسيرا للمبتدا الاولى عين المبتدا ليشمل قولنا السان زيد قايم ومفعولي عمرو فاعد **وله** وقد يحذف العائد اذا كان ضميرا او آما غير الضمير فكون الخبر عين المبتدا لا يقبل الحذف ووضع الظاهر موضع المضمر لنكتة تفوت مع الحذف وكذا لام العهد او مع الحذف لا ينساق الذهن الا الى الضمير **وله** لقيام قرينة وكل كلامه على ان الحذف شايع كلما قام قرينة وليس كذلك بل خص ذلك بالضمير المجرور من اذا كان في جملة اسمية يكون المبتدا منها خبرا عن مبتدا ما وانما في غيرها ففي المرفوع لا يجوز الحذف وفي المنصوب والمجرور سماعي **وله** نحو الكركب في لغة الكردوازده مشتر واز مهذب انتهى وتفصيله ان الكرائي عشر وسفا والوسنى سنون صاعا والصاع اربعة امداد والمد الملء **وقوله** اي الكر منه والجار والمجرور المحذوف هنا حال من ضمير بينان فيلزم الحال على العامل المعنوي فالاولى ان يقدر مؤخرا وان قيل ذلك جايز

في كان الظرف وقوله السمن منوان منه منه في هذا المثال صفة منوان وله
وما وقع ظرفا اى الخبر الذى وقع ظرف زمان او مكان الظرف عندهم
اسم لظرف الزمان والمكان وهم يتسامحون فيطلقون على الجار والمجرور
ثم يتسامحون فيطلقون على ما يعم الجميع فالسماح جرى على التسامح الاخير
تعميما للفائدة وظرف الزمان لا يقع خبرا عن عين لا يكون متجددا فلا
يقال زيد يوم الجمعة بخلاف الهلال ليلة الجمعة ومن العجائب ما وقع لبعض
في هذا المقام حيث نقل الحكم مطلقا وعلله بان الاخبار عن الجثة
بالزمان لا يفيد لعدم اختصاص الزمان بجثة دون جثة بخلاف المكان
ثم اعترض على نفسه بان قولنا الرمان الخريف مقيد لمن لا يعرف
ان الرمان يحدث في الخريف ولا يخفى ان الرمان الخريف من قبيل
الهلال ليلة الجمعة فالاعتراض على ما نقل لا على ما قالوا تأمل وله فالاكثر
من النحاة وهم البصريون لو كان التقدير بالجملة من البصريين لكان الكتاب
ان يقول فما وقع ظرفا فمقدر بجملة خلافا للكوفيين فانظاهر ان التأويل
بالجملة لا يخص قوما منهما بل يعم الاكثر وقوله على انه اشارة الى تقدير الجار
ليصح كونه خبرا عن الاكثر ولو جعل المحذوف مضافا من المبتدا اى حكم
الاكثر انه مقدر بجملة لكان اخف وله اى ما وان بجملة اول التقدير
بالتأويل لان التقدير يلزمه التأويل والصرف عن الظاهر لتصحيح تقديره
بالباء والحكم على ما وقع ظرفا بكونه مقدرا مع انه ليس بمقدر بل مذكور
وهذه الجملة من مطارح الانظار ذكر وا فيه ما يجب ان يغمض عنه الا بصار
ومما لا يبعد ان يقال ان التقدير بمعنى الالحاق يقال قدرت هذا
بذاك اى الحقته به اى الظرف ملحق بجملة ومجعول من جملتها ومما يقضي العجب
ان التقدير بمعنى التعيين يقال المفروض المقدر في كتاب الله اى المعين
فالمعنى ان الخبر الظرف منهم معين بجملة عند الاكثر وبمفرد عند الاقل وله بتقدير

الفعل

الفعل وذلك الفعل العام كالحصول والكون الا نادرا حتى حصر عامة النحاة
ان الظرف المستقر فيما كان عامله عاما وحقق بعض المتأخرين انه قد يكون
من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليه بحسب المقام واما قوله تعالى
فلما راه مستقرا عنده فالاستقرار فيه بمعنى السكون لا بمعنى الحصول العام
وله بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل هذا منقوض بمثل زيد في
الدار ابوه او ما في الدار ابوه فان الخبر فيه جملة سواء قدر الفعل او اسم
الفاعل لانه من قبيل حاصل ابوه او ما حاصل ابوه وهما جملتان وله ان
الظرف لا بد له من متعلق قبل اتفق النحاة على ذلك وفيه بحث
لان الظرف لا بد له من مظروف والمظروف في زيد في الدار هو زيد لا
حاجة الى امر آخر هذا قلت الظرف يكون ظرفا لامور زيد من مقاديره
او سكونه او حصوله او غير ذلك فلا بد من مقدره ليتم البيان وله
والاصل في الخبر الافراد قبل لموافق الركنان اقول لانه اسرع قبولا للربط
وله اى على معنى وجب له صدر الكلام وهو معنى بغير الكلام كالاستفهام
والتمني والترجي الى غير ذلك ط وله وذهب بعض النحاة كانه لم يقل
وذهب غيره لئلا ينقض بتابعي سيبويه فمن قال بل غير سيبويه
فقد غفل وله لكونه معرفة وكون من نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة
عن النكرة ومنع سيبويه الامتناع في المبتدا المتضمن لمعنى الاستفهام
وابن الحاجب منع كون من نكرة وكانه اشار الشارح الى هذا المنع حيث
قال فان معناه هذا ابوك ام ذاك ولم يقل فان معناه اي رجل
ابوك لكن في قوله وهذا مذهب سيبويه خفاء فاعرفه وتما جاز
سيبويه في الاخبار عن النكرة بالمعرفة الاخبار عن افعل التفضيل في جملة وقعت
صفة لخبر مررت برجل افضل منه ابوه وله او كانا متساويين لو اكتفى
به عن قوله او كانا معرفتين لكفى لانه هرب عن الجمل على التأويل

اعلم ان الظرف المستقر للظرف ما يكون متعلقه مقدرا
عاما وما لا يكون كذلك فهو لغو سواء كان متعلقه مذكورا
او مقدرا خاصا بها هو المرجع فالظرف المستقر والخبر كما
صرح به السيد الشريف في حواشي الكشاف هو ان الظرف
ما حذف عامله سواء كان عاما او خاصا والظرف اللغو
ما ذكر عامله محمد المجددي

وضابط الشان ولام الابتداء والشرط ولو بنوع فضل مثل
الذي بالتي فله درهم وبالجملة ما يغير اصل الكلام
وبجملة لو فاخر عبد الحميد

فان ابوه خبر ومعرفة وافضل مبتدا ونكرة والجملة صفة
رجل ٣٢

مرتبة التعريف فالمراد التساوي في صحة الوقوع مبتدا، **قوله** او كان
الخبر فعلا له اي صورة فيخرج بقوله له قام ابوه في زيد قام ابوه وبقوله
صورة خرج الزيدان قاما لان الخبر ليس فعلا صورة كذا قيل وفيه ان
زيد قام ابوه ليس الخبر فيه فعلا صورة فلا حاجه الى قيد له فضلا
قوله او كان الخبر فعلا له او كان الخبر مشتملا على فعل له **قوله** اي تقديم
المبتدا على الخبر في هذه الصور ليس الجزاء مقيدا بقوله في هذه الصورة
والا لكان القيد لغوا لاغناء الشرط عنه فينبغي ان يحمل على انه اشار
الى ان الجزاء جزاء الشرط بتعدده **قوله** او بالبدل عن الفاعل اذ كان
مثنى او مجموعا فيدل وجوب التقديم في هذه الصورة مختلف فيه فلو
حمل مذهب الكتاب على عدم الوجوب لكان اخف **قوله** كان مستفهما
لانه يتضمن الخبر من موجبات التقديم الا الاستفهام وفيه نظر لان قائم
زيد مما يجب فيه تقديم الخبر لتضمنه النفي فان قلت فينبغي ان يجب
تقديم الخبر في زيد لا قايم لانه تضمن الخبر معنى النفي قلت مقتضى صدر
الكلام ما يغيره معنى الجملة وفي زيد لا قايم لا يغيره حرف النفي معنى الجملة
فاعرفه **قوله** لتصدره في جملته وجملته ما يغيره **قوله** او كان الخبر تقديمه
احترز عن كون الخبر متأخيره مصححا لكونه مبتدا نحو زيد قام فان زيدا انما
يصح كونه مبتدا لتأخر قام عنه لو تقدم قام يجب كونه فاعلا **قوله**
اي المتعلق الخبر التابع له لم يقل المراد الخبر ولم يفسر الشارح المتعلق
بالخبر ليشمل مثل قولين كل رجل ضيعته والا خصر الاوضح ان يقول
اي المتعلق الخبر الذي يمتنع تقديمه عليه وانما اراد بالمتعلق مثل متعلق الجار
بالكل دون متعلق العامل بالمعمول لان المتعلق الخبر تعلق العامل بالمعمول ضمنيا
في المبتدا في مثال على انه عبده مولاه مع انه لا يجب تقديم الخبر وقد يقال
اراد بتعلق الخبر بالكل دون العامل بالمعمول ليشمل مثل قولين كل رجل ضيعته

فيل

ضيعته والفضل للمتقدم **قوله** او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة
مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدا، لما كان الخبر عن ان لا يصلح ان يكون
خبرا عن المبتدا، اراد الشارح التنبيه على ان في الكلام مسامحة والمراد انه خبر
عما يركب عن ان ولم يتعرض لاصلاحه لظهوره بعد التنبيه على المسامحة
ومن قال اصلح كلام المصاصلح الله شانه ونحن نقول كلام المصر على ظاهره
اذ قولنا عندي خبر في التحقيق عن معنى ان لان عندي انك قايم في تاويل
عندي تحقق قيامك والتحقق مغني حرف التحقيق الذي هو ان قيل هذا
اذا لم يكن ان بعدا ما نحو اما انك خارج فلا اصدقه قلت هذا اذا
لم يكن ان في ما نيابتين موقعا للمبتدا، نحو اما انك خارج ولولا انك
خارج وخرجت فاذا ان السبع خاضر والتخصيص بما بعدا ما من ضيعتي
العطف **قوله** اي تقديم الخبر على المبتدا، في جميع هذه الصور فان قلت
ان كان المعنى على ما ذكره لكان الشرط ماخوذا في الجزاء قلت لم يرد بيان
المعنى بل اراد تذكير ما يرتبط به الجزاء من الشرط وهو كل واحد من هذه الصور
فالالف في كل من هذه الصور **قوله** وقد تتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه قيده
به تصحيحا للتقسيم فان تعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه كثيرا ما نحو زيد قايم وعمرو
قاعد ولم يقيده بوحدة الكلام فيكون المعنى وقد يتعدد الخبر في كلام
واحد لانه ايضا كثير كما في زيد ابوه قايم فانه تعدد الخبر في هذا الكلام
الواحد ومن قال قد للتقليل والتحقيق رد اللفظ بين المعنى الحقيقي والمجازي
من غير صارف من الحقيقة **قوله** فانهما في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات
الكيفية المتوسطة فان قلت يلزم خلو الخلو مثلا عن الضمير فيكون الخبر
المشتق خاليا عن الضمير مع انه يكذبه وجوب هذا ان خلوان خاصان
قلت اعتبر في كل منهما ضمير مستغنى المجموع كما اجري على كل اي كل واحد
من الخبر المتعدد وبحسب اللفظ لا بالمعنى اعراب مستغنى المجموع **قوله** وفي

وفي هذه الصورة ترك العطف اولى هذا انما يتم فيما اذا لم يتعدد المبتدا نحو هما عالم وجاهل فانه يجب العطف واجيب لانه يجمع المتعدد اولا في هذه الصورة بالعطف ثم يجعل خبرا ويجب ان يكون هذا الخبر جامدا لفظا او تقديرا لئلا يلزم خلو الخبر المشتق عن ضمير المبتدا وهما عالم وجاهل في تقدير هما رجل عالم ورجل جاهل **قوله** ولا يبعد ان يقال مراد المصر بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف هذا هو الملايم بالحكم بامتناع تعدد الفاعل **قوله** وهو سببيته الاول للثاني او للحكم به هذا ما ذهب اليه الجمهور النحاة واما على تحقيق الشيخ الرضي ان معناه لزوم الثاني للاول فلا حاجة الى التكلف في ادراج وما بكم من نعمة فمن الله في القاعدة **قوله** فلا يرد عليه اي على هذا الاصل هذا المثال اي خروجه فلم يكون الاصل معاوما يدفع بالحكم بشذوذه لكثرته وتوجيه الورود وعلى ما قالوا ان كون النعمة معهم ليس سببا لكونه منافاته نعم وتوقف تعليل انعامه تم بالنقض لكان سببيا الظهور تضمنه معنى الشرط فوقوع الزمخشري في هذا الاشكال غفلة عن سهولة حل العقال على قاعدة الاقران **قوله** فيشبه المبتدا الشرط لكن قصد السببية لازم للشرط اذ لا فائدة له سواها بخلاف المبتدا فانه يصح فيه قصدها وعدمه لبقاء الفائدة بدون قصدها فلذا افترقا بصحة الدخول على الخبر ولزومه في الجزاء ومن لم يتنبه لهذا قال وجه عدم لزومه الفاء ههنا كون المبتدا دخيلا في معنى الشرط غير عريق **قوله** الاسم الموصول بفعل ما ضيا كان باقيا على معناه او غيره على خلاف الشرط فانه لا يكون الا مستقبلا في المعنى والاول ههنا قبيل والشرط لا يكون ايضا قبيل لانحصره هذا في ما ذكره لان المبتدا الذي دخل عليه اما والمبتدا الذي يكون احد الاسماء المتضمنة بمعنى الشرط ايضا كذلك وهذا مما يقتضي منه العجب فان مدخول اما والاسماء المتضمنة كالشرط في الفاء وليست

قوله فانه لا يكون هذا الا ان يقبول فانه لا يكون الا مستقبلا كما ان اسماء الشرط كذلك فان الالف في الموصول العموم يحتمل فيها فان الموصول قد يكون خاصا وصلته عاما كقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات وان الاية للحكاية عن جماعة مخصوصة حصل منهم الفتن اي الاقران او مستقبلة كقوله تعالى قل ان الموت الذي الاية اذ لا يريد كل موت تفرون منه بلقاكم بل المعنى هذه الماهية التي تفرون منه تلاقيكم كذا في الرضي لبرداود

ولك ان تقول ان لفظة كل لما حاطه الافراد لما وقع مبتدا اعني ما اضيف اليه كل فكانه لما اضافه فاعل
لبرداود

في الرضي ويدخل في قولنا الموصول اللام الموصولة ايضا في نحو الزانية والزاني فاجلدوا الخ
لبرداود

وليست مصححة لدخولها والمقتضي لاسم الموصول باسم الفاعل والمفعول لانه الموصول بفعل معنى **قوله** او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما فالاول به باقراد الضمير **قوله** ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم نوقش بان الفاء ههنا زائدة اذ المبتدا المتضمن معنى الشرط يجب ان يفيد العموم كلمات الشرط ورد بان التسخ الرضي صرح بان ذلك لا يجب فيه ونتجه ان معنى الشرط ههنا منافيا ذا لسببية للفاء بالنسبة الى الملاقات ودفعه بانه سبب للحكم بالملاقات **قوله** كل غلام رجل يأتني اه فيأتني صفة رجل فان قلت كل رجل يأتني ايضا مثال للمضاف الى الموصوف لان الوصف انما يكون لما اضيف اليه كل لكل على ما لا يخفى على المتتبع لكلامهم قلت المراد بالموصوفة الموصوفة معنى لا لفظا والكل المحيط لافراد الموصوف موصوف معنى **قوله** والشرط والجزاء من قبيل الاخبار اي الجملة الشرطية لا تكون الا خبرية فلا يرد ان الجزاء قد يكون امرا ونحيه انه ينبغي ان لا يستفهم عن الجملة الشرطية فانه مقصد كثير الدوران فيما بين الناس يبعد ان يكون مهملا نعم ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويمكن ان يدفع بانه لم يقع لتنازع الاستفهام وحرف الشرط في الصدارة ويدفع الحاجة بان يقال هل يتحقق ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ونتجه عليه ايضا ان وجه المنع في ليت ولعل لو كان كونهما مزيلتين للخبرية لوجب ان لا يمنع باب كان وعلمت فالاظهر ان يقال ان نواسخ الابتداء اذا دخل عليه سقط اعتبار صدارة الشرط الذي تضمنه المبتدا فضعف معنى الشرط لانتفاء لازمه الذي هو الصدارة فلم يدخل الفاء في خبر المبتدا لضعف مقتضيه ومع كان القياس عدم الدخول على خبر ان ايضا الا انه لعدم تاثيره في المعنى كالعدم وعدم منع ان المفتوحة لالحاقها بالمكسورة **قوله** فان قيل باب كان اقول في التسهيل ان المنع من حيث النسخ والاستعمال انما يتحقق

فی لیت ولعل وکذا الاختلاف علی هذا الوجه انما وقع فی ان المکسورة
واما المنع او الاختلاف فی غیرها فمن باب القیاس هذا فظهر وجه کل
وقع من المصرف فی هذا المقام **قوله** وقد یجب حذفه قیل لا یجب حذفه اصلا
لانه رکن اصیل فی الکلام ونحو الحمد لله اهل الحمد فی تقدیر اهل الحمد هو واحتمال
کون المخصوص خبر مبتدا محذوف مما لا یعتد به بل یتعین کونه مبتدا
ما قبله خبره قلت فیکون المقطوع من مواقع وجوب حذف الخبر من غیر التزام
غیره فی موضعه فینتقض به بیان وجوب حذف الخبر وبیان احتمال کون
المخصوص خبر المحذوف بنی عن الاعتداد به بل العذر فی عدم ذکرهما فی هذا
الموقع ان الاول فی کبنهم من مبینات بحث النعت والثانی من مبینات
بحث افعال المدح والذم **قوله** ووجه ذلک التخصیص الاهتمام ببیان
الاختلاف الواقع فیها یشعر بان بیان المانع بالاتفاق متطفل لبیان
الاختلاف ولا وجه له فالوجه انه دعاه الی بیان خبر الحروف المشبهة
ههنا انه سیقول وامره کما مر خبر المبتدا فلو لم یبین حاله ههنا لاوقع
الحکم المذکور فیما بعد المتکلم فی الغلط **قوله** ای المبتدا المحذوف جعله مثالا
للمبتدا المحذوف والظاهر جعله مثالا لحذف المبتدا وعلی الاول فی الکلام
حذف مضاف ای کمبتدا قول المستهل وعلی الثانی حذف مضافین
ای کحذف مبتدا قول المستهل فکانه لتقبیل الحذف ترک اظهاره فقوله
مثل المبتدا المحذوف فی قول المستهل بیان للمعنی لا للتقدیر حتی یطلب
وجه صحته **قوله** المبصر للهلال القمر الی ثلثه لیال هلال وبعده القمر کذا
قیل لکن فی القاموس الهلال غرة القمر الی لیلتین او الی ثلث او الی سبع
ولیلتین من آخر الشهر ست وعشرین وسبع وعشرین وغیر ذلک واشار
الی المراد بالمستهل لکنا لم نجد فی کتب اللغة المستهل بمعنی مبصر للهلال
بل هو الصبی الرافع صوته حین تولد وفی القاموس استهل الصبی رفع

رفع صوته بالبکاء وکذا کل متکلم رفع صوته او خفض صوته افاد تعیینه للمبصر للهلال
الرافع صوته وفی بعض الحواشی قیل الاستهلال ماه نو دیده وبانگ کردن
وکلاهما مستقیم هذا فکانه اشار الی ان قول الشارح اشارة الی استعمال اللفظ
المشترک فی معنییه **قوله** لان مقصود المستهل فیه منع لاحتمال ان یکون
مقصوده تعیین شیء بالاشارة والحکم به علی الهلال فالاولی ان یقال من
باب حذف الخبر لان العرب حین یصرح بالمحذوف لا یصرح الا بالمبتدا
قوله جریا علی عادة المستهلین غالبا العادة ما انتفی خلافه او ندر
فقوله غالبا لتعیین ان العادة من ای قسم ووجه العادة ان الحکم مما ینکره
لان المبتدا للرای من بین المتوجهین الی الرؤیة مع کونهم من مکان الانکار **قوله**
ولئلا یتوهم نصب الهلال وجهه ان الغالب فیما هو فی آخر الکلام الوقف
علیه وقبل الاصل فیما افرد بالذکر الوقف **قوله** فان تقدیره علی المذهب
الصحیح واما علی بعض المذاهب الغیر الصحیحة فلیس مما نحن فیه لان منها
ان اذا ظرف مکان خبر عن السبع ای مکان خروج السبع ومنها انه ظرف
زمان والمحذوف هو المضاف الی المبتدا ای خرجت فوقت خروجی
وجود السبع والمذهب الصحیح ان التقدیر فوقت خروجی السبع واقف
فاذا ظرف للخبر المحذوف والذی یدل علی صحة هذا المذهب عندی
ان العرب اذا صرح بالمحذوف تقول فاذا السبع واقف واما فلنا
علی بعض المذاهب الغیر الصحیحة لانه علی بعضها مما نحن فیه وهو ان اذا معمول
فاجات المقدر والتقدیر خرجت ففاجات وقت السبع واقف ویجب
ان یجعل ظرف مکان فی هذا التقدیر ثم کلمة الفاء اما للعطف واما فاء الجزاء
والشرط محذوف **قوله** فیما التزم یقال التزمه الشیء فالتزمه ای قبل ملازمته
وقوله فیما التزم ای فی ترکیب یقال علیه الاظهر فی خبر لیت ان یخلو الجملة
عن العائد الی کلمة ما ولا یخفی انه لا معنی لظرفیة الخبر لحذف الخبر فالحق ما ذکر الشارح

والعائد محذوف اى فى موضعه منه فانه كيب من قبيل البر الكر بدرهم ولك
ان تجعل ما مصدرية والمصدر حينئذ فيكون المعنى وجوبا فى وقت التزام غيره
فى موضعه **قوله** وذلك فى اربعة ابواب لم يلتفت المعرى الى حذف
الخبر فى زيد فى الدار اى حصل او حاصل لان تقدير الخبر لا ملفظى لا يساعده
المعنى والمعنى حاكم بان الخبر فى الدار ليس الا **قوله** الاول المبتدأ الذى بعد
لولا الاولى ان يقول المبتدأ الذى بعد لولا وخبره عام ليستغنى عن
قوله هذا اذا كان الخبر عاما وكانه اختار ما اختار تنبيها على ان تعيين
النحاة الضابطة الاولى قاصر لا بد من تقييده **قوله** اى لولا وجد زيد
وزيف بان حذف الفعل لا يكون واجبا من غير مفسر ولا فى الماضى بعد
تكريره فى غير الدعاء وجوب القسم الا نادرا **قوله** وقال الفراء لولا اى
الرافعة ولا يخفى انه لا بد من القول بحذف مسند الكلام فحينئذ ان كان
خبرا يلزم كون المسند اليه معمولا للعامل لفظى دون الخبر **قوله** وثانيها
كل مبتدأ كان مصدرا صورة الا لو كان مصدرا اولا وثانيا فان
المبتدأ من المصدر صورة ان لا يكون مصدرا حقيقة فافهم **قوله** منسوبا
الى الفاعل يدخل فيه نحو ضرب زيد عمرا قائما وقد اشترط الرضى الاضافة
الى احدهما او كليهما نحو تضارب زيد قائمين **قوله** وبعده حال يجب
فى هذا الحال الواو اذا كانت جملة اسمية **قوله** واكثر ما يرى السوبى ملفوظا
وخطب ما يكون الامير قائما قال الشيخ الرضى يجوز فى هذا القسم رفع
الحال على الخبرية بان يقول خطب ما يكون الامير قائم لان اول الكلام
كان مجازا والمجاز يونس المجاز فجعل اخره مجازا فان قلت فلا يكون
التركيب من مواضع وجوب حذف الخبر فلا تتم القاعدة قلت اذا رفع
قائم لم يكن التركيب من القاعدة لانتفاء الحال ولا يخفى ان ما ذكره
من جواز رفع الحال فى هذا القسم مقيد بما اذا كان اول الكلام مجازا

قوله ويجب فى الحال الواو وذلك لان الكلام عليها ان وجوب
الواو متفق عليه مع ان الكسائى يجوز تجرد هذا الحال
من الواو ولو قوعها موقع الخبر فيقول ضربى زيدا اليوه
قائم قائما ابن داود

مجازا كما افاده تعليله الا ان يكون الحكم مبنيا على اطراد الباب وجوز الشيخ
وغيره جعل المصدر فى اخطب ما يكون الامير خبيثا اى خطب او فاق
كونه فاعلا دافعا فعل المضاف الى المصدر الاعم من المضاف اليه بلا واسطة
او بواسطة **قوله** ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما تقديرا اذا كان لتحصيل
للحال عامل سوى المصدر اذ المصدر لا يجوز ان يكون عاملا فيها كما ستعرف
ولا يجوز ان يكون العامل حاصلا لان ذا الحال هو غير المصدر وفاعل
حاصل هو المصدر فلو جعل حاصل عاملا اختلف عامل وصاحبه ولا يجوز
عندهم وبهذا عرف ان من جوز الاختلاف له ان لا يخالف فى تقدير
اذا كان ويكفى بتقدير حاصل **قوله** فحذف متعلقات الظروف الاولى
متعلق الظرف **قوله** ثم حذف اذا مع الشرط العامل فى الحال اذا هذه
ظرفية حالية عن معنى الشرط كما لا يخفى **قوله** وفيه تكلفات كثيرة منها (لعل اذ)
حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت فى غير هذا المكان ومن
العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة ومن قيام الحال
مقام الظرف هكذا اكتب فى الحاشية ولا يخفى عليك ان الواجب
مع الجملة المضاف هو اليها وان حذف اذا مع الجملة المضاف اليها اكثر من
ان يحصى فى غير هذا المقام مع الفاء الفصيحة ووجه جعل كان تامة انهم
لم يجدوا بدا من جعل المنصوب بعد المصدر حالا لظهر وجه لزوم نكارته
ولزوم الواو فيه اذا كان جملة اسمية فلو قدر كان ناقصة لكان خبرا جائز
التنويف غير حامل للزوم الواو اذ لا يدخل الواو فى خبر كان الا نادرا شبيها
بالحال ولا يلزم وفيما ذكره من التوجيه الخالى عن التكلف ان المحذوف متعلق
كان الملابسة بالنظر الى الفاعل بمعنى وبالنظر الى المفعول بمعنى آخر وان صدور
الضرب وقوعه لا يعهد التعبير عنهما الى الملابسة **قوله** ثم تقول حذف
المفعول الذى هو ذو الحال لو قال بحذف العامل وذى الحال معا واحدة

كما في راشد امهد يا لكان اكثر استراحة من التكلف **قوله** وتقييد المبتدا
المقصود وعمومه بدليل الاستعمال يقال وجهه ان الجنس المعرف اذا استعمل
بلا قرينة تخصيص يعم جميع ما يقع عليه دفعا للترجيح بلا مرجح وهذا يوكد وجوب
كون هذا المصدر مضافا لوجوب اضافته الى المعرفة حتى يتعرف **قوله**
اى ضربي زيدا اضربه فايما وان عيب فيه الا انهم لم يجوزوا حذف المصدر
مع بقاء معموله لانه كحذف ان مع الفعل مع بقاء معموله وهو حذف
الموصول مع بعض صلته ولم يجوزوه **قوله** لكونه بمعنى الفعل ويويده
عدم صحة تاكيده المعنوي وتوصيفه يقال وجه استفادة الحصر من غير
تقدير الخبر غير ظاهر **قوله** وثانيها كل مبتدا استحق خبره على معنى المقارنة
جعل الرضي حذف الخبر هنا غاليا وجعل الكوفيون الواو بمعنى مع خبرا
فالرفع عندهم منتقل من الواو الى مدخوله وهو تكلف **قوله** وذلك
مثل كل رجل وضيعته كتب في الحاشية الضيعة في اللغة العقار التي
هي الارض والنخل والمتاع وههنا كناية عن مصحفها اعني الضيعة انتهى و
كانهم شبهوا ضيعة الرجل بالارض المغلة لا تفنى وفي مثل هذا التركيب
سوال مشهور وهو ان ضمير ضيعته لا يصح ان يعود الى كل ولا الى رجل
ودفعه انه كما ان كل رجل نائب عن اسماء كثيرة ضميره نائب عن
ضمائر كثيرة يعود بكل اعتبار الى رجل ما في كل رجل فكانه قيل زيد وضيعته
وعمرو وضيعته وهكذا **قوله** اى كل رجل مقرون مع ضيعته لم يقدر
كل رجل وضيعته مقرونان ليكون محل النائب عن الخبر متاخرا فيصح
الحكم نيابته **قوله** واقيم المعطوف في موضعه لان المعطوف على المبتدا
وان كان من تتمته لكنه يذكر بعد الخبر فيصح ان ينوب عن الخبر هو
فاعل الخبر اى كل رجل مقرون هو وضيعته فحذف المؤكد مع المؤكد وهو
جايز ومعنى كل منهم كل مبتدا عطف عليه بالواو بمعنى انه عطف عليه

وله منتقل من الواو فيه بحث من ان الواو منصوب
على الظرفية مرفوع محلا والانتقال فرع كونه مرفوعا
لفظا والثاني منتف والذي يفهم من كلام الرضي في
البحث كون وضيعته خبر الكما في زيد عندك فتامل
لبزداود

وله ويشغل مكانه ومن انه كل عليه فاعال هو
معطوف على ضميره صح

عليه صورة لا حقيقة ولا يخفى انه يستغنى عنه بما ذكرنا **قوله** بكون مقسما به يغني
مغنيا لذلك مستهترا فيه بحث يتبادر من سماعه انه ذكر للاقسام به ليكون
قرينة على حذف الخبر الذي هو قسمي **قوله** والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل
مع اه في القاموس العمر بالضم والفتح البقاء وبالفتح الدين قيل ومنه
لعمري **قوله** اى من المرفوعات خبران واخواتها تنبيه على ان ذكر
خبران ليس لانه من خبر المبتدا بل لانه من المرفوعات ولم يرد ان خبران
مبتدا حذف خبره وقوله هو المسند جملة مستانفة لانه تكلف بعيد
لا حاجة اليه والاخوات بمعنى الاشباه وليس هذا وضعا لغويا بل هو
استعمال لغوي قال الله لا كلما دخلت امة لعنت اختها وانما قال المصر
خبران ولم يقل ومنها خبران قصدا الى البيان على وجه يجمل المذهب
الاصح ومذهب الكوفي وهكذا في باقي الاقسام **قوله** احد هذه الحروف
زاد لفظ الاحد لانه لا مرفوع دخل عليه جميع هذه الحروف ولا بد من
مثل هذا التصرف في الحد وداى خبر واحد من ان واخواتها والاوضح
الاخصر الانفع ان يقال خبر الحرف المشبهة بالفعل هو المسند بعد دخوله
قوله عليهما اى على المسند ومنى آخر ولا يخفى عليك ان المفهوم من
العبارة دخول هذه الحروف على المسند لا على المسند ومنى آخر وان كان
صحيحا في الواقع ولا حاجة الى الحمل عليه فالاولى الاقتصار على ما هو المتبادر
قوله والمراد بدخول هذه الحروف كانه معنى عرفي للدخول والمتبادر
في عرف الفن الدخول لا بيرات اثر لفظي لان نظر الفن فيه فالتعميم
خلاف الظاهر ومع ذلك مضر لانه يدخل في التعريف المسند الذي
دخل عليه ان المخففة الملغاة عن العمل فانها ورد على المسند والمسند اليه
لا يرات اثر معنوي هو التاكيد للنسبة المتعلقة بهما مع انه خبر المبتدا
لا خبران الا ان يتكلف ويراد بقوله لفظا ما يقابل تقديرا ومحلا وبقوله

ارى ان اثر اللفظي دون المعنوي

معنى يشملهما قوله فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى اصلا فلا وجه لتقييده بالجملية قوله فلا يحتاج الى ان يجاب عنه يعني ان الجواب السابق يغني عن هذا الجواب الذي يحتاج فيه الى تكلف بعيد لان المتبادر من المسند المسند المطلق لا المسند الى اسماء هذه الحروف وهذا انما يتم اذا كان ما حمل عليه الدخول معنى متبادرا من اللفظ متعارفا بين القوم كما اشرنا اليه قوله ويلزم منه عطف على قوله يجاب فيكون المعنى فلا حاجة الى ان يلزم منه ولا خفاء في بعضه فالذي ان يقول على انه يلزم ويمكن دفع الاستدراك بان يجعل المراد المسند بعد دخول هذه الحروف الى اسمائها وكما انه يلزم الاستدراك يلزم خروج قايم في ان زيدا قايم ابوه فان الخبر قايم وهو مسند الى الفاعل لا الى اسم ان ويتوقف معرفة خبر ان على اسمه المنتظر انتظارا طويلا قوله فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم او تاويل بما هو اعم من الاسم حقيقة او حكما ويمكن ان يقال لا حاجة الى التاويل لان الخبر الجملة مبين بقوله وامره كامر خبر المبتدا كما ان خبر الجملة للمبتدا مبين بعد ذكر تعريف مختص بالخبر المفرد قوله مثل قايم في ان زيدا قايم تنبيه بالمثال على ان المراد بخبر ان واخواتها خبر واحد منها وان المراد بدخول هذه الحروف دخول احد هذه الحروف قوله والمراد ان امره كامره لا خفاء ان المراد من عبارة المصنف توضيح خبر ان بحيث يعرف ان اي خبر صحيح واي خبر فاسد ومما ذكره الشارح تكلف على انه بعد ما فسره بقوله وامره كامر خبر المبتدا بان امره كامره في اقسامه ومن اقسامه الخبر المتضمن لصدر الكلام لزم ان يكون خبر ان ايضا كذلك والفساد انما طرء من قوله بعض الاستثناآت وينبغي ان يقول الا في تضمنه استفهاما وفي وقوعه جملة نشائية نحو ان زيدا اضربه فانه لا يجوز مع جواز زيدا اضربه

قوله ويمكن دفع الاستدراك فيه ان الاستدراك ناش من كون المسند ما ذكره المجيب لا من التقدير حتى يتصور دفعه للاستدراك فتدبر لبرادود

وجه التنبيه هو ان قايم في المثال موصوف بكونه خبر واحد من الحروف المشبهة وبكونه مدخول حرف واحد فقوله ومرجعهما في قايم فيهما خبر ان واخواتها هو الاسم الموصوف بهذين الوصفين وهذا الان هذا التنبيه استفيد قبل المثال فلا تغفل لبرادود

ومما لم يذكره عدم صحة دخول الفاء على خبره مع تضمن اسمه معنى الشرط لكنه لم يلبث لسبق ذكره وقوله ان من ابائك ايراد على مذهب غير سيبويه من ان من في من ابوك خبر وهو لا يرد على المصنف مع اختياره مذهب سيبويه قوله الا في تقديمه اي في تقديم خبر ان فان حكم تقديمه الامتناع وحكم تقديم خبر المبتدا الجواز والوجوب وبهذا يتبين فساد ما قيل حق البيان الا في التقديم لان التقديم قد ترك لانه استثناء عن وجوه الشبه ووجه الشبه يجب ان يكون سالما قوله الا اذا كان ظرفا فيه انه يلزم ان يكون حكمه حكم خبر المبتدا في التقديم اذا كان ظرفا مع انه ليس كذلك لان الخبر الظرف قد يتضمن ما له صدر الكلام ولا يجب تقديمه نحو ان زيدا في الدار فان اللام الابتدا له صدر الكلام الا ان يقال اللام له صدر الكلام في غير باب اي قوله وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة فيه بحث لان الاصح وقوع النكرة مبتدا صرح به الشيخ عبد القاهر في دلايل الاعجاز فليس حكمه الا جواز التقدم فضلا عن الوجوب الا اذا كان ظرفا خاصة قوله خبرا لا الكاينة لنفي الجنس قدر المعرف باللام سبيلا الى رعاية جانب المعنى لان المعنى على انه تركيب توصيفي والمشهور في امثاله تقدير النكرة احترازا عن حذف الموصول مع بعض الصلة فانه لا يجوز عند البصري فالتقدير خبر لا كاينة لنفي الجنس على جعل كاينة حالا من كلة لا تبادر بها بالمفعول لمعنى الفعل المستفاد من اضافة الخبر اليها اي جعلته لكلة لا وعليك برعاية جانب المعنى اذا عارضه جانب اللفظ فانها الجادة لاولي الالباب قوله اي لنفي صفة اولا رجل قايم مثلا لنفي القيام على الرجل لا لنفي الرجل نفسه فيه ان لا رجل بتقدير لا رجل موجود لنفي لا لنفي صفته والوجود وان كان صفة لكن اذا نفي عن الشئ يقال نفي الشئ ولا يقال نفي صفة الشئ اذ انفي الشئ ليس الا نفي وجوده فنفي الصفة صار بمعنى نفي صفة غير الوجود فلما

كون لنفي صفة الجنس يكون لنفي الجنس لم تتم التسمية فيما هو لنفي الوجود ولو
حمل على نفي الجنس لم تتم فيما هو لنفي صفة الجنس فلا بد من التسمية بملاحظة حال
البعض الافراد وح يصح حمل العبارة على ظاهرها ولا حاجة الى صرفها عنه
قوله والمراد بدخولها ما عرفت في خبر ان من الدخول لا يراد
انه لفظا او معنى ففي قوله فلا يرد نظر كما عرفت لظهور ايراد اثر
معنوي في بعض ب قوله وجعل في الدار صفته قال المصنف المثال الحسن ما يكون
واضحا غير محتمل لان للايضاح فحقه ان يستغني عن الايضاح وكما ان في الدار
في الرجل في الدار يحتمل ان يكون صفة رجل يحتمل ذلك في لا غلام
رجل فذلك عدل عن طرف المثال قوله لا يجوز ارتفاع صفته هكذا
قال المصنف واعترض عليه بانه يجوز عند جماعة فراد الشارح لدفعه قوله
على ما هو الظاهر يعني ان رفع صفة المعرب المنصوب خلاف الظاهر
فان احتمال الظاهر في لا غلام رجل ظريف الخبرية دون الوصفية وهذا
يكفي لوضوح المثال وحسنه قوله لا تقييد بالظرف يعني من غير سماجة
ويريد بنحوه الحال وفيه نظر لان الظرافة لو لم تقبل التقييد لم يصح صار
زيد ظريفا فالاولى ان لا تجاوز عن المثال ويقال لا يحسن تقييد الظرافة
بفي الدار لانها لا تقبل هذا التقييد ولا يخفى ان نفي جميع غلام الرجل بين
ما بين الصفتين ايضا غير مقبول والمعهود في مثله نفي الحصول في الدار
عن الغلام الموصوف بالظرافة قوله وليكون مثالا للنوعي خبرها وليكون
مثالا للجنة المتعددة فانه احوج الى الايضاح فلو ترك بيان نوعي الخبر لكان
اشمل قوله ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اقدر موصوف كثيرا مصدر
الفعل والمشتهر في مثله تقدير الزمان وهو الملائم لقوله وتنوينهم لا ينتونه
اصلا قوله لدلالة النفي عليه يقال لان النفي يقتضي منفيا ولما لم يكن قرينة
خصوص ينصرف الى العام وقيل لان النفي رفع الوجود ورد بان النفي

بان النفي رفع الوجود الشامل للوجود في نفسه وللوجود لغيره فلا يدل على الوجود
في نفسه وهو ليس شيئا لان المتبادر من النفي نفي الوجود في نفسه كما ان المتبادر
من الوجود الوجود في نفسه فينصرف عند الاطلاق الى نفي الوجود في نفسه
قوله اي لا اله موجود الا الله جعل الزمخشري كلمة التوحيد جملة تامة مستغنية
عن تقدير الخبر وكتب فيه رسالة ومحصول ما ذكره ان اصل الله كتب الله آله
فدخل لا والا للحصر فالمسند اليه هو الله والمسند هو الاله وهذا مما تتجه في تعقله
الاذكياء ويتعجبون من كلامه هذا وانا اوضحه لك بكلام وجيز وهو انه لو دل
لا والا بكلمة انما وقيل انما الاله الله لكان كلاما من غير تقدير وانما هو النفي والكلمة
الا فعلم ان قول النحاة بالتقدير لداع لفظي هو ان لا تطلب خبرا ولا
يحتاج اليه المعنى قوله انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر زيادة المصنف
بان لا يجوز ان يكون اسم الفعل واسم الفعل لا يكون على هذه الصفة ورد
ايضا بان اسم الفعل الذي يحذف الفعل اللازم لا ينصب ما بعده ولم
يلتفت الشارح الى تزييفه لانه يجوز ان يكون نائبة لا تنفي كنيابة باسناد
او عوا ويكون فاعل الفعل الضمير المبهم المبينة بالمنصوب بعدها قوله وعلى
التقديرين يحملون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة اذا ثبت
في لغة بني تميم لا غلام رجل قائم برفع قائم فلا يكون لانكار النحاة اثبات الخبر
في كلامهم معنى لانهم لا يقولون لم يحمل قائم خبرا الان هذا البحث ليس
العرب والانكار انما ثبت في لولا نحو انه في مثل لا غلام رجل قائم نصب
قائم ولهذا قال الاندلسي لا ادري من اين هذا النفل والحق انه يجب اثباته
اتفاقا اذا لم يقم قرينة واما اذا اقامت فعند بني تميم يجب الحذف
وعند المجازيين يجوز هذا فقول من كلام المنزل ويحذف كثيرا انه يحذف
كثيرا لقيام قرينة الا انه لم يصرح بشرط قيام قرينة لظهور انه لا معنى
للحذف بدون القرينة وكثيرا ما لا يصرح به لهذا كما في قوله ويجوز رفع

حذف حرف النداء وقوله وقد يحذف المنادى وقوله وقد يحذف فان
معانى الفعل والفاعل ووجه كثرة الحذف فى خبر لا دون خبر المبتدا
رعاية مطابقة لفظ الخبر ومعناه فى الانتفاء وهو معنى قوله وتنبو بهم
لا تثبتونه انهم لا تثبتونه عند قيام قرينة ولو قال ودايما عند نبو بهم
لكان اخصر قوله وبما عرفت من معنى الدخول وقد عرفت ما يمنعك
عن القبول قوله اى عمل ليس هذا مفهوم من اضافة الاسم اليها ولا لانقول
المستفاد من الاضافة عملها لا عمل ليس قلت الحكم بالشذوذ على
عملها الا على عملها على عمل ليس حتى يتوهم كثرة عمل آخر وانما قال الشارح
اى عمل ليس تنبيها لما هو الواقع ومن قال العمل مستفاد من التشبيه
بليس فقد بعد وكذا تجويزه رجوع الضمير الى التشبيه لان التشبيه واقع
من غير شذوذ وانما الشذوذ وقع فى نتيجة التشبيه لانه لا شذوذ فى
نفيه وخوله على المبتدا والخبر قوله شاذ قيل حمل على الشذوذ
فى الاستعمال وللشذوذ وبمعنى الخروج عن القياس احتمال قوله
فيقتصر عمل لا على مورد السماع وهو النكرة ومن قال وهو الشهور فبيانه
محل قوله من صد كتب فى الحاشية لصد والاعراض والبراح و
الزوال والضمير فى بيانها للحرب اى من اعرض عن بيان الحرب
فلا زوال لى عنها قوله ولا يجوز ان يكون لنفى الجنس رد على الشيخ
الرضى حيث قال انه لنفى الجنس ومنع وجوب تكرار المرفوع بعد لا
فان التكرار انما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها بقى احتمال
ان يكون لا براح من قبيل لا ارى فجعل الشاعر نفسه عدم المفارقة كما
يجعل الرجل عين العدل فى رجل عدل واحتمال ان لا يكون لا عاملة
لجواز ان يكون متعلق الظرف مرفوعا فلا استشهاد فى البيت على
عمل لا قوله اعلم ان المراد بالسند هذا النوض مبنى على الغفلة عما ذكره

قوله اى عمل ليس كان المضارع يريد عمل لا لكونه
مأخوذا من ليس لعلاقة المشابهة هو عمله
فقيه مبالغة فى نفى عمل لا فاضل لبرداود

اى لا نسلم شيئا من هذا السوال فان ليس نقائض بان
المستفاد من الاضافة عمل ليس كيف والحكم بالشذوذ
على عملها لا على اه فعلم ان المستفاد من الاضافة عملها
لا عملها عمل ليس وهو مرجع الضمير وقوله اى عمل ليس
لتعيين ما هو الواقع لان ذلك العمل فى الواقع
عمل ليس لا انه مرجع الضمير فاعلم فانه دقيق
احمد شه واى

عما ذكره فى تعريف الفاعل قوله اى علامة كون الاسم مفعولا اى مرتب
انه علامة كون الاسم مفعولا فلا يبطل طرد تعريف علم المفعولية ولا طرد
تعريف المنصوبات بمررت بمسلمات ومسلمين ومسلمين بل مررت بزيد
وقوله وهى اى علامة كون الاسم مفعولا مع قيد الجنسية فلا حاجة الى تقييد
الامور الاربعة بالجنسية قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه لغة واما
اصطلاحا فصحيح الاطلاق على كل من الخمسة وهو ما قرن بفعل لفائدة ولم
يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا ولا يخفى انه ينتقض بمفعول
ما لم يسم فاعله فانه مفعول ولم يشمله التعريف الا ان يقال اطلاق المفعول
عليه باعتبار انه كان فى الاصل مفعولا اصطلاحا وقوله بخلاف المفاعيل
فيه نظر لانتقاضه بضربته تأديبا وكرهت كراهتى وفعل الضرب والتأديب
ولمت زيدا فى ضربه فانه يصح اطلاق المفعول على هذه الامور الا ان يقال
لا يصح اطلاق المفعول على الاربع مطلقا بل بالنسبة الى البعض افرادها و
ينفرج من هذا وجه آخر لوصف المفعول بالمطلق فيما نحن فيه فاحفظه
فان قلت صحة اطلاق المفعول على الضرب مثلا باعتبار تعلق الفعل به
ووقوعه عليه فانك تقول فعلت الضرب وبهذا الاعتبار هو مفعول به
لا المفعول المطلق قلت المفعول فى اللغة مما يصح وقوع الفعل عليه وجميع افراد
المفعول المطلق كذلك حتى فعلت فعل بخلاف المفاعيل الاربع واما
القول بتعلق الفعل بالفعل لاستلزام التسلسل فدفعه واضح على اهله فان قلت
اذا صح اطلاق المفعول به على اطلاق المفعول لان صحة اطلاق المطلق
من لوازم صحة اطلاق المقيد قلت المفعول به تقييد فى الظاهر وتعميم
فى التحقيق فان المفعول فيه يقيد بالصيغة والمفعول به خال عنه
متقيد بالكناية فقيد به بمعنى المفعول لا متقيد وليس صحة اطلاق
المطلق من لوازم صحة اطلاق هذا المقيد قوله فلا يرد عليه مثل ما ت مونا

قوله وهو ما قرن اى من حيث انه المقارنة
فلا يرد مفعول ما لم يسم فاعله فلا تغفل
لبرداود

وكذا ضرب زيد ضربا على صيغة المجهول لانه فعله بمعنى انه قام بفاعل معنى
الفعل المذكور اى بما قام به معنى الفعل المذكور فى حاجة مع ما فى التفسير
الى جعل الفاعل اعم من الفاعل حقيقة او حكما ليدخل فيه نحو ضرب زيد ضربا
كما ظن البعض بعض الظن **قوله** وانما زيد لفظ الاسم مما ذكره فى وجه
زيادة الاسم واضح لامزية فيه انما السان فى تخصيص المفعول المطلق
بزيادة الاسم فى تعريفه دون اخواته فلذا احتيج الى ما قيل ان زيادة
لاخراج ضرب الثانى فى ضرب زيد فان ضرب الثانى ما فعله
فاعل فعل مذكور وتنبيه عليه ان آن احدهما ما قيل ان ضرب الثانى ما فعله
فاعل فعل مذكور لانهم لا يجردون صفات المعانى التضمنية على الالفاظ
وانما يجردون صفات المعانى المطابقية وثانيهما ما نقول انه لا تشنيع
لاخراج زيد ضارب ضارب فالوجه ان يقال زيادة الاسم ههنا
وتركه فى اخواته تفنن فى البيان والشارح جعل الاسم مخدوفا فى تعريفات
اخواته اكتفاء بذكره فى تعريفه **قوله** او اسما عطف على قوله مذكورا
اقول لا يخفى ان الفعل المذكور يشمل الملفوظ والمقدر والكلام لان المراد
اعم من الفعل وشبهه كما هو السابع **قوله** وخرج به المصادر التى لم
يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد وكذا خرج نحو
ويل لك وانواع الضرب وقفت او الف ضرب وقف لكن لم يخرج
بعد ضرب شديد فى قولك ضربه ضرب شديد وضربى انواع الضرب
او الف وتحقيق الكلام ههنا ان معنى اسم ما فعل فاعل فعل مذكور انه اسم
يدل على ما فعله فاعل فعل بحسب الهيئة مثل ضربا فى ضرب ضربا يدل
على ان الضرب فعل المتكلم فعلى هذا اسم ما فعله فاعل اخرج جميع المصادر ولا
حاجة لاخراجها الى قيد فعل مذكور انما هو لاخراج مثل اضارب زيد وضرب
زيد شديد ولا الى قوله بمعناه لاخراج تأديبا فى ضربت تأديبا وانما هو

وانما هو لاخراج اقائم وضارب زيد على سبيل النازع فان ضاربا اسم
ما فعله فاعل لقائم بحسب دلالته التركيب لكن ليس بمعناه فقائم وبهذا اندفع
عن التعريف ورود نحو كرهت كراهتى فان كراهتى لا يدل بحسب التركيب
على انه فعله فاعل **قوله** صفة ثانية ولا بعد ان يكون متعلقا بمذكور **قوله**
بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على جزء فصل الشارح عما ذكر
ان الفعل اعم من الاسم الذى فيه معنى الفعل فانه حقيقة يكون معنى الفعل عين معنى
المفعول المطلق ولا يكون مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء اذا كان مصدرا
والمراد باشتمال العامل على معنى المفعول ليس اشتماله على مفهوم لفظه بل على ما قصد
به من الافراد لئلا ينتقض نحو ضربت انواعا فان ضرب يشتمل على ما صدق عليه
الانواع لا على مفهومها لان الضرب المقصود منه عين الانواع ثم خرج
تأديبا انما تيم لو كان التأديب غير الضرب اما اذا كان فى التحقيق عينه فلا
يخرج فعلك بالتحقيق الذى سمعت **قوله** للتاكيد ان لم يكن فى مفهومه زيادة
على ما يفهم من الفعل اى لتاكيد العامل باعتبار تمام معناه اذا كان مصدرا وبعضه
اذا كان غيره نحو ضربت ضربا ونظيره نفخة واحدة ويلزم مما ذكره ان يكون
مثل ضربت ضربا فى الزمان الماضى مفعولا مطلقا للتاكيد **قوله** والنوع
ان دل على بعض انواعه يريد الدلالة على بعض انواعه فقط او فى ضمن الدلالة
على جميع انواعه ليخرج نحو ضربت جميع انواع الضرب **قوله** والعدد ان
دل على عدده اى عدد دل الفعل لا عدد نوعه وبهذا امتاز المثنى للنوع
عن المثنى للفرد الشخصى **قوله** لانه دالة على الماهية المعراة على الدلالة على
التعدد والا لكان فى مفهومه زيادة على مفهوم الفعل **قوله** وقد يكون
اى المفعول بغير لفظه ومناط فائدة هذا الحكم كلمة قد المفيدة للتعليل لانه
وان علم من التعريف انه لا يشترط ان يكون بلفظه لكن لم يعلم ان ما هو بغير
لفظه قليل او هو عطف على لا يثنى ولا يجمع اى الاول فقد يكون بغير لفظه

فهو لدفع توهم ان كونه للتاكيد يوجب ان يكون بلفظه لان التاكيد
المعنوي بالفاظ محفوظة واللفظي لا يكون بغير لفظه ولا بعد ان يقال
اراد التصريح بانه ليس تابع سيبويه **قوله** نحو قعدت جلوسا واحد
التركيب انما يصح بطريق الحقيقة لو لم يكن القعود مخصوصا بما بعد الاضطجاع
والجلوس بما بعد القيام كما ذكر في شرح المصابيح البتوية ولا يخفى انه مما
للغابرة بحسب الباب ايضا **قوله** وسيبويه تقدر له عاملا اي فيما
عدا مثل ضربته انواعا والظاهر مع سيبويه في مثل انبت الله نباتا
ودون مثل قعدت جلوسا **قوله** خبر مقدم هو من قبيل انواعا من الضرب
وخبر هم التفصيل مخفف خير ولا يغير في التثنية والجمع والتانيث في
القاموس يقال فلان خيرة الرجال وفلانة خيرة النساء **قوله** والجمع
قطع الالف والاذن اه في الرضي كلمة او بدل كل واو وهو الموافق
للغة وهو دعاء عليه بالذل وقبح الحال **قوله** وهذا يعني وجوب
الحذف سماعا لا يخفى انه لو كان يعني وجوب الحذف سماعا هذا الحال
انعكس ايضا واجب الحذف سماعا لانه لم يوجد في كلام العرب
استعمال الافعال العاملة فيه بل يعني وجوب الحذف سماعا انه لم يوجد
استعمال الافعال العاملة ولا قاعدة له نعرف بها **قوله** فاجاب
بعضهم الصواب انه لا جواب للاعتراض لان كل مصدر اضيف الى
الفاعل او المفعول بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا ولم يقصد بها
بيان النوع وجب حذف ناصبها سواء كان هذه المصادر او غيرها
فحذف عاملها قياسي اوليس بواجب ولا يذهب عليك ان الاوفق
بعباره المصنف هو الجواب الاول **قوله** مثنى اريد اثباته لا حاجة الى
حمله المثبت على ما اريد اثباته **قوله** بعد نفي داخل الظاهر انه قد ينفي صفة
لان الصفة الواحدة لا يصح ان يكون تابعة لموصوفين وقيل صفة النفي

والقاموس دليل على عدم التغيير في التثنية وغيره لانه
نقل للمذكر بالتاء، وللمؤنث بغير التاء، ولو تغير
لوجب ان يكون بالعكس لكن يستعمل كل
في كل لمرداود

قوله لان كل مصدر اه ولك ان تقول ان اللازم
مما ذكره وجود ضابطة عند ما ذكره المصنف بدل
على ان الحذف فيما اضيف الى الفاعل او المفعول
بواسطة حرف الجر او بغير واسطة يكون قياسيا
وذلك لا ينافي كون الحذف في غير المضاف
الى الفاعل او سماعيا يعني انه لم يوجد هم ويكون
ذكر الفعل صادرا من غير الفصيح فاضل لمرداود

النفي فالمقدر صفة معنى نفي وما ذكره الشارح اظهر اذ لا وجه للفصل بين الصفة
والموصوف والحق انه لقوله نفي او معنى نفي تاويله بواحد من نفي او معنى نفي والصفة
في الحقيقة صفة واحد منهما ولو قال بعد نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه او
اومعناه بارجاع ضمير معناه الى النفي المقيد لكان اوضح فافهم **قوله** داخل
على اسم لا يكون خبرا عنه اي داخل على اسم طالب للخبر ولا يكون المصدر خبرا عنه
لعدم قصد المتكلم خبريته والمراد بالدخول الدخول صورة او معنى ليشمل ما كان
زيد الاسير بمعنى الا يسير سيرا فان النفي وان لم يدخل على زيد لفظا لكنه
دخل معنى لانه لنفي السير عن زيد كما في زيد الاسير او خروج بقولنا لا يكون
خبرا عنه بقصد المتكلم نحو ما زيد الاسير بالرفع وقيل المعنى لا يصلح ان يكون
خبرا بلا تاويل او مبالغة وجه نظر لانه يصدق مع ذلك على ما زيد
الاسير مع انه ليس محذوف الفصل **قوله** لانه لو كان خبرا عنه لكان
مرفوعا على الخبرية قيل فلا يكون مفعولا مطلقا لانه مرفوع ورد بان المفعول المطلق
قد يرفع بالقيام مقام الفاعل قلت لا يكون مفعولا مطلقا لانه معمول
للعامل المعنوي والمفعول المطلق لا يكون كذلك والاولى ان يمثل بما هالك
الاسير اشد بدا فان حذف فعله لا يجب بل يصح ما هالك الا ان يسير
سير اشد بدا **قوله** او وقع مكررا لوقال او مكررا بالعطف على مثنى
لكان اخصر الا انه احترز عن توهم عطفه على قوله خبرا **قوله** اي في موضع
الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه لا يخفى انه لا تفي العبارة بتقدير هذا
وكانه جعل المضمر وقع راجعا الى مفعول مطلق وقع بعد اسم لا يكون
خبرا عنه لانه مما ذكر ضمنا لكنه بعيد ايضا والاخصر الاوضح هو ان يقال
ما وقع مثنى بالا او معناها او مكررا بعد مبتدا لا يكون خبرا عنه **قوله**
وانما جمع بين الضابطين لكثرة اكتفاء الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه فغيره
انه يقتضي ان يجمع بين قاعدتي ما وقع مضمون جمله لكثرة اكتفاء الوقوع مضمون

جملة قوله بنبها على ان الاسم الواقع موقع الجزاء او على انه يكون للتاكيد
والتنويع ولم يلتفت الشارح الى هذا الوجه لانه يوهم الحصر فيهما او على انه
قد يكون بحيث يجب تقدير عامله بعد الا كما في المثال الاول اذ لا يصح استثناء
السير المطلق عن السير المطلق وقد يكون بحيث لا يجب كما في المثال الثاني
فانه يصح تقدير العامل قبل الا اي ما انت تسير الا سيرا البريد قوله البريد
معرب دم بريد وهو اسم بمعنى اكتر بام اذ علامته قطع الذنب ثم
صار اسما بمعنى بيك قوله ومنها ما وقع تفصيلا قبل القرينة على حذف
العامل مضمون الجملة فانه ينتقل منه الى آثاره وفيه نظر اذ لو كان الانتقال
منه الى اثاره لم يحتج الى ذكرها مع ان الحاجة بينة بل القرينة في حذف
عامل المفعول المطلق نفسه لانه يتعين ان يكون بمعناه قوله والمراد
بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل اي فيما اذا كان مناط الفائدة
نسبة المسند الى الفاعل او المفعول فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة
الايقاعية وهي تقول او المصدر المقيد بالحال فيما اذا كان مناط الفائدة
الحال كاصحب مع زيد مسرورا فانما ان ينتفعه او ينفك فان مضمون
الجملة انما صحبة زيد في وقت السرور والاثر انما حفظه فانه من المواهب
الرفيعة الجليلة قوله وباشره غرضه وغرض الشيء اثر فاعله بواسطة
سمي اثرا له وهي تقول الخ ان يجعل مثل فند والوناق فانما منابعد
وانما فداء مفعولا له فيستغني عن تقدير العامل وانما اقتصر الشارح على
بيان مفهومات القيود واعرض عن بيان احتراز انه المبينة لغير
لان ما قبل ان مضمون جملة احتراز عن مضمون مفرد نحو له سفر يصح صحة
ويغتنم اغتنما لانه مضمون المفرد كلام لا محصل له لان صحته اثر مضمون
الجملة لانه اثر سفره وسفره مضمون وكذا ما قبل ان متقدمة بيان
للواقع لان التفصيل لا يتقدم الاجمال مم وكذا ما قبل الحذف عزه

قوله الى اثاره الضمير المجرور راجع الى اثار المضمون
الجملة من حيث انها في ضمن الافعال المحذوفة
لا اليها من حيث انها مذكورة صراحة فالنظر
وارد على ما اراده لا على ما يريده الفاضل
كرداود

قوله لانه اي فيه انه يلزم حينئذ ان يكون
قوله فيما كبنى للقيام قرينة مستدركا فاعل
والنصف كرداود

قوله والا اثرا ما فيه منع ظاهر لجواز ان يكون
الاثر انه المضمون اصحب مع زيد مع قطع
النظر عن الحال اذ لا امتناع في ان يكون الانتفاع
او النفع اثر المصاحبة زيد وصحبته قدر
برداود

متعلق بسير
مقدم عليه

واجب في صورة تقديم التفصيل لا توقف له فلعدم تشخص فائدة المتقدمة
لم يتعرض قوله وتفصيل الامة بيان انواعه المحتملة كذا افسره الرضي ايضا
وهو يقتضي ان لا يجب الحذف في مثل فند والوناق منا بعد وفداء
او فداء او ثم فداء ولم يذكر المحتملة لتناوله قوله ومنها ما وقع للتشبيه
اي لان يشبه به امر ورد عليه مثل مررت بزيد فاذا له صوت مثل
صوت حمار فان المفعول ههنا يشبه به شيئ بشيئ لا لان يشبه به شيئ
فالاولى ان يجعل للتشبيه بمعنى لان يشبه بشيئ والمفعول المطلق الحقيقي ومثله
لا محالة يشبه او بمعنى للتشبيه الذي فعل المتكلم وصفته اي وقع في الكلام
لاجل التشبيه سواء كان مشبها به كما في المثال المذكور في المتن او ادات
التشبيه كما في مثال ذكرنا او مشبها كما في له صوت صوتا مثل صوت
حمار وقيل هذا التركيب لا يجوز لوجوب حذف الموصوف في مثله
ولا بد من تصحيح النقل قوله لزيد صوت صوت حسن برد عليه وعلى اخوانه
انه خارج من المفعول المطلق لان القيود والاوجه ان يقال القيود
المذكورة لتبعين محل الخلاف لانه في مثل هذا التركيب ذهب سيبويه
الى انه لا حاجة الى تقدير العامل بل يكفي فهم العامل من الجملة السابقة فاراد
المصدر التصريح بوجوب حذف العامل فيه واما بيان اعرابه فعند سيبويه
صوت حسن بدل او وصف لصوت ورد مع صفته بمنزلة شيء واحد وهو
نظير الحال الموطئة وجاز النسخ الرضي جعل صوتا تاكيدا لفظيا قوله فاذا له
صوت صوت حمار جوز نصبه على الحالية ورفعه على انه بدل وعطف
بيان او صفة بتقدير مثل او تاويله بمنكر هذا اذا كان منكرا اما اذا
عرف فرفعه لا يكون بالوصفية الا عند الخليل لانه بتقدير مثل وهو لا يعرف
بالاضافة وانما لم يجوز الجمهور ان يكون العامل المصدر المذكور لانه لا يصح
تاويله بان مع الفعل وعمله لهذا التاويل وانما لم يجز لان ان مع الفعل

رجوه وهو فى هذا المقام مقطوع به **قوله** واحترز به عن نحو صوت زيد
صوت حمار الا ترى انه احتراز عن مثل صوت حمار بصوت زيد **قوله**
صراح قبل هو اسم بمعنى المصدر **قوله** لا يحتمل طاهر غيره الا وضح وقع مضمون
جملة لا تحتمل غيره وفى مقابله وقع مضمون جملة يحتمل غيره وامّا هذه العبارة
فغيره مرفوع على انه خبر لا والمحتمل اسم مفعول كما هو الظاهر وقوله طاهر صفة
محتمل اى لا يحتمل نابا لها غيره وقبل غيره منصوب مفعول لاحتمال والمحتمل
مصدر وهذا خلاف الرواية المشهورة **قوله** اى اعترف اعترافا ينبنى
ان يكون خلاف سيبويه فى القسم السابق جاريا فيه وفى ما بعده **قوله**
ويسمى هذا النوع من المفعول اه التسمية من متاخرى النحاة فى هذا القسم
وقسيمه فالاولى ان يكون تسمى على صيغة المتكلم مع الغير ويكون ضمير المتكلم
كناية عن المتاخرين **قوله** ما وقع مضمون جملة طاهر يحتمل غيره اخرج ما وقع
مضمون مفرد سواء كان له احتمال غيره نحو رجع القهقرى او لم يكن نحو
ضربت ضربا **قوله** لانه من حيث هو منصوص عليه اه يعنى لان معناه
من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو يحتمل الجملة
فقد جعل المؤكد معنى المصدر وجعل تسمية المصدر بالتاكيد تسمية باسم معناه
ونحن نقول المناسب بالفن ان المؤكد لفظ المصدر لانه يؤكد اللفظ بتوفية
فى الدلالة على ما دل عليه ويقويه فالوجه ان يقال المحتاج الى التاويل
قوله تاكيد النفسه ووجهه انه يؤكد جملة كانها عينه لتعينها للدلالة على ما
تعين المصدر للدلالة عليه واما تاكيد الغير فلا تكليف فيه لانه يؤكد
الجملة وهى غيره وليس فيها ما ينزلها منزلة نفسه لانها لم تشاركه فى التعين
للدلالة على ما تعين للدلالة عليه **قوله** ويحتمل ان يكون المراد تاكيد لاجل
غيره وهذا ما اختاره المصنف ورد عليه فوات حسن التقابل فاشار الى دفعه
بقوله وعلى هذا ينبغى اه فيه انه بعد ليس ههنا حسن التقابل لان هذا القسم

القسم ايضا تاكيد لاجل نفسه لتتكرر وتتقرر ومع ذلك تاكيد لدفع
غيره فحسن التقابل انما يكون مرعيا لو سمى القسم الاول تاكيدا ليس لغيره **قوله**
ومنها ما وقع مثنى اى على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية فيه رد على من
قال المراد ما يكون مثنى للتكثير واشارة الى ان المراد به اعم مما يكون للتكثير
او لغيره **قوله** مضافا الى الفاعل او المفعول مع هذا القيد ينتقض بضربت
ضربى الامير فانه مثنى مضاف الى الفاعل فلا بد ان يقال مضافا الى فاعل
الفعل او مفعوله ومع ذلك ينتقض بضرب زيد ضربيه فالوجه ان
يقيد الاضافة بكونه لا لبيان النوع وقد صرح بهذا القيد الرضى **قوله**
وفى حبل المثال من تتمة التعريف لافاده هذا القيد تكلف اذ التابع
تمام التعريف بدون المثال على ان التقييد بالمثال يفيد بظاهره اشتراط
كون المثنى للتكثير واشتراط الاضافة الى المفعول **قوله** ويجوز ان يكون
من لبب بالمكان فان قلت بل يتعين للاستغناء عن الحرف الذى لا
يزال يركب الا للاحتياج اليه قلت كانه اجرى اليه حمل اللفظ على ما هو اكثر استعمالا
فى القاموس لب بالمكان اقام كلبب ومنه لبيك اى انا مقيم على طاعتك الباء
بعد الباب او معناه قصدى او اتجاهى لك من قولهم دارى تلب
داره اى تواجهها او معناه محبتى لك من قولهم امراة لبيبة اى محبة لزوجها
او معناه اخلاصى لك من قولهم حسب لباب خالص **قوله** فحذف الفعل
ليقرع المخاطب عن سماع التلبية فيامر بسرعة وقيل ليقرع المتكلم عن التكلم
بسرعة فيقرع اسماع المامور به والاول انسب بمقام رعاية الادب
فافهم **قوله** وعلى هذا القياس سعديك اى سوى جواز ان يكون غير
محذوف الزوائد فانه لم يجئ ثلاثى اسعد بمعناه **قوله** المفعول به قال
المصرح اما سمى به او وقع الفعل به او تعلق به يعنى ان الباء اما للتعدية فتتعلق
بالفعل او للصلة وتتعلق بما ضمنه من معنى التعلق ومن خفى عليه مراده

زاد عليه وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل سبب لوجود الحال **قوله**
ولم يذكره اى الاسم اكتفاء بما سبق او اكتفاء بظهور ان المفعول به من
اقسام الاسم او تفاديا على اطلاق الاسم فى التعريف على سبيل المسامحة
فان المفعول به فى قلت زيدا او قلت زيد قايم ليس اسما وقع عليه
فعل الفاعل بخلاف اطلاق الاسم فى تعريف المفعول المطلق فانه المطلق
او تضمنا فيه فتنه فى تعريف المفعول المطلق على ما هو حقيقة البيان
وفى تعريف المفعول به على ما هو المختار المشهور فيما بينهم من تسميته اللفظ
باسم معناه المطابقى لا يقال قد يكون المفعول به دالا على ما وقع عليه
الفعل تضمنا كما اذا تضمن معنى الاستفهام والشرط لانا نقول المتضمن
لمعنى الاستفهام والشرط دال على المعنى الاسمى مطابقة لان الدلالة على معنى
الشرط والاستفهام طارية ولذا عد اسما ولم يعتد بدلالته على معنى
غير مستقل وقد صرحوا به ولو سلم فقد سلك فى التعريف جادة
التغليب **قوله** والمراد بوقوع الفعل تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم
يقولون يعنى ان ارباب اللغة يقولون لكنه نحو ذهب بزيد فانه
يقال الاذهاب واقع على زيد ولا فرق فى المعنى بين ذهب بزيد
واذهبت زيدا فوقوع الفعل يشمل هذا التعلق ويمكن ان يقال
هذا التعلق بلا واسطة حرف جر وحرف الجر لتغير المعنى وبعد التغير تعلق
الفعل بنفسه وبهذا تبين ان زيدا فى ذهبت بزيد مفعول به
دون زيد فى مررت بزيد وخرج الحال لان تعلق الفعل به بواسطة
حرف جر فى المعنى فمعنى ضربت زيدا قائما ضربته فى حال القيام وخرج المستثنى
والتمييز لانه لم يتعلق الفعل بهما بل فى التمييز تعلق بما بين به وفى المستثنى
بما اخرج منه فمن قال المراد التعلق اولا لنخرج الحال والمستثنى والتمييز
لم يكن على تمييز فيما بين الاحوال على انه يشكل بالمفعول الثانى والثالث

المجاز

والثالث واذ ليس التعلق بهما اولا ومما يعجبك انه اشكل على بعض محرري
فى اشتراك زيد وعمرو فاحتاج الى تقييد التعلق بتعلق غير الفاعلية وغفل
عما يقرر ان المعتبر فى جميع التعريفات ما يخرج النوابع ولم يتذكر ان التقييد
لا ينفع فى الانتقاض بضربت زيدا وعمرا نعم تقييد التعلق واجب
لان تعلق الفعل بالفاعل ليس وقوعا عليه بل وقوعا للفاعل تأمل **قوله**
والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لا حاجة الى هذا الاعتبار لاخراجه
لانه لا يقال الضرب وقع على الضرب او الضربة بل يقال وقع الضرب
والضربة **قوله** والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الاولى فعل اسند
وكذا الاولى فى قوله فانه لم يعتبر اسناده لم يسند **قوله** فخرج به مثل زيد
فى ضرب زيد الاولى ان يقال فخرج به زيد ودخل درهما فى اعطى زيد درهما
واخراج زيد انما يتم لو لم يكن مفعولا به فى الحاصل وهو الاوجه الا ان
بالاعتبار ما لم يوجد منهم تصريح بانه مفعول به وقولهم بان المفعول
وفيه يصح ان يكونا مفعولى ما لم يسم فاعله لا يدل على تسميته مفعولا ما لم
يسم فاعله مفعولا به او مفعولا فيه كما يخفى فمن منع عدم كونه مفعولا
به خفى عليه المانع لدقته **قوله** فلا يرد عليه انه لو قال ما وقع عليه الفعل
لكان اخصر وله وقع آخر وهو انه لو قال الفعل لتبادر منه الفعل
الاصطلاحى فيحمل عليه ويلزم فى اسناد الوقوع المسامحة وكذا فى الاكتفاء بالفعل
الاصطلاحى نظرا لخروج مشبه الفعل **قوله** لقوة الفعل بنية على ان ذكر الفعل
هنا ليس من قبيل الاكتفاء بما هو الاصل كما فى نظايره لكن ينبغى ان يعلم ان اسم
الفاعل والمفعول كالفعل **قوله** كوقوعه فى خبران وكون الفعل مؤكدا
بالنون لان التاكيد يوجب كون الفعل اهم فيناسب التقديم الدال على
كون المفعول اهم وفيه نظر لجواز ان يكون التقديم للتخصيص للاهتمام
قوله اى تزيد مكنة اى ازيد مكنة **قوله** تخصيصها بالذكر ليس للحصر

الجمهور على ان العدد لا يفيد الحصر فان قلت فما فائدة ذكره قلت ليضبط
المذكور عند السامع ولا ينقلب شئ لكن نتيجة ان المذكور خمسة خامسها
المندوب على طريقة المصرفعاية مذهبه يقتضي ان يجعل الابواب خمسة
قوله كوجوب الحذف في باب الاغراء اه كتب في الحاشية ومرسها
نحو اخاك اخاك اى الزمه ونحو الحديقة الحديقة ونحو اتاني زيد الفاسق الخبيث
ونحو مررت بزيد المسكين قوله نحو امرار نفسه معناه الحث على
الفرار من المراء وقصر اليد واللسان عنه فعلى الاول الواو للعطف وعلى
الثاني للمصاحبة ايضا قوله وانتهوا خيرا لكم انكر سببوبه وجوب
فيه واعترف به الزمخشري واما ما قال العلامة الثاني المحقق التفتازاني
ان التمثيل به لانه من حيث انه قران لا يصح فيه وجه آخر فما يعجب منه لان
بهذا الاعتبار لا يعدون الحذف الجائز واجبا قوله سهل من الجبل للحزن
في الحاشية السهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض قوله بوجهه او
قلبه لما كان الاقبال في اللغة نقيض الادبار فالتعريف بحقيقته
لا يتناول نداء المقبل عليك بوجهه ولا نداء من لا يطلب منه الاقبال
بالوجه ممن كان بينك وبينه حائل وكان خروج اكثر افراد المنادى
من تعريفه مستبعد اجد اصرف قوله اقباله عن ظاهره لكن نتيجة انه لا حاجة
الى جعل الاقبال اعم من الاقبال بالوجه او القلب ثم جعل الاقبال بالوجه
او القلب اعم من كونه حقيقة او حكما بل يكفي ان يجعل طلب الاقبال
حقيقة او حكما لانه يصير الاقبال بالقلب داخلا في الاقبال حكما قوله
او حكما مثل يا سماء ويا جبال ومنه نداؤه تعالى لتنزيهه عن الاقبال اذ لا وجه
له ولا قلب له ولا بد لذلك التنزيل من امر يتنزل باعتباره وجعل دعاء
الى التنزيل وبيانه على علم آخر فيقال في القول تنزيله منزلة من له صلوح
النداء ترك ادب فالاولى ان يقال المراد بالاقبال الاجابة وفيه نظر

قال المحشي اللاري عليه رحمة الباري قبل نداؤه تجاز لتشبيهه بمن له صلوح النداء ولا يخفى بان القول بانه غير صالح للنداء بعيد مع ان القول بالتشبيه غير مناسب فالاولى ان يقال المراد بكونه مطلوب الاقبال كونه مسئول الاجابة انتهى ولا يخفى ان مراده بقوله فالاولى اه تنزيله منزلة من له صلوح النداء وان سوء الادب في التشبيه لا في التنزيل فتدبر وجه نظره منجه على ما ذكره فهو منع مقدمة لم يدع عليها القائل

فتأمل لمرداود

وفيه نظر لان القرآن نزل على لسان العباد فلا باس بالتنزيل بعد ما ثبت
في الشرع ولا معنى لارادة الاجابة لانه لو اريد بالاجابة انعام ما يسئل فهو
لا يستفاد من تقدير ادعوا مع انه قد يكون المقصود بالنداء التجرد فلا معنى للاجابة
فيه وان اريد التنبيه فهو لا يكون مطلوبا منه ثم قوله وفيه تحكم يمكن دفعه
بان المندوب باب واسع كثير الدوران على الستهم فاستبعد جعله مجازا
فيه بخلاف المجيء بخلاف ما عداه فانه قليل الوقوع قوله فالاولى ادخاله تحت
المنادى كما فعل صاحب المفصل وكانه منع المصر من ذلك انهم لم يعدوا
كلمة او من حروف النداء قوله بان يكون انه الطلب لفظية الطلب اللفظي
يتوقف على لفظية انه والمطلوب فاتهما قدر صاحب الطلب تقديرا
فالاحتمال الثالث من اقسام هذا الاحتمال فتامل قوله او للمنادى او للحرف
وفي جواز حذف حرف النداء مع كونه تاويبا دغدغة يمكن دفعها بان النائب
يحذف اذا كان له نائب كما في ضربي زيدا قائما والقرينة هنا نائبة ونتيجة
على جعل المفصل للمنادى انه لا وجه لتخصيص هذا التفصيل بتعريف المنادى دون
المفعول المطلق والمفعول به والمبتدأ والخبر الى غير ذلك قوله وعند
المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل كان المبرد زعم ان الفعل المقدر بمنزل
عن العمل وورثه ما التزم في موضعه فلا يرد ان المبرد لما قال بكونه سادا مسد
الفعل فلا محالة جعله عاملا مجازا او سببوبه لا ينكره فلا مخالفة بينهما قوله
فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اللهم الا في اللهم قوله فعند سببوبه
جزء الجملة اى الفعل والفاعل مقدران هذا انما يتم على قول من قال المتكن
محذوف واما على ما حقق انه ليس بصوت ولا لفظ وفرق بينه وبين
المحذوف فلا يصح القول بتقدير الفاعل هنا قوله وعند المبرد حرف النداء
قائم مقام احد جزئي الجملة لا يخفى ان الحرف لا يقوم مقام الفعل في افادة
معناه حتى يستغنى عن تقديره فهو انما يقوم مقامه في العمل فلا بد ان يكون

المقدر عنده جزئي الجملة **قوله** وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه اورد عليه ان اسم الفعل لا يضم فيه المتكلم ونقض بآف بمعنى اتضجر ويعقب بانه صوت لا اسم فعل وان اسم الفعل لا يكون على حرف واحد ومن حروف النداء الهمزة واورد عليه على مذهب سيبويه انه لو لم يكن المنادى جزء الكلام لتم الكلام بدون المنادى مع انه لا يفيد بالوحدة واجيب بانه قد تعرض للجملة ما يخرجها عن الاستقلال كما في الشرط والقسم وهذا لا يتم ما لم يبين ما غرض هنا بل الجواب على مذهب سيبويه ان الكلام تام بدون المنادى وانما لا يفيد حرف النداء بدون المنادى لانه متعلق حرف النداء والحرف لا يفيد بدون متعلقه وعلى مذهب ابي علي انه استعمل الجملة هنا لطلب اقبال زيد فهي بخبرها بمنزلة فعل اقبل والمنادى بمنزلة الفاعل فلا تتم الجملة بالنظر الى ما هو المقصود بدون المنادى فاعرفه **قوله** ويبنى اي يجب ان يبنى لانه يجوز ان يبنى لانه ظاهر الحال في المسائل لا لجواز فالعلم الموصوف بابن مستثنى عن الحكم بما مر **قوله** لقلتها اي القلة كل منها لا القلة الثلثة لتساوي المجموع بالنصب اذ اقسام المنصوب ثلثة كاقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح فمن قال اقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح اثنان مفرد معرفة ومستغاث بخلاف المنصوب فانها ثلثة مضاف وشبهه ونكرة غير معينة يرد ان اقسام غير المنصوب ثلثة مفرد معرفة ومستغاث باللام ومستغاث بالالف **قوله** ولطلب الاختصار في بيان النصب لا يخفى انه لو قال ويخفض بلام الاستغاثة وينتح بالفها وينصب المضاف وشبهه والنكرة الغير المعينة وبنى على ما يرفع ما سوى لكان الاختصار في بيان البناء على ما يرفع به فلا بد من ترجيح طلب الاختصار في بيان النصب على طلب الاختصار في بيان البناء حتى يتم نكتة تقديم ما عدا النصب عليه ويمكن ترجيحه بان الاختصار فيه لكثرته اولى من الاختصار

قوله القلة كل منها انما يدل على ما يصح تقديم كل واحد منها على المنصوب لا على ما يصح تقديم كل المجموع من قال المرفوع والمخفوض اراد ان يوجه قلة ذلك المجموع المصحح للتقديم وهي لا تتصور الا بما ذكره على انه كثرة غير المنصوب بالنظر الى اقسامه الاولية دون كثرة المنصوب بالنظر الى اقسامه الاولية فلا تنقض
لمراد

من الاختصار في ما هو اقل منه والاوجه في نكتة التقديم ان يقال بيان البناء على ما يرفع به اهم لانه من خواص النداء بخلاف النصب فانه لكونه مفعولا به وبخلاف الخفض فانه بحرف الجر وبخلاف الفتح فانه للالف الذي الالف فقدم المستغاث لاتصال بينهما للبناء او التغيير من حاله الاصلي **قوله** يرفع به المنادى في غير صورة النداء اما قبل النداء فيكون اسناد يرفع الى المنادى باعتبار ما يؤول اليه واما بعده فيكون التعبير عن المسند اليه بالمنادى باعتبار ما كان فمن قصر النظر على الاول فقد غفل ولك ان تجعل الضمير الى ذات المنادى فيكون من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى **قوله** او الفعل مسند الى الجار والمجرور عطف بحسب المعنى على سابقه فانه في قوة ان الفعل مسند الى ضمير المنادى كانه قيل وبني على ما به الرفع ونتيجة عليه ان محله الرفع النون وكانه لهذا اختار البعض ارجاع الضمير الى الاسم **قوله** اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف المفرد في هذا الباب بمعنى ما يقابل المضاف واما مقابلة شبه المضاف فدار على ارادة مفرد مخصوص بقرينة ذكر شبه المضاف في مقابله وقيل بصرف المفرد اليه لانه الفرد الكامل للمفرد يعني ما ليس بمضاف **قوله** وهو كل اسم لا يتم معنى الا بانضمام امر آخر اليه اذ الامر لانضباط له ولا يرجع الى محصل يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف في باب النداء دون باب لا فان يا حليما لا تعجل شبه مضاف دون لا حليم لا تعجل كما لا يخفى على المتتبع لاسرار الفن ولا الى محصل يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف في هذا الباب دون الموصوف بالمفرد وقد سهى فيه الشارح واخل بكلام الشيخ الرضي فانه قال هو اسم يجيء او بعده من تمامه فظن ان المعنى انه من تمامه من حيث المعنى وليس بذلك بل المعنى انه من تمامه في اعتبارهم اما لفظا نحوي او لاضطرار نحوي اما الاول فكان يكون ما بعده معمولا له او معطوفا عليه ويكون مجموع المعطوف والمعطوف عليه اسما لفظيا اما علما نحو يا زيد او عرفا

او اجعل علما او اسم جنس نحو يا ثلثة وثلثين رجلا فان ثلثة وثلثين اسم
لعقد مخصوص كاربعة واربعة عشر واما الثاني فكالمنادى الموصوف بالجملة
والظرف فانه لابد وان يحتمل من نداء الموصوف لا من وصف المنادى
والا لزم وصف المعرفة والظرف وهو لا يجوز بخلاف اسم لا فانه لو جعل
من وصف المنفى لا من نفي الموصوف لم يلزم وصف المعرفة بالجملة هذا
فاعرف ان مشبه المضاف في باب المنادى العامل فيما بعده والمعطوف عليه
الذي مع المعطوف اسم لشئ والموصوف بجملة او ظرف وفي باب لا
الاولان فقط قوله لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى
لكاف الخطاب الحرفية فقولهم المبني ما ناسب مبنى الاصل بمعنى المناسبة
له بواسطة او بغير واسطة ويمكن ان يجعل علة البناء عروض الحاجة للمنادى
في الدلالة على المعنى المراد منه الى قرينة التخاطب كالضمير للمخاطب فبنى
لذلك المشابهة بالحروف وتلك الحاجة وان فقدت في العلم لكن
لم يعتبر فقدانه طردا للباب قوله وكونه مثلها افرادا وتعريفا قيل
اعتبره ليلا يلزم بناء المضاف ومافي حكمه وبناء النكرة الغير المعينة وفيه
ان النكرة الغير المعينة لم يقع موقع كاف الخطاب قوله وبازيد
ان ما استهر فيما بينهم ان العلم اذا ثنى او جمع بالواو والنون لزم لام
التعريف مخصص بما سوى المنادى فلا يرد ان المثال لا يصح والصواب
يا رجلان قوله اى لام يدخله وقف الاستغاثة يعني الاضافة لادنى
ملابسة وليس من قبيل مر اضافة اللفظ الى مدلوله كما هو المتبادر قوله
وهي لام التخصيص قلت بل لام التعليل اى اعنني لنفعك ولاجرك
وفي بانه اعنني لمقتضى ذاتك ولكرمك قوله نحو يا لزيد لا يكون
الاستغاثة بغير كلمة يا ولا يكون لام الاستغاثة الا في مقام الاغاثة او
التعجب او التهديد قوله واجيب اى عن الاعتراضين فما قيل اولا ان

قما قبل او بان قوله مثل يا عبد الله من تتمة القاعدة مبني على التغليب قوله كان
المهدد اسم فاعل يستغاث بالمهدد اسم مفعول اه فيه انه يأتي عن هذا التوجيه
ان الكلام بهذا النداء في حضور المهدد والمتعجب منه وانه لا معنى للاستغاثة لشئ
يحضر فيتعجم منه لانه لا تتصور الاغاثة فالوجه ان يقال يستغاث بالمهدد
ليغير حاله ويترك ما يوجب قتله او ضربه فيغيث المهدد ويخلصه عن اثم
القتل او الضرب او يستغاث به له بان ينجي نفسه عن القتل ليتغير حاله
او يترك مساوي خصاله ويستغاث بالمتعجب منه ليغيثه في التعجب المفرد
الذي فوق طاقته فيغير حاله ويدفع عنه ما يوجب هذا التعجب قوله لانتفاء
ما يقتضي فتحها لانحصار المقتضي فيما سبق فليكن وقوعه موقع كاف الخطاب
صورة قوله ولا لام فيه في ظاهر كلام المصنف الجملة حالية فيخل بالمقصود
لانه تفيد تقييد الفتح بالالف بعدم اللام لا نقول لا نعتد او بهذا الاحتمال
لظهور انه لا يمكن غير الفتح مع اللام ايضا لان الالف توجب فتح ما قبلها
لانا نقول وجود الالف غير ضروري لجواز انقلابها ياء لاقتضاء اللام
الخفض قوله فبين اريهما تناف فيه بحث فانه لا تنافي بينهما في بالاحمد
اه لان جر غير المنصرف بالفتحة الا ان يعتبر اطراد الباب ولك ان تقول
ليس التنافي لاختلاف حركتي الجر والفتح بل لان احدهما نائبة والاخرى اعرابية
قوله وينصب ما سواهما فيه انه ان اراد النصب لفظا او تقديرا
يخرج عن الحكم نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا مسلما بنفسه ويا غير المضاف
مما هو مبني على الفتح لم ينصب لفظا ولا تقديرا بل محلا مع انه داخل في
ما سواهما وان اراد انه ينصب ما سواهما لفظا او تقديرا او محلا فهو
مشترك بين كل منادى ولا يخص ما سواهما ويمكن ان يقال اراد وينبغي
على ما كان عليه من النصب ما سواهما وبهذا عرفت فائدة قوله ان كان
معربا قبل دخول حرف النداء ولا استغناء عنه على ان فيه انه ينبغي على

هذا التقدير بيان مثل يا يوم لا ينفع مال ولا بنون مهملا في بحث المنادى وله
مثل يا طالعا جبلا هذا المثال من مزالق النحوية فانه لا معتمد لعمل طالعا وتقديره
الموصوف مشكل لانه اذا قدر موصوف يكون موصوفه منادى مفردا معرفة
ويجب تعريف طالعا ولا يكون هناك سبة مضاف وذكر مثال
له في حلة ما شاء وله يا حسنا وجهه ظريفا في الحاشية انما قيدناه بقوله ظريفا
ليكون نصبا في كونه نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين يقال يا حسنا
وجهه الظريف هذا لكن وصف سبة المضاف بالمعرفة بعد قصد المعين
مشروط بان لا يكون موصوفا بجملة او ظرف نحو يا جبلا لا يعجل قدوسا فتح
لا يجوز القدوس ويا نخلة من ذات عرق طويلة فانه لا يجوز الطويلة وله
وتوابع المنادى يريد التوابع من كل وجه احترز التابع في الصورة والحقيقة
فخرج يا ايها الرجل لانه تابع صورة منادى حقيقة وسيجئ في كلام الشارح لكنه
عدم تقييد التابع هنا بما يخرجه فمن ذكرها ما سيجئ في كلام الشارح فلم يتبع
كلامه او في تتبع وله المبني على ما يرفع به فيقبل المنادى من لفظ المبني هنا
لانه قبل فيه وبني ودون غيره وله لان توابع المنادى المعرب تابعة
للفظ هذا الحكم صحيح على اطلاقه فان عبد الله وعمرو عمرو فيه تابع للفظ
عبد الله لانه منصوب المحل بالتبعية لغيره واما بناؤه فليس بالتبعية
فمن قال يريد بالتوابع غير البدل والمعطوف الآتي حكمهما لم يساعد حكمه وكذا
يا زيد وعمرو ويجب فيه جر عمرو ولم يجز نصبه حملا على محله وله لان التوابع
المستغاث يعني ان الحكم على توابع المنادى المبني يرشد الى تقييد المبني
لانه حكم مخصوص ببعض افراده عضل وانما خص فائدة القيد بلفظ التابع
المستغاث ودون تابع العلم الموصوف بابن مضاف الى علم اخر نحو يا زيد
بن عمرو والعاقل فانه لا يجوز في العاقل الا النصب لانه لا يرشد الى
التقييد كالمستغاث لانه لم يعلم حكمه بعد وله ولا شبه مضاف المفرد

المفرد الحقيقي ليشمل شبه المضاف فلا حاجة لاد راجه الى تعميم المفرد وانما يحتاج اليه
ادراج المضاف بالاضافة اللفظية وله وانما لم يجز الحكم الآتي اه فيه ان
عدم الجواز بان المذكور لا يستدعي التفصيل بل التقييد فيصح ان يقال وتوابع
المنادى المبني المفردة سوى البدل والمعطوف غير الممتنع دخول يا عليه
بل لو لم يقيد ببيان الحكم فيما بعد بمنزلة الاستثناء كما هو عادته فالتفصيل
لتعرف التوابع اجمالا وبنية بذكر التاكيد والصفة على انه لم يتبع الامتي
في امتناع وصف المنادى ولم يتبع الاكثرين في جعل التاكيد اللفظي كالبدل
وله لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب الظاهر ان يقول عند الاكثرين
ليلايم قوله وفيه يجوز فانه يدل على ان المسئلة خلافية لا ان استعمال العرب
مختلف يرشد الى ذلك قوله وكان المختار عند المصرح ذلك وله
ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي واقوى منه انه لم يقل فيما بعد والبدل
والمعطوف والتاكيد الغير المذكورين حكمهما حكم المستغاث لكن تصريحه في شرح
المفصل بتقييد التاكيد بالمعنوي يشعر بان ترك التقييد هنا مبني على الغفلة
وله والصفة فيه رد على الامتي حيث لم يجوز وصف المنادى المفرد
المعرفة لشبهه بالمضمر واول نصب العالم ورفعه في يا زيد العالم بانه على
الاختصاص لضعف الداعي وعدم جريان التاويل في وصف المنادى
المستغاث الا ان يقال مشابهة المستغاث بالمضمر لم يعتبر حيث لم يبن
بخلاف المنادى المفرد المعرفة وله والمعطوف الممتنع دخول يا عليه يعني
المعرف باللام ينبغي ان يقيد بقولنا سوى لفظ الله ولهذا لم يقل المصروف المعطوف
المعرف باللام مع انه اخصر واوضح وله برفع على لفظه هذا من غوامض
النحو لان العامل في التابع هو العامل في المتبوع والتابع باعراب سابقه
من جهة واحدة والمقام لا يحتمل تفصيله فتركناه لما هو اهله وقوله الظاهر او
المقدر قاصر لانه لا يشمل المحل على محله نحو يا هؤلاء العاقلون فان اولاء

قوله بني على الفتحة لعله مبني على الاكتفاء لكون ذلك التقييد
معلوما ومشهورا او على الاشارة الى ان ذلك
التقييد في شرح المفصل على قول الاكثر وان كان غير
مختار عنده لان غناء بقولهم لزوا دد

تحلين بحل نصب وبحل رفع **قوله** واقتصر على شاهدها لانها اه اولانه اول ما يمكن ان يمثل فيه بالمعرف باللام المنافي لحرف النداء وهو اولى بالتمثيل ليعلم انه ثبت فيه اثر حرف النداء مع منافاته له **قوله** وهو اسناد سيبويه وهو الذي قال صاحب اعراب الفاتحة في شانه لم يتقدمه مثله ولم يخلف مثله وقال المحقق الشريف في حاشية الكشاف هو اعلى كعبا من سيبويه **قوله** ان كان كالحسن يعني علما فقوله والا يعني ليس بعلم كذا حققه الشيخ الرضي مذهب المبرد لكن المصرح به شرحه ذهب الى ما ذكره الشارح وكان المصرح لما راى ان المقول ان اللام في بعض الاعلام لازم كاللام في اسم الجنس فلا يتم الفرق بينهما قيد العلم في كلامه بما يمكن نزع اللام عنه وحمل اسم الجنس على اسم الجنس وما في حكمه من الاعلام وح لا بد من معرفة معرف باللام يجوز نزع اللام عنه وهو كل علم كان في الاصل مصدرا او صفة او اسم جنس قصد به مدح كالاسد او ذم كالكلب لكنه ليس كل اسم كذلك مما جاز دخول اللام ونزعه فان محمدا وعليا لم يجز دخول اللام عليهما ومالا يجوز نزع اللام عنه معرف باللام قصد بلامه التعريف او جعل لامه جزء العلم وذلك في علم هو اسم جنس في الاصل خص بفرد منه لخاصية له اقتضت ذلك التخصيص وسمي علما غالبا وتلك الغلبة اما تحقيقية كما في الصعق للخويلد لانه اصابه صاعقة واما تقديرية اما لعدم تصور معنى جنس كالدبران او تصوره وعدم ثبوته كالمرباع فانه تصور له معنى جنسي هو الرابع لكن لم يثبت لهذا اللفظ او تصور وثبت لكن لا بعلم ثبوته للمعنى العلمي كالمشتري **قوله** والمضافة عطف على المفردة وتنصب على ترفع عطف امرين على معمولي عامل واحد لان العامل في صفة المبتدا والخبر واحد هو الابتداء **قوله** حكمه اي حكم كل واحد منهما او الضمير راجع اليهما بناء وبلهما بما بقي من التوابع فعلم منه انه

فعلم منه انه لو قال وما بقي فحكمه حكم المستقل لكان اخصر **قوله** والعلم الموصوف فان قلت هذا من مسائل المنادى فكيف ذكر مع مسائل التابع قلت من مسائل التابع باعتبار ان التابع المضاف اوجب اختيار بناء المنادى على الفتح **قوله** المبني عن جواز ضمه لانه لم يعرف من البناء الا البناء على الضم او الفتح وفيه نظر لجواز ان يبنى اختيار الفتح عن جواز الجر في مالزيد بن مغيث **قوله** مجردا عن البناء او لحق بها يعني من غير تغيير اذ لا يجوز الفتح في يا هند بنت عمرو **قوله** بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر المتبادر ما هو الاعم **قوله** اي اذا اريد نداؤه فيه انه اذا اريد نداؤه جعل المعرف باللام منادى فلا يرد احد من ارباب اللسان نداءه فكيف انه لا يصح ان يكون المعرف باللام منادى لا يصح ان يكون مرادا بالنداء فتقدير الارادة لا يسمن ولا يغني من جوع ولا يذهب عليك ان هذا ايضا من مباحث التوابع لانه يتبين انه قد يكون تابع المنادى المبني ملتزم الرفع فلا يتجه ان موقعه ما بين احكام المنادى **قوله** قيل مثلا يعني الكلام على سبيل التمثيل فلا يرد انه لا يقال يا ايها الرجل اه الجواز ان يقال يا هؤلاء الكرام وبا هذه المرأة وبا هذان العالمان الى غير ذلك ومن فتنته فطنة الناظر في هذا المقام انه اذا اريد نداء الزيدين يقال يا زيدان بحذف اللام لان النداء ينفي عن خبر نقصان تعريف العلم حين تثنيته وجمعه باللام وما اجيب به عنه من ان اللام فيه لجبر نقصان التعريف فلا يدخل في المعرف باللام آنف في الجواب ان جبر نقصان التعريف ليس الا بالتعريف على ان المعرف باللام عندهم ذو اللام ولهذا اضيف الى استثناء يا الله من هذه القاعدة وفي السوال ان بناء الكلام على التمثيل يدفعه وفيه ما فيه وان قصد النداء في يا زيدان الى تثنية العلم المعرف باللام حتى لو اريد الزيدان المعهودان لقيل يا ايها الزيدان

فاعرفه فان مراتب الكلام هنا بلغت اعلى المقام الذى لا ينال الا الكرام
قوله يا ايها الرجل بتوسيط اى الموصوفة المحذوفة مما اضيف اليه بتوسيط
حرف التنبيه عنه عند غير الاخفش الموصولة عند الاخفش بتقدير يا اى هو الرجل
حذف صدر الصلة لان المنادى طالب التخفيف والاول هو المرجح
وان كانت الموصولة اكثر ليكون هذا اوفى فى التوسط على نحو واحد
ولانها لو كانت موصولة لصح يا ايها النجم والصعق ولان جعل المعرف
باللام وصفا اقرب بافادته كونه مقصودا بالنداء فمن رجح قول
الاخفش نبذ وراء الموصوفة احتجت عنه هذه الوجوه المكشوفة قوله
مع ما، التنبيه لئلا يجر بعد المقصود بالنداء عن حرف النداء بقرب حرف
التنبيه المشاركة لحرف النداء فى التنبيه وقوله يا هذا الرجل يشعر بالتزام
حرف التنبيه فى مقام التوسط والفرق بين ايها وهذا ايها لا يكون مقصودا
بالنداء اصلا وهذا يجعل الامرين فلذا قدم ايها قوله والتزموا فيه رد
على الاخفش حيث جعل اى موصولة لانه على هذا التقدير لا حاجة الى تلك
التزام الرفع قوله ولهذا لم يذكر هنا ما يخرج صفة الاسم المبهم اى صفة
الاسم المبهم الذى جعل وسيلة الى نداء المعرف باللام اذ لا يجوز اخراج
صفة الاسم المبهم مطلقا من القاعدة السابقة اذ يجوز فى يا هذا الرجل وجهان
اذ قصد نداء اسم الاشارة قوله منادى معرب اه ولهذا الا تنصب
تابع المنادى المستغاث باللام فلا يرد ان تابع المعرب قد يتبع محله
لان تابع المنادى المعرف لا تتبع محله ومنهم من قال التنوين فى معرب
للوحدة اى تابع معرب واحد وتابع المعرب الواحد تابع لفظ والمراد
بالمعرب الواحد مما يكون له اعراب واحد فان المعرب باعرابين
معربان حكما ولا يخفى انه بلغ من التكلف مبلغا لا ينتف اليه الا من لا يتحاشى
عن التعسف واما قيل انه يكون منادى حقيقة منصوب فيكون له اعرابان

اعرابان ففيه ان اعراب النصب للمنادى لفظا لا للمنادى حقيقة قوله وقالوا
يا الله خاصة هذا اشارة الى نكتة احكام للفظ الله فى باب النداء قطع
همزته واختصاص ندائه بكلمة يا من بين حروف النداء كاختصاص نداء
ايها وايتها ذكره فى مغنى اللبيب وندائه بلا توسط المبهم وتخصيصه
بالحكم الاخير وان كان اشد تناسبا بالمقام فمن ضيق العطن الذى لا
يليق بالكرام ولك ان تجعل معنى قوله خاصة انك تقول يا الله خاصة
من غير ان تقول يا ايها الله مثلا فى حين ومن خصائص هذا اللفظ انه يحذف
منه حرف النداء ويعوض عنه الميم المشددة فى اخره فيجب الحذف
وهو مختص بالدعاء قوله بانه اشتد شد وذا الظاهر اشد وكانهم توصلوا
فى التفضيل بصيغة اشد ولم يبنوا من الشد وذا افعل لجعل الشد وذ بمنزلة
العيب قوله وتيم الثانى تاكيد لفظى ولم ينون لعدم انصرافه لكونه
علما مؤنثا تاويليا بالقبيلة او لكونه علما وافعا فى الشعر لتقضى الشعر عدم صرفه
فلم يصرف لسبب واحد هو العلمية كما هو مذهب الكوفيين هذا ما يمكن
ان يقال واما ما قاله الشيخ الرضى فهو ان التاكيد اللفظى فى الاغلب تكرير
اللفظ الاول بلا تغيير وبلا تفاوت فكما حذف تنوين الاول
للاضافة كرر بلا تنوين فجاء الثانى بلا تنوين وان لم يضف قوله
وذلك مذهب سيبويه المذهب لكثاده وهو الخليل وهو تابع له
فيه قوله والسيرافى اجاز الفتح مكان النصب وكان المصنف اشار الى
رده بحصر الاحتمال فى الضم والنصب بتقديم الخبر قوله لا ابا لكم قال الجوهرى
هو مدح اى انك شجاع ما جد مستغن عن الادب وقال الازهرى انه
شتم لكنتم فوقه والمعنى انك لست بابن رشيد قلت لا نزاع لجواز
ان يكون من الاضداد وفى القاموس لا اب لك ولا اباك ولا ابك
ولا اب لك دعاء فى المعنى وفى اللفظ خبر قوله فتح الباء وهو الاصل

كما هو المشهور والسكون اكثر **قوله** احتراز عن نحو يا فتاى ويا قاضى
وأما يا مسلمى جمعا وتثنية فينبغى ان يجوز فيه اسقاط الياء لدلالة يا والجمع
والتثنية على الاضافة وعدم الالتباس بالمفرد المعرفة فى صورة الحذف هذا
اذا كان الحذف اكتفاء بالكسرة او مافى حكمها واما اذا كان اكتفاء بالشهرة
كما فى لغة الضم ومنها القراءة الشاذة فى ربّ احكم بضم الباء فينبغى ان يجوز
يا فتا اذا اشتهر اضافة الى المتكلم ولا يذهب عليك انه كما ان الاكتفاء
بالكسرة مخصوص بغير يا فتاى كذا القلب بالالف وقوله المغيرة بالحذف
او القلب بغير عبارة الرضى حيث قال ليدل الشهرة على الياء المغيرة
او المحذوفة وهو الاولى لانه لا يسمى المحذوف بغيرا **قوله** وقد جاء شاذا
فى غير يا بنى فانه كثيرة فيه الفتح لثقل الياءين **قوله** وقد يكون المنادى المضاف
الى ياء المتكلم يا لها فى هذه الوجوه كلها وقفا اه جعل يا لها متعلقا بيكون
فيكون الجملة عطفا على الخبر او على الجملة الاسمية وعلى التقديرين يفيد العبارة
وجوب الها فى الوقف والوجوب ليس الا مع الالف واما
الوقف على غلامى بسكون الياء فبالسكون اجود ويجوز بحذف الياء
والاسكان ما قبله واذا وقفت على غلامى بالفتح يجوز الها والاسكان
قال ولك ان يكون و يا لها عطفا على محذوف اى يا لاه و يا لها وقفا
فيكون فى حيز الجواز الا انه يجب ان يجعل الجواز على ما يشمل الوجوب
ليشمل نحو يا غلاماه **قوله** وقالوا يا ابى ويا امى على الوجوه الاربعة
يستفاد هذا من عدم التقييد بوجه بل لا يقتضه المستفاد على الوجوه
الاربعة ويشمل الوقف بالها والاخصر الاوضح ان يقال ويا ابت
ويا امت خاصة بالعطف على يا غلامى فيكون المعنى والمضاف الى ياء
المتكلم يجوز فيه يا ابت ويا امت خاصة **قوله** بابدال التاء بالياء
الياء صلة الابدال وانما يدخل على المتروك فهو التحتانية وما قوفها القوقانية

ط اصله ابَوُ فاذا صغر صار ابَيُوٌ فاجتمعت الواو والياء
قلبت الواو ياء وادغمت فى الياء فصار ابَيّ ثم
اضيف الى ياء المتكلم فصار ابيى قلبت ياء الاضافة
ثم قلبت ياء المتكلم الفا فصار ابَيَا فاذا اردت الوقف
قيل يا ابتا وحذفت الالف اكتفاء بالفتح فصار
يا ابتِ له عفى عنه

القوقانية دون العكس كما سبق الى الاذهان **قوله** وقد جاء الضم ايضا
وفى لغة الضم جاء الهاء على ما فى القاموس فطولت التاء لانها غير منحصة
للتأنيث لكونها بدلا عن الياء كما فى بنت لكن توقف عليها بالها لكونها
عوضا عن زائد بخلاف بنت فان تاءها عوض عن حرف اصلى **قوله**
او مكسورة لمناسبة الياء الياء لا يناسب الكسر الوارد عليها بل ما قبلها
وانما يناسب الكسر قبلها فالاوجه ان يقال لما ابدل الياء الفا اقتضت
كسر ما قبل التأنيث ففتح ما قبلها انتقل اليها الكسر الذى هو مقتضى
الياء المحفوظة بعد حذفها للدلالة عليها كما ان اعراب المثنى ينتقل الى غير
بعد ان غير المثنى مما احدث فيه الاعراب **قوله** وبالالف عطف
بحسب المعنى على يا ابن فانه فى المعنى وابنا وبامتا او عطف على فتحا
اى كائنة مع الالف وقيل عطف على محذوف اى بالالف والفصل
للمتقدم **قوله** فانهم يقولون بنت ام لو كان اعتبار الاختصاص بالنظر
الى الام والعم دون المضاف لافاده العبارة جواز يا غلام ام ويا غلام
عم فالاوجه ان يعتبر الاختصاص بالنظر الى الجزئين ويجعل المؤنث داخلا تحت
ذكر المذكر كما شاع **قوله** وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم اه الاخصر قالوا
يا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل يا اب يا غلامى فتحا **قوله** مثل يا اب
يا غلامى فقالوا اه بالهاء وقفا **قوله** انه رحيم فى القاموس رحم الكلام
ككرم وفرح ان اى سهل فهو رحيم والجارية رخماء صارت سهلة المنطق
فهى رحيمة ورخيم ومنه الترخيم فى الاسماء لانه تسهيل للنطق بها **قوله**
اى واقع فى سعة الكلام يعنى ان الجواز وقوعى ومقيد بسعة الكلام لبخس
مقابلة الضرورة وحال الضرورة فى النداء معلوم بالطريق الاولى
والاوضح ان الجواز فيه مطلق وفى غيره مقيد بالضرورة **قوله** اى الضرورة
شعرية ظاهره انه جعل ضرورة منصوبا على انه مفعول له وعامله الجواز فورد

ان الجواز صفة الترخيم والضرورة اى الاضطرار صفة المتكلم فلم يوجد شرط النصب
المفعول له على ما يجئ وهو المشهور فيما بين الجمهور فيض العالم فى ضرورة الترخيم
والتقدير ويرخم فى غيره ضرورة وكذا ان تجعل اللام للوقت اى جاز وقف
ضرورة وكذا ان تجعل الاضطرار صفة الترخيم اى الترخيم فى غير المنادى
واقع لاضطراره الى الوقوع قوله اى المجرد التخفيف ويسمى حذفا على سبيل
الاعتساط وهو ادراك الموت شتابا صحيحا كذا فى القاموس وما فى هذا
المقام من كتب النحو ان الاعتساط ذبح الشاة بلا علة لم ينقله القاموس وعليه
مخ المجرد واورد عليه بخويد فانه حذف لا للاعلال بدليل ضرورة
ما قبله معتقبا الاعراب والمحذوف لعلة لا يكون منتيا وقيل حذف
ليصير الاعراب ظاهرا المجرد التخفيف وقيل الترخيم حذف بعد التركيب
والحذف فى يد قبله قوله او شرط الترخيم اذا كان واقعا فى المنادى على
التقدير الثانى لم يلتفت ارجاعه الى ترخيم المنادى واستشناعا بجعل الضمير
لترخيم المنادى بعد جعل الضمير فى قوله وهو حذف الى مطلق الترخيم ومن لم
يتنبه لذا قال ولك ان تجعل الضمير الى قوله ترخيم المنادى قوله
امور اربعة ثلثة منها عدمية للثلثة العدمية رابع فانهم وهو ان لا يكون
المنادى الذى مع التاء موقوفا فى غير مقام الحاق الف الاطلاق فانك
تقول فى يا ضباعة فى الوقف لا تحالة يا ضباعة بالها، الا فى مقام الحاق
الالف الاطلاق فانك تقول فيه يا ضباعا فترخمه بحذف التاء
وتقف بالالف الاطلاق قوله لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى
لان المنادى فى يا غلام زيد العلام المخصوص وهو لا يستفاد بدون زيد
قوله وان لا يكون جملة كبعض العرب يرخمها بحذف الجزء الاخير
قوله وللزيادة على الثلثة لم يلزم نقص الاسم ولا يجوز نقص الاسم عن اقل
ابنية المعرب وان جاز نقصانه ان لم يكن معربا او فى حكمه نحو ما ومن يفيد

فقد غفل من قال لا بد من تقييد الاسم بالذى فى حكم المعرب قوله علة
موجبة كما فى عصا اذ المحذوف لعلة موجبة فى حكم الثابت قوله واما اسما
منسبا بناء التأنيث واذا وقف على المرخم منه توقف بالهاء فيقال
يا طلح يا طلحة الا ان يكون مقام الف الاطلاق نحو قفى قبل التفرق يا ضباعا
قوله ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم اه او نقول لما فرغ من بيان شرائط
مطلق الترخيم شرع فى بيان شرائط خصوصياته او نقول لما فرغ من بيان
شرائط الترخيم شرع فى بيان اقسامه قوله زيادتان فصاعدا لا بد ان تكون
لمعنى نحو عصبصب قوله فى حكم الزيادة الواحدة فى انهما زيدتا معا وان
كان بمعنيين نحو يسلمان ويسلمون علمين وما نان الزيادتان زيادة التثنية
والجمع والتأنيث والنسبة والالحاق وزيادتى عمران اكد اقبل فيه نظرا لان
زيادتى آخر شملة للالحاق ولا يحذف منه الا النا، ويمكن دفعه بانهما ليستا
معا زيدتا معا لان اللام الزائدة موجودة فى كيفية من الصيغ بدون النا، قوله
واحترز به نحو غانية ومرجانة ونبه على وجه حذفهما معا قوله او كان فى
اخره حرف صحيح اصلى لتبادره الى الذهن فاعتباره اولى من قيد اعتبره
الرضى حيث قيده بغير النا، لاخراج نحو سعلاة والسعلاء
بكسرهما الغول وساخرة الجن كذا فى القاموس وكذا ان تريد باخره
آخره الحقيقى وما ر التأنيث فى آخره حكما وهى كلمة اخرى حقيقة قوله وهو
اعم من ان يكون حقيقة او حكما يمكن ان يغير ما فى الحكم الحرف الصحيح بما يقبل
الاعراب فيلايم جعلهم المعتل الذى يقبل الاعراب ملحقا بالصحيح قوله
اى الف او واو او يا ساكنة احترز به نحو دلو وظبى فانه ليس الواو
واليا، فيهما حرفى مدة قوله حركة ما قبلهما من جنسها احترز به عن نحو جبل وكثيب
فانها لا تسمى مدة قوله والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها
وكثرتها والمراد ما هو مدة مطلقا والف مختار لم يكن مدة فى اصله وانما

صار مدة بالاعلال قوله وانما لم يأخذ هذا القيد ولك ان تأخذه
فيها وتجعل بنون اكثر من اربعة احرف في الاصل قوله لان نحو بنون جمع ثبة
وآباك ان تجعله بنون جمع ابن لانه لم يستعمل الا كنود فينبغي ان يقيد القاعدة
بما يخرجه فاعرفه قوله حذفا اي الحرفان الاخيران في كل القسمين لا يوجد
في الجزاء التقييد بالشرط لانه لغو فتغيره ليس كما ينبغي ولو قال المصرفان كان
ما قبل آخره مدة حذفا لورد نحو سعلاة وسعيد فمن قال لو قال كذلك
لكان اخصر واتم الا انه لم يقل لعدم اشتراك القسمين في جهة حذف
الحرفين فقد غفل قوله وبلت من البول والنقد صغار الغنم على ما كتبه في
الحاشية قوله اي فيحذف حرف واحد قد المضارع مع مضي اخواتها
الماضية لداعي كلمة الفاء فانها لا يجوز في الجزاء الماضي بغير قد والاسلب
ان يجعل التقدير فقد حذف حرف واحد فافهم واعلم ان قوله وان كان
مركبا حذف الاسم الاخير وقوله فحرف واحد يشتقضان بما ضارنه فان
ضارنه مركبة ولا يحذف منه الاسم الاخير بل الحرف الواحد ويدفعهما
حمل المركب على المركب حقيقة وحكما والضارنه مركبة حقيقة ومفرده
حكما قوله وهو في حكم الثابت مع الحذف لان العلة موجبة وما هو في حكم
الثابت ما يكون لعلة موجبة بخلاف ما ليس كذلك كخويد ودوم ويستثنى
من القاعدة اسم ازال الترخيم فيه موجب حذف حرف اللين نحو اعلون
وفاضون فيقال بعد الترخيم يا اعلى ويا قاضي فيعود المحذوف لارتفاع التقاء
الساكنين واسم قبل اخره مدغم ساكن في الاصل قبله مدة نحو اسحار بفتح الهمزة
وكسرها لبنت فانه يفتح للساكنين عند سيبويه ويكسر ايضا عند غيره دفعا
لالتقاء الساكنين واسم قبل اخره مدغم متحرك في الاصل قبله الف نحو
راد فانه يرد الى حركته واسم قبل آخره مدغم ليس قبله الف على مذهب الفراء
نحو يا محمر فان الفتحة يبقونه على سكونه والفراء يرده الى حركته قوله فيقال

فيقال الفار فار الفصيحة ومن قال هي فصيحة خرج عن الفصاحة قوله وباكروه الكاشة
كروان ظاير ضعيف طويل العنق انتهى قال في القراح هو طاير يقال له
الجباري وانواشواط كوبندكري نروى كراوين جماعة كروان بالكسر
ايضا جماعة على غير القياس قوله كادل في ادلو لان المنادى في حكم المعرب
لعروض نيابته فاعرف بما يعين به الاسم المعرب ولم يجعل في حكم هو مع انه
مبني قوله وقد استعملوا الاوجه لا يراد المندوب في اثناء مباحث
المنادى والفصل به بين مباحثه فالاولى ان يؤخر عن بحث المنادى
برمته قوله لكونها اشهر صيغها وطذا اطلق صيغة النداء واريد بها
خاصة لانصراف المطلق اليه ولم يقل فقد استعملوا يا في المندوب
مع انه اخصر واظهر للتنبيه على ان الصيغة للنداء اجريت للمندوب قوله
وهو المتفجع عليه وجودا او عدما المتبادر من المتفجع عليه من يبكى عليه لا ما يبكى
لاجل وجوده فالحمل على ما ذكره الشارح بعيد جدا والاولى ان يقال
جعل المصوا وبلاه وامصيبتاه ويا حسرتاه كناية عن الميت لانه كان
هلاك المنادب ومصيبته وحسرته قوله واختص المندوب
بوا ممتازا به يعني ان تعلق قوله بوا بالاختصاص بتضمين معنى الامتياز
وليس صلة للاختصاص لان الباء التي صلة الاختصاص لا يدخل الا على
المقصور عليه ففيه رد على العلامة التفتازاني حيث قال الغرض دخول
الباء في الاختصاص على المقصور ووجه الرد ان الباء الداخل على المقصور
ليس صلة الاختصاص والتي في صلته دخول على المقصور عليه قوله
لبراد انه لا يقع نكرة ليس ورود هذا بما قوبا على ناوبل قولك وحكمه
في الاعراب والبناء حكم المنادى بما اوله به لكون قوله ولا تندب
الا المعرف في حكم المستثنى عن قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم
المنادى قوله وجاز لك زيادة الالف فيه رد على الاندلسي

حيث فان يجب معه بالبناء للمفعول بالمنادى وفيه انه لا يدفع الالتباس
بالمستغاث وفي ذكرك المشعر بالنفع استعارة بوجه زيادة **قوله** فان
خفت اللبس خلاف الشيخ الرضي المص فيما كان حركة اخره اعرابية كما في
ضرب الرجل فانه يقول فيه لو ضرب الرجلاه وانما قال المص فان خفت
اللبس بالتفريع اشارة الى ان زيادة غير الالف تشفع عليه وهو الاصل
وان ظهران الياء منقلب عن هذا الالف بعد حفظ حركة آخر المندوب
لدفع الالتباس وكذا الواو لانه معدول اليه وح كلمة الفاء في عبارة المص واقعة
في مكانه **قوله** واعلم انه نبه بهذا المثال على جواز ندبة المضاف الى
المخاطب على خلاف المنادى فانه لا يجوز لانه لا يجوز خطاب اثنين في كلام
واحد من غير تثنية او جمع او عطف ولا يبعد ان يكون هذا داعيا الى
اخراج المندوب عن المنادى وعدم جعله منادى على ضرب من الدعوى
والتنزيل كما في ياجبال لانه لو كان منادى لكان مقصودا بالخطاب
ولم يصح واغلامك **قوله** لانه جيء به لتمام المضاف لان الاسم انما يتم
بالتنوين او باللام او بنون التثنية او الجمع او الاضافة **قوله** لانها ذاتها
بالذات اي دائما وقوله بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما منفكان
اي في الجملة والا فالمضاف والمضاف اليه في الاضافة البيانية متحدان
قوله والحجة الفصح ومن غرائب هذا المقام انه قال المصرح في الضاح
المفصل الحجة الراس **قوله** الا ان كان مقارنا مع اسم الجنس الاولى
ان مقارنا مع اسم الجنس لانه لا وجه لتقديران كان **قوله** ويعني به ما كان
نكرة سواء كان مضافا او غيره وقد رد على من قال المراد باسم الجنس ما يصح
دخول اللام عليه **قوله** لان نداءه لم يكن كنداء العلم واما غير العلم من
المعارف وان لم يكن كنداء العلم فالحق بالعلم لمزيد مشابهته بالعلم في
رد ان هذا التعليل يقتضي اختصاص الحق بالعلم **قوله** فبقي على هذا من

من المعارف التي حال من قوله والعلم وما عطف عليه **قوله** سواء كان
مع البدل عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف هذا رد لما اعترض
الرضي انه لم يتم بيان ما لا يجوز حذف حرف النداء فيه لان منه لفظة الله ولا يخفى
ان الرد ضعيف لان المستفاد من بيان المصرانه يجوز الحذف منه الله
مطلقا كما في سائر الاعلام فالوجه ان يقال قوله فيما سبق وقالوا يا الله
خاصة مجملة معناه انه لا يقال بحذف حرف النداء فلم يحج الى بيان عدم
جواز حذف حرف النداء عنه **قوله** بخلاف يوسف اعرض الاصح انه عبري و
قيل عربي والاصل يوسف على وزن يوجب الا انه غير كما غير الاعلام
المنقولة كما في شمس بن مالك بضم الميم والاصل شمس كضرب مجهولا
قوله وايها الرجل ينبغي ان يذكر اي الذي لم يوصف بذي اللام او الموصوف
به فيما لا يجوز حذف حرف النداء عنه لئلا يختل البيان **قوله** قالت امرأة امرئ
القيس فلما صحبت اخذت منه الطلاق وهو مثل في شدة طلب الشيء
وقيل مثل لستعمله المغموم **قوله** فانه شخص صار مثلا للحث على تخليص النفس
من الورطة الشديدة **قوله** واطرق الاطراق خم ودريش افكندن
وسر فرو كردن **قوله** حتى يصاد بان يبقى عليه ثوب فيصاد صار مثلا
لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه **قوله** فان ان ها ناصبة وان السجود
مفعول لا يهتدون قبله ولا زائدة او بدل من اعمالهم او متعلق بصد هم او
بزين بتقدير لام التعليل **قوله** اي مفعول اضمر عامله فسره بمطلق المفعول
لانه يصدد بيان مفهوم ما اضمر عامله على شريطة التفسير لا بصدد بيان ما هو
من افراده في هذا المقام وبعد معرفة عموم مفهومه يخصصه العاقل بما هو المراد
في هذا المقام وجه التعريف للعام وطفا اجعل جنس التعريف للاسم المفعول
بل ادخل كلمة كل تنصيصا على انه اعم من المفعول به وهذه من فوائد لفظ الكل في التعريف
وتفردت به ولا يبعد ان يقال الاحكام التي ذكرت فيما بعد ايضا تخصص

بالمفعول به بل ذكرهما على وجه العموم وهو مرجع الاجمال في بحث المفعول فيه **وله**
اي اضمر عامله بناء قدر الكلمة على منعلقا خاصا هو كلمة بناء وهذا اما مفعول مطلق
لاضمار او المفعول له ولك ان تجعل على بمعنى مع ظرفا لغوا له **وله** الشرطية
والشرط واحد والتاء اما للنقل او لكونها صفة للمحذوف هو العلة ونظيره
الحقيقة **وله** احترازا عن الجمع بين المفسرة والمفسرة الاولى احترازا عن
ضرورة النصب عليا لئلا ينتقض بمثل جاورجل اي زيد وبعده فيه نظر
لان العبث انما يلزم في زيدا ضربته وزيدا مررت به واما في زيدا
ضربت غلامه فلو قيل اهنت زيدا ضربت غلامه لم يلزم اللغو
وكذا لو قيل لابست زيدا حبست عليه فلا بد في اتمام وجه وجوب
الحذف من اعتبار قصد اطراد الباب **وله** مشتغل صفة لاحد الامرين
المفهوم من كلمة او وجعله صفة لكل منهما على سبيل التنازع يوجب متابعة
المصر خلاف مذهبه وهو اعمال الاول كما هو مذهب الكوفيين **وله**
وله مشتغل عنه متعلق بالاشتغال على تضمين معنى الوقاع او الاعراض
ومنع جعل الاشتغال بمعنى الاعراض تعلق المجرور الذي به **وله** او متعلق
ضميره بان يكون مضافا اليه المفعول المفسر او المعطوف على مفعوله نحو
زيدا ضربت عمرا وغلامه او محمولا لصفة مفعوله او لصلته نحو زيدا ضربت
رجلا اكرمه او ضربت الذي اكرمه او محمولا لصفة المعطوف على مفعوله
او صلته وعلى هذا قس **وله** اي ما يناسبه بالترادف فيل فيه مسامحة
لان الترادف في المفردات لا غير وفيه بحث لان العامل ايضا مجرد
الفعل او شبهه لا المركب وهو مفرد **وله** كما هو الظاهر المتبادر متعلق
بجميع امور اعتبرها في كلام المتن لا بمجرد **وله** بالمفعولية **وله** وبقيد الوقاع
عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيدا ضربته فيه انه خرج جميع
صور ما اضمر لانه ليس المانع عن العمل مجرد الاشتغال بل شغل العامل

لان قوله مشتغل نكرة فالصحيح ان يكون صفة للثاني
وهو شبهه لكونه معرفة فتعين كونه صفة لفعل
ويلزم اعمال الاول اسعد

العامل المقدر اياه ايضا مانع الا ان يقال لما مانع من العمل صورة الا ذلك
الاشتغال بخلاف زيد ضربته فان رفع زيد مانع عن عمل ما بعده فيه **وله**
وبتقييد النصب بالمفعولية خرج نحو كان نحو زيدا كنت اياه لا يخفى انه خرج
نحو كان بقوله كل اسم لانه كما ان المتبادر في هذا المقام من قوله النصب
النصب بالمفعولية كذلك المتبادر من كل اسم المفعول ولك ان تقول
كل اسم اعم من المفعول المطلق والتعريف لمطلق ما اضمر عامله على شريطة التفسير
ومنه زيدا كنت اياه فلا حاجة لتقييد قوله لاخراجه **وله** والاحسن في
ترتيبها وجه الغبي المخفي بمقتضى سوق كلامه خلوص اقسام المشتغل بالضمير
عن الفصل بينها بما ليس منها وما فصل المصر ايضا وجها حسن الاولى عدم
الفصل بين الافعال المعروفة بالفعل المجهول اعني حسب عليه والثاني
تقديم المسلط بنفسه ثم المسلط بمرادفه ثم المسلط باللازم الا انه قدم في
هذا القسمة ما هو اعرف فيه **وله** ينصب زيد جعل ضمير ينصب الى زيد
دون ما اضمر عامله على شريطة التفسير لاقتضاء قوله اي ضربت اه ذلك ولك
ان تجعله تفسيرا الناصب ما اضمر عامله على شريطة التفسير بالمثال وفيه رد
لمن قال انه منصوب بما بعده ووجه الرد مستغن عن البيان **وله**
فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره
فيه ان الاصل فيه ضربت زيدا فلما حذف ضربت ذكر المفسر اذ لا
احتياج الى المفسر مع الذكر ولذا لا يجوز ذكره **وله** في مظان الاضمار
في حاشية الكتاب اي في مواقع يظن في بادي النظر انه من قبيل
الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع هذا وفي القاموس
مظنة الشيء موضع يظن فيه وجوده ومئنة لان يكون كذا اي جديرة
فيه ان يقال انه كذا **وله** ويختار الرفع قدم ما اختير فيه الرفع على ما اختير
فيه النصب مع ان مناسبة الثاني بالباب اشد لان جعل ما هو العمد

من الباب منه اهم وقيل رجح سلامته من الحذف قوله بالابتداء يحتمل امرين
الابتداء الذى هو العامل فى المبتدا والخبر وح لا يتعين بذكره كونه مبتدا
والثانى مصدر المبتدا الذى بمعنى كونه مبتدا وفيه رد بجعل رافعه فعلا
مجهولا مقدرا لانه ارتكاب ما لا حاجة اليه واشعاريجهة كون الرفع
مختارا او هو الاستغناء عن تكلف تقدير العامل قوله لان تجرده عن
العوامل اللفظية لا بد له من قيد آخر وهو الاسناد ليصير الداعى لتعريف
الابتداء وفيه ان تجرده يوجب رفعه بالابتداء فكيف يصح قوله الصحيح
الا ان يقال المراد صحة تجرده فتدبر قوله اى قرينة ترجح خلاف الرفع واى
ما زاد على مصحح النصب الذى لا محالة موجود لما حصل منه الترجيح لان
فى صورة استواء الامرين ليس قرينة ترجح خلاف الرفع بالفعل بل
زاد على المصحح وايضا لو اريد عدم ما يرجح النصب بالفعل لاستغنى عن
قوله او عند وجود اقوى منها لان فى صورة وجود اقوى يتحقق عدم
قرينة ترجح خلاف الرفع وقيل لو جعل ضميره خلافه الى اختياره الرفع لم يحتج
الى تقييد القرينة بالمرجحة لكن ينبغى ان يعلم ان المراد مقتضى الاختيار
الجملة لا موجب الاختيار فى المركب والا لاستغنى عن قوله او عند
وجود اقوى منها بل لم يكن له معنى لانه لا يمكن وجود اقوى من قرينة توجب
اختيار الرفع فى المركب فافهم وانما حمل قرينة خلاف الرفع على قرينة
الترجيح دون التصحيح اما لما ذكران قرينة التصحيح لا محالة موجودة واما لان
قرينة عدم صحة النصب لا يجامع اختيار الرفع لان الرفع حينئذ واجب
قوله لان قرينتى الصحة اه متعلق بقوله لا بقوله قرينة خلاف الرفع

يمكن ان يقال مرادهم بالقرينة المرجحة ما عدا السلامة عن الحذف على ما يفهم من السياق فتتبع قرينة والله اعلم

بقرينة ترجح خلاف الرفع كما توهم قوله لسلامته عن الحذف يقال
يعارضه كون الجملة على تقدير الرفع ورد بان السلامة عن الحذف
ارجح لكن ح يكون زيد ضربته مما اختير فيه الرفع لوجود قرينة اقوى من

ترجح خلاف الرفع لا لعدم القرينة المرجحة للنصب والمشهور خلافه
بل يلزم ان لا يوجد ما يختار فيه الرفع لعدم قرينة خلافه قوله الا خصر الاوضح
او عند وجود اما مع غير الطلب واذا المفاجأة فان الاقوى الذى
يوجد مع قرينة النصب ليس الا اما هذه واذا هذه قوله مع غير الطلب
ولم يفصل مع الخبر لان المتبادر من الخبر فى عرفهم خبر المبتدا قوله فان
الرفع يقتضى وقوع خبرا وهو لا يجوز اه قيل اولا انه يلزم كون الجملة الانشائية
اسمية وهو قيل قلت اذا كان وقوع الطلب خبرا نادرا بل لا يكون
الجملة الاسمية انشائية قوله فالمراد بلزوم الاسمية غلبته ووقوعها بعدها
وقيل اللزوم فى غير باب الاضمار على شريطة التفسير قوله بالعطف
على جملة فعلية حقيقة او حكما نحو مررت برجل ضارب عمرا وهند يقتلها
فان اسم الفاعل لشبهه بالفعل فى حكمه واستثنى سيبويه من الجملة التعجبية
نحو احسن بزيد وعمرو يضربه لكونه فعل التعجب المحذوف وتجرده عن العروض
لاحقا بالاسماء يقال والظاهر ان الجملة الثانية فى المثال المفروض اعمر اضربه
لا عاطفة والا لزم عطف الخبرية على الانشائية وفيه ان عمرا يضربه استعمل
فى انشاء التحزن والتحسر ومما اظنه انه ينبغى ان يستثنى ما اذا كانت
الجملتان مقولى القول نحو قال عمرو قام زيد وبكر اضربه فانه ليس العطف
فى مقولى القول باعتبار اكثر اتهما فى التحقيق حتى تتفاوت الاسمية والفعلية
فى المناسب بل باعتبار انهما مقولان ولا تفاوت فى المقولية بين
الاشياء قوله ولا يقدر معمولها لضعفها فى العمل كانه اراد ان لا يقدر
وجوبا لانه يكفى فيما هو بصدده نفى وجوب التقدير فلا يرد ان من
وجوه الفرق بين لم ولما انه يجوز حذف فعل لما دون لم كما سيأتى فى محله
فلا يصح انه لا يقدر معمول لما هذا لكن الظاهر ان جواز حذف الفعل بعد لما
فيما سيأتى بمعنى يقابل الامتناع لا الوجوب قوله وانما قال حرف

الاستفهام لو قال والاستفهام عطف على حرف النفي نحو عنه نحو ضرب
لانه ليس بعد الاستفهام بل معه فما ذكره لا يصير نكتة لادراج الحرف وانما
يصير نكتة لذكر بعد واختياره على مع الاستفهام فتامل واما وجه ذكر
الحرف فهو ان اسم الاستفهام يجب دخوله على الفعل الصريح فلا يجوز
منى زيد اضربته صرح به الرضي **وله** ليشمل هل زيد اضربته فانه يجوز وان
استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكون
فيه تقدير الفعل مما يدل عليه كلام النحاة ان هل لا يفارق لفظ الفعل اذا
ذكر في الكلام فعل ولا يرضى بالفصل بينه وبين الفعل اما اذا لم يذكر
في الكلام فعل فيدخل على الاسم نحو هل زيد قايم فنقول انما قال حرف
الاستفهام دون همزة الاستفهام ليشمل نحو هل زيد انت ضاربه فان
المختار فيه النصب فلا يحتاج في اختيار حرف الاستفهام الى التمسك
بالتركيب المستقبح على ان القول بقبح هل زيد عرف انما هو كلام المفتاح
وغيره حكم بعدم جوازه فهل زيد اضربته لا يجوز على غير بيان المفتاح
وكما لا يجوز هل زيد ضربته وعلى بيان المفتاح لا يقبح هل زيد اضربته بل يحسن
فلا وجه مع القول بجواز مثل هل زيد اضربته للحكم باستقباح هل زيد اضربته
وفيما ذكره وما ذكرناه رد لما ذكره الرضي ان المراد بحرف الاستفهام الهمزة
بعدم جواز هل زيد اضربته لوجوب دخول قد على الفعل في هذه الصورة
لانه لا يرضى بالفصل بينه وبين الفعل اذا وجده في الكلام **وله** وبعد
اذا الشرطية خلافا للكوفيين في اختيار الرفع بعده لانه اذا التبس قرينة
النصب لوقوع الجملتين بعده على السواء وخلافا للمبرد في انه يجب بعد ما
العقلية فحب النصب بعدها **وله** فما قبل الامر قد نبا عند في الكلف
اولا في التقدير وثانيا في النفسير حيث قدر الموصول مع بعض الصلة
وحذف المضاف مع بقاء المضاف اليه على اعرابه وهو قليل وحيث

وحيث فسر كلامه المقدرة بموضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي ولا
حاجة الى الاول فيصح ان يراد وبجواز النصب في وقف الامر لان حذف
الزمان عن المصدر كثير ولا الى الثاني لانه يصح تفسيره باسم اي بجواز النصب
في الاسم قبل الامر والنهي **وله** اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر بعد ان اضافة
المواضع الى الفعل باعتبار ان لها مزيد اختصاص بالفعل لانها مخصوصة
به يدل عليه اختيار النصب **وله** وعند خوف لبس المفسر اي عند
خوف لبسه حال الرفع وانما قلنا عند خوف اللبس دون عند اللبس لان
الرفع لا يستلزم اللبس بل خوف اللبس لانه يمكن رفع اللبس بقرينة لكن
النصب ارجح لانه غني عن تكلف قرينة ومن قال ادرج الحرف لانه
مع اللبس يجب رفع اللبس فيجب النصب واما عند الحرف فرفع اللبس
مختار اذ لو لم ينصب لعلم كونه خبرا الان الجزا فيد من الصفة لانه يفيد فائدة
تامة فيرد عليه انه رجح كونه صفة رجحان كون قوله يقيد رجله اعلى كونه
متعلقا بخلقناه لانه يفيد فائدة تامة على انه كلما زاد قيد المسند اليه يكون
الحكم افيد وانه ينبغي ان يذكر اللبس في مواقع وجوب النصب واعلم
ان حوف اللبس بالصفة فيما اذا كان المنصوب نكرة ويكون
للمفسر متعلق يحتمل جعله خبرا اذ ارفع المنصوب فلا يتحقق حذف اللبس في
المنصوب المعرفة ولا فيما اذا لم يكن للمفسر متعلق فوقع الشيء خلقناه
بقدر تبديل كل بالام الاستغراقية فلا لبس وكذا لو قيل كل شيء خلقناه
ثم اعلم ان من مواضع اختيار النصب ما استخرجته من القوة الى الفعل
وارجو الله ان يكون فيضا منه وهو فيما اذا التبس المقصود بالافادة
بغيره في صورة الرفع نحو زيد اضربت غلامه فان المقصود بالافادة
اما نسبة زيد فاذا قيل زيد ضربت غلامه يكون ظاهرا في قصد افادة ضرب
غلامه وربما لا يلتفت النفس الى اما نسبة الا زم **وله** فان المقصود

الحكم على كل شئ بانه مخلوق اه بقرينة قراءة النصب فلو رفع وحمل على الصفة
فات هذا المقصود وتبدل بمعنى غير مقصود ولا حاجة فى كون المقصد
صفة الى الاستدلال بانه يستدعى فساد الاان المدعى ان فى مقام قصد
الاخبار بالجملة الى بعد الاسم النصب اولى اذا كان مع الرفع يلتبس
بالصفة لان الصفة غير مقصودة سواء كان القيد بالوصف صحيحا
او لا على انه على ما ذكره يلزم ان لا يكون النصب فى الآية مختارا عند
المعتزلى مع ان الفريقين متفقان فى ذلك فتدبر قوله اى عنده
او فى داره ونحو ذلك اه فان قلت فلا يصح كونه مما يستدعى فيه القرائن
ليرجح الرفع بالاستغناء عن تقدير نحو عنده او فى داره قلت اذا كان
المقصود اكرام عمرو عنده فلا بد من تقدير عنده على تقدير الرفع ايضا قوله
قلنا هى معارضة بقرب المعطوف عليه ولك ان تقول فالنصب
مرجح بالاستغناء عن تكلف جعل الجملة خبرا قوله قلنا هذا باعتبار المنتهى اما باعتبار
المبتدا، فالصغرى اقرب اذ لم يعهد فيما بين ارباب القرينة اعتبار
مثل هذا القرب ولا بد لاعتباره من شاهد قوله والا بالتشديد ليس
الا عند الخليل قوله لوجوب دخولها على الفعل اما حرف التخصيص فبالاتفاق
وحروف الشرط عند غير الاخفش فعنده يختار بعدها النصب وما يجب
النصب بعده عند بعض الا للعوض والمصرفانه اتى بهنا او فيما يختار
النصب فاغتنمه ومما استخرجته من القوة الى الفعل من المواضع وجوب
النصب ان يكون ما اضمر عامله على شريطة نكرة صرفة تخبر جملا ضربته فانه
لا يجوز فيه الرفع لامتناع تنكير الصرف للمبتدا، قوله فالاتحاد فيما ذكرنه
مفقود تحقيق المقام ان الملابسة بالملابس الفعل المتصرف فى القصد يكون
مقصودا به فلو قصد بزيد ذهب به اذهب احد زيدا اذ دل قرينة
عليه فهو مما نحن فيه فعدم كون هذا المثال منه ليس لانه يستحيل ان يكون

ان يكون منه بل لانه ليس مما يقصد به هذا المعنى مثل ازيدا خلق من هذا الباب
بتقدير اخلق الله زيدا الا انه حذف الفاعل فيه لتعينه فهو بمنزلة المذكور
فجعل اتحاد الفاعل ضابطة مما لا يعول عليه نعم كلما اتحد الفاعل يكون كذلك
لكن لا يقتصر عليه وبهذا اندفع ما يقال ان ازيدا ذهب به يصح ان
يكون فى تقدير اذهب الذهاب زيدا بان يكون الناصب لزيدا
الاذهاب المسند الى المصدر مجازا لانه مما لم يقصد به دلول قرينة على
قصده فليكن منه وقد رده الشيخ الرضى بان المصدر الذى يسند اليه
الفعل ما يكون له اختصاص بالفعل وفيما نحن فيه ليس كذلك يريد به
ان الذهاب وان ينتصب باذهب فيقال اذهب زيدا
اذهابا كما يقال ابنته الله نباتا لكن ليس له اختصاص ومزيد مناسبة
به بل اختصاصه بذهبت والفعل لا يسند الا الى مصدر كذلك وفى
نقلنا عنه شاهد على انه لا يجب اتحاد الفاعل اذ لو وجب لم يلتفت
الى رد هذا الاحتمال لهذا المثال قوله واجب بالابتداء تقييد
الرفع بالابتداء يتبادر منه اطلاقه فى هذا المقام وقد قيده المصرح ايضا
ووجهه ان احتمال تقدير اذهب زيد مرجوح لاحتياجه الى الحذف
المستغنى عنه بالابتداء وفيه ان كون الاستفهام اولى بالفعل يرجحه
على ان احتماله مرجوحا يكفى فى ابطال الحكم بوجوب الرفع بالابتداء
قوله وكذا اى مثل ازيد ذهب به اه يريد المصران مرفوعا وقع
بعده فعل هو صفة للمرفوع لا يحتمل ان يكون من هذا الباب لانه تركيب
تقييدى ولو سلط الفعل على المرفوع ونصب به لانقلب التقييد
الى الاخبار ويفوت المقصود فقوله كل شئ فعلوه فى الزبر كناية عن مثل
هذا التركيب فلا توقف عدم كونه من هذا الباب الى بيان انه لو سلط
لفسد المضمون ويكذب على تقدير ويصح على تقدير لكن لا يكون مقصودا

كما اتفق عليه كلمة سايرالشارحين في هذا المقام وتبعهم الشارح نعم لو بني
كون الآية مما قصد فيه وصف المرفوع بما بعده لكان لايقا بالمقام لكن
حمل عبارتهم على هذا المعنى بعيد عن واجب الكرام واعلم ان قول كل شئ
فعلوه في الزبر مثل ازبد ذهب به في انه يتوهم انه من باب الاضمار
ومما يختار فيه النصب لانه على تقدير الرفع حوف ليس المفسّرة بالصفة و
في الزبر اى في صحايف اعمالهم في القاموس الزبور كالصبور الكتاب
جمعه زُبُر كسر ر وله لانهم لم يوقعوا فيها فعل بل الكرام الكاتبون اوقعوا
فيها كتابة افعالهم كانه ذكر ذلك وفي بحمل الفعل على الكتابة بانه لايحمل
عليه ايضا لاينفع في هذا المقام لانهم ليسوا كاتبين وفيه انه بعد تجويز
حمل الفعل على الكتابة يصح اسناد الكتابة اليهم لانهم اسباب كتابة
الكرام نعم ان ههنا مانعا آخر عن حمل هذا الفعل على الكتابة وهو انه لم
يكتب في صحايف اعمالهم كل شئ بل كل مفعولهم ولك ان تحمل قوله بل
الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة اعمالهم اثباتا لهذا المانع بان يكون
مناط الفايدة اختصاص كتابة كرام الكاتبين بافعالهم وله وان
كان صفة لشئ بناء على تجويز الفصل بين الصفة والموصوف بخبر الموصوف
وله لان كل كائن في صحايف اعمالهم مفعول لهم ان اراد نفيه لعدم
موافقته لما في الآية الاخرى فلا يصلح نافيا لان الافادة خير من الاعادة
وان اراد ليس في افادته غرض لايق بخلاف افادة المعنى السابق
فلا تيم لان فيه بيان لايكتب في صحايف اعمالهم كاذب بل صحايف
اعمالهم مطابقة لاعمالهم وله بحيث لايغادر اى لايترك وله
والظاهر ان قوله اه كون دخوله تحت القاعدة ظاهرا لامر انما هو
بالنسبة الى المبتدى الغير العارف بقاعدة اعمال ما بعد النافي فيما
قبلها او باعتبار ان جعل الانشاء خبرا خلاف الظاهر ولهذا جعل

جعل توجيه المبرد ايضا تحللا في اخراج الآية عن هذا الباب مع ظهور كون
الفاء بمعنى الشرط وله عن بعضهم هو عيسى بن عمر وله الفاء فيه مرتبط اه بتقدير
الخاص يفيد عن الفهم والمتبادر تقدير كائن وجعل الباء للسببية وله ومثل
هذا الفاء لايعمل ما في حيزه فيما قبله يريد بمثل هذا الفاء فاء الشرط الذي وقع
في موقعها وليس هذا المقام بمقام تخرج فيه الفاء عن موقعها والمعوّل موضع
الفاء ومقام آخر اخراجه عنه مقام آخر وله والآية جملتان اه اشار الى
ان قوله الزانية والزاني عطف على كل شئ فعلوه في الزبر وقوله وجملتان
بتقدير والآية جملتان عطف على قوله الفاء بمعنى الشرط عند البعض والجملتان
تعليل لكون الآية مثل قوله كل شئ فعلوه في الزبر ويحمل كلام المتن خلاف
ما اشار اليه بان يكون نحو مبتدا خبره قوله الفاء بمعنى الشرط والعايد للعرف
الفاء فانه في معنى فاه فمن قدر العاطف فيه فقد ازكب فلا حاجة
اليه وجملتان عطف على الخبر ويكون النكتة في قطع الآية عما قبلها انه من
هذا الباب عند بعض بخلاف ما قبلها وقوله جملتان مستقلتان دفع
لما يتجه ان زيدا ضربته ايضا جملتان والمراد بالاستقلال ان لايكون
ذكر احدهما متوقفا على حذف الفعل من الاخرى ولك ان تريد ان
الزانية والزاني جملتان مع رفع الزانية وما هو جملتان في حال الرفع لا
يصلح ان يكون من باب الاضمار فلا يحتاج الى تقييد الجملتين بالاستقلال
وله او للتفسيرية هذا اظهر وله واختيار النصب باطل الاتفاق
اه يعني ان قوله والا فالمختار النصب دليل على اثبات احد الامرين
السابقين ولك ان تجعله دليلا على دعوى ان الآية ليست من الباب
وعلى التقديرين يتجه ان السوق حينئذ يستدعي ان يقول والا فيلزم ان
يختار النصب فالوجه انه اشار الى المصرح جميع ما ذكر في الآية مع تنبيه
على ما هو القراءة المعتبرة فقال الآية ليست من الباب لان الفاء بمعنى الشرط

و آلانه جملتان عند سيبويه وان كان من الباب كما ذهب اليه
البعض فالمختار النصب ولا يبعد ان يجعل قوله والا فالمختار النصب بمعنى انه
ليس التراكيب الثلثة المتقدمة من الباب والا فالمختار النصب فيها امامي
الاول والثالث فظ واما في الثاني فلا تباس بالصفة قوله ليضيق
الوقت عن ذكره لانه لو ذكر لفات وقت التحذير سيما في القسم الثاني
الذي احتيج فيه الى تكرار المحذر منه لعدم اشتماله على محافة يسرع السامع بها
الى الاحتراز عنها بمجرد سماعه وهذا لا يذكر المحذر منه قوله اى اسم عمل فيه
تنبيه بذلك على ان المعمول تاويل المعمول فيه فالمعمول في هذا المقام من قبيل
الحذف والايصال ومن قبيل اطلاق اسم المحال على المحل قوله او
ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له فان قلت في جعل تحذيرا مفعولا له للتقدير
غنى عن تقدير ذكرا وقد فقد ارتكب الشارح هنا لا حاجة اليه قلت
دعاه الى التقدير تصحيح عطف او ذكرا بقال لا يصح جعل تحذيرا مفعولا له
للتقدير لانه لا يسند عنه بل يجعل التحذير بالذكر ايضا لانا نقول بذكر العامل
يفوت فرصة التحذير فقصد التحذير داع الى التقدير ومن ثم يتفطن لهذه
الدقيقة اطال على نفسه المسافة فقال التحذير لتقدير اتق دون غيره
والا لو جعل ذكر مصدرا منصوبا بالعطف على المفعول له اى بتقدير
اتقى اما للتحذير مما بعده واما لذكر المحذر منه مكررا وطول الكلام به قوله
اى مما بعد ذلك المعمول فان ابظاهره يدل على وجوب تقدير الفعل
قبل المفعول به ولا دليل عليه لجواز تقدير اياك اتقى بل هو اولى بمصلحة
الضمير المنفصل فتامل قوله فان قلت فعلى فان لا بد من ضمير في المعطوف
فانه ممنوع بل لا بد من عائد وهو اعم من الضمير وكيف لا ولو لم وجوب
الضمير لما نفع ما ذكر في الجواب فلا ولى ولا بد من عائد يصح ما ذكره مع
تسليم الوجوب وفي حمل الضمير على العائد بعد الضمير عن افادة ما في الضمير قوله

قوله مثل اياك والاسد بتكرار مثال اياك على ان الاغلب في هذا القسم
من التحذير اذا كان ضميرا ان يكون ضمير المخاطب وقد يجئ متكلما نحو اياي والشر
والظاهر فيه تقدير اتقى على صيغة المتكلم على ما ذهب اليه سيبويه لكن
قول المصنف بتقدير اتقى يشعر بانه اختار مذهب غيره من ان التقدير على
صيغة الخطاب ايضا على سبيل الالتفات وقد يكون اسما ظاهرا مضافا
الى المخاطب نحو نفسك والشر واما القسم الثاني فينوى فيه الاسماء
الظاهرة والمضمرات كلها قوله ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول
النوعين غير صحيح لانه لا يقال اه وكذا تقدير اتق يتضمن معنى التبعيد لان
القرينة لا تدل عليه فمن قال يجوز تقدير اتق يتضمن معنى التبعيد فقد حذف
وقال ونحن نقول اياك والاسد بتقدير اتق نفسك والاسد للتبعيد
عن الاسد بنفسك ونضيره بالاسد واياك من الاسد بتقدير
اتق نفسك من الاسد فعبر من الاسد بنفسك لكمال قربه منك وابدل
من الاسد عنه قوله وان تقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان
المعنى فيه ان الاتقاء على الطريق انما يكون بتبعيده عن جزيرة تضرر فيه بالمزاحمة
فيصح جعل التقدير بعد نفسك عن الطريق نعم لا تناسب تقدير بعد الطريق
لكنه ليس من ضرورات تقدير بعد الا ان يقال يلزم حينئذ نصب الطريق بنزع
الخافض وهو سماعي قوله فان المعنى على بعد نفسك مما يوذيك كالاسد
فيه ان تقدير بعد نفسك يوجب كون النفس محذورا لا المحذور منه
فلا يكون من افراد النوع الثاني وليس من افراد النوع الاول ايضا لانه ليس
تحذيرا مما بعده الا ان يراد بما بعده ما بعده لفظا او تقديرا وغايته ما
يمكن ان يقال ان التحذير عن النفس بالتوجيه على تبعيده عن الزوابل التي
توذيك ولا يخفى انه يصح تقدير اتق فيه ايضا الا ان المرجح تقدير بعد
لاستغنائه عن النصب بتقدير حرف الجر ولاشتماله على بيان كيفية الحذر

فافهم ولبعض الناظرين في هذا المقام كلام نجب الاعراض عن ايراده لسخافته
وهو انقاء الشخص من نفسه والتحذير منها ليس الا لانقاعها الشخص في ضرر
فالمحذوف عنه في الحقيقة هو الفر وهي محذرة بالمال فاذا نظر الى المال
صح هذا المعنى **قوله** وتقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد
فيذكر المحذوف ويحذف المعطوف لان المقام لا يتسع المحذوف
والمعطوف معا **قوله** اياك ان تحذف بتقدير من لا بتقدير العاطف
فانه لا يجوز في سعة الكلام ولما علم بتقدير من عدم صحة تقدير العاطف
ثبت امتناع تقدير اياك الاسد بامتناع تقدير من فلا نجعه **قوله**
فان قلت فليكن بتقدير العاطف وما ذكره من الجواب بقوله
قلنا لا ينفع لان السوال ان قوله لامتناع تقدير من لا يثبت المدعى بدون
ضميمة امتناع تقدير الواو فبيان ان امتناع اسد من امتناع تقدير
حرف الجر لا ينفع مما يدعى ان امتناعه واضح مستغن عن التعريف
والبيان **قوله** شامل اسماء الزمان والمكان المراد باسم الزمان المعنى
الاضافي الاصلي لا المفهوم الاصطلاحي وهو ظ **قوله** فانه لا يخ زمان
او مكان عن ان يفعل فيهما صوابه فيه **قوله** سواء ذكر الفعل الذي فعل
فيهما لفظا او تقديرا وهو المراد بالذكر والمذكور في هذا البحث فلا تغفل
قوله مثل يوم الجمعة يوم طيب لا يقول ما من يوم جمعة الا وفعل فيه
طيب لانا نقول الفعل المذكور طيب يوم الجمعة وطيب يوم الجمعة
لم يفعل فيه والا لكان للزمان زمان ولك ان تقول اذا ذكر طيب
الزمان فقد ذكر الطيب مطلقا في ضمنه لان ذكر المقيد لا يمكن بدون
ذكر المطلق فيوم الجمعة ما فعل فيه فعل مذكور ضمنا والمذكور في تعريف
المفعول فيه يجب ان يكون اعم من المذكور ضمنا اذ كثيرا ما ينتصب المفعول فيه
يجب ان يكون اعم من المذكور ضمنا اذ كثيرا ما ينتصب المفعول فيه المذكور ضمنا **قوله**

من قوله

فيه ان المراد بنصب يوم الجمعة ترفعه واجزاءه عند الله هو
تعظيمه اياه في الشرع وذلك يجوز ان يكون واقعا في
يوم الجمعة وغيره من الايام فمن ان يلزم ان يكون للزمان
فاعلية وما ذكره من السوال انما نشأ من عدم فهم قول الشارح فانه
وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور بل في
المراد بالفعل المذكور ما قصد ايقاعه فيه بحيث يتقيد
به ويجر فيه في الاستعمال الا مطلق الفعل كما لا يخفى
سهرانى

قوله فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اعترض عليه بانه لو اريد بقوله ما فعل فيه
ما ينسب اليه الفعل بكلمة في لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية اذ يوم الجمعة في شهرت يوم
الجمعة لو اخذ موصوفا فكونه ما فعل فيه لم يصر مفعولا فيه وفيه نظر لانه لو اريد
ما ينسب اليه الفعل بكلمة في ولم يعتبر قيد الحيثية لصدق على يوم الجمعة في شهرت
يوم الجمعة انه ما نسب اليه فعل مذكور بكلمة في قولنا شهرت في يوم الجمعة ولو
اريد معناه الحقيقي واعتبر قيد الحيثية كان المعنى هو اسم ما فعل فيه فعل مذكور
من حيث انه فعل فيه فعل مذكور ويوم الجمعة في شهرت يوم الجمعة اسم ما فعل فيه
فعل مذكور لكن لا مع هذه الحيثية لا نقول يستفاد من كلام الشارح حيث
قال فان ذكر يوم الجمعة فيه اه انه جعل قيد الحيثية متعلقة بقوله مذكور فيخرج شهرت
يوم الجمعة لانه لم يذكر من اجل هذه الحيثية لانا نقول فلا يكون هذه الحيثية مما شانها
اعتباره في التعريفات ويكون بعيدا من الاعتبار ولا يكون قيد مذكور
مستغنى عنه بعد اعتبار الحيثية كما ادعاه الشارح لانه مستغنى الحيثية والمعلل بها
واما قوله فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس اه معناه انه ليس ذكره من هذه الحيثية
حتى يصدق عليه ما فعل فيه فعل من حيث انه كذلك ولا بد لصدق التعريف
مع الحيثية على الشيء ان يكون ذكره لاجل انه فعل فيه فعل فتامل **قوله** ولا يخفى انه
على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا يخفى ان قيد الحيثية معتبر بعد قوله مذكور فاغنانا
عن المذكور اغنار المتقدم عن المتاخر وهذا مما لا يعاب الا ان يقال لم
يعب بل نبه على امكان الاختصار **قوله** بهما كان او احدهما والمبهم من
الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم
والليل والشهر والسنة **قوله** وظروف المكان ان كان المكان جعل الضمير
راجعا الى ظروف المكان تاويلا له بالمكان لانه عين المكان والمكان اسم
جنس يقع على القليل والكثير واشار بقوله ان كان المكان بهما الى وجه
التذكير وطريق التاويل فلا يرد ان الضمير اذا رجع الى المكان خلا الجملة عن ضمير

ولو اريد معناه الحقيقي لم ينفع اعتبار قيد الحيثية صح

المبتداء ولا يحتاج الى ان يقال لما رجع الضمير الى المضاف اليه المبتداء بالاضافة
البنائية كانه رجع الى المبتداء والا ظهر ان الضمير راجع الى ظروف المكان
بتاويله بالقسم لانه قسم من الظروف **قوله** وفسره المبهم بالجهات الست
ومنهم من فسره بالنكرة فيرد انه غير مانع بدخول نحو بيت ومسجد وجانب
فيه وقيل غير جامع لخروج نحو خلفك عنه ورد بان الجهات الست
سئل غيره ومثل في عدم التعريف بالاضافة صرح به العلامة الهندي في الاربعين
ومنهم من فسره بما فسر به الزمان المبهم ويرد عليه جانب ومافي معناه
فانه لا يقبل النصب بتقديره في وكذا الميل والفرسخ فانهما يقبلان
مع انهما معينان بهذا المعنى **قوله** لابهامهما اراد الابهام اللغوي لا
ما يشتق منه المبهم الاصطلاحي **قوله** ولم يذكر وجه خمل شبههما عليه لان
حكمه حكمهما ولك ان تجعل الضمير راجعا الى عند ولدى وشبههما بجعلهما
بمنزلة المشبه والمشبه به ولك ان تجعل الضمير راجعا الى المبهم وعند ولدى
وشبههما بتاويلهما بالمحول والمحول عليه وعلى التقديرين وجه جمل الجمع مذكور
ولك ان تجعل الضمير راجعا الى عند ولدى وتجعل لابهامهما بيانا ما لوجه
الشبه لا لوجه المحل اى وشبههما لاجل ابهامهما فح لم يكن وجه المحل مذكورا
اصلا **قوله** وفي بعض النسخ لابهامهما كما هو الظاهر والاظهر رجوعه الى عند
ولدى وشبههما وتجعل الرجوع الى المبهم **قوله** ولفظ المكان وان كان
معينا نحو جلست مكانك لكنه في الاستعمال قبل لا يقال كنت مكانك
ويقال جلست مجلسك فكل اسم مكان ينصب بما اشتق منه او مرادفه
ولا ينصب المكان بغير ما اشتق منه او مرادفه وحمل الشارح وغيره قوله
لكنه على كثرة استعماله وهو بعيد عن العبارة ويحتمل ان يراد انه لكثرته
المورثة للابهام فانه اذا كثر مكان الشئ تحمل مكان الشئ الامكنة الكثيرة
فيصير مبهما **قوله** مابعد دخلت وسكنت ونزلت **قوله** فانه ذهب

ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به اختلافهم في انهم مفعول به بدل على انه
لم يستعمل معه في والا لما كان لكونه مفعولا به مجال ولكن قال الشيخ الرضي
ان دخول في لازم في غير المكان جايز فيه وسيجئ ان استعماله مع في صحيح
وحكم سيبويه بشذوذه **قوله** فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد
تمام معناه فيه بحث ومعارضة مانعان في الفارسية در آمدم در خانه
قوله يصح ان ينسب الى المكان شامل له ولغيره هذا لا يصح على كليته اذ
يصح ان يقال جلست في جميع اجزاء البيت ولا يصح ان يقال جلست
في جميع اجزاء الدار او المحلة او البلد **قوله** وفعل الدخول بالنسبة الى الدار
ليس كذلك فيه انه يصح في دخلت الباب ودخلت الدهليز ودخلت
الدار واذا كان الباب مفعولا فيه فكذلك كل مابعد دخلت **قوله**
قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويرد نحو اعجبني التاديب
الذي ضربته لاجله بل يرد اعجبني التاديب لانه يصدق عليه انه ما فعل
لاجله الفعل المذكور معه في التركيب الذي هو فيه في قوله اعجبني التاديب الذي
ضربت لاجله **قوله** اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه فيه
ان تعريف المفعول له لتعرف حكمه وهو انتصابه بالفعل فلو توقف
معرفته على انه ينتصب بالفعل وآوده الفعل لينتصبه لدار وفيه ايضا
انه يرد عليه بعد اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله بل اعجبني التاديب
ايضا لانه يصدق على التاديب انه ما فعل لاجله فعل مذكور معه للعمل فيه في
تركيب ضربت زيدا التاديب فافهم **قوله** مثل ضربته تاديبا الى قوله
فان التاديب يحصل بالضرب قبل التاديب عين الضرب فكيف يحصل
به واجيب بانه يحصل به ما يتضمنه التاديب وهو التاديب وانما
نصب التاديب لتضمنه التاديب ويكذبه امتناع ضربته تاديبا
كما صرح به الرضي ناقلا عن النحاة فالجواب منع ان التاديب عين

الضرب بل هو احداث التأديب والضرب بسبب الاحداث وسيلة
قوله بخالف خلافا ظاهرا الزجاج لا فائدة لقوله ظاهر والاظهر ان يقول
يخالف الزجاج هذا التأويل خلاف لان قول النحاة اصل والخلاف انما
وقع منه قوله وردّ قوله الزجاج بان صحة تأويل نوع بنوع لا تدخله في
فيه ان الزجاج لا يدخله في المفعول المطلق لصحة تأويله بما يؤول معناه الى
المفعول المطلق بل دعواه ان مراد التركيب هذا المعنى فدفعه بمنع كون
المراد ذلك بل يؤول اليه وردّه المصنف بانه لا فرق في المعنى بين تأديبا
وللتأديب وليس قوله للتأديب مفعولا مطلقا وهذا النتيجة لان
قولنا للتأديب مفعول له عنده لا عند القوم فليس على الزجاج
ردّه الى المفعول المطلق قوله وخصّ اللام بالذكر التعرض لوجه تخصيص
اللام هنا دون في في المفعول فيه مبني على الغفلة عن ان الباء ايضا عن
داخل المفعول فيه نحو مررت بالمسجد قوله احترازا عما اذا كان عينا نحو
ان يقول احترازا عما اذا كان غير فعل لمثل نحو جئتك للسواد قوله
اي اتحد فاعله وفاعل عامله اي اشار الى ان المصدر فائدته الواضح الاخصر قوله
ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان وجودهما
فالعبارة الواضحة الموجزة وانما جاز حذفها اذا اتحد فاعله وفاعل عامله
وزمانهما قوله او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر
لا حاجة الى هذا التصحيح المثال المذكور لان علة العقود هو الجبن الموجود مع
العقود لا الجبن السابق عليه الآن يقال بعد الجبن من اوله الى آخره
جبنا واحدا لا اجبانا متعددة قوله ونحو شهدت الركب ابتغاء
للصلح لا يخفى انه لا يصح هذا التركيب وان لم يوقع الشاهد الصلح فلم يجب
كونه مقارنا له في الوجود اذ لم يجب الوجود فضلا عن المقارنة في الوجود
الا ان يقال المراد بالمقارنة في الوجود اعم من المقارنة في الوجود في الواقع

في الواقع او في قصد الفاعل قوله وفي بعض الحواشي ان هذا الراي شريف
نجد الجمل ما هو محط الفائدة فاتى مقام الفاعل وخلوه عن تكلف ضمير راجع
الى المصدر واقامة المصدر المؤكد مقام الفاعل مع ان اكثر النحاة على انه
لا يجوز اصلا ومن السوانح توجيه ثالث وهو ان معه متعلق بمحذوف هو
فاعل والظرف قائم مقامه تقديره الذي فعل كائن معه اي مع فعله فالظرف
مجاز اكما انه خبر مجازا في نحو زيد في الدار وفيه تأمل قوله العير والنزوان
كتب في الحاشية العير الحمار الوحشي والاهلي والنزوان الوثوب قوله
احترازا عن المذكور بعد غيره كالفاء لا يقتصر الاحتراز على ما ذكره بل احترز
عما لم يذكر بعد شيئا ايضا فالحق ان المقصود الاحتراز عن المذكور بعد مع
ولو لاه لقال المذكور لمصاحبة آه قوله متعلق بمذكور فيه لطافة ولو
قال بالمذكور لكان اللطف فتدبر قوله او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم
انفاق النحاة على ان ضربت زيدا وعمرا من قبيل العطف لا غير بمنع كون
زيد في كفاك وزيدا مفعولا معه اذ الفارق بينه وبين ضربت زيدا
وعمرا مجرد تحكم وانما جرّد الشارح على ذلك حسبك وزيدا وهو لا يسمن
ولا يغني من جوع لان حسبك مضاف ومضاف اليه وهذا جعل حسب جاريا
مجرى الظروف المنقطعة عن الاضافة فالمراد بمعمول فعل ما عدا المفعول به
المنصوب قوله وسواء كان الفعل لفظا اراد بالفعل ما يدل على الحدث
كما سيجيء فاندرج فيه المشبه بالفعل ومعنى الفعل ايضا لان ما يدل على الفعل
فيه ايضا لفظي فلا وجه لقوله او معنى فالوجه ان يراد بالفعل الفعل الاصطلاحي
ويجعل شبهه في قوة المذكور اذ كثيرا ما يكتفى عن ذكره بذكر الفعل ويكون
قوله او معنى اشارة الى معنى الفعل وانما تعرض له لان بعض معاني الفعل
اعماله سماعي وهو ما عدا اسماء الافعال السماعية ولا يخفى ان الاولى وبيان
معنى الفعل ههنا ولا حاجة الى تأخيره الى قوله فان كان الفعل لفظا قوله والمراد

وهو انه هل يجوز حذف الفاعل واقامة المفعول
مقامه كما في خبر المبتدا

وجه القائل انه لم يذهب حذف مفعول ما لم يسم
فاعله واقامة الظرف مقامه

بمصاحبة معمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد هذا
مذهب الاخفش ويرده المثال المشهور في السنة الجمهور من قولهم استوى
الماء والخشبة لانه لم يستوى الخشبة بل صفحة الماء اذا ساوى الخشبة واجاب
عنه صاحب العباب شارح اللباب بان استوى بمعنى استقام او
بلغ كماله يقال استوى الرجل وليس بشئ لانه لم يستقم الخشبة ولم يبلغ
كماله بل الماء فقط وغير الاخفش لم يشترط المشاركة بل مجرد المعية ويشهد له
سرت والنيل ايضا فهذه الامثلة مما لا يصح فيه العطف وتتعين فيه
النصب **قوله** او مكان واحد ما ذكره الشارح في هذا المقام بعينه
عبارة العباب قيل ان اعتبار الوحدة في المكان خلاف المشهور ونحن
نقول لو لم يعتبر في المثال المذكور الوحدة في الزمان ايضا لم يصح لان
تركهما في مكان واحد لا في زمان واحد كما هو المستفاد من العبارة
فالاولى الاكتفاء بما هو المشهور في تفسير المصاحبة بالمشاركة في زمان
واحد ويجعل الملازمة مبنية على ان ترك عدم المحافظة يعني لو لم يحفظ
الناقة واهلها ولم يحفظ في هذا الزمان ولدها ايضا ارضعها وتركهما
في مكانين متقابلين حفظها ودخل في عدم تركهما **قوله** نحو تركت الناقة
على صيغة المجهول ولو جعلته على صيغة معروفة لكان من باب ضربت
زيدا وعمرا ولم يكن مما نحن فيه **قوله** وفصيلها كتب في الحاشية فصيل
بچه شتر از شير باز كرده رضيع الصبي شير خوردكودك **قوله**
اعلم ان مذهب جمهور النحاة احترز بقوله جمهور النحاة عن مذهب
عبد القاهر فانه جعل الواو نفسها عاطفة وعن مذهب الاخفش
فانه جعل معمول الفعل الواو لكونها بمعنى مع وجعل اعراب ما بعدها كاعراب
ما بعد الا الصفة **قوله** واصلها واو العطف فلذا لم يجز تقديم المفعول
معه على مصاحبه خلافا لابي الفتح ولاعلى عامله خلافا للشيخ الرضي فيما اذا

مع بعد والزمان لا يستلزم ان ترضع الناقة
ولدها فلا يتم ان المقصود فيه المشاركة
في مكان واحد صح

اذا تقدم مع مصاحبته على الفعل بحيث لم يلزم تقدمه على مصاحبه **قوله**
لفظا او اسم فعل فان اسم الفعل داخل في معنى الفعل على ما ذكره الشيخ الرضي في
بحث الحال مع انه يجوز في المفعول معه الذي هو عامله وجهان **قوله**
وجازا اي لم يجب حمل الجواز في كل موضع على معنى بعيد وانما حملناه عليه جعلا معمول
الفعل اعم من المفعول به حتى يدخل في التعريف كفاك وزيدا فلا يخفى انه حينئذ
يدخل في التعريف ضربت زيدا وعمرا ايضا مع انه ليس مفعولا معه فنقول
ضربت زيدا وعمرا خارج عن تعريف المفعول معه لتخصيص معمول الفعل
كما ذكرنا في ضربت زيدا وعمرا خارج عن التقسيم فلو حمل قوله خارج على منع
عدم الامتناع لانتقض الحكم بالمثال المذكور **قوله** فالوجهان جعله مفعولا معه
ومعطوفا لا العطف وعدمه حتى تجد الشرط والجزاء **قوله** تعين النصب
ذهب غير المصرالى ترجيحه **قوله** تعين العطف عند غير المصر يرجح العطف
فان قلت ما لزيد وعمرو خارج عن التقسيم لانه ليس مفعولا معه بل من
التوابع قلت هو مفعول معه اذا صرح بمعنى الفعل فيقال ما يصنع
زيد وعمرو المراد بالمفعول معه المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول غير مفعول
به سواء كان مفعولا معه ظاهرا او حقيقة فافهم **قوله** ولم يجز عطف
عمرا على الشان فيه بحث لجواز العطف بجعل الكلام على حذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه والنصب ان يرجح بالسلامة عن الحذف
يرجح الرفع بالاستغناء عن اعمال العامل المعنوي **قوله** وانما حكمنا بتكلف
في بيان المعلل بقوله لان المعنى ما تصنع والاظهر ان المعلل النصب اي
نصب الاسم في هذين المثالين لان المعنى ما تصنع **قوله** الحال من
حال الشئ يحول اي انقلب سمي هذا القسم بها لانقلابه غالبا **قوله**
هيئة الفاعل الهيئة الحالة الظاهرة لمن له هيئ للشئ كذا في المغرب والمراد
هنا الحالة والمراد اعم من الحالة المحققة او المقدرة نحو فادخلوها خالدين

الحال

اى مقدرين الخلود ويسمى الاول حالا لكشفه والثانية حالا مقدرة وايضا
هى اعم من حال النفس الفاعل او منتقلة مثل نحو جاء زيد قائما ابوه لكنه يمكن مجاء
زيد والشمس طالعة الا ان يقال الجملة الحالية تتضمن بيان صفة الفاعل اى
مقارنة بطلوع الشمس وايضا هى اعم من ان يدوم للفاعل او يكون كالدايم
لكون الفاعل موصوفا بها غالبا ويسمى دائمة ومنها المؤكدة كما سيجئ ومن ان
يكون بخلافه وسمى منتقلة **قوله** اى من حيث هو فاعل او مفعول لا خفاء
فى ان قيد الجهة مقيد لاضافة الهيئة وشبوتها للفاعل فهو اما تعليل فيمثل
بجاء زيد سمينا فان السمن لم يثبت لزيد من اجل انه فاعل واما تقييد ولا يخفى
ان الحال لا تثبت للذات المأخوذة مع صفة الفاعلية بل لنفس الذات
فى وقت الفاعلية واما تمييز فيكون المعنى ما يبين صفة الفاعلية وهو
وان يمكن تصحيحه بانه يبين كون الفاعلية فى وقت خاص الا انه ينقض
التعريف ح بالمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه الى غير ذلك واعترض
بان الحال لا يدل على هيئة الفاعل او المفعول النحوى بل تبين هيئة ما صدر
عنه الفعل او قام به او تعلق به **قوله** مثل ضرب زيد عمرا راكبين يجوز فيه
ضرب زيد راكبا وعمرا راكبا واما اذا تخالفت حال الفاعل والمفعول
فلا بد من التعريف فان لم يكن قرينة فالاولى جعل كل منهما بجنب صاحبها
وقد يذكر على سبيل اللف والنشر المرتب وقيل حقه هذا وقد جاء على
ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتاخيره حال الفاعل **قوله** او تبين
على صيغة المضارع المجهول او على صيغة المضارع المعلوم المخاطب وهو
او فى بما هو المشهور **قوله** من غير حاجة الى تفهيم الفاعل او المفعول
لا يخفى ان المتبادر من غير حاجة الى تفهيم الفاعل او المفعول لدخول احد
الحالين فح لا يصح استثناء قوله الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه
عنه واعلم ان قرأة عبارة المتن على احد هذين الوجهين انما تصح اذا

اذا تحقق ان مذهب النحاة ان الحال يقع عن المفعول مطلقا ولا يتقيد بالمفعول به
محققا او مأولا مثل يعجبنى العرب الحال فى ضربت الضرب شديدا عن الضرب
بلا تاويل باحدثت الضرب **قوله** وزيد فى الدار قائما مثال للفظى الملفوظ
خلافا لما فى شرح المصرانه مثال للحال عن الفاعل معنى **قوله** فان مفعولية
زيد اه اقول انه اذا اعتبر العامل حرف التنبيه يكون ذو الحال اسم
الاشارة لا تصالها به بل الظاهر ان الاشارة المستبطنة منه ايضا عامل
فيه لان الاشارة متعلقة بما يعبر عنه باسم الاشارة وذكر زيد ليس
لتعلق الاشارة به بل للحكم به فافهم **قوله** وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من
تركيبه اى يشتمل على حروف الفعل المقيد هو لمعناه وخرج اسم الفعل
عن شبهه ولا يخفى انه لا يدخل فى معنى الفعل على ما صرح به الشارح فالاولى
ان يفسره معنى الفعل بحيث يدخل فيه اسم الفعل **قوله** او معناه المستبط
ولا عمل لكل ما يستبط فان ان وان والاستفهام والنفى لا يعمل كما يستبط
منها بل العمل سماعى وجعل حروف النداء منه مبنى على ان لا يكون المنادى
بتقدير ادعو بل يكون العامل فى المنادى حرف النداء فهى ليست من العامل
المعنوى عند المصرح سماعى عند النحاة النمنى والبهجى وخالفهم الشيخ الرضى
فى المعنى على تقييد خبر التمنى بالحال لا على تقييد التمنى **قوله** نكرة موصوفة وقيل
لو قال مخصوصة ليشمل النكرة المضافة لكان اولى قلت لو قال مخصوصة
تناول جمع الصور لان ذا الحال فى جمع الصور نكرات مخصوصة فح لا يحسن
التقابل بينه وبين ما فى الصور **قوله** ان جعلت امرا حالا من كل امر وانما
لو جعلته حالا من المستثنى فى حكيم فليس مما نحن فيه **قوله** او بعد الا نقضا
للنفى فيه بحث من وجهين احدهما ان مثل ما جاءنى رجل الا راكبا النكرة فيه
مستغرقة فلا تقابل الاستغراق وثانيهما ان النكرة لم تقع بعد الا بل حالا
ومنهم من قال فاعل بعد الا الحال على سبيل التنازع ولا يخفى ان قوله بعد الا

عطف على قوله فى حيز النفى فهو ظرف لغو لا لعمل والاظهر انه سهو والصحيح او قيل
الا ويمكن ان يجاب عن الاول بان ما جائنى رجل الا راكبا صحيح تنكير صاحب
الحال فيه منع الا احتمال وصفيتها لذى الحال على ما صرح به المصرح وهو بهذا
الاعتبار يقابل الاستغراقى نعم فيه مصححان كما فى يفرق امر حكيم وفيه ان منع
الا لو كان مصححا لصح جائنى رجل الا عالما ولغا قوله نقصا للنفى فالمصحح الاستغراق
واما من قال لا منع لا لامتجواز وقوع الصفة بعد الا فقوله قرينة بلا مرية
لان الصفة النحوية لا يكون بعد الا وانما هو الصفة من غير المبتدا والحال قوله
وارسلها العراك اورد امثلة موثوقا بها للنقض الاول من شعر لبيد
والثانى مما شاع فى المحاورات والمخاطبات ولم يورد الاول على وجه
يستشهد اما لاشتهار البيت فيما بينهم بحيث يكفى الاشارة اليه واما
لانه ايضا شايع فى المحاورات بحيث لا يحتاج الى التمسك بوقوعه فى شعر
البليغ قال صاحب القاموس يقال اورد ابله العراك اى اوردها
للماء جميعا والاصل عراكا فادخل ال ولم يغير عن المصدر هذا كلامه قوله
ولم يردها كتب فى الحاشية الرد والمنع قوله ولم يتفق على نقض الخ
كتب فى الحاشية الاشفاق الخوف والنقص بالصاد المهملة والعين المفتوحة
من نقص الرجل نقصا اى لم تتم مراده انتهى فى الصراح نقص بمراد تمام نارسيدن
وسيراب نا شدن شتر قوله وكان المراد بالارسال البعث
والتخلية الظاهر الثانى وعطف لم يردها للتفسير قوله لم يرد مضاعف
مجهول قوله من العطن الخ الحوض كتب فى الحاشية العطن ما حول الحوض والبئر
من جبارك الابل والمبرك المناخ يعنى جاى شتر خوابانيدن قوله ورد
وحده كتب فى الحاشية الوحد مصدر وحد يجد يقال وحد يجد وحدا
ووحدة كوعد يعد وعدا وعدة انتهى قال الشيخ الرضى وحده لازم
الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب الا فى مواضع مخصوصة

مخصوصة قوله مثل فعلة جهدك كتب فى الحاشية الجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد
وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة قوله متأول اى كل واحد منهما
كذا قيل قلت وكذا ضعيف نحوه بل هو احق بالتأويل والاظهر ان المراد نحو
العراك المعرف باللام من المصادر وغيرها ونحو مررت بهم الجم الغفير اى
كثيرا سائرا يكنسهم وجه الارض ونحو دخلوا الاول فالاول اى اولا فاولا
ونحو وحده المضاف من المصادر وغيرها نحو جاء الرجل ثلثتهم الى عشرتهم
فان هذه الاسماء الثمانية مضافات الى ضمايرها تقدم منصوبات على الحالية
فى المجاز لوقوعها موقع النكرات فانها فى معنى مجتمعين فى المجئ وتاكيدات لما قبلها
فى تمهيم معربات باعرابه ولا يبعد ان يجعل الحال التى جملة داخلة فى نحوه لان
الجملة الحالية ليست بنكرة اى هى كالمعرفة من اقسام الاسم بل هى مؤولة بالنكرة
فجعل العراك ونحوه مصدرا للجملة الحالية المحذوفة اطالة للطريق قوله احدهما
انها مصادر لافعال محذوفة هو الاصح على ما قيل تقدير الخبر الظرف بالجملة
ويجوز تقدير الصفة اى معتركة لان الاصل فى الحال الافراد فجرى السارح على
مذهب الاكثرين ومن لم يتنبه زاد على كلام السارح حيث قال لافعال محذوفة
او للصفات فسوى بينهما قوله اى يعترك اشار الى ان العراك مصدر لم
لم يستعمل فعله بل استعمل المزيد فيه قوله فهذه الجملة الفعلية وقعت حال الخ
احوالا قوله وبانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات هذا
هو الوجه المرجح الذى ينبغى ان يكتفى به لجريانه فى الاحوال المعرفة كلها بخلاف
الاول فانه لا يجرى الا فى المصادر قوله فان كان صاحبها اى صاحب
الحال بعد المفردة اذ الجملة لا يجب فيها التقديم بل الواو قوله ولم يكن الحال
مشتركة الحال المشتركة صاحبها مجموع المعرفة والنكرة ومجموع المعرفة والنكرة
ليست بمعرفة ولا نكرة نحو جائنى رجل وزيد راكبين فبقوله نكرة يخرج
صاحب الحال المشتركة ولا حاجة الى زياده قيد ولم تكن الحال مشتركة

بينهما وبين معرفة ومن هذا يظهر وجه بديع لتقييد تعريف صاحب الحال
بكونه غالبا فاحفظه فانه لاضير فيه قوله لانها في المعنى مبتدأ وخبر فيه ان جاء
قائما رجل في الحقيقة قائم رجل فالتخصيص بالخبر المقدم الذي ليس بظرف وهو
لا ينفع في تصحيح الابتداء لان قول الحال بمنزلة الظرف فتقديمه كتقدم
الخبر الظرف لانا نقول لا يصح الاخبار عن الجثة بظرف الزمان قوله ولبلا
يلتبس بالصفة في النصب ينبغي ان لا يقيد تخصيص ذي الحال بالاضافة
الى نكرة ولا بالصيغة ولا باستغراق نحو رايت غلام رجل راكبا ورايت
رجلا عالما راكبا ونحو مارايت رجلا راكبا لان الالتباس بالصفة باق
بعد قوله ولا يتقدم اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا يعني
فيما دل على حدثين غير متميزين بالعبارة مختلفين بالحال بان يتعلق بكل
منهما حال فانه يجب ان يلي متعلق كل حدث صاحبه وان لزم التقدم
على العامل الضعيف فان التشبيه يدل على حدث قايم بالمشبه وحدث
قايم بالمشبه به ويتعلق بما قام بالمشبه القيام وبما قام بالمشبه به القعود
قوله على العامل المعنوي ولا على الفعل الغير المتصرف ولا على الفعل
المصدر بما له صدر الكلام وعلى المصدر بالحروف المصدرية ولا على المصدر
باللام الموصول وعلى افعل التفضيل فيما عدا هذا البيت اطيب منه رطبا فهو
من قبيل زيد قائما كعمرو قاعدا قوله فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا تتقدم
على العامل المعنوي اتفاقا كون مدار المخالفة بين العامل المعنوي والعامل
الظرف كون احدهما متفقا والآخر مختلفا فيه مما لا يفيده العبارة اصلا
ولا يرضى به المندوب في الاستفادة من دلالات الكلام فالوجه
ان يقال المراد انه لا تتقدم على العامل المعنوي اصلا بخلاف الظرف فانه
تتقدم عليه في الجملة وهو فيما تقدم المبتدأ على الحال فيكون بناء الكلام
على مذهب الاخفش وبعد نتجه ان العامل المعنوي كما يخالف الظرف في عدم

في عدم التقدم عليه صلا يخالف العامل الفعل والمشتق ايضا فان الحال يتقدم
عليها مطلقا فتخصيص المخالفة بالظرف حالا بد له من وجه قوله ويحتمل فوق
بين هذا الاحتمال والاحتمال السابق بان قوله بخلاف الظرف على هذا الاحتمال
متعلق بضمير يتقدم وعلى الاحتمال الاول بقوله على العامل المعنوي حالا كان
او جملة معترضة قوله هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي فيه بطر
لان الظرف لا يتقدم على العامل المعنوي الذي لم يكن ظرفا او شبهه من
الجار والمجرور فاذا لم يدخل في العامل المعنوي لم يصح ان الظرف يتقدم
على العامل المعنوي قوله فالمراد هو الاحتمال الثاني لما غبه لان الاتي
استثناؤه عن العامل المعنوي الا ان يبين المخالفة بقوله بخلاف الظرف
قوله ولا على ذي الحال المجرور المتبادر من عبارة المتن ولا على العامل المجرور
فالاسلوب الاوضح ان يقال ولا يتقدم على المجرور في الاصح ولا على العامل
المعنوي بخلاف الظرف واما التقديم على ذي الحال المرفوع والمنصوب
فجايز مطلقا عند البصريين وممنوع عند الكوفيين الا في مرفوع تقدم
عامله على الحال قوله لم يتقدم عليه الحال اتفاقا الا اذا كان المضاف
بحيث يمكن حذفه واقامة المضاف اليه مقامه نحو اتبع ملة ابراهيم حنيفا
قوله لان الحال تابع وفرع لذي الحال نقض بجواز راكبا جاء زيد مع عدم
جواز تقديم ذي الحال ولك ان تقدر بجواز تقديم ذي الحال اداء
هذا المعنى بعينه الا انه للبيتي فاعلا بل مبتدأ قوله والكل تكلف وتعسف
اما كون الاول تكلفا فلان بناء المبالغة في الفاعل غير معلوم الوقوع حتى
انكره البعض في غير فعال وفعول او مفعال والاستثناء بالكافية
والشافية غير سديد لانه يحتمل تقدير موصوف مؤنث كالفايدة وغيرها
واما كون الثاني تكلفا فلا حاجة الى تقدير الموصوف واما كون الثالث
تكلفا فلان ابانه مصدر غير معلوم واما كون الثالث تعسفا فلان

كافة غير مضافة لازمة الحالية نحو جميعا قوله وكل ما دل على هيئة اى صفة
سواء كان الدال مشتقا او جامدا قال الشيخ الرضى من الاحوال الغير المنتقلة
قياسا الحال الموطئة وهى اسم جامد موصوف بصفة هى الحال فى الحقيقة
فكان الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو حال فى الحقيقة نحو قوله ع انا ابن
قرانا عربيا ونحو جاء زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه نحو جاء زيد
اسدا اى مثل اسد او شجاعا ومنها الحال فى نحو بعت الشاة شاة ودرهما
وضابطة ان تقصد التقسيط فيحتمل لكل جزء من اجزاء المجرور قسطا وتنصب
ذلك القسط على الحال وتأتى بعده بجزء تابع بواو العطف او بحرف
الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم هذا اقول القول بالحال الموطئة انما
يحسن واذا اشترط الاشتقاق واما اذا لم يشترط فينبغى ان يقال
فى جاء زيد رجلا بهيا انهما حالان مترادفان قوله لان المقصود من
الحال بيان الهيئة وهو حاصل به فيه ان المقصود من النعت ايضا بيان
الهيئة ومع ذلك اشترط المصرفيه ان يكون مشتقا او جامدا يكون
وصفه لغرض المعنى فينبغى ان يكون الحال ايضا كذلك اذ لا اعتداد
بما يدل على الهيئة وليس الغرض من وصفه ذلك قوله هذا البسر
بفتح الباء وقد يضم كذا فى القاموس قوله ولا حاجة الى ان يؤول
البسر بالمبسر لم يأت المبسر بمعنى الصائر بسرا وجاء المرطب
بمعنى الصائر رطبا كما جاء بمعنى الصائر ما عليه رطبا وصف النخلة
وجه قوله لا حاجة الى تأويل البسر بالمبسر انهم كانوا يأولون الجامد باسم
الفاعل او المفعول المصنوع اذا لم يوجد فى استعمالهم او مقصودهم
تحصيل معنى الصفة فى الجامد وذا لا يتوقف على وجود مشتق من لفظه
وتفسيره بالمشتق المفروض انما هو لتصوير المراد به واما قوله هذا البسر النخل
فيدل على انه جاء المبسر لكن صفة النخل فهو انما يصح اذا كان هذا اشارة

اشارة الى النخل لا الى ما عليه وهو غير ظاهر لانه وان سمى مبسرا لكن لا يسمى بسرا
حتى يصح جعله حالا من غير تأويل كما اختاره المصر فالوجه ان هذا اشارة الى
على النخل والوجه ما قدمناه قوله لكنه لما كان الصفة بالنسبة الى المظهر كالعدم
الاظهر لما كان المستتر بالنسبة الى المظهر والبارز كالعدم فافهم قوله
لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا تتقدم الاشارة بحالة البسرية
فيه انه فليكن ح حالا مقدرة قوله نحو تمرة تخلى بسرا اطيب منه رطبا
يقال هذا المال مصنوع لا يوثق به والله تعالى اعلم وله الحمد الانام قوله
ويكون جملة قال الشيخ الرضى قد تقام الجملة الحالية مقام مفرد فيعرب
الجزء الاول منها اعراب الحال ويلتزم تنكيره لفهمه مقام الحال وفاه
الى فى شاذ نحو بعت يدا بيد اى ذو يد بيد اى النقد بالنقد ونحو
بعت الشاة شاة بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا قولهم بعت الشاء
شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما فى كل رجل وضيعته اى شاة ودرهم
مقرونان فينصب ههنا الجزآن لقبولهما الاعراب قال الخليل يجوز ان يأتى
به على الاصل نحو بعت الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم هذا ولا يخفى انه
اذا بنى بالاصل ينبغى ان يؤتى بالواو لعدم جواز خلو الاسمية عن الواو
والضمير ولا عن الواو الا على ضعف قوله فالاسمية وفى حكمها الجملة المصدرة
بليس لانها لمجرد النفى على الاصح ولا تدل على الزمان فهو كنفى داخل على الاسمية
وقد تخلو الاسمية عن الرابطين عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد
على الباب وهو قليل قوله والمضارع المثبت والحال المؤكدة مسلم
كما فى عرف وكذا المضارع المنفى بكلمة ما والمضارع المنفى بكلمة لم وبكلمة لا قد
ان غلب ويشترط فى المضارع المثبت الواقع حالا خلوه عن حرف
الاستقبال كالسين وسوف ولن قوله ويجوز حذف العامل فى الحال
لم يقل حذف الفعل فان المتبادر منه حذف الفعل وشبهه كما شاع ح

ارادته في نظائره المذكورة والمقصود جواز حذف عاملها باقسامه
الثلثة من الفعل وشبهه ومعناه مثال الثلث الهلال بنيا اي هذا الهلال
بنيا ولا مقام لحسن قوله قرينة حالية والمراد برشدا مهديا الراشد
مهما امكن المهدي اذا لم يكن الرشد بدون الهداية فلا يرد ان الرشد
فرع الهداية فيبغي تقديم مهديا وكونه حالا بعد حال يحمل الترادف
والتداخل وعلى الثاني ليس مما نحن فيه كما اذا كان صفة **وله** ويجب
حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وكذا في حال تبين اذ دبا دثمن
او غيره مما دخله الفاء، او ثم نحو لعبت بدرهم فصاعدا او قراءة جزء من القرآن
فصاعدا اي فذهب القراءة في الصعود **وله** والمنتقلة قيد للعامل بخلاف
المؤكدة فان قلت المؤكدة التي تفارق ذا الحال نادرا فتقييد العامل
فلا يصح اطلاق قوله بخلاف المؤكدة قلت تبادر مقارنة عاملها بالحال
لغلبتها فيكون مؤكدة لا مقيدة **وله** اي تخففت ابوته ودفع
لما ذكره المحقق الرضي من انه لا معنى لقولك تيفقت الاب في حال كونه
عطوفا نعم يصح ان يكون المعنى اعلمه عطوفا لكن عطوفا حينئذ مفعول ثان
لا حال **وله** وجه الدفع ان احقه في تقدير احق ابوته بحذف المضاف
لظهور المقصود واقامة المضاف اليه مقامه وكذا ابنته **وله**
ان يكون مقررة اي مؤكدة اما تخفيفه او بالاستدلال عليه لان الدليل
مقرر للشئ ومؤكد له فلا يرد ان الحال المؤكدة قد تكون للتقرير وقد تكون
للاستدلال وانما جعل قول المصرح بمنع شرط وجوب حذف عاملها
تطبيقا له على ما هو الحق من كون الحال المؤكدة اعم من مؤكد الجملة الاسمية
والفعلية كما صرح به الزمخشري ومنه قوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين
لكنه تكلف لا يرضى به صاحب قال المحقق التفتازاني في شرح التلخيص
الحال المؤكدة مخصوصة بمقرر مضمون الجملة الاسمية فليس قوله تعالى ولو

ولو ادبرين منه فان اردت له اسما فلتسمه دائمة **وله** بمضمون جملة احترز
به عما يؤكد بعض اجزائها اه يريد ان رسولا لا يطلب الا ارسال دون ارسال الله
لكن بعد اذا اريد بالرسول معناه اللغوي اما لو اريد معناه الشرعي وهو انسان
بعثه الله الى الخلق بكتاب وشريعة فيؤكد مضمون الجملة وهو ارسال **وله**
ولا بد من قيد آخر فيه نظر لانه يصح ان يراد بمضمون الجملة الاسمية ما له مزيد اختصاص
بالجملة الاسمية وهو ما لم يكن بمضمون جملة فعلية ومضمون الله تعالى شاهد شهادة
الله وهو مضمون شهد الله ايضا ومضمون الاسمية خاصة ما يكون الاسمية
ليس فيها مشتق ولو سلم يصح ان يقدر في الله شاهد قائما بالقسط احقه
ويكون تقديره فيه مع وجود ما يعمل في الحال ظرد الباب والله اعلم بالصواب **وله**
التمييز ويقال له التبيين والتفسير والمميز على صيغتين **وله** اي الاسم الذي يرفع
الابهام احترز بقوله اي الاسم عن نحو فعلت اي فعلت فان فعلت يرفع
الابهام الوضعي عن فعلت لكنه ليس باسم لكنه ينقض ما عجبني شئ حسن زيدا واي
حسن زيد وكذلك ينقض يعجبني زيد حسن الوجه او وجهه بالنصب لانه
يرفع الابهام كوجها مع انه ليس تمييزا عند البصريين للتعريف المانع عن كونه
تمييزا بل هو شبيه بالمفعول وكذا اشكل بغبن زيدا رأسه وسفه نفسه
وألم بطنه بالنصب مع انها ليست تمييزات عند البصريين مع انها يرفع
الابهام ويدفع بان المعنى غبن في رأيه والم شاكيا في بطنه وسفه نفسه
بالتشديد على ضرب من التجوز ولا يخفى انه تكلف لا ينبغي انه يلتفت اليه
وان اتفق عليه الجمهور اذ لا فرق بين سفه نفسه وسفه نفسا ولا وجه
لان يجعل حسن الوجه شبيها بالمفعول دون هذه الامثلة فالاولى في تفسيره
كلمة ما بنكرة اعتمادا على اشتهار وجوب تنكير التمييز **وله** في المعنى الموضوع
من حيث انه موضوع له رطل زيتا يرفع الابهام عن المعنى المراد وهو الموزون
وهو ليس بموضوع له لانه موضوع للوزن وهذا اشكال لم يوجد له الى الان

الحال دفعه بان زيدا يرفع الابهام المستقر فيما وضع له الرطل وهو ابهام
موزونه وان ليس المعنى الموضوع له مراد فخذه ليلا تنزل فانه من مزالق
الاقدام **قوله** لكن المطلق منصرف الى الكامل صدا اذ التعذر العمل بالاطلاق
والتعذر ههنا لانه لو كان على اطلاقه للغا ذكره ويرد فيه ان الكامل هو
الثابت في الوضع والاستعمال معا ومنهم من قال المستقر يجعل الثابت
والثابت قد يقال في مقابلة المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث
والمراد ههنا الثاني وفيه ان الثابت اعم من الثابت بحسب الوضع
وبحسب الاستعمال فلا ينفع نفسيه الثابت بما يقابل الحادث في دفع
الاشكال بانه لا يخرج امثال عينا جاريته بالمستقر على ما هو مفهومه
فلا بد من تكلف محل بالتعريف وقد يدفع عينا جاريته وامثاله بانها
من التوابع والكلام في المعرب اصالة على ما مر غير مرة ولو قيد المستقر
بما هو ثابت في قصد المتكلم فان التمييز للتفسيه بعد الابهام ليتمكن في النفس
فالابهام ثابت في القصد في صورة التمييز بخلاف رائب عينا جاريته
فان المقصود بالعين المعين الا انه لزمه الابهام من غير قصده فاذا له
لكان حسنا **قوله** والابهام في هذا المفهوم نتيجة عليه انه يلزم ان لا
يصح حينئذ ارجلا على انه تمييز عن كلمة ذا على ما اتفقوا عليه ولا يصلح كون
ذا عبارة عن مبهم لانه استعمال مجازي فلا بهام وضعا الا ان يقال
تفارق ذا مع حب في المبهم بحيث صار موضوعا له فصح التمييز عنه
وكذا فيما اذا اراد الله بهذا امثلا تعارف بعد ما ذا في المبهم **قوله**
عن ذات لا عن وصف فرق بين الحال والنعت والتمييز بان وضع
الصفة والحال لبيان ثبوت وصف في شئ فهو رفع الابهام عن الوصف
ووضع التمييز لرفع الابهام عن نفس الاسم وبيان انه من اي جنس فرجل
عاقل لبيان صفة العقل في زيد ورطل زيتا لبيان ان الرطل كائن من

نحت الزيت وذلك فرق واضح حيث لا خفاء فيه الا من حيث حمل الذات
على الجنس ولو اريد بالذات ما يقابل المفهوم لصح وكان اوضح فيقال في رطل
زيتا ان فرد الرطل مبهم لا يعلم انه من اي جنس فلما قيل زيتا بين ذاته بان بين
انه من جنس الزيت وبعد لشمال بخروج التمييز الذي هو صفة نحو ثوبه دره
فارسا فانه يرفع الابهام عن الصفة فان الغرض من وضع المشتق المعنى الا ان
يقال التمييز اخراج الاسم عن وصفه الذي لغرض المعنى وجعله لبيان الجنس
قوله فانه في قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد فيه ان هذا التقدير
مع كثرته واستغنائه بتقدير بحر والمضاف عنه نتيجة عليه انه لا يناسب
في كفى زيد رجلا فان الرجل عين زيد لا شئ منسوب اليه وقد سبح الرضي
في مثله طاب شئ زيد بتقدير الشئ منونا وجعل زيد بدلا **قوله** يعني ما يقابل
الجملة لم يجئ المفرد بمعنى ما يقابل هذه التثنية وكانه اراد بمعنى مجازيا بقرينة المقابلة
وفيه ان المفرد قوبل بالتثنية في هذه الامثلة فالمقابلة تقتضي ان يراد
ما يقابل نسبة في جملة او شبهها او اضافة ونتيجة ما ذكره على التمرة مثلها
زبدا فانه مضاف وقد جعل في امثلة المفرد والمقدار وكانه اراد بما يقابل المضاف
ما يقابل المركب الاضافي **قوله** والمقدار اما مخفض في ضمن عد وجعل ظرفيته
العد والمقدار من قبيل ظرفية الخاص للعام والاظهر ان يجعل من ظرفية المدلول
للدال فان المفرد والمقدار مستعمل في عدد وفي غيره فافهم **قوله** فان الرطل
نصف المن لو قال نصف المنا لكان بيانا للمنوان ايضا فانه تثنية
منا بالقصر وهو افصح من المن بالتشديد **قوله** وكالكيل نحو قفيزان برا
القفيز مكيال لمعاينة مكاكيل والمكول كصبور مكيال تسع صاعا ونصفا او
نصف رطل الى ثمانية اواق او نصف الوبية او ثلث كيلجان والكيلجة
منا وسبعة اثمان منا والمن رطلان والرطل بالفتح والكسر اثنا عشرة
اوقية والاوقية استار والاستار اربعة مثاقيل ونصف والمثقال

درهم وثلثه اسباع درهم والدرهم ستة دوانيق والدوانيق قراريط
والقيراط طسوجان والطسوج حبتان والحبة سدس ثمن درهم وهو
جزء من ثمانية واربعين جزء من درهم او كوبية اثنان او اربعة وعشرون
مدا والمد بالضم مكيال وهو رطلان او رطل وثلث او ملء كفي الانسان
المعتدل اذ ملاء بهما ومد يده بهما وبه سمي مدا ومد جربت هذا فوجدته
صحيحا نقلت جميع ذلك من القاموس **قوله** وانما اقتصر المصنف على الاثنين
الثلثة اي من غير العدد والا فقد مثل للعدد ايضا والاولى ان يبدل سوان
سمنا بقفيزان بر او قوله وهو التنوين مخففا او مقدرا كما في خمسة
عشر رجلا وكم رجلا ويريد بما تميم المفرد ما تميم به المفرد مما ينصب التمييز
والا لوجب التثنية على المعرف باللام ايضا بقي ان من التام الناصب
للتمييز التام بنفسه كما سيأتي وانما تصدى لاستيفاء اقسام الاسم
التام دون المقدار لابتناء حكم نحوي على معرفة اقسام الاسم التام وهو
ما اشار اليه بقوله ثم ان كان بتنوين اه ولا يخفى انه لو لم يفصل بين
هذا الحكم وبين استيفاء الاقسام للاسم التام لكان ادخل في الانتظام
قوله لان المضاف لا يضاف ثانيا بحسب اللفظ فلا يقال غلام زيد
عمرو بان يكون غلام مضافا الى زيد ثم عمرو وانما قلنا بحسب اللفظ لانه
يضاف بحسب المعنى ثانيا كما في حب رمانك فان الحب اضيف
الى الرمان ثم الى المخاطب لانه يقال اذا لم يكن للمخاطب رمان بل حب
رمان لكن بحسب اللفظ اضيف الحب الى الرمان والرمان الى المخاطب
ولا ينتقض هذا بكل فرد فرد فانه مأول بحذف العاطف اي كل فرد
فرد **قوله** فاذا اسم الاسم بهذه الاشياء قال الرضي قد تبهم الاسم
بنفسه كالضمير في ربه رجلا وهذا في ما اذا اراد انه بهذا المثل **قوله** وعندي
راقود خلا في القاموس الراقود الدن الكبير او الطويل الاسفل يسع

يسع داخله بالبغدادي وفي الاساس مكيال معروف لاهل مصر يأخذ اربعة
وعشرين صاعا **قوله** وهو ما تشابه اجزاؤه في اسم الكل والاولى وهو
ما تشابه نفسه وجزؤه وذلك ان يجعل تشابه مضارع المفاعلة مسندا الى
ضمير ما واجزاؤه مفعولا به ويتكلف بالاولوية لانه لا جزء له فالاولى الاقتصار
على الوقوع مجردا عن التاء على القليل والكثير قال الرضي اذا قصد الانواع جرد
عن التاء واذا لم يقصد يلتزم التاء **قوله** طاب زيد جلستين للنوع
جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد وانما مثل بطاب زيد جلستين
دون ان يقول عدل توبين لانه يمكن المناقشة في كون توبين للعدد
بخلاف جلستين بالفتح فانه يقصد الافراد لا محالة وفيه انه من قبيل
التمييز عن النسبة وكلامنا في التمييز عن ذات مذكورة فهو خارج عما
نحن بصدده واعترض عليه بان التاء اخراج الكلمة عن كونها جنسا فهو
خارج عما نحن فيه وفيه نظر اما اولا فلان التاء فيها من اصل الكلمة سواء كانت
صيغة المرة او النوع وليست فارقة بين الجنس والواحد فلا تأتي في كون
الكلمة اسم جنس شاملا للقليل والكثير من انواع الجلوس او احادها واما ثانيا
فلان المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين والجواب بان السائل
اجاب على سبيل التنزل ليس مما يسحنه ارباب الترقي **قوله** ويمكن ان
يجاب عنه بان المراد بالانواع خصص الجنس ضد العبد اجدا ومع ذلك
الاولى ان يقال افراد الجنس بدل الخصص لان الحصة لا تطلق في المتعارف
الا على الفرد الاعتباري الذي يحصله العقل من اخذ المفهوم الكلي مع اضافة
الى معين ولا تطلق على الفرد الحقيقي **قوله** ويجمع في غيره اي يورد التمييز
على ما فوق الواحد فجاوز حد التكلف كيف والجمع اذا قوبل بالافراد
يراد به ايراد صيغة الجمع مع انه لا حاجة الى تكلف لان المصنف يجوز في
قصد التعدد الى صيغة الجمع فلم يجوزه عنده الا عدل اثوابا صرح به في الصحاح

المفصل ويؤيده انه لو اريد بقوله تحمع في غيره حقيقة الجمع لكان مستغنى عنه
اعلم ان سوق الكلام ناظر الى ان المراد بغيره غير الجنس والتحقيق ان المراد
غير الجنس والجنس مقصود به الانواع قوله ثم ان كان اى المفرد
المقدار الطاهر ان الضمير راجع الى المفرد المقدار غير العدد وان كان الحكم
المذكور شاملا للمفرد والمقدار مطلقا قوله او المعنى ان وجد التمييز لا موجب
بجمل كان في التوجيه الاول ناقصة وفي الثاني تامة وكانه اراد الاشارة
الى توجيهين لكان في التوجيهين والتوجيه الثاني بعيد جدا ان جعل التمييز
ملتبسا بتنوين المبهم او نونه ركيك جدا والمتبادر من قوله جازت
الاضافة اضافة الملتبس بالتنوين لا اضافة ما يؤول اليه وداعي اليه الاشارة الى
مشاركة ضمير بفرد وان كان في المرجع والمصرح به على ذلك التفاوت
بالعطف بثم فانه ليس ههنا للتراخي في الزمان بل لتفاوت الحكمين يعني ان
احدهما متعلق بالتمييز والآخر بالتمييز قوله انه اراد عشرين رمضان يجب
ان يقال عشرين رمضان لان رمضان وان كان غير منصرف للعلمية
والالف والنون المزيدتين لكنه اذا وقع تمييزا يكون نكرة لوجوب
تنكير التمييز وهو في الالتباس في هذا المثال ايضا نظر لانه في صورة الاضافة
الى التمييز نكرة موصوفة وفي صورة الاضافة الى غيره معرفة غير مصروفة الا
ان يراد اليوم العشرين من رمضان لكن سوق الكلام لا يساعده قوله
وعن غير مقدار قال الشيخ الرضي هو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص
يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم الاصل عليه نحو خاتم حديد واما
الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز نحو قطعة
ارض فيشكل تعريف التمييز بقطعة ذهب لان ذهبا بفرع الابهام المستفاد
عن قطعة الا ان يقال انه تمييز الا انه لا يجوز نصبه كما في ثلثة رجال وهو الصواب
من موجبات ان الخفض اكثر في الثاني فتأمل قوله لكن لما كان الابهام

الابهام في ظرف النسبة يستلزم الابهام فيها الابهام في ظرف النسبة لا
يستلزم ابهاما فيها يرفعه القسم الثاني من التمييز الا ترى ان قولنا عندي رطل
لا ابهام في النسبة فيه انما الابهام في الظرف وبازالة الابهام عن الظرف
لا يزول الابهام عن النسبة نحو طاب رطل زيتا فان النسبة فيها على ابهامها
فكل من الحكمين اعني قوله الابهام في ظرف النسبة يستلزم الابهام وقوله
ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه محل بحث الا ان يراد الظرف المقدر قوله
وكذلك كل ما فيه معنى الفعل يشكل باسماء الافعال فان فيها معنى الفعل وليست
بشبه جملة بل جملا واعلم ان قوله وهو اسم الفاعل اه مسامحة والمراد
هو اسم الفاعل مع فاعله وهكذا ينبغي ان يخص اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة ايضا بما ليست جملا وذكر نهالك جملا رجاء ان لا يخفى على نحو
والالى في قوله حسبك زيد رجلا حسبك رجلا زيد لان حسبك زيد جملة
وشبهها حسبك فالمعمل به هو التمييز من حسبك لا من حسبك زيد قوله
تره فارسا قال الشيخ الرضي الدر في الاصل ما يدر اى ما ينزل من الضرع
من اللبن ومن الغيم من المطر وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه
وانما نسب فعله اليه تعالى قصد التعجب منه لان الله تعالى منشئ العجائب
فكل شئ عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفون اليه تعالى فيقال
تره وره ما اعجب فعله وفي القاموس وقولهم تره وره اى عمله فضول الشارح
اى تره خبره بجعل الدر كناية عن الخبر لا يوافق تحقيق اللغة قوله ثم ان
كان اى التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه قيد الشرط بهذا القيد
لدفع ما اورد عليه من النقض بطاب زيد نفسا فان التمييز فيه اسم
يصح جعله لما انتصب عنه مع انه لا يصح جعله لمتعلقه وبعد تقييد الشرط
بهذا لما صار مظنة ان يكون قوله والا متناولا لطاب زيد نفسا قيل
به قوله فهو لمتعلقه قيد قوله والا ايضا فيه نظر لانه انما يحتاج الى التقييد في

القسمين لو حمل الصحة على الامكان العام اما لو حمل على الامكان الخاص كما هو الظاهر
المتبادر فلا حاجة الى التقييد الا في القسم الثاني فلو وجه لصرف الصحة عن ظاهرها
ثم تقييد الشرط ولان التمييز لا يكون محتملا الا بكونه واردا بين المنتصب عنه
والمتعلق فلا معنى لعدم كونه نصا في المنتصب عنه الا كونه محتملا لما انتصب عنه
والمتعلقة فتتحد الشرط والجزاء وكذلك نتيجة على قول المصرح الا فهو للمتعلقة
بلا خفاء هذا وهذا المقام من مزالق الاذكياء وقد خصصت فيه بمزيد فضل
يغيظني اجلة الاغبياء وشرحت عبارة المصرح لم نتيجه عليه شيئا ولم
يحتج الى تقدير وتاويل لكن جعلته من خصايص شرحي على الكتاب فلو
ظفرت به لجنبه مع ما يخفى من العجايب **قوله** بان يكون تمييزا برفع
الابهام عنه فيه انه لا ابهام فيما انتصب عنه بل في الذات المقدرة
وكانه اراد رفع الابهام عن مبهم هو نفس ما انتصب عنه **قوله**
فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اي المتعلق الذات المقدرة دون
ودون عين زيد وقوله اعني الشيء المنسوب الى زيد تفسير للذات المقدرة
الذي حكم على المتعلق بانه هو حين كون التمييز لمتعلق ما انتصب عنه فلا
حاجة الى تقييد الشيء المنسوب الى زيد بكونه مغايرا له بناء على ان الشيء
المنسوب الى زيد هو الذات المقدرة التي فد يكون عين زيد كما ظن
قوله فيطابق التمييز فيهما اي فيما جاز اه الظاهر ان ضميره راجع الى
الضميرين المذكورين فينفي حكم ما كان نصا في المنتصب عنه فتكلف ابقاء
في مرجع الضمير بحيث يشمل ما كان نصا ولا يخفى انه تعسف جدا **قوله**
واذا اردت اياد واجدادا له والمراد بالاجداد ما فوق الواحد
قوله فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس
هذا ينافي ما سبق منه ان تثنية الجنس وجمعيته لا يخص قصد الانواع بل
ادمشترك بين قصد الانواع على ما يشمل الافراد ما اعجل لسانه لما ينبه عن قريب

عن قريب بيانه **قوله** الواو بمعنى مع والطبق مفعول معه لمصاحبة فاعل كانت
اي كانت الصفة ومطابقتها له اي لما انتصب عنه ومما يقضي منه العجب
انه جعل مفعولا معه لمصاحبة خبر كان فاجنح الى جعله فاعلا معنى وكان وجه
جعله فاعلا انه تاويل بيت للاسم فاجنح الى ادلة لصحة جعل الخبر فاعلا
معنى هذا اوهن من بيت العنكبوت فاثبت المدعى بما هو احوج الى
الى البيوت **قوله** اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه يعني
يصح ان يجعل مبنيا للفاعل ويصح ان يجعل مبنيا للمفعول والاول اظهر لسياق
الكلام وسباقه لانه جعل التمييز مطابقا لما انتصب عنه والمتعلقة هنا
فالمناسب ان يجعل الصفة مطابقة له وان صح العكس ولكون المتبادر
من المصدر المضاف الى المفعول المبني له **قوله** ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل
لا معنى للاقتصار على كونه بمعنى اسم الفاعل مع تجويز كونه مبنيا للمفعول
في التوجيه السابق **قوله** واحتملت اي الصفة المذكورة الحال لا معنى لحصر الاحتمال
في الصفة والحال لا يجب ان يكون مشتقة بل كل ما دل على هيئة صح ان يقع
حالا **قوله** لكن زيادة من فيها اه زيادة من في التمييز عن ذات مذكورة
يجوز مطلقا فيجوز في التمييز عن الذات المقدرة اذا كان لما انتصب عنه
وقيل مطلقا كذا ذكره الشيخ الرضي وانكر المقبس صحة عشرين مزودهم و
كان المصرح حيث صرح بجوز دخول من على مميزي كم فلو كان يجوز دخول
من على التمييز من الذات المذكورة عاما لم يخصها بهذا الحكم فتامل **قوله** لم يخصها
يؤيد التمييز قلت بل زيادة من يؤيد احتمال الحال اذ زيادة من ليكون
تنصيصا على ان المراد التمييز للحال **قوله** على عامله اذا كان اسما ما بالاضافة
يشكل بما اذا كان تمييزا عن نسبة اسم الفاعل او المفعول فانه يتقدم على عامله
عند الجمهور مع انه عامله اسم تام هو اسم الفاعل او المفعول فالاولى
ان يقول ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان عن ذات مذكورة بالاضافة **قوله**

اذ جعلته لازما يعني ان التمييز فاعل لهذا الفعل او ما ينوب منابه في تركيب
يؤدي مضمون هذه الجملة فهذا الاعتبار جعل كالفاعل له وليس المعنى ان
فجرنا الارض عيونا فجر فيه بمنزل منزلة اللازم لتضمنه معنى الانفجار وعيونا
تمييز عن نسبة الانفجار لعدم احتمال سوق العبارة اياه والانتقال او
فاعل لما يتضمنه وكذا الحال في امثاله والانا ما رفعن مبنى الكلام على تضمين
المثالين فضمان يصح كلامه عليه **قوله** وههنا بحث ليس البحث
وارد الان سر وجوب تأخير التمييز عن العامل كونه فاعلا او مفعولا
لورود الفعل المذكور الى المتعدي واما مجازا بان لم يرد الا انهم تعرضوا
لكونه فاعلا حقيقيا بالرد واظهار ما خفي من الوجه **قوله** ما يرد على قاعدتهم
المشهورة وهي ان التمييز اه قاعدة المشهورة ان التمييز عن النسبة فاعل
في المعنى وهذا احتاجوا الى تأويل فجرنا الارض عيونا **قوله** فانهما يجوز
ان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول فكلام المص
قاصر لانه ان اريد بالفعل مجرد الفعل يفيد ان خلاف المازني والمبرد
في مجرده وان اريد به الفعل وشبهه كما هو المستفيض في كلامهم يفيد
ان خلافهما في جميع ما بشبه الفعل **قوله** وما كاد نفسا قبل الرواية الصحيحة
وما كاد نفسي **قوله** المستثنى في المصادر ان الباب بدل على ذكر الشيء
مرتين او جعله شيئين متواليين او متباينين ولفظ الاستثناء من
الباب وذلك لان ذكره ثنى مرة في الجملة ومرة في التفصيل هذا او
ان نقول بالاستثناء يجعل المستثنى منه شيئين فسما دخل في الحكم وقسما
خارجا عنه **قوله** ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج بشعر بانه يمكن
تعريف المستثنى فقد تبع فيه راي المحقق الرضي حيث عرفه بالمذكور
بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا لكن المصرح بانه ليس له
مفهوم عام بل هو لفظ مشترك بين المتصل والمنفصل فلا يمكن تعريف

مطلب المستثنى

قال

تعريف المطلق اولا مطلق فلهذا قسمه اولا تقسيم اللفظ المشترك ومنهم
من قال المستثنى في المنقطع مجاز وقيل المراد ان ارادة الاستثناء فيه مجاز للفظ
المستثنى **قوله** وهو المخرج سواء كان الباقي اقل او اكثر او مساويا **قوله** من
متعدد اي عن المراد منه بان يكون المستثنى قرينة انه ليس المراد جميع المتعدد
كما هو مدلول اللفظ لان حكمه حينئذ يلزم التناقض بادخاله في الحكم واخراجه
بل الحكم على المتعدد بعد اخراج المستثنى عنه واورد عليه انه لا يصح ذلك
في جاءني القوم سوى زيد فانه ظرف للمجيء وكذا ما خلا زيدا وما عدا زيدا
فليس الاسناد الى المتعدد المخرج عنه زيد واجيب بان هذه الكلمات
صارت بمعنى الا والنصب على الظرفية رعاية لصورة الاسم ولا حاجة
اليه لان الاسناد الى القوم المراد منه سوى زيد وتقييد المجيء بالظرف قرينة
ان المراد سواه ولك ان تريد انه مخرج عن النسبة الى المتعدد وبان
تريد جميع المتعدد وتنصب الشيء اليه فتأتي بالاستثناء لاخراجه عن النسبة
ولا تناقض لان الكذب صفة النسبة المتعلقة للاعتقاد ولم ترد
بالنسبة افادة الاعتقاد بل قصدت النسبة للخروج عنه مباشرة ثم تقيد
الاعتقاد وهذا غاية ما تيسر لي في تحقيق المقام ولا تجد في كلام غيري
تحقيقا الا اطالة الكلام والله هو الواجب بالالهام اجل الانعام
قوله سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا جعل قوله لفظا او تقديرا
تفصيلا للمتعدد باعتبار كونه مذكورا او متعددا ولك ان تجعله تفصيلا
له باعتبار كونه متعددا باعتبار اللفظ بان يكون دالا على متعدد
صريحا وكونه متعددا باعتبار التقدير بان يجعل متعددا بالتأويل نحو
اشتريت العبد الا نصفه فانه لا تعدد في العبد الا بجعله في تأويل الاجزاء
ولك ان تجعله تفصيلا للمخرج اذ المستثنى كما يكون ملفوظا يكون محذوفا
نحو جاءني زيد ليس الا **قوله** اي بعد الا واخواتها لا يكون المنقطع الا بعد

الا وغير وبيد مضافا الى ان مشددة قوله في كلام موجب اى ليس بنفي
آه هذا هو المعنى الاصطلاحي للموجب وغير الموجب ما يقابله قوله وهو ان
يكون الكلام الموجب تاما بان يكون قوله بان يكون تفسيرا لما اصطلح عليه
في الكلام التام في باب المستثنى ويسمى ما يقابله كلاما ناقصا قوله لان الكلام
في كونه منصوبا مطلقا الظاهر ان الكلام في كونه منصوبا بنصب مستحقه
لذاته لا لكونه نائبا مناب المستثنى منه فح لا بد من قيد تام ليتم الضابطة
قوله والفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا نفضه المصر بقولنا القوم
اخوتك الا زيدا ولعل الشارح لم يلتفت لعدم ورقوفه على المثال
وجواز ان يكون منصوبا قوله او متقدما لم يتعد كان في هذا القسم
وقسم المنقطع كما ادعاه في خلا لان الثلثة مشتركة في وجوب كونه بعد الا
فقوله بعد الا متعلق بجر كان وهو قوله في كلام موجب قدمه ليشارك
فيه المعطوف بن على جر كان لان المعطوف على المقيد بقيد مقدم ليشارك
في القيد لامحالة فقول الشارح عطف على قوله بعد الا محل نظر لانه يوجب
ان يجب النصب في المستثنى في قولنا ما جائني غير زيد القوم وفي قولنا جائني
القوم غير حمار الا ان يقال المستثنى بغير في حكم المستثنى بالا حكمه وقد نبه
الشارح ايضا على ان هذا الحكم في المنقطع يقتضره الى تقييده بكونه بعد الا
حيث قال اذا كان منقطعا بعد الا وان تخصص عنه في قوله او متقدما
قوله سواء كان في كلام موجب او غيره اشارة الى ان بين هذا
القسم وما تقدم تداخلا ولم يقيد كلا منهما بما يقابل به الا خر ليعلم ان
فيما اجتمع فيه القسمان وجب نصبه لوجهين قوله الى المستثنى منصوب
ايضا وذهب سيبويه الى ان المنقطع منتصب بما قبل الا من الكلام
كما ينتصب المتصل به والى ان ما بعد الا مفرد سواء كان متصلا
او منقطعا وهي كلكن في وقوع المفرد بعدها ان ليس حرف عطف و

عطف والمتاخرون لما راوا ما بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب
لكن المشبهة بالفعل وخبرها محذوف في الاغلب فجار في القوم الا حمارا
في تقدير لكن الحمار لم يجئ وقد يجئ ظاهرا نحو قوله تعالى ما امنوا كشفنا
وقال الكوفيون هو بمعنى سوى ويرد عليه ان سوى لا يفيد الاستدراك
والمستثنى المنقطع للاستدراك ودفع توهم وخوله في الحكم السابق قوله
في الاكثر متعلق بمنصوب قوله اسم يصح حذفه منعدوا كان او غير
متعد ونحو ما جائني الا عمرا قوله او الى البعض مطلق من المستثنى منه يعني ان الضمير
راجع الى البعض منكر للاستغراق في الايجاب كما في علمت نفس اى كل
نفس وانما فلنا الى البعض منكر لدلالة قوله فيما بعد او بعض منهم ولقلة
عموم النكرة في الاثبات اذا كان فاعلا تكلف منه فان قد يستعمل
البعض بمعنى الكل واريد منه ههنا هذا المعنى والاوجه ان الضمير راجع الى
البعض المضاف الى خلا بعضهم والاضافة للاستغراق قوله وهما في محل
النصب على الحالية الاحسن ان خلا في تقدير زمان مضاف اى زمان خلا
زيد اكما في مذهب السيرافي فيطابق في المعنى ما خلا قوله اى النصب بهما
انما هو في اكثر الاستعمالات الانسب ان يجعل المستثنى المنقطع والمستثنى
بخلا مما يختار فيه النصب قوله لتقديره خلو زيد وعدو عمرو وهذا لا يستقيم
لان الفعل المسند الى الفاعل المستتر اذا صار في تقدير المصدر يكون في تقدير
المصدر المضاف الى الفاعل فيكون تقديره خلوه زيد اعلى ان الضمير راجع
الى المجئ او الجائي او البعض قوله اى وقت خلوهم الظاهر خلو بعضهم وكذا
في قوله وقت مجاوزتهم ولا وجه للاقتصار على التوجيهين لاحتمال رجوع
ضمير ما خلا الى المجائي ايضا كما سبق في خلا قوله وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل
من الفعل اه لم يذكر ههنا احتمال الرجوع الى المصدر لعدم صحة ان يكون زيدا
خبرا عنه وفيه نظر لان عدم صحة وقوع العين خبرا عن المصدر في الاثبات

لانه النفي والاولى ان نفي زيد عن المجئ لا يوجب اخراج زيد عن المستثنى منه
فلهذا لم يجز رجوع الضمير الى المصدر نعم لو جعل زيدا مضافا اليه للمجئ فيكون
التقدير ليس المجئ مجئ زيد يفيد المقصود لكنه تكلف لفظا ومعنى فافهم **قوله**
ولا يتصرف فيها ولا يغير لا يكون الا غيره ما يكون وما كان ولم يكن **قوله**
حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا عن الا لاخفاء في بحثه هذا
التوجيه او البيان المتعارف في هذا المعنى ويجوز فيه النصب بعد الا
ولا معنى لان يقال في محل واقع بعد الا فلو كان كلمة في يجوز فيه كما نقله
الشارح فقوله فيما بعد الا بدل عن قوله فيه بدل البعض عن الكل ومما يقضي
منه العجب انه قيل توجيه الشرح احسن لان المقصود بيان حال المستثنى
ولو جعل بدلا لكان المبدل منه في حكم النبحة كيف والبدل مستثنى بعد الا
والمقصود ههنا بيان حاله فجعل ذكر مطلق المستثنى في حكم النبحة لا يخل
بالمقصود **قوله** وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة
الكلام غير موجب ولا ينبغي ان يتوهم ان الاوجه ان يجعل على هذه النسخة
ايضا حالا ليتوافق النسختان في المعنى لانه حينئذ لا بد من اعتبار ضمير في المستثنى
منه راجع الى المستثنى وذلك الضمير يكون مسندا اليه صفة جرب
على غير من هي له فيجب الانفصال وان يقال المستثنى هو منه لا
يقال احترز عن تقدير قد بلا ضرورة لانا نقول تقدير قد اهون من
تقدير الضمير العائد الى الموصوف وفي قوله صفة الكلام غير موجب مسامحة
لانه صفة ثانية للكلام **قوله** ولم يشترط ان يكون منقطعا ولا متقدما وذكره
من وجه عدم التقييد ضعيف او عادة المصر استثناء المتأخر عن الحكم العام
المتقدم المنافي للمتأخر لا العكس فعدم التقييد بها يوجب اخراجه عن
الحكم السابق ولا يقتضي تقديم اخراجه عن هذا الحكم ويمكن ان يقال لو لم
يكن حكم المستثنى المقدم في المنقطع في كلام غير موجب ايضا ما تقدم لكان

لكان ذكره اولا متقدما وقوله اولا منقطعا بعد قوله وهو منصوب اذا
كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب لغوا لا فائدة فيه فعلم انه على عمومه فيما
سبق فلم يحتج هنا الى التقييد بعدم كونه متقدما تم الاوجه ان يقال اختيار
البدل فيما يتصور فيه البدل ولا يمكن في المستثنى المقدم لعدم جواز تقديم
البدل وفي المنقطع لان البدل فيه لا يكون الا بدل الغلط ولا يمكن الغلط
في الاستثناء لان مبناه على الرؤية كما تقدم فلذا لم يحتج الى التقييد بما يخرج
المنقطع والمتقدم على ان المتبادر من قوله ذكر المستثنى منه ما هو السابق في
ذكره فاستغنى به عن التقييد بما يخرج المستثنى المقدم ولا بد في هذه الفائدة
من قيدين آخرين احدهما ان لا يكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه مثل
جاء القوم البوم الا زيدا وثانيهما ان لا يكون الكلام رد الكلام متضمن
للاستفهام نحو ما جاء القوم الا زيد انى جواب اقام القوم الا زيدا
فانه في هاتين الصورتين يجوز البدل ويختار النصب ومن ههنا تبين
ان المصرح بتوقف اقسام اعراب المستثنى وفائدة هذا القسم **قوله**
واعراب البدل بالاصالة المراد بالاصالة ليس ما يقابل التبعية **قوله**
ويعرب على حسب العوامل اى على قدر العوامل فان العوامل ثلثة عامل الرفع و
النصب والجر فالاعراب على قدرها كناية عن الاعراب بالرفع والنصب
وبهذا اندفع ان المراد ان كان على عامل المستثنى منه ليشكل بقولنا ما مررت
الا بزيد فانه معرب بعامل نفسه وان كان المراد عامل المستثنى فكل مستثنى
معرب على حسب عامله على انه يمكن اختيار الشق الاول ايضا ويقال الجار
في بزيد عامل المستثنى منه انتقل الى المستثنى بعد حذفه فهو معرب بعامل المستثنى
منه لا بعامله وعامله الفعل بواسطة الا ومن قال وعامله الفعل بواسطة الباء
فقد سهى **قوله** فالمراد بالمفرغ المفرغ له يعني المفرغ مما حذف فيه الجار واوصل
الضمير المجرور به وكذا ان تستغني عن هذا التكلف بان تجعل المفرغ وصفا

للمستثنى بحال متعلقة فيكون الحال المفرغ عامله وان تجعل المستثنى مفرغا عن
اعرابه للعامل فيكون المستثنى مفرغا والعامل مفرغا له **وله** وهو اى الحال
جعل الواو للحال ولك ان تجعلها للعطف وتجعل هو عطفا على المستثنى منه
وفى غير الموجب عطفا على غير مذكور وعلى اى تقدير يمكن جعل الضمير عائدا
الى المستثنى منه بل ما هو فى غير الموجب حقيقة هو المستثنى منه ويجعل قوله
وهو فى غير الموجب جملة معطوفة على ما سبق يعنى وعدم الذكر فى غير الموجب
ليفيد الكلام الا ان يستقيم المعنى بلا يصح عدم الذكر فى الموجب فيصح
ح استثناء قوله الا ان يستقيم بلا تكلف واما على التوجيهات الاخر
فهو مستثنى من فحوى الكلام اى لا يعرب على حسب العوامل فى الموجب
وقاس من الاوقات الا ان يستقيم المعنى **وله** ليفيد فائدة صحيحة يعنى ليفيد
الكلام فائدة صحيحة ولك ان تقول ليفيد المستثنى ما هو فائدته منه
جعل الكلام صادقا اذ بالاستثناء من الكلام الموجب لا يصير الكلام صادقا
بخلاف المنفى على ما سبق **وله** مثل ما ضربنى الا زيد يحتمل ان يكون فاعلا ليفيد
وله نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل مثال لما يصح فيه الحكم على سبيل
العموم لا لما نحن فيه **وله** الا ان يستقيم المعنى قيل لا بحث للنحوى عن
استقامة المعنى انما هو وظيفة بيان الكيفيات التركيبية فهذا البحث من قبيل
وضع الشئ فى غير محله قلت مال بحثه هذا ان الاعراب على حسب العوامل فى كلام
غير موجب كذلك بخلاف الموجب فانه قليل لقلة استقامة المعنى فيه فاذا اعرب
المستثنى كذلك والبحث عن كثرة الاستعمال وقلته وظيفة النحو **وله**
او معنى ما زال ثبت الثابت يفيد الدوام كما يظهر من كتب اللغة على المتأمل
فى بيانها وما يقال ان الدليل لا يثبت الدوام الا ان يقال المراد ان نفى
النفى يفيد دوام الاثبات وفى افادته بحث فيه ان الاثبات
جعل الشئ ثابتا والثابت يفيد الدوام وان افادة الدوام ينفى النفى

دون المستثنى والاوجه ان يجعل الضمير راجعا الى عدم ذكر المستثنى منه ص

النفى يفيد عموم النفى لان النكرة فى حيز النفى عام فمعنى زال وقع زوال ومعنى ما زال
لم يقع زوال وعموم النفى يفيد دوام الثبوت **وله** لان نفى النفى اثبات
اى بحسب العرف لانه لا يأتى بنفى النفى الا للاثبات فمن قال معنى قوله نفى النفى
اثبات انه مستلزم للاثبات لا انه عينه لان نفى النفى لا يمكن تعقله الا
بتعقل النفى وتعقل الاثبات لا يتوقف عليه فقد غفل **وله** فيكون المعنى
ثبت زيد وانما ليس المعنى الدوام المطلق بل فى الماضى مذ قبله **وله** او يحمل وذلك
على المبالغة فى نفى صفة العلم واى مبالغة فوق ان يقال امكن فيه جميع الصفات
المقابلة الا العلم فجعل العلم احق بالانتفاء فرعدة متقابلات **وله** واذا
تعذر البدل لا يخفى ان هذه المسئلة من تتمة اختيار البدل فينبغى ان لا يفصل
بينه وبينها بحيث الاعراب على حسب العوامل وكان النكتة فيه ان تخفيفها
يتوقف على معرفة المعرب على حسب العوامل يرشدك اليه قوله ومن ثمة
جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما وما يجب ان ينبه عليه انه
اذا تعذر البدل على المحل القريب فعلى المحل البعيد نحو لا خمسة عشر درهما لك
الا درهم فان خمسة عشر له محل قريب وهو النصب وممتنع حمله عليه فيحمل على
محله البعيد وهو الرفع **وله** فعلى الموضع يحمل اى يختار البدل على الموضع اختيارا
فوق الاختيار فى المحل على اللفظ فيما تتعذر فى كثير من المواضع فان النصب
على الاستثناء هنا كثير اما يكون ضعيفا لابهامه البدل على اللفظ نحو لا احد فيها
الا زيدا او ما زيد شيأ الا شيأ نعم لا ابهام فى ما جاءنى من احد الا زيدا وقد يفضى
خوف الابهام الى امتناع النصب ولذا امتنع فى لا اله الا الله لان ابهام
البدل ههنا عن البدل ابهام الكفر وبينه وبين القصد الصحيح بالتوحيد
تناف **وله** قيل انما وصفه به ليلا يلزم استثناء الشئ من نفسه لو قال ليلا
يلزم توهم استثناء الشئ عن نفسه لا ندفع قوله ولا يخفى وما قيل لو لم يوصف
لصح ايضا بحمل التنوين على التحقير **وله** لان فى الاستغراق نفيا واثباتا

بعد الاثبات فيد من ليكون المثال انفاقيا او من نزاد في الاثبات
عند الاخفش لكن الاستغراقية لا تزاد اتفاقا ولا امتناع زيادة من الاستغراقية
بعد لا وجه اخر في هذا المثال وهو ان من الاستغراقية لا تزاد على اسم الشخص
والاظهر ان المصرح بالاستدلال مبنيا على مذهب الجمهور ولذا لم يقيد كلامه بمن
قوله لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا ولو ابدل
عمرو على لفظ احد لا يمكن نصب عمرو بل لا بد من الرفع والتكرير لانه معرفة
كما سيجئ قوله وما ولا لا تقدران لا حقيقة اذا لم يكن البدل الا بتكرير
العامل ذهب بعضهم الى ان العامل في المعطوف والبدل مقدر وفي سائر
التوابع العامل في المتبوع بحكم الانسحاب وسره انه حكم المتبوع فيه وبعضهم
الى ان البدل والمعطوف كسائر التوابع فاشار الى المذهبين وامكان
توجيه قوله لا تقدران على انهما ثبت واشار الى ان العبارة اقرب
الى المذهب الاول ولا يخفى انه لا فائدة في قول المصرح عاملين بل لو هم جواز
التقدير غير عاملين قوله فعمرو مرفوع اه الواضح اذا دخلت على المبتدا
والخبر غلبت عاملها لكن يبقى تقدير عمله اذا كان العامل حرفا ضعيفا
ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بل ضرورة
نحو ان زيد اقائم وعمرو وان غير المعنى فلا يتغير ذلك المقدر الا اذا اضطر
اليه كما قيل وفيه نظر اولغت الاسم المبني الاول المفرد المتصل به نحو لا
رجل ظريف جاز رفعه والعطف على محل اسم لا جائية نحو لا اب وابن قوله
وبعد حتى في الاكثر لكونها حرف جر وهو مذهب سيبويه ويقوى
حرفية حاشا ي بلا نون الوقاية وعدم صحة دخول ما المصدرية عليها
الا على سبيل الشذوذ ولكثرة النصب المستفاد من قوله في الاكثر خلاف
ما نقل عن سيبويه ان النصب بعده شاذ واعاده بعد في قوله وبعد
حاشا للتصريح باختصاص قوله في الاكثر قوله ومعنا ما تبرئة المستثنى فلا يشمل

فلا يستثنى بها الا عما نسب اليه سواء قوله اي برئه الله يعني فاعل حاشا ضمير الله لا
اضمر من غير سبق ذكر لفخامته ولا يخفى ان شاء زيد متعلق بالفعل المذكور وافضاؤه
الى زيد على وجه البرئية من غير ملاحظة برئية الله ايا ه فالاظهر ان فاعل حاشا
ضمير الفعل المتقدم اي برأ المجئ زيدا عن نفسه جعل امتناع المجئ وانتفائه عنه بمنزلة
برئية اياه قوله انتفل اعرابه اليه فالاعراب حقيقة لما اضيف اليه وطفلا
جاز العطف على محله فيقال ما جائني غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ما جائني الا
زيد قيل لما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا كان الاحسن ان يقول و
اعراب غير اعراب المستثنى بالا وفيه نظر لان اعرابه بعينه اعراب المستثنى
بغير الا انه كاعراب المستثنى بالا فاعرفه قوله فيد خل نحو ما جائني رجلان الا
زيد قال التصريح الرضي لا يجوز هنا الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه كل اثنين
اثنين وليس زيد اثنين قوله منكورا اي منكرا لا يعرف باللام ليشمل كلا ان
المنكر احتراز عن المعرف باللام ولا وجه لتخصيص الاحتراز به اذ هو احتراز
عن كل معرف مضافا كان نحو جائني غير اخوه زيد الا عمرا فانه لا يصح فيه
الحمل على الصفة او اسم الاشارة نحو ما جائني هؤلاء الا زيدا او اسم موصول
نحو ان الناس الا الذين امنوا الفي خسر فالا وجه انه يجب جعله تابعا لمنكر
ليصح حمله صفة لان غيرا لا يصح وصفا لمعرفة فكذا الا المحمول عليه فتدبر
قوله نحو جائني رجال الا واحد لا فائدة في هذا الاستثناء لانه لا يعلم
انه ما بقي بعد المستثنى منه الا ان يراد برجال اقل مراتب الجمع فح يكون
منكرا محصورا امنى قوله ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصرح
اليه في بيان هذه القاعدة اذا كان مراد المصرح بقوله كما حملت الا عليها
الحمل غالبا فقد التفت المصرح به حيث لم يحمل المذكور قاعدة بل اعتبره حكما
اكثريا الا ان يقال مراده انه لم يلتفت اليه المصرح التفات اهتمام وترك
قيد غالبا ونسامح في حذفه فان قلت قد التفت المصرح بجئ الا صفة

في جمع محصور حيث قال وضعف في غيره فلت لا ضعف مع تعذر الاستثناء
بل فيه قلة وفرق بين الضعف والقلة الا ان يقال لما قل التعذر في المحصور
جعل استعماله صفة فيه ضعيفا والفصيح في وصف المحصور المتعذر الاستثناء
منه الوصف بغيره ولولا ذلك لكان قوله وضعف في غيره مستغنيا الا
ان يجعل الضمير في غيره الى تعذر الاستثناء **قوله** وتعذر الاستثناء لعدم
دخول الله في الالهة بيقين فان قلت ما ذكره لا يفيد الا تعذر الاستثناء
المتصل وهو لا ينفي في الحمل على الصفة بل تعذر الاستثناء مطلقا فينبغي
ان يقول وعدم خروجه عنها بيقين قلت نفي الدخول بيقين افاد
الدخول بشك فافاد ما ذكره المصرد بعد فيه نظر لان عدم الدخول
بيقين يحمل الدخول بطريق الظن وهو يكفي في الاستثناء حمل اليقين
على ما يقابل الشك بعيد فان قلت تعذر الاستثناء لا يوجب
الحمل على الصفة فليحمل على البدل قلت رده المصرد بانه لا يكون الا في غير
وليس النفي الضمني المستفاد من كلمة لو كالتصريح والنفي الضمني الذي هو
كالتصريح انما هو في قلما وافل وابى ومتصرفاته وواقفه الرضي ورد ايضا
بانه لا يجوز البدل الا حيث يجوز الاستثناء وفيه انه يتعين البدل
عندهم في كلمة التوحيد ولا يجوز الاستثناء **قوله** لان التعدد يستلزم
المغايرة لان المتعدد غير الواحد فعلى هذا معنى قوله لو كان فيهما الهة الا الله
باعتبار كون الجمع غير الله ولا يخفى ان المتبادر من وصف الجمع بالمغايرة
لشئ ان كل جزء منه غير ذلك الشئ فقولنا رجال غير زيد بمعنى ان كل
رجل منها غيره لان الجمع من حيث الجمع غيره وكيف لا ولا فائدة
في وصف الجمع بمغايرة الواحد فالاوجه ان وصف الا لهة بغير الله
بمعنى انه اذا وجد الالهة يكون الكل منها غير الله لان وجود الالهة
يستلزم عجز كل منها فلا يكون شئ منها الله وبهذا ظهر انه يصح الاستثناء

ايضا لان فرض وجود الالهة يستلزم كون الله تعالى مستثنى عنها بيقين هذا البيان
حسن فتامل **قوله** الا الفرقدان الفرقد ولد البقرة الوحشية والنجم الذي يهتدى
وهما فرقدان وجاء في الشعر مثنى وموحدا كذا في القاموس وفي الصحاح
الفرقدان نجمان قريبان من القطب **قوله** وقال في البيت شذوذان
اخران الاولى في قوله الا الفرقدان شذوذان آخران احدهما صفة كل
دون ما اضيف اليه وثانيهما الفصل بينه وبين موصوفه بالخبر وكان
اراد التنبيه على ان البيت مما لم يتحاش عن استعمال الشذوذ ولتاكد
كون الصفة فيه شاذا وكان الشاعر قصد الظرافة في جعل لفظة فرقدان
شاذا رعاية للمناسبة بينه وبين سماه فانه شاذ عن الاخوة واقول يحتمل
ان يكون الا شرطا اي الا يكون الفرقدان اي ان لا يوجد فالمعنى ان لم يوجد الفرقدان
لكان كل اخ مفارق اخيه فلا شذوذ في البيت اصلا هذا واعرفه من الله تعالى
فضلا **قوله** وعند الكوفيين اه يعني في نصبهما على الظرفية خلافا فمعنى قوله النصب
على الظرفية ان اعرابهما النصب لا غير وذلك النصب على كونهما ظرفين
ابدا على الحكاية عن حالة ظرفية في بعض الاوقات ثم ما تسالة الشارح من
في قول المصرح على الظرف مسامحة والمراد الظرفية ليس بضروري بل يصح ان يكون
على ظاهره والمعنى ان نصبه بناء على الظرف فان سوى صفة الظرف في
الاصل اقيم مقامه فنصبه بناء على موصوفه الذي هو الظرف قال الرضي ما نقده
ان سوى في الاصل مكان سوى قال الله هو مكانا سوى ثم حذف الموصوف
واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى المكان
ثم استعير بمعنى البدل كما استعير له لفظ المكان فقيل انت لي مكان عمرو
اي بدله ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء ثم جرد عن معنى البدل بمجرد الاستثناء
وقد عرفت من هذا التحقيق انه ظرف في الاصل لا في الاستثناء **قوله**
وستعرفها اي اخواتها وهذا لم يبين المصرد لك حاله ان تجعل ضمير ستعرفها

اي ستعرياهم

الى كان واخواتها لان كان التى ثبت لها الخبر لم يعرف بعد **قوله**
والمراد ببعديته المسند له خولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد خولها
على اسمها وخبرها فيه ان اخذ الخبر فى تعريف الخبر تعريف الشئ بنفسه فالاولى
ان يقال المراد ببعديته المسند له خوطها ان يكون اسناده واقعا بعد
دخوطها وبعد فيه نظر لان كون هذه الافعال من داخل الجملة الاسمية يحكم
بان يكون الاسناد قبل دخوطها فلا يصدق التعريف على خبرها اخبارها
قوله وامره كامر خبر المبتدا فى اقسامه واحكامه وشرايطه على ما سبق
يعنى المراد تشريكه مع الخبر فى الاحكام التى لا فى جميع الاحكام لانه المبتدا
بعد ذكر احكام التى وتشريك الآخر معه فلا يرد انه لا يشارك خبر المبتدا
فى امتناع كون خبر كان واصبح وامسى وظل وبات ما ضيا عند
بعض ويصح ان يكون ماضيا عند الجمهور الا مع قد ظاهرة او مقدرة
والعباس ان لا يقع خبر كان واخواتها مستقبلا لان هذا الحكم لم يسبق
على ان ابن مالك خالف فى ذلك فيجوز ان يكون المصنف وكذا
لا يرد انه يمتنع وقوع خبر صار ماضيا وليس وما دام ومازال ومرادفاتها
لان صار للانتقال الى ما يستمر غالبا ومازال واخواتها للاستمرار والصالح
للاستمرار هو الجامد والصفة والمضارع واما ما دام فان ما المصدرية
تقلب الماضى الى معنى الاستقبال غالبا واما ليس فلانه للنفى مطلقا
كما هو الحق من مذاهب سيبويه والمستعمل للاطلاق هو الجامد والصفة والمضارع
قوله وتقدم على اسمها حال كونها معرفة كما يجب عليه ان المخالفة لخبر المبتدا
لا تخص ذلك بل تتقدم نكرة مخصصة ايضا تخالف الشارح لدفعه بقوله
حقيقة او حكما **قوله** وذلك اذا كان الاعراب فيها اشارة الى
ان اطلاق كلام المصنف ليس على ما ينبغى ولا بد من تقييده ويمكن دفعه بان
المصنف لما جعل حكمه حكم خبر المبتدا استغنى عنه كون تعريفه مانعا عن تقدمه

تقدمه فانه ليس له هذا الحكم من احكام الخبر والمبتدا واما امتناع التقديم فيما
اذا انتفى الاعراب والقرينة فليس من احكام الخبر بل من احكام الفاعل والمفعول
ولا بد ان يقول وذلك اذا كان الاعراب فيهما او فى احدهما لفظيا او
كان هناك قرينة تعين الخبر يشد اليه قوله فيما بعد وكذلك اذا انتفى
الاعراب اه **قوله** ويحذف عامله اى عامل خبر كان ولا يخفى ان ارجاع
الضمير الى مجرد خبر كان والسابق خبر كان واخواتها بعيد جدا وقد سبق
ضمائر يرجع كل منها الى خبر كان واخواتها وكذلك ان يجعل الضمير راجعا الى
خبر كان واخواتها ويجعل قوله فى مثل الناس مخبرون قيدا له يخصصه لكان
اولى **قوله** فى مثل الناس مخبرون باعمالهم ان خبرا مخبرا اى بعد ان اذا لم يشبه
اسمه بحيث يشتبه بمرفوع آخر وهو ان لا يكون المحذوف مفسر الخوان خبرا كين
مخبرا فانه يجب الحذف ح ومنه اطلبوا العلم ولو بالصين اى ولو كان العلم
ولو بالصين والمفسر منفيض والثانى فايض **قوله** ويجوز فى مثلها اى فى
مثل هذه الصورة جعل ضمير مثلها الى هذه الصورة والاظهر جعلها الى هذه
الجملة وانما قال المصنف فى مثلها ولم يقل فيه بارجاع الضمير الى المثل المضاف الى
الجملة لانه لم يرد بمثلها ما ينا ما اراده اولا بل ما هو اخص منه وهو ما اشار الى تفسيره
الشارح فاحفظه هذه النكتة الجليلة ولا تغفل فى مثلها منها **قوله** وهو ان
يجئ بعد اسم ثم فاء بعده اسم قبل هذا منقوض بقولك انسيرا كما تسير
ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل ويمكن ان يدفع بان المراد جواز الوجوه
الاربعة فى مثلها من التراكيب البليغة وهذا التركيب مصنوع لا يعتد به
كيف والحق فيه ان راكبا فراكبا لان المبادر فيه تقدير السير لكان والمخبر
المبادر ان تسير راكبا فكسير راكبا وقيل فى دفعه ان المراد ان يجئ بعد
ان اسم وفاء بعده اسم ويجوز تقدير ظرف مع كان للخبر **قوله** اربعة
اوجه اى الوجوه المشتركة فى جميع موارد هذه الجملة اربعة وقد يخص بعض

موافعه بخلاس وهو جزما ان مع ما بعدها وذلك اذا صح رجوع ضمير كان
المقدرة الى مصدر يتعدى بحرف الجر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف
اى ان كان قتله بسيف فقتله بسيف نص عليه الرضى وحكى عن سيبويه
مررت برجل صالح ان لا صالح فصالح اى ان لا يكون المرور بطالح فالمرور بطالح
هذا ويرتفع عدد الوجوه فى مثلها الى كثرة اعتمد ما على فطانتك فى استخراج
ضرب بها **قوله** اى اذا كان فى عمله خير فجزاؤه خير ينبغى ان يجعل ضمير جزاؤه الى
المعروف لا الى الظرف اى فجزاء ذلك الخير خير فاندفع به ما قال الرضى انه
ليس مراد المتكلم انه ان كان فى عمله خير بل ان كان عمله خيرا لانه لا يفوت
مقصود المتكلم وما هو بصدده ح لو جعل مراده ذلك فلا دليل على نفيه وانما
يفوت مقصوده لو جعل الضمير الى الظرف فتدبر **قوله** فكان جزاؤه جبرا
اى فقد كان لانه لا بد للفاء من قد فى الماضى وقيل اذا حذف فعل الجزاء
لا بد من الفاء والشرائط المذكورة فى غير الحذف واعلم انه ليس مراد المصنف
من قوله ويجوز فى مثلها اربعة اوجه بيان احتمالات التركيب فقط بل تكثير
موارد حذف كان فليس بيان الاحتمالات خروجا عن المبحث وكلاما
تغريبا كما شاع فى نظر الناظرين **قوله** لان كنت رد على الكوفيين حيث
قالوا المعنى ان كنت منطلقا انطلقت وان المفتوحة جارت بمعنى ان
الشرطية فى هذه الصورة وليس هذا اختلافا فى مجرد توجيه التركيب بل اختلافا
فى معناه لانه ان كان ان بمعنى الشرط كان المكسورة كان التركيب استقباليا
ولو كان كما ذكره المصنف متابعة للبصريين فالتركيب ماضوى والقضية بحالها
الحتى الاستعمال فما قال الشيخ الرضى لا ارى قولهم بعيدا عن الصواب
مساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلاستقامة التعليق واما اللفظ فلقول
الشاعر اباخراشة اما انت ذا نفر فان قومى لم يأكلهم الضبع الحتى
فاء الشرط فلا يصح تعليق لان كنت بما بعد الفاء فلا بد من تقدير فعل قبله

قبله اى لتفخر والكوفيون مستغنون عن ذلك فعليه نظر لان مساعدة المعنى
لا تثبت بمجرد استقامة التعليق بل لا بد من اثبات ان التركيب فيما
بينهم استقبالى وقوله وزيدت لفظة ما بعد ان فى موضع كان عوضا
عنها يدل على ان لفظة ما زائدة وفيه بحث لانهم لم يعدوا ما بعد ان المفتوحة
من مواضع زيادة ما وقال الرضى ما فى حيثما ليست زائدة لانه لقطع حيث
عن الاضافة ونعلم من قوله هذا ان الزايد ما لم يتعلق به غرض فى الكلام وجعله
عوضا عن كلمة كان وموجبا لحذفها غرض يمنع زيادته **قوله** وافقر المصرعين
الاول انكره الشيخ الرضى مجيئ اما بالكسر فى هذا المقام حيث قال ان
حذف شرط ان مع كان وجوبا بلا تفسير وجب تفسير صورتها
فلذا قيل اما انت منطلقا انطلقت بالفتح مع ان الاصل ان كنت
لانه لو ثبت اما انت منطلقا بالكسر لم يأت منه هذا القول **قوله**
اسم ان واخواتها ومنعرفها اى اخوات ان وهو الظاهر او ان واخواتها
فان ان قد يكون من حروف الايجاب ولا اسم لها ولا بد من بيان ان
هذه فترك بيانها لانيانها فى قسم الحروف **قوله** المنصوب يريد المنصوب
لفظا او تقديرا والا لم يكن التعريف جامعا او مانعا اى لنفى صفة الجنس وحكمه
لا يخفى انه يكفى تقدير الصفة ولا حاجة الى تقدير معطوف يشير اليه قوله وحكمه
يمكن ان يقال لم يشر بقوله وحكمه الى تقديره بل اشار الى بيان معنى نفى صفة
الجنس مرارا انه ليس بمعنى وجود الصفة بل نفى حكمه وهو ثبوته للجنس وذلك
ان ينفى صفة الجنس على ظاهرها لان المقصود من غلام رجل ظريف نفى جنس
ظرافة الرجل فكانك قلت لا ظرافة رجل فتدبر **قوله** لكن اكثر منه فى كون
المفعول به وفيه وله كذلك نظر لان مجئ المجرور بواسطة حرف جر والواقع موقع
الفاعل كثير جدا والا لما ان يقال كان المنصوب من اسم لا مخصوصا
باسم فيما بينهم وكان المنصوب اهم بالبيان فدعى ذلك الى بيان هذا الاسم

وتعريف مفهومه بخلاف سائر المنصوبات فان المنصوب منها لم يخص باسم

قوله ولا يبعد ان يقال تعريف لما بقي من ان غير المنصوب منها اقل

قوله خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرف من معنى البعدية

والدخول ولا يصح ان يخرج بقوله يليها لانه لا تفارق في كلامه وتكرر الدخول

والبعدية بهذا المعنى فرج به لا محالة فيكون خروجه بقوله يليها خروج الخارج

فاندفع ما قيل لا حاجة اليه في هذا التعريف لخروجه بقوله يليها وكانه

تكلف ليصح قوله وهذا القدر كاف اه **قوله** او شبهها به هذا مما اختلف

فيه اللغات ففي بعضها لم يجئ بالمضاف ومنه لا تثريب عليكم اليوم ولا

عاصم اليوم من امر الله وتوجيههما على اللغة المشهورة ان الظرف الاول

خبر والثاني في الاول متعلق بالاول وفي الثاني بفعل محذوف دل عليه الكلام

اي لا يعصم من امر الله ولا يجوز كون من امر الله خبر الان المجرور ربما هو صلة

للشيء لا يكون خبرا عنه الا اذا كان المبتدأ مصدرا كما في الاول **قوله**

لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين وهذا بعيد جدا اذ لا يقال لا غلام

رجل لك بل لا غلام لك فالاولى انه قصد في المثالين حذف خبر لا

وذكره على طبق ما سبق انه يحذف كثيرا ولذا قدم مثال الحذف **قوله**

والكسرة في جمع المؤنث السالم بالنون ليس مما ينصب به الكسرة بالنيابة

فذكره في تعيين ما ينصب به غير مستحسن وقيل بنون لانه ليس بنون التمكن

المضاف للبناء وقيل جمع المؤنث مبني على الفتح **قوله** والياء المفتوحة ما

قبلها في المثنى وقبل المثنى والجمع منصوبان لانهما في المعنى المعطوف والمعطوف عليه

فيضاف عن المضاف والاليق ان يكون الاعراب للمنوب بالحروف

الذي بني عليه لانه لو وضع موضع لا غلامين لا غلامي رجل لكان منصوبا

بالياء فتدبر **قوله** لان الاضافة ترجح جانب الاسمية اي الاضافة

الى المفرد **قوله** والتكرير وكذا وجب التكرير في النكرة المتصلة بلا اذا

اريد النص عليها لان التثنية على ارادة نفي الجنس نصب الاسم وبناؤه

فقد انتفيا فلا بد من التكرير للتنبيه عليهما لينتقض تعريف المنصوب بلا بانه

يدخل فيه مع انه ليس المنصوب بلا لانه خرج بقوله بعد دخولها كما عرف

من معناه **قوله** هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وعلى

التعريف بانه غير جامع **قوله** بفيصل على وزن حيدر هو الفصار بين

الحق والباطل فاطلاق الفيصل من قبيل رجل عدل **قوله** ايراد حسن بحذف

اللام يقال حذف اللام من العلم القائم مقام المثل والمؤول بالصفة المشهورة

بها مسموعا وجب الآن تنوينه فيما اذا اول وقع في مقام التنكير فليتنبه

جعل حذف اللام مقويا له **قوله** اي فيما تكررت فيه لا اه لا يقال لصدق

على مثال لا رجل في الدار ولا امرأة خارجها مع انه لا يجوز فيه نصب الثاني

فيجب ان يقال فيما كررت فيه لا على سبيل العطف ولم يذكر لا خبرا

واحدا وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل لانا نقول في المثال المذكور

يجوز نصب الثاني على كون لا الثانية مزيدة وكون العاطف لعطف

الاسم على الاسم والخبر على الخبر **قوله** فانها بحسب التوجيه تزيد كما في اثناء

تفصيل الوجوه تستفيد **قوله** على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ويصح

ان يكون في الثانية زائدة لانه جاز البناء مع الزائدة نظرا الى لفظها

قوله عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف لم يقل وخبرهما محذوفان

لان المحذوف جزء واحد لهما لانهما تحكم المماثلة في حكم واحد كما في ان

زيدا وان عمرا قائمان هكذا قيل ونحن نقول لا حول ولا قوة في حكم لا واحد

اذ ماله لا شيء من الامرين الا بالله ولذا قال اي لا حول ولا قوة موجود

ولم يقل موجودان فمن اعترض عليه بان الاظهر موجودان لم يطلع على ما في

الامر **قوله** فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية مستفاد

عنه ان خبر الجملة الثانية مذكور وقد سبق انه موجود فيهما تناف فالاولى

ان يقال سابقا وخبرنا بانه **قوله** حمل على لفظه لمشابهة حركة حركة الاعراب
وحملا على محله الغريب فان الاسم لا محلين قريب وهو النصب وبعيد
وهو الرفع بالابتداء **قوله** فلان لا زائدة جوز الشيخ الرضى كون لا
لنفي الجنس فيكون ملغاة لجواز الغائها بشرط التنكير والتكرير ولا يجب
الالغاء في كليهما بل يجوز الاختلاف بينهما في الالغاء والاعمال **قوله**
وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء
عمل لا وله وجه ضعف اظهر مما ذكره وهو انه يجوز ان يكون لا بمعنى ليس
ولا يكون عاملة اذ ليس هنا ما يدل على عملها نصب الخبر والضعيف
عملها لا استعمالها وانما قال وضعف وجه ضعف رفع الاول في الاستعمال
ولا يلزم من ضعف توجيه الضعف اندفاع الضعف في الاستعمال
فان مداره على كثرة الاستعمال وقلته **قوله** واذا ادخلت الهمزة
لم تغير العمل انما خص لابيان ان الهمزة لا تغير عملها لان لا لا اثر لنفيها
في المال في العرض والتمني فانه ليس المعنى في الاما اشير به على نفي
المآل وفي الانزول عندنا على نفي النزول وقد مر انه اذا بطل النفي
في كلمة لا بطل عملها وفيه انه ينبغي ان يتعرض له في المبهتين بليس ايضا
الا ان يقال اعتمد على المقايسة اولان فيه خلاف الا انه لتسي في العرض
فانه يوجب وخوطا على الفعل وخلاف السيرافي من حيث منع كونها للاستقبال
وخلاف سيبويه في جواز حمل التوابع على المحل في صورة التمني اذ التمني يغنيها
عن الخبر فيصير اسمها مفعولا فمعنى الاعلام انمني الغلام اولانه لما كان بغير عملها
دخول الجار فيقال كنت بلا مال صار مظنة توهم التغيير بدخول الهمزة ايضا
وقد يجيء بالبناء على الفتح نظرا الى لفظها كما ينبني مع لا الزائدة نظرا الى لفظها
قوله اما الاستفهام حقيقة انظاهر انه بنية الشارح على ان مقصود المص
حصر المعنى في التلثة ومنع كونها للمعاني الاخر التي يجيء لها حرف الاستفهام من

الاول ولم يقل ضعف ضعف الاول اشارة ان الظاهر ان المضي ضعيف صح

من الانكار والتوبيخ والتهديد وغير ذلك وقيل تخصيص التلثة بالذكر
لما كان الاختلاف فيها دون ما عداها فلانه لا اختلاف فيها **قوله** فيجب
انتصاب الاسم بعدها نحو لا زيدا يكرمه في وجوب الانتصاب
بحث لجواز ان يكون بعد كلمة العرض فعل لازم نحو الا زيد ينزل الا ان
يتكلف ويقال اراد وجوب انتصاب الاسم في باب الاضمار على
شريطة التفسير **قوله** الا رجلا جزاه الله خيرا اخره يدل على محصلة تثبت
المحصلة المرأة الى تحصل تراب المعدة والتقدير تثبت تفعل كذا
قوله ونعت اسم لا المبني يعني المبني اشارة الى معهود وهو المبني
من اقسام اسم وه خرج عنه لا ماء ماء بارد افان بارد ليس نعت
اسم لا المبني فانه نعت لتابع اسم لا فقوله والمبني في قوله ونعت المبني
اشارة الى ما ينبني على الفتح بالاصالة مما لا حاجة اليه اصلا **قوله** مفردا
حال من ضمير مبني اي بالتنكير ولا وجه يدعو الى جعل بعض قيود الحكم اوصافا
للموضوع وبعضها احوالا والاظهر ونعت مبني اول مفرد يليه ولك
ان تجعل مفردا حالا من ضمير في اول ويليه حالا من ضمير مفرد فيكون حال
كل عامل يليه ويكون التقييدات كلها للموضوع **قوله** اي فحكمه الاعراب
لغير الاول ولك ان تقدر فيجب الاعراب **قوله** وان كان نكره بلا
تكرير لا زاد في كلام المتن قيدين والصواب ما ذكره المتن مطلقا اذ الكلام
في العطف على اسم لا واذا كان المعطوف معرفة يتعين العطف على
المبتدا ولا تتصور العطف على اسم لا واذا كان العطف بتكرير لا ايضا
يجوز العطف على اللفظ والمحل وقوله فحكمه ما علم فيما سبق لا يوجب التقييد
لما خرجه لان ما سبق مما علم من هذا المقام **قوله** ولم يجعله في حكم المتصل
لمظنة الفصل لا حاجة الى جعل مظنة الفصل بل يكفي في منع البناء الفصل
بالعاطف وكانه لم يلتفت الى فصل العاطف لقلته اذ هو على حرف

المعطوف ص

واحد وهو ضعيف اذ لم يكن وحده فصل كثير وليس على حرف واحد الا
حرفان قوله حكمه حكم توابع المنادى قيل المفهوم من كلام الشيخ الرضى
جواز البناء في البدل دون وجوبه قوله من اثبات الالف في نحو
اب اراد به الاسماء الستة الاذوفانه لا يقطع عن الاضافة وهذا عند
المصرح اما عند الرضى فلا يتجاوز هذا الحكم من الاسماء الستة الا الاخ والاب
قوله وحذف النون من نحو غلامين اراد بنحوه المثنى والجموع قوله
يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين طوى ما اشتمل عليه الشرح في
هذا المقام من جواب انه سئوال مقدر وهو انك قلت اسم لا
المفرد النكرة مبنى ومثل لا اباله ولا غلامي له مع افراد هما وتنكيرهما عربان
لانه لا محصل له اذ لا دليل على اعرابهما حتى ينتقض بهما الحكم فالحق ان يجعل تخصيصا
لهذين التركيبين من غير تقدير سئوال قوله اي مشاركة اسم لاحد ين
يضاف ولا فرق بين التوجيهين في المال وانما التفرقة في حل تركيب
المصر باراجع ضمير مشاركة تارة الى اسم لا المضاف باظهار اللام وارجاع
ضميره الى المضاف في اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص والتعريف
متفرع بخصوص المواد باراجع ضمير مشاركة تارة الى مثل هذين التركيبين
وباراجع ضميره الى تركيب مشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى تركيب
يشمل الاضافة وهو الاختصاص فقوله في اصل معناه اشارة الى ان التعريف
في الاضافة زائد على اصل المعنى وهو لا يكون قوله الا ان بين الاختصاصين
تفاوتا مما يستفاد من كلام المصر بن زائد عليه ويحتمل ان يكون معنى اصل
معناه هو اصل الاختصاص ويكون فائدة ادراج الاصل ان لا مشاركة
في خصوص معنى الاضافة الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فيكون قول
الشارح الا ان بين الاختصاصين تفاوتا مما مضمونات كلام المصر
وهو اجدر بالقبول ولكن نقول وجه تقييد المعنى بالاصل ان لا مشاركة

مشاركة في خصوص معنى الاضافة لانه اختصاص تقييدي والاختصاص
المفهوم من هذا التركيب خبري وهذا اظهر كما لا يخفى على من فهمه اظهر قوله
لم يجز تركيب لا ابا فيها فيه ان عدم جواز التركيب لا ابا فيها لانه خارج عن
قاعدة النصب لا لانه ليس فيه ما به شبه المضاف حتى لو كان لنصب
اذ لا يجوز لا ضربي في اليوم مع مشابهته للمضاف اعني لا ضرب اليوم
في اصل المعنى لان الاضافة في امثاله بمعنى في قوله لفساد المعنى قال المصر
ولانه لو كان مضافا لزم الرفع والتكرير وكانه لم يذكره المصر في المتن
لانه معارض بانه لو كان مفردا لزم عدم الالف ووجود النون وكما
يمكن ان يعتذر عن وجود الالف وعدم النون بالتكلف يمكن ان
يعتذر عن عدم التكرير والرفع بانه لما غير صورة المضاف شابه
المفرد المنكر فلم يرفع وله بكرر قوله وانما خص سيبويه بهذا الخلاف
لانه العمدة فيما بينهم فيه بحث لانه حكم المحقق الشريف في شرح الكشاف
بان المجلس اعلى كعبا منه وقال صاحب الاعراب الفاتحة لم يسبق
المجلس فيما بين علماء النحو مثله ولم يخلف فيما بينهم مثاله قوله اولا ان المقصود
بيان الخلاف لا تعيين المخالفين ولا يخفى بعده عن العبارة قوله ولا يحذف
الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم يعين هذه العلة
ويمكن ان يراد بقوله مثل لا عليك تركيب ذكر فيه الخبر قوله وهي اي
خبر نية ما ولا وجعل الضمير راجعا الى الخبر نية فاحتاج الى بيان النكتة لاقتصاره
على الخبر نية ولك ان تجعله راجعا الى عاملية ما ولا فتستغني عن النكتة ولك
ان تجعل النكتة في الاقتصار انه يستلزم جعل الخبر نية على لغة اهل الحجاز جعل الاسمية
عليه ايضا لان الاسمية والخبر نية متلازمان نعم ما جعله نكتة لاقتصار يبقى
ان يجعل نكتة لترك بناء الاسمية على لغة اهل الحجاز في بحث اسم ما ولا
مع تقدمه وتأخره الى البحث خبر ما ولا قوله وهي زائدة عند البصريين

نافية مؤكدة عند الكوفيين قال الرضي الظاهر ان زيادتها عند البصريين
ايضا لتاكيد النفي والا فالنفي على النفي اثبات قوله او انتقض النفي بالا
خلافا ليونس مستشهدا بقوله وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب
الحاجات الا معذبا اه واول وجعل منجنونا قبل ما انت الا سير ايجعل معذبا وجعل
منجنونا قائما مقامه اي دوران منجنون قوله او تقدم الخبر اه او تقدم
ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر نحو ما عالما زيد ضاربا بخلاف
ما اذا كان ظرفا نحو قوله تع فما منكم من احد عنه حاجزين قوله فلان
عامل ضعيف او لكراهة ابراز ان النافية في معرض العامل قوله اي محكم
المعطوف الرفع لا غير من النصب والجر لان خبر ما ولا يكون بالبا الزائدة
المختصة زيادتها بتاكيد النفي ولا نفي بعد الموجب ليؤكد باعتبار الباء
وقد بنى بقوله اذ اعطف عليه بموجب ان المعطوف بعد الموجب
هو المفرد لا الجملة كما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر فجعل ما زيد قائما بل عمرو
في تقدير بل هو قاعد واما الرفع فللعطف على محل الخبر لانه مرفوع لكونه
خبر المبتدا في الاصل وقيل العطف على سبيل التوهم بتوهم بطلان عمل
ما ولا قبل الموجب من بطلانه بعده قوله اي اسم اشتمل لنحو اه جعل
الاشتمال بمعنى كون الاسم مسموعا عند سماعه فاخرج لاخراج الحروف
الا واخرج بقيد ما اريد بكلمة ما ولو جعل الاشتمال بمعنى كون الخبر متعلقا به
مذكورا الافادة معنى فيه لم يخرج له اليه والاحتياج ليس مجردا اخراج الحروف
الا واخر المذكورة بل لكل مجموع من الحروف الا واخر وجزء اخر لاشتماله
على الجر كاشتمال الاسم قوله يعني الجار اد بالجر الكسرة وما يقوم مقامها
لا المعنى المصدري يوضحه قوله سواء كان بالكسرة الى آخره فلا يتوهم الدور
قوله لفظا او تقديرا متعلق بالكسرة والفتحة والياء ايضا نحو علام
اخي القوم ولم يقل او محلا لانه غير مشترك بين الجميع قوله انما قلنا من

من حيث هو مضاف اليه لو جعل المضاف مصدرا اسميا لم يصح الا قيد الجنسية لكن
صح الاجمل ضمير اليه للشيء الغير المذكور وعلى هذا ليس قوله والمضاف اليه من وضع الظاهر
مقام المضمر واما على توجيهه فهو من وضع الظاهر موضع الضمير لمزيد التوضيح للبط
في مقام التعريف قوله والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه به لكن
المشتمل على علامة اعم منه ومما هو مشبه به اشار بقوله وان كان مختصا بما عرفه
به الى احتمال ان لا يكون مختصا بظاهر ما عرفه به بان يراد بما نسب اليه شيء
اعم مما نسب اليه حقيقة او صورة وقوله لكن المشتمل على علامة اعم منه ومما
هو مشبه مبني على ان يراد به المشتمل على ذات العلامة لا على العلامة من حيث
انها علامة او الاشتمال حقيقة او صورة وفيه انه ينتقض تعريف المجرور
بمثل غلامي غير مجرور ويمكن ان يدفع بان المراد بالمشبه بعلامة المضاف اليه
ما كان حاصلا بحرف الجر حقيقة او حكما وان اعميته ما اشتمل على علم المضاف
اليه ليس اولى بتقدير ان لا يخص المضاف اليه بما عرفه به كما يقتضيه كلمة
الوصل قوله وذهب في ذلك مذهب سيبويه وكانه اختاره ليصح قولهم
والجر علم المضاف اليه بقدر الامكان بلا تكلف قوله فالتقدير اي التقدير
المحصور وهو تقدير الحرف مرادا والا فالتقدير غير مشروط بهذا الشرط نحو
صمت يوم الجمعة وضربته تاديبا والاولى ان يقول والارادة شرطها اه قوله
اي مستلزم يعني اريد بالتجريد الانسلاخ الذي لازم معناه فلا يرد ان الواجب
ان يقول مجردا تنوينه والاولى ان يجعل من قبيل تضمين معنى الانسلاخ قوله تنوينه
او ما يقوم مقامه هذا في النكرة فلا ينتقض بالحسن الوجه لان الخفة في الاضافة فيه
بحذف متعلق المضاف اليه ولا ينتقض بكم رجل وحواج بيت الله والضارب
الرجل لان المراد بحذف التنوين لاجل الاضافة كونه بحيث يجب حذف
تنوينه لاجلها لو كان فيه تنوين ولا يلزم صحة اضافة الغلام الى زيد لان
الغلام الى زيد بحيث لو كان فيه تنوين لسقط بسبب الاضافة لا لو كان

فيه تنوين لسقط لاجل اللام **قوله** التعريف او التخصيص او التخفيف كلمة
او ههنا لمنع الخلو اذ التخصيص لازم في الكل **قوله** ثم المتبادر من هذا التعريف
انما قال المتبادر لانه يمكن تأويل التعريف بان المراد بواسطة حرف الجر لفظا
او تقديرا اعم من التقدير حقيقة او حكما **قوله** لانها تفيد معنى في المضاف يتبادر
منه ان نسبة المعنوية الى مفاد الاضافة فانها افادت معنى للمضاف ونتيجة عليه
ان اللفظية افادت معنى للمضاف وهو الخفة فالاولى ان يقال نسبة
المعنوية الى مفادله وكذا اللفظية فان الاضافة الاولى تفيد تعريفا او
تخصيصا لمعنى المضاف والثانية لا تفيد الا تخفيفا للفظ المضاف فنسب
الاولى الى معنى المضاف والثانية الى لفظه **قوله** علامتها ان يكون قد عبر عنها
لصحح الحر والمشهور العام في مثله مقدر ذو ولكن تقدير العلامة اجزل معنى كما لا يخفى
قوله كاسم الفاعل اه والمنسوب **قوله** في جنس المضاف الصادق عليه وعلى
غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا اه لا حاجة الى ذكر هذا الشرط لانه اذا صدق
المضاف اليه على المضاف وغيره لا محالة يصدق المضاف على غير المضاف اليه
لامتناع اضافة الاخص مطلقا **قوله** والحاصل اي حاصل البيان في هذا المقام
قوله واما كليت واسدان اريد المساوات التي هي قسم من اقسام النسب كما هو
الظاهر لا يصح التمثيل بالليث والاسد لتراد فهما وان اريد المساوات في
الاستعمال بان يصح استعمال احدهما في كل ما يصح استعمال الآخر لا بلازم المقابلة
بالاعم والاخص والمباين الا اذا حملت على ما يلازمها فيلزم تكلفات كثيرة
وان كان المضاف اليه اصلا للمضاف اشارة الى انه ينبغي ان يقيد عبارته
المصرفيما عدا جنس المضاف بان يكون اصلا للمضاف وكذا قوله في جنس
المضاف بوصف كونه اصلا وفيه نظر لان الاضافة اللامية لا تحسن في مثلثة
رجال وليس المضاف اليه اصلا للمضاف ويمكن بمائة رجل مطلقا لانه لا يصح
جعل اضافة لامية ولا بيانية لانه لا يصح مائة هي رجل بل يجب هي رجال

رجال الا ان يقال المراد برجل الجنس والتنوين للوحدة الجنسية اي مائة هي هذا
الجنس **قوله** فقولك علم الفقه ويوم الاحد وشجر الاراك الانسب بحسب
المعنى ان يكون هذه الاضافات بيانية واظهار من فيها خال عن التكلف
الا ان ائمة العربية جعلوها لامية ولا يظهر ما دعاهم اليه وكذا كل رجل فالاظهر
فيه ان يكون الاضافة بمعنى من اي كل وهو رجل وصح حمل المفرد على كل مع انه متعدد
لانه متناول للمتعدد على سبيل البدل **قوله** قلت نعم لكن الاضافة بمعنى في آه
هذا الكلام ظاهري اوقع اول من وقع فيه قلة التدبر وتبعه كثيرون لمنعهم ربقة
التقليد عن التفكر والتخفي ما اداانا اليه التمسك بحبل التوفيق وهو ان كثيرا
ما ينزل ظرف الحدث منزلة الفاعل فيسند اليه فالاضافة اليه ايضا لتنزيل
فمعنى ضرب اليوم كمعنى ضرب زيد فيكون بمعنى اللام وليس هذا الوجه
جاريا في نحو خاتم فضة فافترقا **قوله** اي ضرب واقع في اليوم الظاهر ان
في اليوم فيما هو اصل ضرب اليوم اعني ضرب في اليوم متعلق بالضرب
وليس صفة الضرب بتقدير واقع في اليوم **قوله** اي تعريف المضاف
مع المضاف اليه المعرفة قول المصرو تقييد تعريفا مع المعرفة ظاهرة تعريف
احد طرفي الاضافة مع معرفة هي احد طرفيها الا انه خص المستفيد بالمضاف
فالمعرفة بالمضاف اليه قوله وشرطها بخيد المضاف من التعريف **قوله** قلنا
ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة
الى معين قد نبه في ذلك الشيخ الرضي وترك ما حققه على علم البلاغة
من ان اللام موضع لمعين اما مفهومه مدخوله او قسم منه وقوله ولقد اثر على
اللئيم يستثنى ** من الاول فان المراد من اللئيم مفهومه المعين وغير المعين وهو
ما اطلق عليه اللئيم من الفرد من غير استعمال اللفظ فيه مستفاد من القرينة وهي
وصف اللئيم بما يوصف به النكرة لانه في المعنى كالنكرة لانه مناط الفائدة
فيه مجهول غير معين لانه يحتمل ان يكون مخالفة الشيخ مع علماء البلاغة من قبيل

مخالفة العلمين وتفاوت الاصطلاحين فكلام النسيخ احق بالاختيار في تخريج
كلام النحاة **قوله** وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل كنحو وشبه ونحو ذلك
ولا يخفى عليك انه ينبغي ان لا يكون فرق بين غلام زيد ومثل غير اشارة الى
معين وبين مثل وغير في عدم افادة الاضافة التعريف فيهما مع ان الاستعمال
فرق بينهما في تعريف وصف الاول دون الاخيرين **قوله** بان يجعل واحدا
من جملة من يسمى بذلك الاسم اي يجعل مدلوله واحدا من جملة من يسمى به بان يراد
بهذا الاسم مفهوم يصدق على جملة يكون مدلول العلم واحدا منها واقله المستعمل
بهذا الاسم وقد يخص في بعض الاعلام لمفهوم خاص لكثرة استعماله مسماه
بمفهوم فيستعمل العلم في هذا المفهوم فيصير نكرة كان يراد بالخاتم الجواد وبهذا
اندفع ان طريقة تنكير العلم لا ينحصر فيما ذكره فانه قد يكون باراده اشهر
اوصافه فيبانه لتنكير العلم تضييق الطريق الواسع ولا يذهب عليك
ان ما يستفاد من قولهم ان العلم يصير نكرة بالطريق المذكور ينافي ما يستفاد
من تعريف النكرة بما وضع لغير معين فان العلم بهذا العمل لا يخرج عن كونه
موضوعا لمعين ولا يدخل فيما وضع لغير معين فلا بد من ان يراد بتنكير العلم
وتجريده من التعريف جعله في حكم النكرة **قوله** وان لم يكن معرفة فلا حاجة
الى تجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه والاظهر ان المراد بالتجريد
ايراده بلا تعريف **قوله** انما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت
الى النكرة لكان طلبا للاعم وهو التخصيص استعمل التخصيص في المعرفة وهو
خلاف اصطلاح النحاة لان التخصيص عندهم تقابل الاشتراك في النكرة
وما هو بمنزلة التخصيص في النكرة يسمى في المعرفة توضيحا **قوله** ولو اضيفت
الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل ولا يخفى ان تحصيل الحاصل محال فينتج استحالة الاضافة
الى المعرفة فلا حاجة الى قوله فتضيع الاضافة **قوله** وبين جعلها علما في نحو النجم
والثريا اورد عليه ان المجعول علما هو المركب والمعرفة جزؤه فلم يلزم جعل

جعل المعرفة علما ولا يخفى انه غير وارد اذ بتعيين الواجب بالنجم حاصل من غير جعله
علما فجعل المجموع علما تحصيل لتحصيل الحاصل فلا فرق في تحصيل الحاصل بينه وبين
اضافة المعرفة نعم يمكن الجواب بان جعلها علما في الامثلة المذكورة يجعل
التعريف لازما باقيا فليس فيه تضييع جعلها علما ولا تحصيل الحاصل واما ما اجاب
الشارح فتجيء عليه انه وان ليس فيه تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع العمل اذ لا
فايدة في ازالة تعريف اللام الموجودة في الكلمة واحداث التعريف بطريق اخر
قوله واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام اي ابدا او الاكثر
الاوضح فلانه ما ثبت من الفصحاء **قوله** قال ذو الرمة كتب في الكاشية قال
ذو الرمة ۞ ايا منزلي سلمى سلام عليكما ۞ هل الازمن الالاء مضيين رواجع ۞ وهل
يرجع التسليم او يكشف العمى ۞ ثلاث الاثافي والديار البلاقع ۞ اي ترد لجواب
السلام ويكشف العمى من المسخر الذي هو في عمى عن حال سلمى **قوله** والاثافي
جمع اثفية وهي واحد من الاحجار الثلثة التي ينصب القدر عليها والبلاقع
جمع بلقع اي الخالي وفيه ان الاثافي في بيت الثلث فكيف صح تعريفه والتمييز واجب
التنكير الا ان يقال الثلث في الاصل الاثافي وكان اصل التركيب الاثافي
الثلث فيكون التركيب من قبيل جرد قطيفة واخلاق ثياب وكان من استعمل
الثلث الاثافي اراد التنبيه على انه ليس من الاضافة الى المميز وفعلوا توهم تعريف
التمييز **قوله** نحو مضارع البلد فان قلت البلد مفعول فيه للمضارع وكذا العصر
مفعول فيه لكريم قلت لا يعمل اسم الفاعل بدون الاعتماد فليكن المراد مضارع
البلد وكريم العصر فيما لم يعتمدا ايضا شرط وجوب عمل اسم الفاعل ان يكون
بمعنى الحال والاستقبال واذا كان بمعنى الاستمرار فعمله جايز فليكن المثالان
بمعنى المضي او الاستمرار وقد يقال اضافة الصفة الى المعمول دايرة على اعتبار
المتكلم فان قصد تعلق العامل بالمعمول واضاف فلتفطنه وان قصد تقديره
حرف جر من حروف معتبرة في الاضافة فمعنوية قيل اسم الفاعل والمفعول

يعملان في المرفوع والمنصوب بالظرفية والمصدرية من غير اشتراط الزمان
وانما اشترط الزمان للعمل في المفعول به وغيره مما لم يذكر سابقا وهذا خلاف
ما سيأتي في المتن وقبل اضافة اسم الفاعل والمفعول انما هي الى المرفوع السببي
لا غير فيقال زيد ضارب بطنه ومؤدب خدامه لا الى المرفوع الى غيره كما ضارب
في داره عمرو قوله الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا اعلم انه يجوز انما يفيد
تخفيفا في اللفظ لا تعريفا ولا تخصيصا ولا يجوز لا تفيد الا تخفيفا لا تعريفا
ولا تخصيصا فالاولى ان يقال اى تفيد تخفيفا في اللفظ لا تعريفا ولا تخصيصا
قوله في اللفظ لا في المعنى اشارة الى فائدة ذكر قوله في اللفظ وهي بحثان
احدهما ان المعنى لا يوصف بالخفة والثقل وثانيهما انه يجعل الحصر ظاهرة مضافا
الى صفة المعنى اى لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ لا في المعنى فلا يفيد انه لا تفيد
تعريفا ولا تخصيصا فما يقال ان ذكر في اللفظ للاشارة الى وجه التسمية
اقرب منه وان كان بعيدا فلعل الاقرب ان يقال لو قال
لا تفيد الا تخفيفا لتبادر الذهن الى تخفيف في المضاف على قياس افادة الاضافة
المعنوية التعريف والتخصيص في المضاف فصرح بقوله في اللفظ اى في لفظ المتكلم
سواء كان مضافا او مضافا اليه للتعميم قوله كان اصل القائم غلامه لا يخفى
عليك ان هذا الوجه لا يتم الا على مذهب من لا يجوز القائم غلامه وانه
لا تخفيف في المضاف اليه الا بتبديل حرف متحرك بحرف ساكن لانه جاء
حرف التعريف في المضاف اليه بعد حذف تاء الضمير قوله واضيف
القائم اليه قيل بعد جعله شبيها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها
او الرافع في الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب
فراعوا في الاضافة اللفظية مثل ما روعي في الاضافة المعنوية من امتناع اضافة
الصفة الى موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية قلت وكذا التزم الاضمار في
الصفة بدل مرفوعها لئلا يلزم بقاؤها بلا مرفوع وينتفع عن هذا ان لا يكون

ان لا يكون لما اضيف اليه الصفة محل رفع قوله والمراد المشار اليه بثمة اه
قيل لا يخفى ان هذه العبارة انما لا يخفى ان هذه العبارة انما تذكر لبناء لا خفى على
سابق والبناء سابق بلا خفى ولا يثبت المجموع ههنا بما ذكره اذ لا يثبت عدم
افادة التخصيص ويمكن ان يقال عدم افادة التعريف يستلزم عدم افادة
التخصيص لان معنى واحدا في الاضافة يوجب التعريف والتخصيص وانما تفاوت
الايجاب بتفاوت المضاف اليه في التعريف والنكارة قوله فلا يرد انه
لا وجه في ذكر الاستلزام لانتفاء التخصيص قد عرفت دفعه بما هو الاولى بالاختيار
قوله ومن جهة انها تفيد تخفيفا الاولى ان يقال من جهة انها لا تفيد تعريفا
ولا تخصيصا افترق الضارب زيد في الجواز والامتناع اذ لو افاد
التعريف لنا وبا في الامتناع ولم تفد التخفيف لنا وبا في الجواز قوله
وعلى هذا كان الاولى تقديم هذا قيل لان افادة التخفيف مذكور صريحا
بخلاف انتفاء التعريف والتخصيص وتقديم المتوقع على المقطوع اولى من تقديم
المتوقع على المذكور ضمنا ويعارضه ان النفي متقدم على الاثبات فالترتيب
الذكري في الاستدلال مرعي فيما فعله المصرح قوله واما ما وقع في شعر الاعشى
الاعشى اسم لجملة عشرة شاعرا الحسن عشرة قبائل وتفصيله في القاموس قوله
وضعف الاولى ان يكون من التضعيف يعني ضعفه الفصحاء فلم يكن موثوقا به
يستدل به وجه لا بوجه مصادرة قوله لما عرفت من امتناع مثل الضارب
زيد يعني امتناع الضارب زيد منفردا بحيث ينبغي ان يرد به ما يخالفه وان
كان قول الاعشى فلا يمكن ان يرد بقول الاعشى وجه لا شوب للمصادرة
قوله اللهم الا ان يقال اشار الى ضعفه الواضح لوضوح كمال بعده من العبارة
ولعوله وضعف الواهب المائة البيان احتمال اخر من كونه من تتمة الاستدلال
على قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وكذا نظائره فاعرفه تنبيه قوله
فانه يحمل النصب حملا على المحرفة ضعف لانه من الاستدلال على نفس الموثوق

الضارب زيد وصح

به التجرد ولو لاه لاحتمل المائة المجان النصب على المفعولية فلا يحتاج الى دعوى
نصب العبد حملا على المحل قوله او من قبيل الثلثة الاثواب وجه يكون وجه آخر
لضعف البيت قوله وعبدا اى راعيها فى اضافة العبد الى المائة من مدح
للممدوح بانه يهب عبد اتيقهد مائة من الابل الحديثات النتاج مع اطفالها
وهذا اعز من المائة اذ المائة كثيرا ما يوجد بخلاف مثل هذا العبد قوله
يستوى فيه الجمع والواحد قيل اى هو مشترك بينهما كالفلك قوله واما لانه
فانه عطف على قوله اما لانه توهم عند شرح قوله خلافا للفراء قوله لانتفاء
التخفيف لزوال التنوين باللام لا يكفى فى اثبات انتفاء التخفيف بل
لا بد من ضميمة انتفاء ما يحذف من المضاف اليه للاضافة كما فى الحسن الوجه
قوله حملا على المختار انما قال على الوجه المختار تنويجا للحمل والوجه المختار فيه الاضافة
لانه لو قيل بالرفع لكان قبيحا ولو نصب وان كان مع النصب احسن
ايضا كما انه مع الجر احسن لكان مشتملا على تكلف التشبيه بالمفعول فى
النصب كذا قيل وفيه نظر لانه قد سبق من هذا القائل ان اضافة الصفة
ايضا الى الفاعل بعد تشبيهه بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى الموصوف
فالوجه ان المختار فى الحسن الوجه وجهان الا انه حمل ههنا على ما هو مناسب
له وهو منعين فلذا اطلق المصر العبارة ولا يخفى ما فى قوله على الوجه المختار
فى الحسن الوجه من الحسن قوله يعنى سيبويه واتباعه كذا فى بعض الشروح
والمشهور انه لم ينص الا بالمفعولية وفى الرضى ان القائل بالاضافة الزمخشرى
والمبرد فى احد قوليه والزمخشرى قوله فيمن اى فى قول من قال حجته بتقدير
المضاف لان الجواز هو قول فيكون ظرفه الاقوال ويكون بين الاقوال
لا بين القائلين والاظهر ان فى بمعنى عند اى عند من قال قوله فانه
لا يحتاج فى جوازه الى حمل مشار الى فائدة قوله فيمن قال والاظهر انه اشارة الى
رد قياس المبرد على الضاربك من وجه آخر وهو منع كونه مضافا قوله اى المحولة

المحولة على ضاربك فالمحذوف فاعل المفعول اه كانه عطف عن قوله حمل على المختار
فاخر التاويل الى ههنا فحق ما قبل الانسان يشتق من النسيان ويحتمل ههنا ان يكون
مفعولا له لقال اى انما جاز عند من قال كذا احمل قوله ولم يجعلوا الضارب زيدا
عليه اه قيل نتيجه انه لم يجعل الضارب زيد على ضارب زيد فان النسبة
بين الضارب زيد وضارب زيد كالنسبة بين الضاربك وضاربك
وكان منشا هذا الاشتباه عدم التامل المورث للانتباه والا فكيف
يشتبه مثله على الفضلاء المتمازين فان اضافة ضاربك بها التخفيف
فى المضاف والمضاف اليه والضاربك وان لم يشاركه فى تخفيف
المضاف شاركه فى تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب زيد وضارب
زيد وينقدح من هذا انه يمكن حمل الضاربك على المختار فى الحسن الوجه المشاركة
فى تخفيف المضاف اليه بالاضافة بقى انه لما حصل فى الضاربك التخفيف
لا حاجة فيه الى المحل الا ان يقال لم يحصل التخفيف بحذف شئ بل تبدل المنفصل
بالمتصل فالحق بالتخفيف بالحذف قوله من غير اعتبار حذف هو تنوينها
متعلق بقوله ثم حمل لا بعود مضافا يظهر بالتامل الصادق قوله لان الكل
من حيثى التركيب الوصفى والاضافى معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الاخر
فيه بحث لان لكل من حيثى الاضافة وتركيب الصفة مع معمولها معنى آخر
وقد قام هيئة الاضافة فى الاضافة اللفظية مقام هيئة تركيب العامل مع
المعمول قوله وما بينهما ان يكون الوقف محذوفا والجامع قائما مقامه
منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فى ان المراد منه الوقف
الجامع فخرج الذات المعتبر فى الجامع من كمال الابهام الى نوع تعين فيكون
من قبيل اضافة احد المتباينين وما يقضى منه العجب ونعوذ لنقصان البشر
وان كان المنتخب ما كتبه فى هذا المقام منه وجامع بين العلم والادب
وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا قولك

سايرالامثلة فيكون تلك الاضافة كاضافة طور سينا وصلوة
الوتر وبقلة الكذبرة وجانب الغربي **وله** بصلوة العشا الاولى وهي
اول ساعة بعد زوال الشمس اول ساعة فرضت فيها الصلوة **وله**
وبقلة الحبة الحمقاء في الصحاح الحبة واحد حب الحنطة ونحوها والحبة بالكسر
بذور الصحراء مما ليس بقوت هذا وانما وصفوها بالحمق لانها تنبت في
مجاري السيول ومواطئ الاقدام **وله** ومثل جرد فطيفة كتب في الحاشية
جرد خرد ريشه اركهنكي وفرسودكي **وله** حتى صار كانه اسم غير
صفة في انه يستعمل بدون الموصوف فان الصفات لا تبدلها
من موصوف مذكور او مقدر **وله** وجه صيرورته اسما انه قصد به
ذات المجرد مع قطع النظر عن الوصف فلم يطلب موصوفا **وله** ولا يضاف
اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص اراد بالمماثلة في العموم ان يكون
مدلولا هما كليين بحيث افرادهما سواء كانا منه افين او متباينين
بالمماثلة في الخصوص ان يكون مدلولا هما شخصا آخر والاخصر الاوضح ولا
يضاف احد المترادفين الى الآخر وبنبغي ان لا يقتصر عليه بل يضم و
يضاف اليه انه لا يضاف ان خص الى الاعم **وله** وكانه اقتصر على ما ذكره
لانه وقع في اللغة ما يوهم وقوعه من نحو كل الدراهم وعين الشيء وسعيد
كرز فاراد دفعه **وله** والجنة في الصحاح والقاموس الجنة شخص الانسان
فهو اخص من الاعيان **وله** فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه
لغوا لانه ليس في ذكر المضاف اليه فائدة بخلاف المضاف اليه الا اضافة
اللفظية ولا في الاضافة لانه لا تخفيف بها اذ حذف المضاف اليه
اخف **وله** بخلاف اضافة العام الى الخاص جعل قوله بخلاف متعلقا
بقوله لعدم الفائدة ويحتمل ان يتعلق بالامثلة اي الاسم المماثل
كليث واسد بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فان الكل ليس فيه

فيه مماثلة للدراهم والعين ليس مماثل الشيء بل يخص بالاضافة **وله** فان
المضاف فيهما يختص بالاختصاص التعريفي او غيره واليه اشار بقوله سواء
الخ **وله** واما اذا كان الجنس فيها خفاء بل الخفاء صحة عين الاشيء ونفس
الاشيء والخفاء انما جاء من جعل الشيء شاملا لغير الموجود في الخارج كما هو اللغة
فان الشيء في اللغة ما يصح ان يخبر عنه فمن قال الشيء بمعنى الموجود في الخارج عند
جماعة فالعين اعم بلا شبهة فقد بعد وتفصيل ما يزول الخفاء ان اللام
الجنسي اذا اريد به الاشارة الى الطبيعة من حيث هو فالعين اعم منه لصدقه
على فرد الطبيعة والطبيعة والطبيعة فانها لا تصدق على نفسها وان اريد به
الطبيعة في ضمن الفرد فالعين يصدق عليها وعلى الطبيعة من حيث هي **وله**
ورد على قولهم ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد
كرز فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد الوارد لا يخص هذا الحكم بل كان
ينبغي ان يوجه على قوله وشرطه بتجريد المضاف عن التعريف وكانه غفل المصنف عن ورود
ثمة فاخره الى هنا **وله** فاجاب عنه بانه متأول بجعل احدهما على المدلول
والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول
هذا اللفظ يتبادر منه انه اريد بالسعيد مطلق المدلول وهو بعيد بل
الطريق في تسليم العلم ان يراد به المسمى به لا مطلق المدلول فتأويل سعيد
كرز سعيد هو المسمى بكرز والاظهر ان يراد بالكرز مدلوله ودون اللفظ
وبتأويل السعيد بمسمى به فيكون من قبيل اضافة العام الى الخاص لا اضافة المدلول
الى اللفظ فاعرفه **وله** ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة
التوضيح والقلب اوضح بنحو جعل القلب لكونه اوضح احق بجعله بكونه
موضحا لانه يجب ان يكون الموضح اوضح او الموضح يكفي ان يجعل المدلول
باجتماعه مع آخر اوضح سواء كان اوضح او مساويا او دونه فلا مانع
من قبل التوضيح ان يقال كرز سعيد الا انه لم يرد الاستعمال الا على ما هو الاوضح

ولا مانع من حيث القياس وكون اللقب اوضح انما يظهر اذا لم يكن مشتركا
لكن الكرز مشترك في القاموس الكرز اللئيم والخاذف وابن علقمة ابن دوره
وابن جابر واخر غير منسوب صحابيون ؛ هذا والاظهر ان الكرز صار
لقبا لهولاء من معنى الخاذف لانه مغفى اللئيم **قوله** وهو في عرف النحاة واحتر به
عن عرف الصرفيين ولذا لم يقيد ببيان اللحق بعرفهم او لغيرهم فيه عرف
قوله واختلفوا في انهما الاصل في مفتوحه اشعار باختيار ان
الاصل الفتحة لكن قوله وفتحت للساكنين ظاهر في ان السكون هو الاصل
فتأمل **قوله** او حكما لانها لاستعلائها في حكم الابتداء بها **قوله** لمشاكلة
ياء المتكلم لان مشاكلها حركة الكسرة فلما تعذر لزم الياء التي هي اختها
قوله مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم لو كان الغرض تعليل التمثيل
كان الظاهر ان يقال لانه اذا اضيف ولو كان تقييده لا لطلب
اذ اجوابا فينبغي ان يقول فصار مسلمي بالعطف ولا يجعل جزاء لاذا
وكذا قوله مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء
قوله وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء سكنت فوجب بقاء الضمة قبلها
تغيير ما قال الشيخ الرضي وذلك الايجاب فيما لم يلزم الالتباس
اما فيما يلزم فبقي الضمة كما في جمع الوي على وزن افعل الصفة ابقى الضمة
لئلا يلتبس فعل بفعل **قوله** وفتحت الياء اي ياء المتكلم في صور الثلث للساكنين
قال الشيخ الرضي وقراءة يحياي ومماتي بسكون الياء عند النحويين ضعيف
قوله واختير الفتحة لخفتها الظاهر ان اختيار الفتحة لانها الحركة التي كانت
للياء **قوله** واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها هنا بمنزلة الاستثناء
من قوله فان كان آخره الفا ثبت وان كان ياء ادغمت وان كان
واوا قلبت ياء وادغمت وان كان في آخر هذه الاسماء الحروف
في الاحوال الثلث اذا اضيف الى ياء المتكلم ففي الاضافة الى الياء يجب

يجب ان يكون على الاحكام المذكورة في الحروف الثلثة فاستثناء ما ببيان
حكمها او بمنزلة الاستثناء من اضافة الاسماء الصحيحة لانها محذوف اعجازها
نسبا منسيا اسماء صحيحة مع ان بعضها ليس كالاسماء الصحيحة وهي في الفي
والى على ما اجازه المبرد ويجيء انه ينبغي ان يعرض بجرد الفي والى وفي
والتعرض بالباقي عار عن الفائدة **قوله** فالفي والى قدم الالف لانه ابعد
عنها خلاف المبرد وارتضى في هذا الحكم كيف ولم يستعمل الفي بالتشديد
وانما اجازه المبرد حملا على ما ورد من الى كما صرح به الشارح ومنهم من قال
قدم الالف لتقدمه في قوله يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه وانما اقتضى
منه العجب واراه اعجب من كل اعجب **قوله** بردلام الفعل فيهما وهي
الواو في حال الرفع وفي حال الجر الياء فقياس المبرد ان يقول في حال النصب
ايا ي **قوله** والى مالك ذو المجاز بدا رفيل خطاب للمؤنث كتب في الحاشية
اوله قد راحلك ذو المجاز وقد أرى قدره اي فصار ذو المجاز اسم سوف
بمعنى ومعنى اري اظن انتهى واري بصيغة المجهول **قوله** واجاب المصر
باق ذلك خلاف على انه يجوز ان يكون مختصا بضرورة الشعر **قوله** وتقول
اي امرأة قائلة جعل صيغة غائبة مع ان المتبادر من امثاله في عبارة المصنفين
صيغة الخطاب وفعلا ينبغي ان الصواب وتقولين واحترازا عما بعد
قبل اي حمى فيه حذف مضاف اي حمى زوجي ولو قال المصر ويقال لكان
اوضح **قوله** وفم بالحركات الثلث لكن بمتابعة الاعراب بضم وضمير وصح
منها عائد الى غير المذكور لتعين المرجع في مقام ترجح الفتح **قوله** واذا قطعت
قبل اخ هذا البحث عن غير المضاف ذكر تقريبا ويقال ترتيب اللغات
في الفصاحة هكذا ولو وعصى ويد ودما ولغة ادنى منها هي كسواء **قوله**
وذو اصله عند الفراء ذوي كفلس وعند غيره كفرس **قوله** وكانه خص
المضمر بالذكر كان ما ذكره مقتضيا لاختصاص ياء المتكلم بالذكر في مقام

النفي لان ثبوت بعض الاحكام انما كان بالاضافة اليه فلما افاده الاستغراق
كان المناسب اداء معنى الشمول قوله كالكاهل ... كتب في الحاشية الكاهل
ما بين الكتفين انتهى وهو اسم بحسب الاصل بخلاف التابع فانه اسم بالنقل
ولم يجعل التوابع جمع تابعة مع ان الفاعلة الوصفية ايضا تجمع على فواعل
ويصح تأنيث اسم التابع لانها كلمة تابعة لانها لو كانت جمع تابعة لقال
كل ثانية باعراب سابقها ويجعل جنس الاقسام التابعة دون التابع
قوله والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام
الاسم اي حقيقة او حكما فلا يشكل بالجمل الوصفية والجمل التي هي معطوفات
على مالها اعراب قوله فلا تنتقض حد ما بجوز ان وضرب ضرب
يعني في ضرب ضرب زيد لانه زيد ضرب ضرب فافهم والاجتزاء
الى تخصيص المعرف بالجمل ان وضرب من التوابع والدليل عليه قول
المصرفيا بعده يجري يعني التأكيد اللفظي في الالفاظ كلها واري ان جعل
التأكيد كالمعطوف اعم من التوابع اهون من جعل التابع اعم قوله
كل ثان اي متأخرا ودفع ما يورد على التعريف من الثالث فصاعدا
ولدفعه طريقان جعل الثاني بمعنى المتأخر واعتباره ثانيا في الرتبة بالاضافة
الى متبوعه لا في الذكر والصفة الثالثة في المرتبة الثانية من الموصوف وان
كان ثالثا في الذكر واول كلامه ناظر الى الدفع الاول واخره الى الثاني
وبعد تصريحه بان المراد الثانية في الرتبة لا توجه الاشكال بالتابع المتقدم
فمن قال يشكل علي عليك رحمة الله السلام الا ان يراد السبق
او التأخر بحسب الرتبة فتدبر ولا يذهب عليك ان المصرح بقوله
كل ثان باعراب سابقه ان المراد بالثاني المسبوق حيث لم يتصل باعراب
اوله ونحن نقول المراد في اعراب سابقه والباء للطرفية فيتناول الثالث
والرابع في الذكر لان كلا ثان في الاعراب اي بجنس اعراب سابقه

سابقه ضرورة ان الاعراب الواحد بالشخص لا يمكن ان يجري على كلمتين
قوله كلا اما ناشئ من جهة واحدة شخصية جاءني زيد العالم اه لا يخفى ان
ما ذكره لا يظهر في الصفة المادحة والذامة والمنبئة عن الرحم والتأكيد فان
القصد ليس الى نسبة الفعل الى الثاني ونسبه بل الى المتبوع وذكر التابع للمدح
او التأكيد وكذا لا يصح في التأكيد وعطف البيان وبعض المعطوفات
واورد عليه نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا فان الجزء الثاني باعراب سابقه
من جهة واحدة شخصية هي الحالية القائمة بالمجموع وليس بوارد لانه ليس
ثانيا في الرتبة بل كل جزء قوله الاعراب من غير تأخر عن الآخر في الرتبة ومن قال
باعراب سابقه يعني بجنس اعراب سابقه اخرجه لانه بعين اعراب سابقه
لا بجنسه لان اعرابهما واحد بالشخص في قصد المتكلم ظرف في محلين فقد
بكلام لا يجاوزه فهمه على ان حمل قوله باعراب سابقه على معنى بجنس اعراب
بجعله اعم مما هو بعين اعراب سابقه ولا يجعل مقابلا له قوله يشمل
التوابع موخرات كانت هذه الامور او معدمات لان المراد
الثانوية في الرتبة على ما عرفت قوله اعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف
الاحسن ان التعريف ههنا للتابع في الاعراب ولما لم يكن شاملا للتابع
حركة المنادى وتابع حركة اهم لا تعرض لهما في محلهما ولم يرض باحالتهما
الى هذا الباب قوله ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موضعها لان التعريف
انما يكون للجنس والجنس لا للافراد وبالافراد وايضا لا يصدق على تابع
انه كل ثان فذكر كل ممنوع صحة المحل فاحفظه فانه من سوانح الزمان قوله
فالمحدود بالحقيقة التابع لافراده ولم يقل ان لفظ التوابع ليس في
موضعه لانه ليس معرفا بل على وزان المرفوعات ونظائره تبعا لبعض
هذا باب التوابع والمعرف هو المحذوف اي هو كل ثان فمن استدرك
على الشارح بان ذكر التوابع ايضا ليس في محله فقد اتى بمستدرك قوله

لكن لما دخل عليه كل يعني لفظ كل معم زايد اشير بزيادته الى كون التعريف
مانعا **وله** والظاهر انحصار المحدود فيها هذا تكلف مستغنى عنه كما لا يخفى
على من له حظ اوفى اساليب دقايق التراكيب بل مما يلقيه البحر عن وجه الماء
الصافي الى الساحل من الاعاجيب **وله** النعت قدمه لكونه اشد متابعة
واكثر استعمالا واوفر فايدة **وله** يدل على معنى في متبوعه اورد عليه الوصف
بحال المتعلق نحو مررت برجل حسن غلامه فانه لا يدل على معنى في متبوعه
في متعلق متبوعه واشار الشارح فيما بعد الى دفعه بان الوصف بحال
المتعلق معناه الوصف بحالة اعتبارية يحصل له سبب المتعلق لانه
يوصف بحالة قايمة بالمتعلق حتى يتافى دلالته على معنى في المتبوع وهذا
بعيد عن العبارة وخلاف التحقيق لان الوصف في المثال المذكور هو حسن
وهو يدل على حالة قايمة بالمتعلق لا على حالة اعتبارية قايمة بالمتبوع والحق
ان يقال حسن وان يدل باعتبار اسناده الى فاعله على حالة قايمة بمتعلقه
وبهذا الاعتبار يقال له الوصف بحال المتعلق لكنه يدل باعتبار تركيبه مع
المتبوع على معنى في المتبوع وهو كونه بحيث يحسن غلامه **وله** اي يدل بهيئته
تركيبية مع متبوعه على معنى في متبوعه لا يذهب عليك ان اعجبني زيد
وعلمه واعجبني زيد علمه وجاءني القوم كلهم خرجت بهذا القيد عن التعريف
لان دلالته علمه على حصول صفة في زيد ليست بهيئة تركيبية مع زيد بل
الاضافة الى ضميره وكذا دلالته كلهم على الشمول في القوم ليست بهيئة تركيبية
بل اضافة الكل الى ضميره فلا فايدة لقوله مطلقا ولا تتم ما ذكره في بيان
فايدته **وله** اي دلالة مطلقة جعل مطلقا صفة الدلالة ولا يساعده
العبارة لانه يجب حينئذ ان يثبت مطلقا الا ان يقال لم يعتد بانه ثبت
المصدر او تبانيت مالا بد له في الدلالة على معناه من الزمان **وله**
فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي بالخصوص

بخصوص مواد تلك في اعجبني القوم كلهم باطل لان تركيب التاكيد مع
المتبوع يفيد تعريف الشمول فلولا دلالته على حصول الشمول في متبوعه
لم يتقرر به الشمول الذي يدل عليه المتبوع **وله** وفايدته اراد الفرق بين النعت
والخبر فان كلا منهما يدل على معنى في شيء ليس الغرض منه الوصف
الاعلام بحصول المعنى بل تخصيص المتبوع او غير ذلك فهذه وظيفة نحوية
لا بيانية كما توهم وانما يكون وظيفة بيانية لو كان الغرض بيان المزايا
التي يجب ان يقصدها المتكلم بالتركيب زايدة على اصل المعنى هذا والفرق
بين التخصيص والتوضيح مجرد اصطلاح نحوي فان الاول تقليل الاشتراك
في النكرات والثاني رفع الاحتمال في المعارف وكونه غالبا للتخصيص
او التوضيح يستفاد من تقييد ما يعاد لها بالقلة كما يستفاد من حرف
التقليل **وله** ولما كانت غالب مواد الصفة هذا حاصل كلام المصنف
في شرحه قال الشيخ الرضي اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاستغراقي
فلذلك استضعف سيبويه مررت برجل اسد دون جاءني زيد اسد
حالا واعترض على الفرق وهو مندفع بان بناء الفرق على مساعدة الاستعمال
في احدهما دون الآخر **وله** ولم يكن هذا مرضيا عطف المجملتين على حتى الا
اي ولما لم يكن اه وفي صحته نظر والاظهر ان تركك لما في قوله ولم يكن من
سهو الناسخ **وله** رده بناء الرد على انه لا داعي الى اشتراط الاستغراق ولا
موجب للتاويل بل المستغرق لا عقلا ولا نقلا وليس بناء الرد على الامثلة
التي ذكرها حتى يجيء ما قيل انه لا يخفى ان اكثر ما ذكره لا يصلح ردا لان كونه
كونه نعتا باعتبار انه في قوة المشتق **وله** ولا فصل اي لا فرق بين
ان يكون مشتقا او غيره الاوضح الاخصر ولا فرق بين المشتق وغيره
وله في صحته وقوعه خص عدم الفرق بعدمه في صحة الوقوع لانه لا يصح
عدم الفرق مطلقا لان المشتق بغلبته راجح على غيره **وله** اذ كان وضعه اي

وضع غير المشتق يعني من التركيب فالمراد بالوضع الاستعمال سواء كان
مجازيا او وضعيا وغرض المتن من جعل خاتم فضة والغرض ما يترتب وجوده
على شئ ويقصد به هذا الترتب سواء كان وجوده العقلي او الخارجي
وترتب وجود المعنى في العقل غرض من وضع النعت في التركيب وللتنبيه
على ان الغرض باعتبار الوجود العقلي قال الشارح لغرض الدلالة على المعنى لا
لتقدير الدلالة حتى يتجه انه لا حاجة الى التقدير الذي لا يساعده قاعدة
التقدير وبهذا تبين ان جعل الغرض متمما من باب الاقحام في الكلام اما
قوله في المتبوع فالاولى بدله بشئ لان الوضع لغرض المعنى لا يجب
ان يكون للمتبوع فان بصريا يوضع لغرض المعنى عموما اما مبتدا او ذي
حال او موصوف الى غير ذلك قوله مثل مررت برجل اي رجل
اي كامل في الرجولية بفتح الراء وضمها على ما في القاموس اي اذا اضيف
لفظ موصوفه بعينه مجاز عن الكمال في الحقيقة دل عليها لفظ موصوفه
فالمراد بمثل هذا التركيب ذلك وقوله وفي مثل اي رجل عندك
لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ورد عليه انه ليس في هذا التركيب
شئ يمكن ان يجعل موصوفا حتى يظهر ان عدم الصحة من جانب اي رجل
فالاولى ان يقال في مثل مررت بضارب اي رجل لا يدل على هذا
المعنى فلا يصح ان يقع نعتا قوله وفي المواضع الاخر التي لا تدل على
هذا المعنى اي دلالة مقصودة قوله ويوصف النكرة اي النكرة وما
في حكمها من ذي لام يقصد به الى فرد مبهم كما في قوله امر على اللئيم يسبني
واشار الى وجه تخصيص الجملة بالنكرة بقوله هي في حكم النكرة وفيه نظر لان
الجملة في حكم النكرة لكونها لافادة نسبة مجهولة كالنكرة التي هي لافادة
فرد مجهول واذا اجعلت صفة يجب ان تكون معلومة للمخاطب حتى تتعين
موصوفة عند المخاطب بما يعرفه من النسبة ولذا قيل الاخبار بعد العلم

بعد العلم بها او صاف الا ان يكتفى في كونها في حكم النكرة بانها موضوعة
لافادة نسبة مجهولة واستعمالها في النسبة المعلومة طار على وضعها وقوله
لا المعرفة اشارة الى ان قوله النكرة احتراز عن المعرفة لكن ينبغي ان يعلم
انه لم يحترز عنها لانه لا يوصف بالجمل الخبرية بل لانه لا يوصف بالجملة اصلا
فعبارة المصنف غير واضحة قوله لان الانشائية لا تقع صفة الا بتأويل بعيد
قيد التأويل بالبعيد لان التأويل مشترك بينها وبين الجمل الخبرية او الجمل التي
لها محل من الاعراب في تأويل مفرد مسبوك عنها كما هو المشهور وحاصل ذكره
ان التقييد بالخبرية اشارة الى انحطاط الوصف بالجمل الانشائية عن درجة
الاعتبار لاحتياجها الى تأويل بعيد لا لعدم وقوعها والاولى ان يقال التقييد
لان الانشائية لا تقع صفة وكل ما هو في صورة الصفة فهو عند التحقيق
متعلق الصفة ومفعولها قوله اي مفعول في حقه اضربه فان قلت هناك
تأويل بقوله من تأويل الجمل الخبرية بان يقال رجل اضربه في تأويل رجل مطلوب
ضربه يغني عن الحذف فهو حق بالاعتبار مما نقل درجة الاشتهار قلت
كانهم لم يلتفتوا اليه لاختصاص الوصف بالانشائي بالجمل المحكية فلا يقال
رجل اضربه الا اذا امر بضربه ولو كان المغني على التأويل الذي تذكره لجاز
استعماله في مقام الامر بضربه وقد صرح بعض الحواشي بتخصيصه بالطلبية
المحكية قوله اي مستحق لان يؤمر بضربه ظاهره انه تأويل للمقول المحذوف
بانه عبارة عن استحقاق المقول في حقه لانه قيل ذلك ولا حاجة اليه لانه
خص بالجمل المحكية فتقدير المقول صحيح بلا شبهة الا ان يقال لم يرد ان المحذوف
ليس على حقيقته بل اراد التنبيه على انه لا يوصف بتلك الجمل المحكية الا في مقام
اظهار استحضار الاستحقاق لان يؤمر بان يفعل لاجله فتأمل قوله واذا
لم يكن الضمير الرابط بكون اجنبية اي في بادي النظر فالتزم الضمير احتراز عن
ان يظنها المخاطب اجنبية غير قابلة لكونه صفة ولم يحترز عن ذلك في الجملة

واكتفى بما يقوم مقام الضمير لان توجه المخاطب الى الخبر فوق توجهه الى الصفة
فليس ههنا مظنة الغفلة عما يظهر الا بمزيد توجه ولذا بالغوا في رابطة
الحال ايضا فوق المبالغة في رابطة الخبر وبما حققنا اندفع ما قيل من انه في
الملازمة منافشة لجواز حصول الربط بغير الضمير كما في خبر المبتدا **قوله**
ويوصف بحال الموصوف سواء كان مفردا او جملة وكذا عديله فلذا
آخر البحث عن بيان كونه جملة فح قوله تبعه في التنكير يحتاج الى تاويل
والمراد بحال الموصوف ما جعل حالا له ولو تجوزا فزيد الحسن من قبيل الوصف
بحال الموصوف وان ليس الحسن الا وجهه وكذا المراد بالوصف
بحال المتعلق ما جعل حالا لغير الموصوف بحسب دلالة التركيب وان
كان قائما به نحو زيد الحسن نفسه او ذاته فانه من قبيل الوصف بحال المتعلق
مع ان الحسن قايم بزيد فاعرف حال قوله اى بحال قايم به **قوله** لتضمنه
اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه اه لما اشكل عليه الوصف بحال المتعلق
او النعت تابع يدل على معنى في متبوعه وليس حال المتعلق معنى في المتبوع
اول قوله بحال متعلقه بما ذكر ويلزمه ح ان لا يكون النعت في جاءني
رجل حسن غلامه الحسن بل هو ما دل به اى كائن بحيث يحسن غلامه
ولا يخفى ان هذا الوصف تابع للموصوف في الامور العشرة كالوصف
بحال الموصوف بل يلزم ان يكون جاءني رجل كائن بحيث يحسن غلامه
وصفا بحال المتعلق لانه وصف بصفة اعتبارية تحصل بسبب المتعلق
فالوجه ان يقال معنى قوله ويوصف بحال المتعلق انه يوصف بلفظه
يدل على معنى قايم بالمتعلق ويجرى عليه اعراب التابع ويحمل نعتا وبكلامه
في صدق التعريف عليه بانه يدل بجعله وصفا على معنى اعتباري حاصل
بالقياس اليه في متبوعه **قوله** والنكرة جوز الكوفيون وصف النكرة
مطلقا بالمعرفة والاخفش وصف النكرة المخصوصة بها **قوله** والافراد

والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان مصدرا
فانه يستوى فيه جميع هذه الامور نحو رجل عدل ورجال عدل وامراة
عدل وافعل التفضيل بمن فانه مفرد مذكر لفظا وافعل التفضيل المضاف
للزيادة على ما اضيف اليه او فعلا بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور
او فعيلا بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة جريح وما في الشرح في هذا المقام
سهو بين وقع من هفوة الاقلام **قوله** فان قلت اذا نظرت حق
النظر وجدت الاول وهو الوصف اه فيه بحث لان الالف
التي تلحق التثنية في الفعل نفس الفاعل والفعل مفرد كما كان والالف
التي تلحق الصفة علامة تثنية والضمير فيه مستكن وانما ان تثنيها باعتبار
تثنية فاعلها دون موصوفها فهم قبل الاحق انها الموصوفها كيف ولا يوجب
تثنية الفاعل تثنية المسند بلا شبهة في موضع **قوله** ويوجب تثنية
الموصوف بلا شبهة نحو جاءني هذان الرجلان نعم تتجه على كون الوصف
بحال الموصوف مطلقا تابعا للموصوف في الجملة ايضا انه لا يظهر
في الوصف بالجملة فان يضربان في رجلان يضربان لا تتبع رجلين بل تلحق
به ضمير الفاعل فحصل صيغة التثنية الا ان يقال اراد المتابعة حقيقة او صورة
او يقال الجملة التي وقعت صفة مأولة بمفرد مطابق **قوله** حسن قام رجل
قاعد غلمانه ولو لم يكن كالفعل كان تابعا للموصوف لوجب قام رجل قاعد
غلمانه ولو لم يكن كالفعل لامتنع فافهم **قوله** ولحاق علامتي الاخره اللاحق
كاللحوق بفتح اللام **قوله** ويجوز غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه لانه
لا يخرج بذلك عن كونه كالفعل في عدم لحاق علامتي التثنية والجمع في مقام
الاسناد الى الظاهر باخره ولو لم يكن كالفعل لامتنع مررت برجل قعود غلمانه
لوجوب متابعة الموصوف ح **قوله** اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج
الاول ترك في الظاهر ليتصل الاستثناء بلا كلفة وليلائم ان جعل الاسم

الظاهر حتى يكون عن الظاهر اجتماع فاعلين **قوله** وبجعل الفصل خبرا مقدما
على المبتدا الاولى ان يجعل الجملة ووجه ياذكره العلامة التفتازاني في المطول
في احوال المسند انه كثيرا ما يطلق الفصل على الفصل في ضمير المتصل **قوله**
فلا حاجة لها الى التوضيح فيه ان اعرف المعارف الذي فوق الجميع ضمير المتكلم
الواحد ومنه البين ان ضمير المتكلم مع الغير والمخاطب ليسا في مرتبته
ولو سلم عدم حاجته الى التوضيح ليترقى في الوضوح فلا نسلم عدم حاجة
المتكلم مع الغير والمخاطب ليبلغا مرتبة الواحد فالاولى ان يقال لا حاجة
للواحد المتكلم في التوضيح وحمل عليه ما في الضمائر **قوله** وحمل عليهما ضمير الغائب
واجاز الكسائي وصفه متمسكا بقوله لا اله الا هو العزيز الحكيم وحمل الجمهور
مثله على البدل ويمكن ان يقال هو من اسماء الله تعالى فهو في تعالى اسم
ظاهر كما لو جعل الضمير علما فتأمل **قوله** لانه ليس في المضمر معنى الوصفية
اورد عليه ان الضمير الراجع الى مفهوم المشتق معنى الوصفية ويمكن ان
يجاب عنه بانه نادر بالنسبة الى ما ليس فيه معنى الوصفية فحمل عليه وفيه
الاولى من التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساويا والضمير
اعرف فلا يصح وصف غيره به ففيه ان الشارح لم يترك هذا الاولى
بل عرضه لنقل ما في الرضي الاشارة الى هذا الوجه ونحن نقول وضع
ضمير الغائب للدلالة على ما يتحد مع الوضوح ووضع الصفة للدلالة
على ما يتحد بالموصوف فلم يجتمعا **قوله** ثم المعرف باللام والموصولات
بقي المضاف الى المعرفة ولم يتعرضه لانه يجيء بعد والمنادى والقياس
ان يكون في مرتبة ضمير المخاطب لكن وصفه دون ضمير المخاطب
يدل على انه انقص منه **قوله** لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي ذي اللام
الاخر والموصول اما ان يراد بمثله نقله في درجة التعريف فيشمل المضاف
الى مثله فلا حاجة الى قوله او بالمضاف الى مثله الا ان يقال اراد عدم

عدم خروج فروع المضاف على مذهب من قال انه انقص من المضاف ايضا
واما ان يراد المماثلة في كونه ذا لام وحينئذ ان يقال الاخصر الاوضح لم يوصف
ذو اللام الا به اي بذي اللام ويرد ايضا انه يوصف ذو اللام بالموصول
ايضا فيتكلف بان المراد بمثله ولو صورة **قوله** بلا واسطة نحو جاءني الرجل
صاحب الفرس او بواسطة لا حاجة اليه على مذهب سيبويه لو فسر
المماثلة بالمماثلة في الدرجة لانه ابدا موصوف بالمضاف الى مثله بلا واسطة
على مذهب سيبويه **قوله** لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه
او انقص منه من قال انه انقص منه تمسك بجواز وصف المضاف الى
الضمير دونه على هذا يشكل وجه ان لا يوصف المعرف باللام الا بمثله او
بالمضاف الى مثله لجواز ان يوصف بالمضاف الى اعرف منه الى المعرف
المضاف الى الاعرف منه وان كان انقص من الاعرف لكنه من المعرف
باللام **قوله** اي باب اسم الاشارة بذي اللام يجب ان يراد بذي
اللام ما يشمل الذي واخواته فان الرضي لا يوصف اسم الاشارة الا بذي
اللام والموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذي قال كذا وبهذا ذي قال
كذا على اللغة الطائية هذا كلامه والاظهر ان يراد بهذا في قوله باب هذا
خصوصه وبقوله باب هذا اسم الاشارة لا ان يراد بهذا اسم الاشارة
فتأمل **قوله** مع ان القياس يقتضي اه وبمثله من اسماء الاشارة وبالمضاف
الى مثله **قوله** بل رجل متصف بالعلم **قوله** اي قصد نسبته المراد بالنسبة
ما يعم التعلق والنسبة التقييدية ليشمل غلام زيد وعمرو جاءني فيشكل التعريف
بجاءني زيد الفاضل والعاقل لو جعل العاقل وصفا لا معطوفا كما يجيء ويشكل ح
بالمعطوف في قوله وانواعه رفع ونصب وجر الا ان تقال النسبة
المقصودة في هذا المقام نسبة البعضية لان جعل المجموع خبرا يفيد
بعضية كل منهما فالمعطوف مقصود بهذه النسبة وقوله فصوله بالنسبة

متعلق بالقصد المفهوم من المقصود توضيحه انه ليس متعلقا بالمقصود والا لكان
المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة نسبة
المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المقصود لانه عبارة عن قصد
نسبته او نسبة شئ اليه وفي قوله المفهوم من المقصود احتمالان ابي المفهوم
من لفظة المقصود منه **قوله** فقوله بالنسبة احتراز عن غير البدل لانها لم تسب
اليها شئ ولا هي الى شئ لان نسبتها غير مقصودة كالمبدل منه فاندراج
القصد ليس للاحتراز عن غير البدل بل لبيان المشترك بينه وبين البدل
فاعرف القصد ولا تمل **قوله** واجيب اه فهم هذا المعنى من كون
العطف مقصودا بالنسبة مع متبوعه بعيد جدا... على انه يرد عليه ان
بدل الغلط مقصود بالنسبة مع متبوعه بهذا المعنى والجملة لا فرق في
المعنى بين قولنا جاءني زيد حماره وبين قولنا جاءني زيد بل حماره فجعل
احدهما وصفا في مفهوم التعريف بهذا التعسف دون الآخر تحكم **قوله**
ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح يحتمل ان يكون قوله
بتوسط شروعا في بيان حكم المعطوف بعد تعريفه سببا اذا اريد به
التوسط في اللفظ كما هو المتبادر فيكون بيانا لعدم جواز حذف
العاطف **قوله** ولم يكتف لعدم الاكتفاء بكل منهما قصد زيادة التوضيح
ومنها بيان ما يقصد في ايراد المعطوف ومنها انه اما ان يعد الحروف
العشرة فيطول او اما ان يميل فينسى معرفة المعطوف هو فوقه الى معرفة العشرة
في قسم الحروف واما ما ذكره فيمكن منع كون المعطوف على الصفة نعتا
نحويا عندهم كيف ولو كان كذلك لاستحق الرفع مرتين فاما ان
نؤثر في الرفع الموجود كلا المقتضيين فيكون اثر المقتضيين واما ان يقدر
رفع لاحد المقتضيين ولم يقض به احد **قوله** لان الحروف قد يتوسط
بين الصفات وكذا بين الابدال نحو قطع زيد يده ورجله فرجله من حيث

انه بدل من زيد يصدق عليه تعريف العطف **قوله** وقيل قد جوز
الزمخشري نتيجة عليه ان المراد بتوسط احد الحروف العشرة توسط احدها
بتفضيل سيجئ والواو التي للتأكيد اللصوق ليس من العشرة بالمعاني التي سيجئ
قلت لا خلاف في جواز دخول ثم بين المؤكد فينتقض التعريف ح
قوله ونقل عن المصر الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول ان الوجه
الاول جعل المعطوف صفة من وجه ومعطوفا من وجه وهذا الوجه جعله
صفة لا محالة من غير ان يكون معطوفا بوجه **قوله** اكد بمنفصل فان
قلت للتأكيد مقام وداع فاذا لم يكن هناك داعي التأكيد كيف
يعطف على المضمر قلت بدل عن عطف المفرد على المفرد الى عطف
الجملة على الجملة فيقال ضربت وضرب زيد ولما كان التأكيد بمنفصل
محتاجا الى البيان لانه يحتمل تقديم التأكيد على العطف وتأخيره نبه
بالمثال فقال مثل ضربت انا وزيد واختاره على زيد ضرب وهو
وغلامه لان الداعي على الحكم بالتأكيد من زيد ضرب هو وغلامه طردا
للباب والا فزيد ضرب هو وغلامه يحتمل ان يكون من قبيل انفصال
الضمير العطف لا من قبيل تأكيد المتصل بالمنفصل **قوله** لانه قد طال الكلام
بوجود المنفصل هكذا في النسخ والاظهر بوجود الفصل او بطول الكلام بالمنفصل
وقوله ومن الاختصار فيه ان طول الكلام حاصل لو اخر الفصل عن المعطوف
مع انه حين التأخير يتعين التأكيد فانه اذا قيل ضربت انا وزيد
اليوم بطول الكلام كطوله اذا قيل ضربت انا اليوم وزيد فالوجه ان يقال
جواز العطف على ما هو كالجزء من الفعل احتراز عن طول الفصل بين المعطوف
والمعطوف عليه **قوله** واعلم ان مذهب البصريين انه على ان المسئلة خلافية
والتأكيد استحباب لا واجب قطعا كما يفيد مقابلة الرفع جواز التركيب
وما بني في بحث المفعول معه من انه اذا لم يجز العطف تعين النصب في مثل جئت

وزيد اوله حرفا كان او اسما قال الشيخ الرضي لابعاد العامل الاسمي الا
الا اذا لم يشتبك انه لا معنى له وانه جلب بهذا الغرض كبين فانه لا
يتصور الا بين اثنين فان النسبي نحو غلامك وغلام زيد وانت
لزيد غلاما واحدا لم يجز الا اذا قام قرينة دالة على المقصود **وله** والمجرور
لا ينفصل عن جاره ينتقض بقوله تع فبما رحمة من الله ومن ضربني من
غير ما جرم **وله** بدليل بيني وبينك او بين لا يضاف الا الى متعدد
هذا انما يصير دليلا لو لم يكن زيادة الا في صورة العطف على الضمير و
ليس الامر كذلك لشيوع مثل زيد وبين عمرو والا ان يقال هذا ايضا
من قبيل اعادة الجار من غير ضرورة كما في العطف على الضمير **وله**
مستدلين لا شعار فيه اشعار بضعف استدلالهم لكن لا يقتصر مستدلا لا
على الاشعار بل استدلوا بالقرآن العظيم ايضا وهو قوله تع تساءلون
والارحام واجيب بجعل قوله والارحام سببها **وله** جاز في كلامهم اه فيه
انه لا اشكال في جواز جاز في كلامهم وجواز اعجبني جمالك لوجود الفصل
فالاولى التمثيل بجاز اكلهم زيدا واعجبت جمالك زيد ا **وله** وقوى
الظاهر ولبقوى **وله** من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله الاولى
نظرا الى غيره كما في قوله وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال
عارضة له بالنظر الى نفسه والى غيره لان قولنا زيد هو القايم وعمرو
عمرو فيه في حكم زيد في الاحوال العارضة له بالنظر الى القايم من كونه مبتدا
واجب التعريف محصورا فيه القيام لضمير الفصل واعلم ان قوله وكذا
المعطوف يحتمل ان يكون تتمة المسئلة ذكرها الشارح للاستطراد
المسئلة والثاني اوجه لانه على الاول يكون اعتبارا مورد في عبارة المص
لا تفهم منها من غير ضرورة ثم اعلم ان الشارح قد افرط في التكلف
في تصحيح كلام المتن كما مر ولا يحتاج اليه لان معناه ان المعطوف

نهم

ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في انه كيب فحكما بسخنة المعطوف عليه في
اذا كيب بسخنة المعطوف ففي جاءني زيد وعبد الله يسخن المعطوف عليه على تقدير كونه
مضافا النصب فكذا المعطوف وفي جاءني زيد والحارث يسخن المعطوف عليه
لو كان فيه لام الفصل عن كلمة باذكر المعطوف **وله** كالاعراب الاعراب
من الاحوال العارضة فطرا الى العامل وانما خصوص الاعراب مذكورة بالحركة او
الحروف فهو من الاحوال العارضة بالنظر الى نفسه وهو المراد فلا يرد ما قيل في
كونه من الاحوال العارضة له في نفسه تأمل لان للعامل وخلافه نعم فايدته الا
لذلك **وله** اما رب شاة وسخلتها فتقدير النكير لعدم قصد التعيين
وان كان الضمير عبارة عن هذه الشاة المذكورة وقوله او محمول على نكارة
الضمير يعني انه راجع الى شاة لا الى الشاة المذكورة نفسها فهو بمنزلة سخلة
هذه الشاة والظاهر ان يراد بالضمير ما قصد بالظاهر السابق بعينه واما جعله
عبارة عن السابق لا بعينه فشاذ فلذا قال على الشذوذ وفي حمل الضمير على النكارة
مع سبق المرجع واما الشذوذ الذي جعل جوابا ثانيا فهو شذوذ وعطف
المضاف الى الضمير على مدخول رب وبهذا اندفع ما قيل اعلم انهم جعلوا المحل
على نكارة الضمير جوابا والشذوذ وجوابا آخر واندفع ايضا ما اعترض به بان
الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع لان الضمير اذا اريد به المذكور بعينه
يكون ولم يصح في الجواب الا ما قيل ان ذلك مبني على ما ذهب اليه الشيخ
الرضي من ان الضمائر الراجعة الى النكرات الغير المخصوصة نكرات على
انه يصح ان يجعل قوله على الشذوذ علامة فيكون جوابا ثالثا غاية ما في الباب
ان يكون الاولى تقديم قوله اي رب شاة وسخلة شاة على قوله على
الشذوذ وبقي شئ وهو ان الظاهر ان يجعل المحل على نكارة الضمير وجها
ثانيا بتقدير النكير ولا يجعل عديل فائدة **وله** فتعين الرفع على ان يكون
خبرا مقدما والمبتدا هو عمرو ولقايل ان يقول لم يتعين لذلك لجواز

عراب

ان يكون الرفع لكونه مبتداء رافعا لفاعله هو عمرو لان المقصود اذا طابقت
مفردا جاز فيه الامران قوله ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة
منتقضة اه يحتمل ان يكون قول المصرح انما جاز جوابا لمنع عدم جواز ما
عدا الرفع في ما زيد بقايم ولا ذاهب عمرو بسند جواز الذي يطير
فيغضب زيد الذباب قوله وانما جاز الذي حمل بجواب هذا السؤال
ثلثة احتمالات الاول كون الفاء عاطفة والثاني تخصيص كون المعطوف
في حكم المعطوف عليه بما اذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه
سببية لان المعطوف والمعطوف عليه يصيران ح بمنزلة امر واحد
فيكفي رابطة المعطوف عليه للمعطوف والثالث ان الفاء السببية
تفيد معنى في الجملة الثانية رابطا لها بما ربط به المعطوف عليه وهو ان الغضب
سبب طيرانه واما قوله فيمكن فجواب آخر بتقدير الرابطة ولا يخفى
عليك ان كون الجملة الثانية مع الاولى بمنزلة جملة واحدة لا يوقف
على حملة الفاء السببية ولا استعارة ما هو رابطة للجملة الثانية بما ربط
به المعطوف عليه بل يحصل ذلك من الفاء العاطفة فان معناه التعقيب
فكما يحصل الفاء السببية الثانية مع الاولى كواحدة كذلك التعقيبية
لانه في قوة يغضب زيد عقيب طيرانه قوله سببية الضمير راجع
الى طيرانه اي يغضب لسبب طيرانه قوله اي اذا اوقع العطف يعني
قوله اذا عطف مسندا الى مصدره من قبيل حيل بين العير والنزوان ونحو
عاملين ليس نائبا عن الفاعل الى مصدر عطف اي عطفا بها على
ولا يخفى انه بعيد جدا وما قال بعض شارحي اللباب ابعد منه والذي
مع اكثر الشارحين فلا ينبغي ان يتجاوز قوله مختلفين غير متحدين ذكره
في توجيه مختلفين قل يجب ان يقضي منه والا وله ان لا يتكلم مهملة بل
وجب والوجه انه تصور في محله ان الوصف قد يكون لبيان المقصود

المقصود بان يوصف الشيء بوصف الجنس لبيان عموم الحكم وشموله الجنس ومنه
قوله ولا دابة في الارض ولا طاير يطير بجناحيه فوصف عاملين مختلفين
للتصريح بالعموم ولا يبعد ان يقال احترازا عن مثل ضرب واكرم زيد عمرا
وبكر خالدا فان زيدا وعمرا معمولان لعاملين هما ضرب واكرم على ما نقل
عن الفراء انه على تشريك العاملين فيجوز العطف عليهما لان العطف على
معمولي عاملين غير مختلفين بل متحدين قوله اكل امرئ تحسبين امرءا
تحسبين وقع بين مفعوليه فمحله منصوب وليس بمرفوع على حذف المفعول
الاول لتحسبين لانه لا يجوز الاختصار على احد مفعولي باب علمت عند البصريين
وانما توقد مضارع التفعل حذف احدى تائيه والتوقد لازم ومتعد وهو
ههنا لازم لعدم جواز حذف التاء من المجهول قوله فهذا وان كان بحسب
الظاهر جايزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة ودفع لما ذكره الفاضل الهندي
ان في ترتب الجزاء على الشرط نظرا لانه كيف يترتب على وقوع العطف
بحسب الصورة والمرتب عدم الجواز وتحقيق الجواب ان الواقع هو
العطف بحسب الصورة والمرتب عدم الجواز بحسب الحقيقة والحال
وقيل اذا عطف بمعنى اذا اريد العطف فلا مانع من الترتب على الارادة
ورد بان عدم الجواز لا يسبب من الارادة بل هو ثابت اريد او لا وهو
مندفع بان عدم الجواز علة الجزاء اقيم مقامه والتقدير اذا اريد العطف
على عاملين مختلفين فليجتنب عنه لانه لم يجز قوله وعدم جواز ذلك العطف
مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور رد لما نجه على المصنف قوله خلافا
للفراء بان للمخالفة قيل تمام الحكم لانه انما تم بالمستثنى فاجاب بان المستثنى
منه عدم الجواز مع المخالفة وهو مع كونه مخالفا جد انجه عليه ايضا انه
يفيد بالباب انتفاء عدم الجواز مع مخالفة الفراء في هذا التركيب ويكون
محتملا لعدم الجواز بلا مخالفة الفراء وان مخالفة سيبويه في عدم الجواز ومخالفة

الفراء في جميع الصور الا في نحو في الدار والحجرة عمرو فان البدل المقصود منه عدم الجواز
عند سيبويه مطلقا لجواز ان يكون المقصود نفي مخالفة الفراء في ما عدا هذا
التركيب او ابانة فيه اعلم ان الشيخ لم يوفق نقل المصر ونقل المسئلة
انه اتفق المتقدمون ومنه الاخفش على انه جاز العطف الا فيما كان فصل
بين العامل والمعمول المجرور وخالفهم الفراء وسيبويه بالمنع مطلقا و
المتأخرون لا يجوزون الا اذا تقدم المجرور في المعطوف والمعطوف عليه
فعلى هذا خصوص المثال المستثنى في المعطوف والمعطوف عليه فاحفظه
قوله التاكيد جاء بالهمزة والواو فان قيل كان البدل اشد مناسبة
فكان اخى بالاتصال بالعطف قيل قد يزاد في التاكيد اللفظي حرف العطف
نحو والله ثم والله وكلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون ونحو ولا تحسبن الذين
يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة لكن
لو آخر المعطوف عن سائر التوابع لكان ترتيب التوابع في بيانه كترتيب
وقوعها في التركيب وقد راعى ذلك في المفاعيل الخمسة قوله فثبت عنده
وتخفق الطاهر فثبت وتخفق قوله او في الشمول اى التاكيد ما يقرر امر المتبوع
اه نبه بذلك على ان ذكر او الشمول بعد قوله في النسبة ليس لغو الظهور ان جاء
القوم كلهم ايضا يقرر امر المتبوع في النسبة ويفيد ان النسبة الى جميعه لا الى
بعضه ومفاد التنبيه ان تقرر امر المتبوع في النسبة شاع فيما بينهم في التعبير
المذكور وليس له الشمول حتى يغني عن ذكر الشمول قوله تقول جاءني القوم
كلهم اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة يضاف العدد الى ضمير المتبوع
وذلك من الثلثة وما فوقها ولا يؤكد بها الا بعد ان يعرف المخاطب
كمية العدد قبل ذكر التاكيد والا لم يكن تاكيدا بخلاف الوصف في نحو
جاءني رجال ثلثة قوله فهذا هو الغرض اى تقرير امر المتبوع في النسبة
او الشمول هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد فالتعريف جامع لجميع الافراد

واذا عرفت اه اى كونه جامعا لجميع الافراد فقول ارجع المصر الصمد و
العطف اه فظهر ان التعريف جامع مانع وقوله وافادتها توضيح تنبه عليها
في بعض المواضع ليست بالوضع لو تعوض التاكيد بتبوعها لكان الامر
قوله لفظي مختص بالمعارف الا في المحكوم به وكذا المعنوي مختص بالمعارف
مطلقا عند البصريين ونفسه وعينه منه عند الكوفيين قوله او حكما
نحو اضربت انت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان
خالف الاول في الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا
قصد به الفرق بين ضربت انت اجمع اكتع فان الاول في حكم
تكرير لفظا لان المخالفة للضرورة بخلاف اجمع اكتع ومنهم من ينسبه
لغرضه واعترض بعد بعدم الفرق بين ضربت انت واجمع اكتع اعلم
ان من قال ان الضمير في انت هو التاء وان عاد فالتاكيد في ضربت
انت واخواته تكرير اللفظ الاول حقيقة قوله في الالفاظ كلها اعلم
ان المؤكد اما مستقل يجوز الابتداء به والوقف عليه او غير مستقل
فغير المستقل ان كان على حرف واحد وكان مما يجب اتصاله باول
نوع من الكلم او باخر نوع منها تكرر باعادته في السعة نحو بك بك
وضربت ضربت وان لم يكن على حرف ولا واجب الاتصال جاز
تكريره وحده نحو ان زيدا قايم قوله ولا يعاد ارجاع الضمير الى
التاكيد اللفظي فلت على اى تقدير يشكل بجمع وتوابعه فانه لا يجرى
فيها التاكيد اللفظي وفوقها بان الشمول المستفاد من كلها بالشمول
للانواع لا لجمع الاشخاص قوله وهي نفسه وعينه وقد يزاد الياء
في عينه وكذا في اجمع فيضاف الى ضمير المؤكد وقد نبه المصر على ترتيب
الفاظ التاكيد اذا اجمع لكن الجمهور على تقديم البصع على اتبع
والزمخشري منفرد في تقديم اتبع والمرتبعة قوله قيل لا معنى لهذه

الكلمات الثلث وعلى هذا الاوجه لذكرها بين الفاظ التاكيد لان التاكيد
من الاسماء المعربة وهذه مبنيات ولهذا لم يذكر المصرحسن بسن في التاكيد
والحق ادراج هذه الالفاظ في التاكيد بضرب من المسامحة وتسريها منزلة
الاسماء لانها معربات مستعملة في كلام العرب لابد من ضبطها في الجملة
عن الخطاء في كلام العرب ولذا قال الشيخ الرضي التاكيد اللفظي على ضربين
احدهما ان يقيد الاول والثاني ان يقويه بموازنه مع انفاقهما في الحرف
الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى
ظاهر نحو جاءني زيد زيد او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول ليزين الكلام
لفظا وتقويه معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن
او يكون له معنى بتكلف غير ظاهر نحو خبيث مبيث من نبث الشر اي استخرج
واستفيد مما ذكره ان مريانا كيد لفظي مع انه ليس تكرر اللفظ الاول حكما
بمعنى ذكره الشارح اذ ليست الضرورة داعية اليه ويمكن ان يقال ان
المصر جعله صفة كاشفة ولا يخفى ان البيت اذا جعل له معنى غير الاول فهو
صفة لا تاكيد **وله** ويمكن استنباط مناسبات صفة لاستعمال كل منها على
خروج من التفصيل وعلى تمام مناسب العموم المستلزم لتمام النسبة **وله** اي بفتحتين
يعني جعلا عاملين لشمولهما الواحد والاثنين والزيادة والمذكر والمؤنث
وله انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وهذا اصل
في كل مضاف الى ضمير التثنية مع الانفصال التام بين المضاف والمضاف
اليه لكراهة اجتماع التثنيتين مع كمال اتصالهما لفظا ومعنى فيقال نفساهما
زيد وعمرو غلاهما ولا يقال نفسا هما بل انفسهما **وله** باختلاف الضمير
كلهم وجميعهم وعامتهم كذا في تسهيل ابن مالك **وله** وهي اجمع ولانه له
على الاجماع عند الجمهور خلافا للآمدي والمبرد كذا في الرضي **وله**
واجمعون في جمع المذكر اي العاقل **وله** اذ الجمع الذي يجعل في حكم الواحدة

الواحدة وهو غير جمع المذكر السالم **وله** وجمع في جمع المؤنث وما في حكمه من
جمع المذكر الغير العاقل وجوز الاندلسي في العاقل الغير السالم ايضا **وله**
ولا حاجة الى ذكر الافراد بل الصحيح ذكرها لانه يفيد جواز مجيء الانسان
كلهم من غير ان يراد به الانس فقد افسد من اصلح قول المصرح واجزاء بأول
بدي متعدد افرادا كان او اجزاء **وله** يصح افترقهما حسا او حكما
قيل لا يكفي الافتراق الحسي دون الافتراق الحكمي فذكر حسا لغو وفيه نظر
لان المصرح بصحته في المفترق الحسي ولا يجوز الرد عليه من غير نقل من
ائمة العربية بناء على انه يلغو التاكيد بكل في المفرد حسا بدون الافتراق
الحكمي لانه يمكن دفعه بان الافتراق حسا يوهم الافتراق في الحكم في بادي
الرأي فيحسن التاكيد بكل هذا القدر **وله** بخلاف جاء زيد كله ومثله
اختصم الزيدان كلاهما عند الجمهور لعدم صحة افتراق الزيدين حكما و
خالف فهم المبرد وقيل هو خلاف القياس والسماع وفي مخالفة القياس
نظر لان الافتراق حسا حسن في ذكر التاكيد لدفع ما يتوهم لافتراق الحسي من
الافتراق الحكمي فيتأمل في الحكم **وله** اكد ذلك الضمير اولا كانه دل عليه
المصرح بالمثال ولا يخفى انه لا وجه للفصل بين هذا الحكم وبين بيان النفس
والعين كما لا وجه للفصل بين قوله ولا يؤكد بكل واجمع وقوله واكتع
واخواه مع شدة اتصال اكتع واخواه باجمع وشدة اتصال هذا
الحكم بالحكم السابق اذ يعلم فيه ان الحكم السابق يشمل اكتع واخويه ولهذا
اقتصر فيه على ذكر اجمع **وله** واكتع واخواه اتباع لاجمع وطريق الجمع بين
الفاظ التاكيد وكيفية ترتيبه ان يقول فتأمل فاعرفه **وله** البدل
تابع مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج من التعريف البدل المنسوب
نحو جاءني زيد اخوك والعبارة الصحيحة البدل تابع مقصود بالنسبة
دون متبوعه **وله** اي بقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع

لما كان من البين ان ليس البدل مقصودا بما نسب الى المتبوع او ليس
المقصود من جائني زيد اخوك اخاك تكلف ليصحح التعريف
بان جعله بمعنى قصد نسبته ما نسب الى المتبوع وبعد فيه نظر لان نسبة
المجئ الى الاخ ليست مقصودة بنسبته الى زيد بل نسبته الى زيد مقصود
من ضم المسند الى زيد وينسبه الى الاخ مقصوده من ضمه اليه فلا بد من
زيادة تحمل وهو ان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة اليه كما في
بدل الغلط فان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع والتلفظ
بالمتبوع سهوا وخال نسبته من تقريره وتمكنه في الذهن كما في البواقي
قوله دونه اى دون المتبوع اى لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة
ضمير دونه راجع الى المتبوع وهو حال من المستتر في المقصود اى متجاوزا
عن المتبوع في كونه مقصودا وقد غفل عما نبه عليه الشارح من قال ودونه
ظرف نسب او حال من المستتر فيه اى متجاوزا من المتبوع فانه حينئذ يكون
المعنى انه يجاوز ما نسب الى المتبوع المتبوع في انه نسب اليه والحاصل
انه نسب الشئ الى المتبوع ولم ينسب المتبوع الا المتبوع ولا محصل له
كما ترى **قوله** بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع
اى حقيقة او حكما كما في بدل الغلط فانه وان لم يجعل توطئة بل كان
سبق لسان لكنه في حكم التوطئة فانه في حكم السابق وموجب
التقرير والتمكين في حق البدل **قوله** وليس نسبته ما نسب اليه من
عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد فقال الظاهر ان يقول على طبق
ما ذكر في شرح التعريف انه ليس المقصود نسبة عدم القيام الى زيد بسبب
الى احد ففي الكلام قلب وليس بذلك والقلب في امثال هذا المقام
بعيد عن القلب في المعنى وليس نسبته ما نسب اليه اى الى احد من عدم القيام
مقصودة بالنسبة اى بسبب النسبة الى زيد بان يكون القصد اليها

اليها بسبب تقرير النسبة الى زيد او بالقياس الى زيد بان يكون قصدها
باعتبار زيد وتقرير النسبة اليه ولا يخفى عليك انه يندفع الاشكال
عن تعريف البدل بمثل ما سمعته في تعريف العطف من ان معنى كونه
مقصودا بالنسبة دون ان يكون ذكر المتبوع توطئة لذكره وكانه قصد
الى النسبة على طريق آخر في الدفع **قوله** اى بدل هو كل البدل منه لا يخفى
ان المركبات الاضافية الاربعة صارت اسما للاقسام الاربعة
كعبد الله علما وان عطف البعض على الكل من قبيل العطف على جزء الاسم
ليستفاد منه اسم القسم الثاني وهكذا في اخويه وهذه مسامحات
تنشأ في كلام المصنفين ولا يكاد يخلو عنه فبيان ان الاضافة
في الاولين بيانية وفي الاخيرين لامية لا في ملابسة بيان ما هو الاصل
معنى الاضافة لا المعنى المراد في المقام فلا يشكل انه يعطف المضاف اليه
بالاضافة اللامية على المضاف اليه بالاضافة البيانية وما اجيب به
عنه من ان الاضافة في الاولين ايضا لامية فسهو بين اذ المقام
ليس مقام الاضافة اللامية وكذا ما اجيب به من انه بين الحرف
المقدر وان يجوز عطف المجرور باللام المقدرة على المجرور بمن المقدرة
وان لا يجوز عطفه على المجرور بمن المذكورة اذ لا محصل له **قوله** اما اشتمال
البدل على المبدل منه اه يخرج منه نحو جاءني زيد حماره فانه لا اشتمال
احدهما على الآخر فكانه جعل وجه التسمية اكثريا غير مطرد في جميع الافراد
والمشهور اشتمال المبدل منه على البدل باعتبار تشويقه الى البدل
وكونه دالا عليه اجمالا بحيث يبقى سامع المبدل منه منتظر الذكر
البدل وهذا وجه تخفيفي مطرد بخلاف ما ذكره الشارح فانه كلام ظاهري
غير مطرد ومن قال ينبغي ان يحمل كلام الشارح على هذا فقد وصى بما لا
يحمل **قوله** وبدل الغلط اى بدل مسبب عن الغلط جعل الغلط مصدرا

والاولى جعله بمعنى غير المستقيم وجعل الاضافة اضافة الى المبدل منه فيكون
بملابسة قوية اذ هو شايع في اضافة البدل اه ويمكن جعل الاضافة
في الاقسام الثلثة ايضا من هذا القبيل بدقة نظر جيد بها لمن هو اهلها
فضلا من المنعم كل نعمة دقها وجلها فقول بدل الكل معناه بدل من كل
المبدل منه حيث جئ بجمع المبدل منه فهو بالبيان الثاني بدل منه
بالبيان الاول فترك جمع المبين بالبيان الاول وجئ بجميعه بالبيان
الثاني فلم يبق شئ من المتروك بلا بدل فجاء به من التابع بدل على جميع
ما ترك منه فيكون بدل الكل وبدل البعض بدل عن بعض ما قصد
بالمبدل منه اجمالا فانه اذا قيل قطع زيد فقصد بزيد يده لنسبة
القطع اليه اجمالا فقيل يده ابدال للبدل المبين اجمالا باليد المبين تفصيلا
فتفصيل اليد بدل من اجماله فهو بدل البعض او بمنزلة البدل من المبدل منه
ترك بلا عوض ولم يجد بشئ من المبدل منه سوى اليد بدلا وبدل
الاشتمال بدل على ما اشتمل عليه المتروك وقصد حين ذكر المبدل
لاشتماله عليه اما اشتمل عليه المتروك ولم يجد المتروك بدل بل
الواحد البدل ما اشتمل عليه المتروك فخذه راغبا ولا تعجب من تبديل كلمات
جم غفير فانه ثمرة الانتباه ولا مبدل لكلمات الله ولا يشاركها فيه كلمات
من سواه قوله فالاول مدلوله مدلول الاول لم يقل مدلوله لانه اريد
بالاول الثاني غير الاول وفي مثل هذا المقام يؤتى بالظاهر اظهارا
للمغايرة قوله يعني متحدان ذاتا لا ان تجد مفهوما هما لانه يلزم اتحاد
مفهوميهما بل قد يكون نحو زيد ضربته اياه وكتبته اما لا يكون وقوله وان
اختلفا مفهوما يشير الى انهما قد يتحدان ووجه تحرير عدم اختلاف
مفهومي زيد واخوك انهما ذكرا على وجه التمثيل قوله والثاني جزؤه
اي جزء مبدل منه لم يرد ان الضمير راجع الى المبدل منه المفهوم في المقام

في المقام لانه راجع الى الاول في قوله مدلول الاول بل اراد تعيين الاول وقوله
والثاني جزؤه بتقدير والثاني مدلوله جزؤه وليس من عطف الثاني
على الاول وعطف جزؤه على مدلول الاول كما هو الظاهر والا لكان
عطفا على عاملين مختلفين بدون ما هو شرط جوازه عند المصر
قوله بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا زاد
قيد في عبارة المصر لابد منه لاخراج بدل الغلط كما اشار اليه بقوله
بخلاف ضربت زيدا غلامه قوله بغيرهما الاولى والاوضح ترك
ياء الملابسة والقول بان بينهما ملابسة غيرهما قوله نحو نظرت
الى القمر فلكه فيه ان النسبة الى المبدل منه لا توجب النسبة الى البدل
تخليف يكون مثالا لبدل الاشتمال وكذا المثال الآخر فلت
اذا لم يكن في الفلك قمر وعلم المخاطب ذلك يكون الاسناد الى
القمر موجبا للاسناد الى فلكه اجمالا وكذا اذا سئل عن المتكلم بهذا التركيب
هل رايت برج الاسد فقال نعم رايت ورجه الاسد كان المخاطب
منتظر الذكر البدل قوله والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت
بغيره فيه نظر لان القصد الى البدل قبل الغلط وانما ذكر خلاف
ما قصد بالسهو او النسيان او سبق اللسان فكانه اريد ان تقصد
الى البدل من حيث انه بدل يعني ان تقصد في الابدال بعد ان غلطت
بغيره ولم يقل بعد غلطت بالاول نعتا قوله اي نعت بدل
المعرفة واجب قال الشيخ الرضي هذا ليس الا في بدل الكل عند
ابي علي بدل الكل ايضا مقيد بما اذا لم يشتمل على فائدة فاتها المبدل
منه نحو قوله به بالوادي المقدس طوى ان مقدس مرتين قوله لئلا
يكون المقصود الا قصر هذا وجه مطرد في الكل فعل باطراده ولم يخصه
ببدل الكل كما فعله المصر وقال في بدل البعض والاشتمال اذ لابد فيهما

ضمير يرجع الى المبدل منه تخصيص البدل اما بالاضافة اليه او بوصفه
به هذا ولا يخفى عليك ان الوصف غير لازم لان الاضافة ايضا
كالوصف جائز لتفصلان الكراهة الا ان يقال لم يساعد النقل مقتضى
العقل فلذا خصه قوله نحو الزيدون لقيتهم اياهم قال الشيخ الرضي
ان هذا المثال تاكيد كيف وهو مثل اسكن انت وزوجك الجنة
واتفقوا انه تاكيد قال الفاضل الهندي لا يبعد ان يقال لو قصد
اسناد الفعل الى المنفصل وذكر المتصل توطئة فالضمير الثاني بدل ولو
قصد اسناد الفعل الى الاول وذكر الثاني من غير توطئة كان تاكيدا
قوله وبواريشت ريش عجفاء لاغر بقباء سوده پای وقوله ان كان
فجزاي كذب يقال يمين فاجر قوله قال اللهم صدق الظاهر يقول
لان خبر افعال المقاربة لا يكون الا مضارعا قوله وعليه الطير
ناف مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير ترك جاء بمعنى ودع وبمعنى
صيره صرح بالثاني نسهيل ابن مالك وجعله بهذا المعنى مزيدا على
المبداء والخبر وصرح في القاموس بان ترك يكون بمعنى جعل ومنه
لم يعرفه قال جعل التارك بمعنى المصير لتضمين الترك معنى الجعل
قوله وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق اي هذا
الحد للاسم المبني كما هو الظاهر بعد قوله اي الاسم المبني فهذا انما يتم لو
كان معرفة مبني الاصل موقوفا على معرفة المبني والاصل لكنه ممنوع لانه
يمكن معرفة مفهوم المركب الاضافي قوله اذ لو لم يعرفها يعني لو لم يعرف
ماهية المبني لكان اي تعريف الاسم المبني تعريفا للمبني بالمبني فيلزم
تعريف الشيء بنفسه هذا محصل كلامه وفيه نظر لان لزوم تعريف الشيء
بنفسه لو سلم انما يلزم لو كان تعريفا للمبني المطلق واما اذا كان تعريفا
للاسم المبني ليس الا تعريف الخاص بالعام ولا محذور فيه نعم لو كان

معرفة ماهية فيما بعد تغير وصف عاقوم

نعم لو كان تعريف المبني المطلق يلزم ان لا يكون جامعا لخروج مبني الاصل
لانه لا يناسب مبنى الاصل قوله مبنى الاصل وهو الحرف والفعل الماضي
لم يبين مفهوم المركب الاضافي ليتعين ما يصدق عليه لانه سبق
معرفة مفهومه في تعريف المعرب ولا حاجة الى تقييد اللام بقوله لغير
اللام اذ لا امر في عرف النحاة الا لغير اللام قوله والمراد بالمشابهة المناسبة
في تعريف المعرب هو هذه المناسبة الاولى هو المناسبة فافهم قوله
او غيرها وهو الاشارة الحسية قوله فكلمة او وهنا لمنع الخلو لا لمنع
الجمع كما يتبادر الى الفهم ويمكن جعلها مانعة الجمع ايضا بان يراد ما ناسب
مبنى الاصل ما ناسب مناسبة موجبة للبناء وما وقع غير مركب ما يكون
سبب بناء عدم التركيب ولا خفاء في ان سبب بناء هو لا وغير
مركب ليس عدم التركيب بل المناسبة ومن قال انه ليس للشك
حتى يناسب التعريف فقد سبق عن السوق فان قلت يخرج من القسمين
غاية صوت الغراب قلت الاصوات ليست من الاسم المبني لانها ليست
موضوعة فليست كلمات فضلا عن كونها اسماء وانما ذكرت فيما بين
المبنيات لمزيد مناسبتها بها قوله ايثار التقديم ما هو وجودي بشرط
او نقول التركيب في المعرب مقتضى الاعراب والمناسبة مانعة
والمقتضي مقدم على رفع المانع شرفا وفي المبني المناسبة مقتضية للبناء
في حال التركيب وعدمه بخلاف عدم التركيب فهو احق بالتقديم
او نقول عند بحث المعرب ليبان اقسامه بحسب التركيب فلا اهتمام
فيه بالمناسبة اكثر تأمل قوله من حيث حركات او آخره لا من حيث
انفسها فانه لا يقال للبناء الضم ولا الفتح ولا الكسر بل المضموم والمفتوح
والمكسور لا مطلقا لان بازيدان مبنى على الالف وبازيدون مبنى
على الواو ولا رجلين على الياء ولا يقال لهذه الحروف ضم وفتح وكسر

قوله والمراد ان كان الحركات البنائية لا يعبر عنها اه نبه به على ان
المراد باللقب ما يعبّر به عن شئ جريا على اللغة لا قسيم العلم كما هو مصطلح
الصناعة فان التعبير بها عنها لا بخصوصها لكثرة اكثرها بين الحركات الاعراب
والبنائية قوله وحكمه حقه ان يؤخر عن تقسيم المبنى الا انه قدمه لان
غيره جعله تعريفا للمبنى فبنى عليه ان حكمه الذى لا يعرف الا بعد معرفته
فعقب تعريفه بقوله وحكمه تنبيها على وجه العدول هنا وفيه نظر لان
حكم المبنى مطلقا ليس ذلك بل حكم ما ناسب منه الاصل منه واما الذى
بناؤه لعدم التركيب فحكمه ان يختلف اخره باختلاف العوامل قوله
وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف ولم يقل بعض الموصولات
مع ان ايا معربة وحدها لقلتها ولئلا يوهم انه على مذهب من
جعل اللذان واللتان معربين لكن ينبغى ان يقول وبعض المركبات
لان المركبات قسمين قسم مبنى من تحو خمسة عشر وقسم معرب وهو
بعلبك قيل وينبغى ان يقول وبعض الكنايات ايضا ليخرج فلان
وفلان قوله فهذه ثمانية ابواب فى بيان اسماء المبنية يعنى لا يشكل
حصر المبنى فى هذه الثمانية بما الشرطية والاستفهامية والصفة والتامة
ومن باقسامها سوى الموصولة لان المراد بالموصول ليس مجرد الموصول
بل هو باب فى بيان طايفة من الاسماء الستة المبنية موصولات كانت
او غيرها ولا يشكل ايضا بفعال التى ليست بمعنى الامر لان المراد باسماء
الافعال ليس مجرد اسم الفعل بل باب فى بيان طايفة من الاسماء المبنية
ولا يشكل ايضا بخمسة عشر وبعل فى بعلبك فانه مبنى مع انه
لم يدخل فى اقسام المبنى لان المركبات باب فى بيان طايفة من الاسماء
المبنية ولا يقتصر على بيان المركب ولا بمل وغير مع ما وان لدخولها الكاف
فى بعض الظروف قوله المضمر ما وضع لمتكلم المشهور عند النحاة وضع

وضع هذه الضمائر لمفهوم المتكلم والمخاطب والغايب والتحقيق وضعها لخصوصيات
معينة لهذه المفهومات والتعريف اظهر فيما هو التحقيق وبهذا استغنيت
عما تكلف الشارح لاخراجها فخذ ما اينتك وكن من الشاكرين وعلى
طريقة النحاة ينبغى ان يحمل التعريف على ان المراد ما وضع ليستعمل
فى متكلم بعينه او مخاطب او غايب كذلك وبهذا ايضا يندفع
لفظا المتكلم والمخاطب هذا ولئن شكرتم لازيدنكم وعلى التوجيهين
لا بد من حمل المتكلم واخواتها على الاستغراق والعموم والنكرة قد تكون
فى الاثبات للعموم والمراد بكلمة ما اسم فلا ينتقض التعريف بحرف
الخطاب قوله نخرج بهذا القيد لفظه اه اى بقيد الوضع لكونه لاحد
الامور الثلثة فلهذا افرد القيد ولم يرد ان الغرض منه اخراجها فقط
لانه نخرج جميع الاسماء الغايبة الغير الموصوفة بما وصف به الغايب
بل انما نخرجان فلا يرد النقض بهما وقوله فان الاسماء الظاهرة اه
بيان لصحة خروجهما به مع انهما داخلان فى الغايب ووجه الصحة
انهما موضوعان للغايب مطلقا فيخرجان بهذا القيد المشتمل على
الغايب المقيد والمراد انه يخرج بهذا القيد على كل من تفسيرى المتكلم
اما الثانى فظاهر واما الاول فامر المتكلم ظاهر واما امر المخاطب فخفى
لان المخاطب موضوع للمخاطب من حيث انها مخاطب اليه تتوجه
اليه الخطاب اذ لا معنى للمخاطب الا ما يتوجه اليه الخطاب الا ان
يراد بتوجه اليه الخطاب به ولفظ المخاطب لم يوضع لمخاطب يتوجه
اليه الخطاب بلفظ الخطاب بخلاف انت فالاخصر الاوضح ان يقال
من حيث انه مخاطب به هذا ومنهم من قال ويخرج اه بالتوجيه الثانى
واما خروجهما بالتوجيه الاول فلان المراد بالمتكلم والمخاطب ذاتاهما
ولفظاهما موضوعان لمفهوميهما لا لذاتيهما وقد الخفية لاخراج ما

اذا عبر به المتكلم عن نفسه وقس عليه حال المخاطب وهذا فرية بلا مرية
كيف ولا حاجة لاخراج زيد المذكور الى قوله يحكى عن نفسه فى تقييد المتكلم
وابائك وان تحمل كلام الشارح على ما ذكره هذا القائل بشاهد ان القائل
من تلامذته فلعله سمع منه لان شهادة البيان اصدق وحمل اللفظ على
ما هو الصحيح اولى **قوله** او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد جعل التقدم رتبيا
داخلا فى التقدم لفظا لكن تقدير الانه انسب به منه بسائر الاقسام
نعم نتيجة انه شائع مقابلة لفظا بقوله تقديرا فجعل تقدير الحيثية ملبس
تحمل بالبيان **قوله** من حيث المعنى لان من حيث اللفظ اراد بالذكر
من حيث اللفظ ان يكون المعنى مقصودا باللفظ باستعمال فيه والا
فمعنى اللفظ باعتبار انه مدلول اللفظ مذكور **قوله** فكانه متقدم من
حيث المعنى اى كان لفظ العدل متقدم من اجل المعنى وتقدمه منصب
لانه للفظ العدل وقوله من حيث المعنى تعليل والا فينبغى ان يقول
فكانه متقدم من حيث اللفظ **قوله** فكانه تقدم ذكره معنى اللطائف
فكانه تقدم ذكره لفظا فانما جاء فى ضميره لا يصح الحصر كما لا يخفى ولو
كان راجعا الى علة المجئ كان قوله انما جئ من غير ان تتقدم ذكره
مستدركا وكان العبارة المحررة فانما جاء فى ضميره لسان قصدا
والضمير الراجع الى المتقدم لحكم قد يكون لا لتعظيم بل للاحتراز عن
الضمير قبل الذكر او حذف الفاعل كما فى تنازع الفعلين **قوله** وهو
مرفوع ومنصوب ومجرور والتاء مرفوع ومنصوب **قوله**
الاول ضربت يقال الاولى ان يقول ضربت وتضربا الى ضربن
وضربن ليكون افراد الضمير المرفوع المتصل مستوفات قلت اشار
الى بيان ضمائر المتصلة بانها دائرة على التصريف المعلوم فى الصرف
فلم يقتصر الماضى والمستقبل وغيرهما لكن اراد التنبيه على ان الضمير المرفوع

المرفوع قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا وقوله وعلى هذا القياس المجهول
فيه لطافة فلا تجهل **قوله** المنتهيين اولهما بدل من المستتر فى المنتهيين
بدل البعض من الكل واشار به الى كلمة الى الاسقاط لما لم يحكم فلا يلزم عدم
دخول ما بعدها فى الحكم فلا يلزم وانما بدأ بالمتكلم والصرفيون يعدون
بالغائب لتجرده عن اللواحق ثم يراعون اسلوب الترقى **قوله** لان
ضمير المتكلم اعرف المعارف ثم الاعرف من ضميرى المتكلم الواحد **قوله** هو ان
اجماعا ذكره اللباب وقال شارحه العباب اى اجماعا من البصريين
والا فالفراء جعل الضمير انت بكماله وباقى الكوفيين ذهبوا الى انه التاء
بتصاريفه وان عماد **قوله** وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على سنة
معان ظاهره انه مشترك لفظى والحق انه مشترك معنوى فانه موضوع
للمتكلم مع الغير اما كان ذلك الغير وايضا دلالته على الكل سنة
معان لانه يدل على المثنى المخلوط والجمع المخلوط ايضا بخلاف ضمير المثنى
قوله خاصة فى القاموس الخاصة ضد العامة وهو حال من فاعل يستبد
او من المبتدأ والتاء للتأنيث اى طائفة خاصة وفى الهندى انها
للمبالغة والخاصة مصدر كالعاقبة والتقدير خص خصوصا والجملة
معترضة هذا ولك ان تجعل الجملة حالا بتقدير قد خص خصوصا **قوله**
كما يحذف فى اخر الكلمة المشتهرة ظاهره يدل على ان الفاعل المستتر
هو المحذوف وهو الذى ذهب اليه المصرفيان الا ان النحاة لا يطلقون
المحذوف على المستتر كراهة لحذف الفاعل وهذا الكلام ظاهرى والتحقيق
ما سبق فى اول الشرح وبلغنا فيه بلطف الله نهاية التحقيق فلا تغفل عنه
ان كنت من اهل التوفيق **قوله** اذا لم يكن مسندا الى الظاهر لا حاجة
الى هذا القيد لان الكلام فى بيان استتار المرفوع المتصل حيثما كان
ولا يكون فى المسند الى الظاهر لا فى بيان وجود المرفوع المتصل حتى

لا يحتاج الى تقييد الماضي الغائب بهذا القيد وقس عليه نظائره **قوله**
مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا واحدا او فوق الواحد كما سيهد
من قلم الناسخ وفي الهندي واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا
وكان الشارح غيره الى واحدا وفوق الواحد لانه اخصر واوضح لانه
لا يطلق في العرف المثنى على الاثنين بل على اللفظ المخصوص على ما فوق
الاثنين بل على اللفظ المخصوص فالصحيح انه ليس في الشرح مثنى او مجموعا
والاوفق بالمشهور تفسيره مطلقا بوحدة او مع الغير وهذا يرشد
الى ان مطلقا حال من المكلم لا ظرف زمان اي زمانا مطلقا ولا
منصوبا بقوله تسير مصدرا كان او حالا او ظرفا **قوله** وفي الصفة
مطلقا ليس حالا من الصفة كما يشعر به قوله سواء كانت اسم الفاعل
والا لوجب ان يقال مطلقة ولا من الضمير المرفوع كما يشعر به قوله
وسواء كان اي الضمير مفردا او سواء كان الصفة والا لوجب
ان يقال سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة مذكورة او
مؤنثة لانه لا يصح في قوله سواء كانت اسم الفاعل ظرفا اي زمانا
مطلقا سواء كان زمان كون الصفة اسم فاعل او غيره
وسواء كان زمان كون المرفوع المتصل مفردا او غيره فقوله سواء
كانت بيان لمطلقا بمعنى زمانا مطلقا بحسب المعنى **قوله** فلو
كانت ضمايرا لتبينة الصواب لا تغيرت وكانه سهو من الناسخ **قوله**
فيهما اي الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع الظاهر ان التثنية
والجمع **قوله** لاجل شيء نبه على ان اللام في قوله لا لتعذر المتصل للتعليل لا للوقت
لانه علم في التعليل ومتى امكن لا يعدل عنه وقيه تعريض لمن جوزها هنا
على السواء **قوله** وذلك تعذر المتصل بالتقدم قيل تفصيله قاصر لانه
لم يشتمل لغرضه وهو رفع الالتباس اذ لو استتر لم يعلم انه الذي خاطب او الغائب

او الغايب او المتكلم ومنه فصل المفعول اذ التبس بالمفعول الاول لا لاتصال
واما اذا لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت والانفصال في باب
علمت اولى ومنه فصل الضمير بعد الا فانه يجب عند الالتباس وعند عدم
الالتباس لا يجب شهد به شرح المفتاح وانما نبهم الثاني لغة وجد فاعل
المصدر الضمير غير مضاف اليه المصدر **قوله** او بالفصل الواقع لغرض
لا حاجة الى تقدير العامل للظرف ولا يدعو اليه الغرض بل يصح تعلقه
بالفصل كما يصح تعلقه بما قدره من غير فصل **قوله** اي حذف عامله
ينبغي ان يراد حذف عامله دونه اذ لو حذفا معا لم يخرج من الاتصال
كقولك زيدا ضربته فانه في تقدير ضربت زيدا فلم يخرج الضمير بحذف
عامله عن الاتصال **قوله** او حرفا والضمير مرفوع لا يقال الاولى غير
مجرور او منصوب ليلا ينتقض بضمير انه فانه مرفوع المحل كما انه منصوب
المحل لانا نقول المراد بالمرفوع ما هو ضمير مرفوع في اصطلاح باب الضمير
قوله او بكونه اي كون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك صفة جرت
المراد بالجريان ان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا او لو قال او بكونه
صفة لم يجر على من هي له لكان اشمل لدخول اقايم انتم فيه فان قلت
لا حاجة الى قوله او بكونه صفة جرت على غير من هي له بعد قوله او بالفصل
لغرض لان الفصل فيه لدفع الالتباس قلت يجب الفصل فيما لا
يلتبس ايضا وبهذا اظهر وجه قوي لاختيار التمثيل فيه وانما قال صفة
لان الفصل جاري على غير من هي له لا يجب فيه الضمير المنفصل بالاتفاق على
ما في الرضي **قوله** لانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر الاولى انه جعل
انفصال الضمير علامة لرجوعه الى ما هو خلاف الظاهر نعم وجه المناسبة
لجعل الانفصال علامة ان خلاف الظاهر والاحسن ان المقام يقتضي
الابانة بالظاهر في مقام الالتباس فالضمير فيه بمحل الظاهر فكما لا يتصل

الظاهر تبصل الضمير ولا يخفى عليك ان مقتضى الجواب ما مضى قوله اما
قال هي له لا ما هي له لا خفاء في ان الاولى بل الصواب ما هي له وما
ذكره من النكتة لا يسمن ولا يغني من جوع مع ان كون العقلاء في جريان
الصفة عليهم مما ذا الاصل ما هو الاكثر قوله احترازا عما اذا تساويا نحو
اعطى ما اياه قال سيبويه ان كانا غائبين جاز الانفصال وهو
عربي لكن الانفصال اكثر وان يكونا غائبين لم يجز خلافا للمبرد
وقياسه على الغائب قوله للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح
قيل رجح الاول في ضربه اياه بكونه فاعلا في الاصل وفي اعطيته اياه بكونه
فاعلا في المعنى قلت الاحسن بلا مرجح في بادي الراي والراجح
كما ذكر محوج الى ضرب من التاويل قوله وحكى سيبويه بجواز الانفصال
لم ينقل حكي الانفصال ليعلم انه حكاية عن النحاة لا عن العرب وحكاية سيبويه
عن النحاة دون العرب مع كمال تتبعه دليل ضعفه كما صرح فقال
انما هو شيء قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها
واستجاد المبرد مذهب النحاة قوله وان شئت اوردته منفصلا قال
الرضي الاولى ثانيا مفعولا باب اعطيت الانفصال وفي ثانيا
مفعولا باب اعطيت الانفصال وفي ثانيا مفعولا علمت الانفصال
قوله ورعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول لم ينقل رعاية
العارض اشارة الى جزئي اولويته احدهما الاشارة بذكر الاصل الى
الترجيح بالاصالة وثانيهما الاشارة بذكر المشابهة بالمفعول الى ترجيح
الخبرية لان الخبرية حقيقته والمفعولية تشبيهه قوله والاكثر لولا انت
لم ينقل لولا انت وعسيت الى احدهما فيكون اخصر لئلا يتوهم انه
يجب استعمالهما معا ولما رفع هذا الوهم جمعهما في قوله وجاز لولاي
وعساك الى احدهما لعدم خوف الالتباس بالمقصود بغيره قوله لكنه

سيبويه

لكنه غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري ولو غيره الى ما هو المتعارف
في التعريف لكان اولى وفي تغييره مع فوة كمال الموافقة ايهام خروج ضميري
المتكلم عن الحكم قوله ان لولا في هذا المقام حرف جر كانه جعله في حكم حرف
الجر ومحولا عليه فانه في معنى اللام التعليلية كان قوله لولاك لكان
كذا في نسخ لم يكن كذا الوجود قوله فههنا ايضا الاخفش تصرف
في الضمير فالنصرف فيه لكونه معمولا اولى لان المعمول محل تصرف وكذا لكونه
متاخرا لان التاويل في المتاخر تاويل عند الحاجة قوله ونون الوقاية
مبتدا مع الياء خبره لازمة حال من ضمير الظرف وقوله وانت مع
النون اه وقوله ويختار في ليت اه وعكسها لعل جمع معطوفا ف
على الحال وقوله يختار مستثنى من التعبير وكذلك عكسها لعل اه قرينة على
ان المراد باخوات ان ما عدا ليت ولعل قوله تبقى آخر الماضي
عن الكسرة المخصصة بالاسم التي هي اخت الجر وهي كسرة تكون في آخر
الكلمة لا مطلق الكسر ولذا لم تبحث عن كسرة نون الوقاية مع ان الحرف
ايضا يجب ان يصان عن اخت الكسرة لانها لكونها على حرف واحد
ليس كسرها اخت الجر ومن ههنا ظهر انه لو قال تبقى الماضي عن الكسرة اه
لتم وان ذكر الاخر مما لا يحتاج اليه قوله ولهذا سميت نون الوقاية
اي نون هي سبب الوقاية او نون هي للوقاية تامل قوله بخلاف
كسرة تضربين لانها في الوسط حكما لشدة الامتزاج بالضمير فيه لانه فاعل
بخلاف باء المتكلم لانه مفعول ولكون علامة الاعراب بعد الياء
المتاخر عنه قوله بخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقد الخ لعروضها
لا يخفى ان العروض مشترك بينه وبين ما قبل الياء وانه يقوى مما نحن فيها
للتجرد فالاولى الاعراض عنه والتمسك بانه كالسكوت حيث لم يقصد
معها المحذوف لالتقاء الساكنين قوله وليت لانخبر في ليت ولعل

لانه عبارة عن مساواة الامرين بخلاف الاخبار فالاولى اخبار
ان ليت ولعل مستثنيان عنها **قوله** وتوسط بين المبتدا والخبر
فيه تجريد او تاكيد لان حق المبتدا والخبران لا يقع بينهما فصل **قوله**
قبل العوامل اى اللفظية لانها المتبادرة ولا حاجة اليه الا انه ذكر لوقوعه
لقوله او بعدهما وهما وان لم يكن بعد العوامل مبتدا وخبر لكن يصح
التعبير عنهما بالمبتدا والخبر حقيقة لان المبتدا والخبر ليا متغايرين
حتى يجب اتصاف ما قصد بهما لمفهوميهما حتى تعلق الحكم بهما وليس
المركب من قبيل رائحة هذا الشباب في مشابه وصباه لانه يعلق
بالمتفق وجمع بين الحقيقة والمجاز فمن تمسك في كون ما نحن فيه
حقيقة يكون هذا المركب حقيقة فقد غفل **قوله** والقول بانه
من الجمع بين الحقيقة والمجاز او من قبيل عموم المجاز بعيد عن الصحة والمجاز
قوله مطابق للمبتدا ولا يصح ان يجعل مطابقا للخبر كما يكون
في الضمير فلا يصح كون ضمير المرفوعات هو ما اشتمل فصل على
تقدير كون المرفوعات مبتدا فمن تمسك به في دعوى انه
قد يطابق الخبر فقد سهى **قوله** لم يقل ضمير مرفوع لكان الاختلاف
او كونه على صيغة ضمير مرفوع منفصل متفق وان اختلف في كونه
ضميرا او بعد كونه ضميرا في كونه ضميرا مرفوعا كما ستوقف وفيه ان قوله
صيغة ضمير مرفوع ينبا در منه انه ليس بضمير مرفوع فليس مستدركا بين الجمع
وامرا منفصا فاختياره للتنبيه على رجحانه عنده **قوله** يسمى هذا المرفوع
فصلا الاولى يسمى صيغة هذا المرفوع فصلا وكان السامح يتسامح
لظهور المراد **قوله** وذلك التوسط ليفصل اشار الى قوله ليفصل
متعلق بقوله توسط لا بقوله يسمى فصلا وذلك لان اللام المقدر
بعد ما ان لام كي ومعناه سببيته ما قبلها لما بعد ما والسبب يفصله

لفصله بين كون المبتدا نعتا وخبر المتوسط للتسمية **قوله** لان الفصل
انما يحتاج اليه فيما اذا كان المبتدا على اصله وهو التعريف ولما لم يحتج
الى الفصل فيما هو الاصل من المبتدا الغير الخبر النكرة حمل عليه ما احتيج
اليه من المبتدا النكرة فلم يتوسط بينه وبين خبره الفصل **قوله** او فعل
من كذا او فعلا مضارعا عند الزجاج تمسكا بقوله ثم وكم اولبك
هو يسور ورد بانه يحتمل كونه مبتدا او تاكيدا كما في انه هو اضحك وابكى
وزيف بان تاكيد المظهر بالمضمر لم يعهد ولا يخفى كلام على السند الا خصر
قوله اقتصر على مثال افعل من كذا اقول اقتصر لان الدخول فيه مع
الاستغناء عن الفصل كل استغناء فيكون فيه ايضاح الغير لطريق الاولى
قوله وبعض العرب يجعله مبتدا اى يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدا
لو كان معنى الجعل مبتدا الحكم بكونه مبتدا احتاج الى هذا التوجيه واما
لو كان معناه كما هو الظاهر ان يجعله في الاستعمال من افراد المبتدا فلا
يحتاج الى هذا التوجيه لان جعل الشئ متصفا بمفهوم شئ لا يتوقف
على معرفة مفهوم ذلك الشئ **قوله** وهو الرفع متعين لم يقل الرفع متعين
بالجزئية لتعينه بما سبق **قوله** وتقدم قبل الجملة الخبرية الاسمية او الفعلية
ايضا بشرط ان يدخل عليها نواسخ المبتدا والخبر نحو فانها لا تعمى الابصار
قوله ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق رجح
مقتض صفة التقدم او يكون هناك متاخر فهو اخرجه في هذا الكلام
عن مقتضاه وجعله لمجرد ان لا يسبق عليه المرجع وهذا اخروج عن التقدم
وجعل الجملة غير مضاف اليه المتقدم وهو معنى هذا التركيب فقد اخرج التركيب
ايضا عن مقتضاه فلا يخفى انه في غاية البعد وان سماه بعض الناس
وجها وجيها **قوله** وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا
بان التقييد بقوله قبل الجملة لاخراج المفهوم عن الاعمية لا لاخراج عن متقدم لم

يسبق اليه مرجع ليس قبل الجملة لعدم ما يحذر عنه مع ان هناك ما يحذر
به عنه وهو ضمير نعم رجلا وضمير ربه رجلا ولا يبعد ان يقال اراد بقوله
قبل الجملة كونه قبلا بلا فصل ذكر ليعلم به عدم جواز الفصل بين ضمير الشان
والجملة بتمير الضمير والجملة معترضة **قوله** قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام جعل
الجملة للجنس ليجعل الجملة بعده بحصته منه فيتغايران رد اعلى من قال وضع
الظاهر موضع المضمر لان تفسير الضمير بالجملة خلاف ما هو شانه فكان
مظنة التقرير ولا يخفى ان ما قبل ايهون مما ارتكبه فتدبر احسن تدبر
قوله ويحسن تأنيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا وجه حسنه انه المسموع
واما تأنيثه تبا وبله بالفصة من غير كون العمدة فيها مؤنثا فجر ذيل
خال عن السماع كما حققه الرضى **قوله** والظاهر ان قوله لسمى ضمير الشان
او الفصة جملة معترضة بين الموصوف والصفة اعنى قوله يفسره
قوله فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم لا يقتضى الدخول في الفاعل ان
يكون له دخل فيما عليه لشبوتها بل يكفى ان يكون لتقييد ضمير الغايب
وتعيينه **قوله** وايضا يلزم استدراك قوله اه فيه بحث لانه قاعدة
اخرى مبتنية لوجوب تفسيره بهذه الجملة دون امر آخر من تمييز او حرف
تفسير اعلم انه يجوز ذكر الضمير من غير سبق مرجع اذا تعين المرجع من غير حاجة
الى مفسره ويصح ان يكون ضمير الشان منه باعتبار انه راجع الى الشان
او القصة لتعينه في المقام فيكون ما بعده خبرا صرفا لا تفسيرا للضمير
واثبات انه لم يرجع الى الشان المتعين في المقام وذكر عدم الابهام تفسير
دونه خرط القتاد **قوله** فعلى هذا لو لم يحمل التقديم على ما ذكرنا انتقض القاعدة
بقولنا الشان هو زيد قايم الا يرى ان توجيهه السابق بقوله يتقدم بعيد
يتوقف اتمام القاعدة عليه اذ لولاه لانتقضت بهذا القول ووجه
الانتقاض انه لا يجب تفسير هذا الضمير بالجملة بل يصح بالمفرد مان يقال

بان يقال الشان هو قيام زيد ولا يخفى عليك ان هذا القول كما سيصرح
مستغنى عنه بمجرد زيد قايم فلا مبالاة بانتقاض القاعدة به **قوله** واذا
كان متصلا يكون مستترا او بارزا فالاول عدم انفصل بين هذا الفصل
والمنفصل بالمنفصل **قوله** فان كان عامله معنويا لم يأت بحق التفصيل
وحقه ان يقال ان كان معنويا او حرفا وهو مرفوع كان منفصلا والا
فان كان مرفوعا يكون مستترا والا فبارزا **قوله** فانه لا يجوز اصلا
عمدة يريد عمدة لا دليل عليها لاستقلال ما بعدها والا فالمبتدا مع كونه
عمدة لا دليل عليها لاستقلال ما بعدها والا فالمبتدا مع كونه عمدة بحذف
قوله ومثاله اى مثال الحذف الضعيف ان من يدخل الكنيسة وانما جعل
اسم ان ضمير الشان لان كلمة ان لا تدخل على كلام المجازاة كتب المصرفي الحاشية
الكنيسة معبد النصارى الجاذر جمع جؤذر وهو ولد البقرة الوحشية **قوله** مع
كونه منصوبا لازم فليس حذفه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الزام حذفه
جعل جايزة لاهل اللسان وطريقا واضحا **قوله** مع ان المفتوحة اقوى
شبها بالفعل من المكسورة فيه بحث لان ان المفتوحة كمذ زنة وان المكسورة
كقد **قوله** وهى ذا اى اسماء الاشارة ذا حال كونها فيه ان ذا ليس
خبرا بل الخبر المجموع فليس ذا فاعلا للتنبيه حتى يصح جعله ذا حال بل الراجع
الفاعل هو المجموع من حيث المجموع فتدبر ولولا هذه النقيضة لكان للتوجيه
فضيلة وقيل خبرها محذوف اى هى حمة **قوله** ان هذا السحر ان على
احد الوجوه وبانهما ان ههنا بمعنى نعم وبانها ضمير الشان محذوف بهذا
نقل عنه في الحاشية ويرد الوجه الثاني ان لام الابتداء لا يدخل على خبر
المبتدا والثالث ان حذف ضمير الشان ضعيف **قوله** وندوه
قلب الالف والياء اى الالف من ذا والياء من ذى فالاظهر
والناظر الوصل الياء الحاصل من الاشباع او من ابدال الالف ياء والياء

معا قوله ولا يبنى من لغاته اى لا يورد على صورة المثنى والا فلا
تثنية فى المعنى بل اللفظ بتمامه موضوع لمعنيين ولو كان مبنى لم يكن
فى مفهومه تعيين لان المعرفة لا تبنى الا بعد التنكير قوله واذا
مقصورا يكتب بالياء لان هذا حال الالف المجهول اصلها وكذا
كتب فيه الواو ليلا يلتبس اولى بالى حرف جر ولا يكتب الالف
الممدودة اذا اتصل به كاف الخطاب ولا تظن انها تكتب بالياء
فى اولئك لان المكتوب فيه مركز الهمزة قوله فهو ليس فى الخفيفة
منها يعنى من فوائد كلمة اللحوق التنبيه على انها ليست فى الخفيفة منه
على ما يوهمه شدة الامتزاج وكتابته كحروف الكلم ولم يفصل ويصل
بها ليلا نيوهم عدم جواز الفصل بينها وذا مع انه بكلمة انا وانتم
وهو واخواتها كثير ومنه قوله ما انتم ما اولاء قوله لامتناع وقوع
الظاهر موقعها قيل يمتنع وقوع الظاهر موقع ضمير فعل وفعل وتفعل
مع انها اسماء وفيه ان ضمير افعل مثلا ليس من مقولة الصوت
واللفظ بخلاف ما نحن فيه فافترقا وقيل الدليل على حرفيتها انه غير مستقل
بالمفهومية ومعنى ذاك انت بسكون التاء معنى ولا يبعد ان يقال
لا يكون فى المركب اسم لا محل له من الاعراب فيكون الكاف
فى ذاك حرفا قوله وهى اى حروف الخطاب والحرف يذكر ويؤنث
ولو اعتبر هنا وقال وهى خمس لكان فيه تقدير لحرف فيه حرف الخطاب
الا انه راعى المناسبة بقوله فى خمسة قوله مضروبة فى خمسة جعل قول
خمسة فى خمسة لافادة الخمسة فى الخمسة وهو ظاهر العبارة ويحتمل ان
المراد وهى خمسة موجودة فى خمسة من اسم الاشارة فيكون خمسة
وعشرين قوله وانما قلنا من انواع اه يعنى يرتقى ما يتصل به حرف
الخطاب بلا خلاف الى سبعين فلا يرد ان عدده الواحدة سبعة قوله

وذلك

٧ خمسة فانت خمسة تذكره مخبرا وهى
حروف الخطاب

وذلك للبعيد وذلك للمتوسط ولا يستعمل الكاف الا للمتوسط او البعد
واللام للتنصيص على البعد قوله ولما راى المصرح نقول نبه على ان حكم
هذا مستند الى تنبيه ومشابهته الاستعمال ويؤيد ما ذكره انه لم يقل وهى
ذا للمذكر القريب قوله ولا يبعد ان يجعل ذاك اشارة الى كلمة ذلك
يبعده ان كلمة ذلك هناك مشار اليه متوسط ليستحق ذلك قوله
على سبيل التشبيه بالمكان سواء كان ذلك الغير زمانا نحو هنالك الولاية
لله الحق او غيره وقوله واما ما عدا ما اشارة الى وجه صحة تخصيص الاختصاص
بالمكان بهذه الالفاظ وهو ان غير ما من اسماء الاشارة يستعمل حقيقة فى
المكان وغيره وبينها وبين ما عدا ما فرق آخر اذا استعملت فى المكان
وهو ان هذه الالفاظ لا يكون الا ظرفا والمستعمل مما عدا ما لا يلزم ان يكون
ظروفا قوله او لا يصير جزأ تاما ان كان تتميما لافعال الناقصة بنى تفسيره
الكلام على القولين فى الافعال الناقصة القول الثانى انه لا حصر لها والا ول
انه منحصر فى ما ضبط وما عدا ما مما الزم بعد مرفوعه منصوب افعال
تامة لا ينفك عن الاحوال والمنصوب بعدها احوال وقدم ما هو الراجح فى البيان
الا انه جعل المنصوب ههنا تمييزا ولا يبعد ولو جعله حالا لكان اولى بما تقرر
فى محله وجعل بعد كونه فعلا ناقصا بمعنى صار وهو غير ظاهر والظاهر انه بمعنى
كان وجعل الجزء التام بمعنى الجزء الاول واراد بالناقص جزء الجزء وهذا
انما يتم لو كان المبتدأ والجزء المفعول مجموع الصلة والموصول وليس كذلك
بل هو الموصول والصلة تفسيره ولا نصب له من اعراب الموصول فمعنى قوله
الا بصلة الا مقارنا بها لا الا مأخوذا منها وعلى هذا ينبغى ان يسلك فى بيانه
ما اشتهر فى امثال لا تيم الدليل لا تيم البيان من ان البيان تمام البيان بدون التمام
والتركيب كناية عن نفى البيان والدليل فالمعنى ههنا ما لا يكون جزأ
الا بصلة قوله ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة لا يقال ان تعريف

الصلة يصدق على الشروط للاسماء الشرطية نحو من تضربه اضربه وما تفعله
افعله الى غير ذلك لانا نقول من في قولنا من تضربه مفعول تضرب
فهو جزء بدون جملة وبهذا اعرف ان من قال بل يجب ان تجعل الصلة
على الاصطلاحي والا لزم نقض الحد بمن الشرطية فقد سهى سهوا بينا **قوله**
وذكر العائد مع انه مأخوذ في مفهوم الصلة لم لانخفى انه تكلف ومع
ذلك يلزم ان يكون ذكر ما لا تتم جزء الغوالد خوله في مفهوم الصلة **قوله**
ولما كانت الصلة يعني ليس المقصود تعريف الصلة كما هو الظاهر حتى يرد
ان التعريف غير مانع **قوله** عينها بقوله وصلته اى صلة ما لا تتم جزءا الا بجملة
خبرية نعم ما قيل لو قال الموصول ما لا تتم جزءا الا بجملة خبرية وضميره لكان اوضح
واخصر **قوله** او ما في معناها لا حاجة الى هذا التأويل لان اسم الفاعل
والمفعول مع مرفوعهما كلمات تامان خبريان **قوله** والعائد ضمير لا غير ضمير
لم يفرق المالكي في التسهيل بين العائد الى المبتداء والموصول فالحق ان
المراد بالضمير اعم منه وما ينوب منابه **قوله** وصلة الالف واللام اسم
او مفعول اى اسم فاعل مع ما يتعلق به من الفاعل والمفعول وغيرهما وكذا
اسم المفعول يريد ان صلتهما مركبة من الجملة هذه الجملة فالتعويض طالبي لانها
لم تدخل في تعريف الصلة وان الصلة المعرفة ما عدا ما بل الاختصاص الالف
واللام ببعض الجمل وهي اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعه والاولى ان يقول
وصلة الالف واللام فقط اسم فاعل او مفعول لا غير ولا يجوز ان يكون
صلتها صفة مشبهة ولا اسم تفضيل لانهما لبعدهما عن الفعل لعدم الدلالة
على الحدوث لا تبا ولان بالفعل فلا يصيران بمعنى الجملة **قوله** وهي
اى الموصولات يعني المرجع مأخوذ من السياق **قوله** واي اى مضافا الى معرفة
لفظا او تقديرا بمعنى الذي وفروعه وكذا اولة وابة بمعنى التي يريد به و
فروعه **قوله** المنسوب الى بني طي قلبت في النسبة احدى الياءين الفا

الفا واجرى همزة تحرزا عن اجتماع الياءات **قوله** وذا بعد ما جوز
الكوفيون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما استفهامية
كانت او لا ولم يجوز البصريون الا في ذا بشرط كونه بعد ما او من
الاستفهاميتين اذا لم يكن زائدا كما في قوله بمن ذا الذي يقرض الله
قرضا حسنا اى من الذي فان ذا زائدة وبعده موصول **قوله**
والعائد المفعول سوى عائد الالف واللام فانه لا يجوز حذفه لخفاء
موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها **قوله** الا اذا كان فاعل يعني
التقييد بالمفعول لاخراج الفاعل فلا يرد ان الحذف لا يخصه بل يعم المجرور
والمرفوع ايضا ولا يخفى ان عد التقييد ضعيف والاولى ان الحذف
فيه اكثر فلذا خصه وحذف المرفوع اذا كان مبتدا يجوز بشرطين
لا يكون الخبر جملة ولا ظرفا وان يكون بعد اى او بطول الصلة كقوله
وهو الذي في السماء آله وفي الارض آله فانه طالت الصلة بالعطف
عليه وحذف المجرور بشرط ان يجر بحرف جر متعين لطلبة الصلة
او باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذي انا ضارب زيدا اى
ضاربه **قوله** باب الاخبار بالذي تقييد الاخبار به لانه اول
ما يعرفه المتكلم من الموصولات ولانه جرى العادة بالتمرين به والا فهو
جار في كل من الموصولات فيقول من ضربته زيد وما فعلته خير
وقوله او ما يقوم مقامه يريد به الالف واللام وهو المراد بالذي
وفروعه اذ قد يلزم ان يخبر بالذان مثلا ولك ان تدرجه
في قوله او ما يقوم مقامه وقوله فيما نقله ماضي النعلم لا مضارع
العلم فاعرفه **قوله** بعد بيانهم طريق الاخبار يشعر بان تمرين المتعلم
كان بعد تعلمهم طريق الاخبار وذا غير لازم لان الامر بالاخبار
يجوز ان يكون قبل التعليم فيتذكر فيه مسئلة تصدير الذي ووضع

المضمر موضع المخبر عنه وتاخير المخبر عنه لانه من فروع المسائل النحوية وليس
من مواضعها نهم في هذا الباب تأمل قوله اي باستعانة او بما يتعلق
عنه بالذي فالباء صلة الاخبار قوله صدرتها هذا يشعر بان يكون
من مواضع وجوب تقديم المبتدا ان يكون موصولا ولم يذكر في
موضعه في شئ من كتب النحو فلعلهم اراد والتصدير عملا بما هو الاصل
في باب المبتدا قوله اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي يريد ان التعبير
بالمخبر عنه باعتبار مايؤل وذلك ان زيد بكلمة عن التعليل اي المخبر عن جهته
وبسببه قوله واخرته اي المخبر عنه عن الضمير اعتبر التاخير بالنسبة الى الضمير
والظاهر اعتباره مقابلا للتصوير فيكون بالنسبة الى الجملة قوله
ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها يشعر كلامه بان ذلك في الاخبار
عن زيد في المثال المذكور اخذا اسم الفاعل والمفعول فتقول الضاربة
اما زيد وتقول المضروب لي زيد فتنبه وتنبه بالتعليل على ما
صرح به الشارح من شروط الجملة الفعلية ولذا اتى به مع انه ليس من ابواب
تعليل المسائل قوله كالسين وسوف وحرف النفي فيه بحث
لان السين يفيد التاخير لكان صيغة المستقبل تفيد ذلك
وصيغة الماضي تفيد التقديم فاذا لم ياتوا في الاخبار بالالف
واللام يفوت الزمان الدال عليه الجملة جاز ان ياتوا بفوت
ما يفيده السين او سوف فانه بمنزلة الزمان ولانه يجوز ان يؤخذ
من الفعل المنفي اسم الفاعل المعدول فيقال في الاخبار عن زيد في
لم يقم زيد فان قلت ينبغي ان يصح الاخبار عن زيد في زيد قايم
بالالف واللام فتقول القايم زيد قلت القايم الذي جوز الجملة
الاولى مفرد والذي في القايم جملة وفي معنى الفعل فلا يصح قيام احدهما
مقام الاخر قوله ووضع عائد الموصول موضعه اخذ التفصيل

التفصيل امران وضع الضمير موضع المخبر عنه وجعله للموصول فالامور اربعة
فاحفظها ليسهل عليك استفتاح جميع ما ذكره قوله وفي ضمير الشان قيل الانفع
في الضمير المبهم قوله المصدر العامل الاخصر الاوفر العامل قوله والحال الاولى
عما يجب تنكيره فاعرفه يزدك تميزا قوله وما الاسمية تخفيف لما الموصولة
وبيان انه ليس مما يختص بالموصولات وكذا ما ذكر في اخواته فليس
بيانا لما ليس بموصول في بابه تقريبا لمحافظ وبنيه بوصف ما على ان ما
الموصولة مشتركة بين المعنى الاسمي والحرفي ايضا ولما ابتر تخفيف الموصول
الى استيفاء هذه الكلمات استغنى عن وضع باب طاوفس عليه
بيان فقال غير اسم الفعل في باب اسم الفعل قوله فانها اما كافة
نحو انما زيد قايم فيه انها قد تكون مصدرية وقد تكون زايدة ايضا
قوله واستفهامية باقية على معنى الاستفهام او مستعارة لمعنى من
معان تناسب الاستفهام كالتحقير والتعظيم والتعجب والانكار
ويحذف الفها مع حرف الجر والمضاف اذا لم يكن مع ذا وابنائها
قيل قوله ربما نكره النفوس قيل جاز ان يكون ما كافة قال المصران النحاة
اختاروا كونها موصوفة ليلا يلزم حذف الموصول واقامة المجرور
مقامه لعنى من الامرود ذلك قليل الا بشرط فقد هنا والاولى ان يقال
ان النحاة اختاروا لاستغنائه عن تكلف من حذف البين او تضمين
نكره ما يسند الى كلمة من او الحكم بزيادة من او جعلها للتبعيض او المبتدا
من البيان بعد كلمة ما وقوله لئلا جملة فعلية حالية متعلقة بالامر ومن
جعلها صفة الامر تاويله بالنكرة تكلف ما لا يعنيه قوله وتامة
قيل اي غير محتاجة الى صلة او صفة قلت او موصوف وقوله بمعنى
شئ صفة لتامة ذكره تنصيصا على اختياره مذهب ابي علي ودون
سيبويه وذلك ان تجعله بيانا للمعان ما سوى الموصولة ويحصل الفايدة

ز فرجة ص

السابقة ضمنا قوله او صفة نحو اضربه ضربا ما اى ضربا اى ضرب
كان او ضربا حقيرا او عظيما او نوع ضرب فان التوصيف بما اما
للتعظيم او التحقير او النوعية وتتفاوت معناها بحسب المقامات
واختار المصركون ما صفة اسمية لا حرفية كما زعم البعض قوله ومن لم
يقل ومن الاسمية احترازا عن الحرفية الزائدة لعدم المبالات بها اذا
لم يثبتها البصريون قوله الا في النام رد على ابى على حيث اثبتها ومن
المباحث المهمة التى لا ينبغى ان يدعيه الناظر في هذا المقام ان من
في وجوهها لذوى العلم ولا يقع على ما لم يعلم الا تغليبا وما لا يعلم الا قليل
ولصفة العالم فتقول ما زيد في السوال عن صفته وللمجهول ماهية
وحقيقة ومنه ماهية الشئ وهو في الاصل مائية نسبة الى لفظ ما
والهمزة تزاد في ثناتى مقصود اريد به نفسه فيقال لفظة ما ولو
قلبت الهمزة هاء او تقول انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل
الكلمتين كلمة كبعلبك في الرضى قوله والموصوفة نحو بانما الرجل حصن
الرضى كونها معرفة باكتساء واحدة واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة
قوله وهى معربة بالاتفاق وحدانا نقل المصر بقوله وحدانا على رد
اعراب الاذان وذو الطائية فضيع الشارح ما قصده بجعل بيانه
مختصا بما هو المستثنى فافهم قوله الا اذا حذف صدر جملتها وكانت
مضافة ويكون المصدر عائد ابنى على الضم وسيبويه يجيز اعرابها ايضا
فان لم يكن بمضافة فالاعراب قوله فمن قرا بالضم اى عند بعض
من قرا بالضم فان منهم من جعله استفهاميا وجعل الجملة صفة شيئا
بتقدير مقول فيهم انهم اشد قوله وفي اذا صنعت وجهان اذا
لا يجى موصولة ولا زائدة الا بعد ما ومن الاستفهامية والا فيما اذا
مر هو خبر منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذى واما قولك

واما قولك من ذا قائما فذا فيه اسم اشارة لا غير ويجعل فيه من ذا
الذى ان يكون زائدة وان يكون اسم اشارة كما في قوله فما من هذا
الذى فان ما والتنبيه لا يدخل الا على اسم الاشارة والمقصود
من بيان الوجهين فيما اذا صنعت الاشارة الى ان اثبات ذا موصولة
مبنى على الاحتمال وليس بثبوته يحكم بجواز الحكم بزيادته فان قلت فما وجه
رفع الخبر قلت جعل صنعت خبرا بحذف العائد الى المبتدا، وان كان
قليلا وانما قال فيما اذا صنعت احترازا عن مثل ما اذا كان الرفع فيه
لازما وجعل الشارح الرفع مصدرا مرفوعا بمعنى المرفوع ولك ان تجعل
فعلا مجهولا قوله ما كان اى اسم كان الظاهر اى اسماء كان
يقال كان هذه يحمل التمام والنقصان والصيرورة والزيادة ولا يخفى
ان الثالث اليس ومن اسماء الافعال ان لا يكون لها اعراب
كالماضى والامر وقيل هى مرفوعة المحل بالابتداء فهو مبتدا فاعله سد
مسد الخبر كما في قولنا افايم زيد وهذا هو الذى اختاره المصرف في الايضاح
المفصل وان فانه بيان المبتدا في هذا الكتاب وقيل هى مصادر
منصوبة بافعال محذوفة وبنا في تقدير الفعل كونها اسم فعل قوله
مثل رويد زيدا اى امهله مثال لما هو بمعنى الامر ولما هو بمعنى المتعدى
بكونها هيهات مثالا لما هو بمعنى الماضى او اللازم او لما هو اسم فعل
او غير فعل وغير اسم فعل ولما هو اسم فعل فقط او لما هو استعمل في معناه
الاصلى ولما لم يستعمل فيه قط ورويدا تصغير مخفف الارواد بمعنى الرفق
واما تصغير رود بالضم عدى الى المفعول لتضمن معنى الامهال او جعله
بمعناه قوله الفج في الحاشية الفج الخالص وفي القاموس الفج بالضم
الخالص من اللوم قوله وفعال بمعنى الامر المتعدى من الثلاثى يعنى من الثلاثى
صيغة الامر بتقدير المتعدى وتقدير المكان اعرف ويصح ان يكون

حالا من ضمير ممنعي الامراى كائنا من التلافي ولا يخفى ان يكون الله فيال
لا يقتضي ان يجئ من كل لفظ في كلام العرب بل يقتضي ان لا يجب
التوقف في اخذه على السماع فلك ان تأخذ فعال من كل فعل وان
لم يسمعه من العرب فكون فعال قياسا يقتضي ان يصح لك ان
تأخذ قوام من قام وان لم يجئ فلانيا في كونه قياسا عدم قوام بمعنى قم
على انه يصح ان يكون المراد بكونه قياسا ان بناءه على الكسر قياسا ان
غير متوقفين على السماع **قوله** الا نادر اهو قرقار بمعنى صوت
من التصويت وعرعار اى تل عبوا ايها الصبيان بالعرعرة وهي لعبة
لهم قال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت
الصبيان قيل فيه ان الحكاية لا تغير فلو كانا صوتين لقيل قار قار
وعار عار وفيه ان معناه انه امر بحكاية صوت الرعد وحكاية
صوت الصبيان في مقام اللعب بهذه اللعبة واعلم ان قوله
فاتفقوا على انه لم يأت الا نادر امعناه ان اسم الفعل بمعنى
الامر لم يأخذ من الرباعي الا نادر لا ان فعال بمعنى الامر لم يأت الا
نادر الا ان فعال بمعنى الامر لم يأت من الرباعي وما ذكره من قرقار
وعرعار ليس بفعال كما لا يخفى **قوله** ولم يقم لي الى الآن دليل قاطع
على تعريفه وقال ان من كان مذهبه ان جمع او زان فعال امرا او
صفة او مصدرا او علما مؤنثة فاذا سمي بها مذكر وجب عدم انصرافها
ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على تزددهم في كونها مؤنثة
قوله وحال كونه صفة لمؤنث لم يجئ فعال صفة في المذكر وجميعها
يستعمل من دون موصوف وهي اما لازمة للنداء سماعا نحو يا فساق
واما غير لازمة له وهي على ضربين احدهما ما صار علما جنسيا بالغلبة كجبار
للمنية وهي في الاصل لكل ملحد اى بجذب ثم اختص بالغلبة لجنس المنايا

وكون بناءه صح

المنايا والضرب اللاني ما بقي على وصفيتها نحو فطاط اى قاطعة كافية **قوله**
كيف والاصل في كل معدول عن شئ ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك
الشئ منه يرد عليه ان ثلث عدل عن ثلثة ثلثة ليست بنامها اسما
بل لفظا مركبا من اسمين وخرج عن المركب الى الاسمية الا ان يقال
المراد ان الاصل ان لا يخرج عن نوع اصله او عن نوع بالتمام منه اصله
قوله علما للاعيان مؤنثا حال من ضمير منبي وقوله منبي معرب مستغن
عن التقييد بجعل ضميره الى الفعال المقيد فلا يحتاج الى ما قيل العامل فيه
ما يستفاد من قوله معرب ومبني اى مختلف فيه والا لاجتمع على
معمول واحد عاملان او اضمر الى حذف معمول احدهما كما عرف
في باب التنازع **قوله** مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه اه فان قلت
الاظهر انه احتراز عن فطام اذا سمي به مذكرا فانه ليس علما مؤنثا قلت
هو علم مؤنث لان الزائد على الثلثة لا يخرج بتسميته مذكرا عن البائيت
بقي ان الاظهر انه احتراز عن فعال اذا جعل علما لمذكر ولا يخفى ان بناء
فعال علما مؤنثا للاعيان ينتقض بذئاب اذا جعل علما لمؤنث
فانه لا ينبغي انفاقا الا ان يقال المراد بكونه علما كونه علما في اصل وضعه
من غير نقل وحينئذ كلام الشارح ايضا ان قيد مؤنثا ليس للاحتراز
فتأمل **قوله** كفطام وغلاب هما علما امرأة **قوله** فاكثرهم لو اقتصر
المجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون
باعراب الكل فمعنى قول المصنف فبنيم كلهم الا ما في اخره راء فانه ليس بمعرب
في تميم كلهم بل عند اقلهم وجه الاكثرين ان الراء اه هذا وجه بديع ذكره
الفاضل الهندي واوضحه الشارح والمشهور في كتبهم وجه آخر وهو ان
الامالة في ذوات الراء مستحسنة والمصحح له كسرها فالتزم **قوله** اعلم
ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان بنى على لفظ العرب **قوله** اما

وثلثة ثلثة صح

لزجر او دعاء او غير ذلك من تسكين البهيمة او حملها على الشرب
او اناخته كما اذا قلت نخ لاناخة البعير قوله لانتفاء انه كتب فيها
فهي داخلة في قوله او وقع غير مركب قوله والمراد بالاصوات ههنا
ما كانت بائنة على ما هي عليها من غير نقلها على سبيل الحكاية قال الفاضل
الهندي لانه ح اسم للصوت وبه يشعر قوله وهي بهذا الاعتبار
ليست باسماء وله وجه ثان ذكره الفاضل وهو انه لا تفاوت ح
بين القسمين فيقال قال زيد نخ ويقال قال زيد غاق فيصير
القسمان قسما واحدا وفي الوجه الاول نظر لان المقصود من
الصوت اختصاره بذاته انما يحكم على الحصاة وليطلب منه ما هو
الغرض من صدوره نخ كما هو في الالفاظ وعلى كل تقدير فهو صوت
وليس باسم لا يقال يراد انه اسم حكما وفي احكام الاسماء يغير الاسم
حقيقة او حكما لانا نقول الاصوات مطلقا اسماء حكمية ولذا
عد قسمان من الاسم المبني وكذا في الثاني لانه لا يلزم من عدم انقسامه
الى قسمين بهذا الاعتبار ان لا يكون الاصوات معتبرة مطلقا بحيث
لا يخرج عنها بهذا الاعتبار ويكون انقسامه بغير هذا الاعتبار والحق
ان المراد بالاصوات وكذا اكل قسم من اقسام المبني ما يشمل المراد به
نفسه والمستعمل لما هو الغرض منه والا لكان بيان المبنيات في الكتب
النحوية قاصرا او تعريف الاصوات ليشمل كلها باعتبار الحكاية بها لانه
يصدق على الجمع حكي به صوت قوله او صوت به للبهائم قوله يعني
على الاولى ان لا يجعل ذكر البهائم للتمثيل حتى يشمل الطيور وغيرها بان
يجعل التعبير للتمثيل ليشمل دواعي اخرى للتصويت به من قضاء التعجب
او تسكين ترجع او تخفيف تحسر فيشمل القسم الاول ايضا بتكلف
واحد لا بد منه لغير دخول هذا القسم واما ما وجهه به الشارح افتضاء

افتضاء للفاضل الهندي فهو على ما نرى فدع ما كدر وخذ ما صفا قوله
قيل ذلك لانه لما كان هذا القسمان اه قائله الفاضل الهندي وكانه
اراد ان المتعلق بالغير كما في تصويت البهائم فان الصوت
يبقى الى البهيمة وكما في حكاية الصوت فانه لاسماع الغير ذلك
الصوت اقرب من المركب مع الغير لانه لتفهيم الغير لا محالة وما لم
يتعلق بالغير كوى للتعجب فانه يتلفظ به بمقتضى الطبع من غير نظر
الى الغير في غاية البعد من المركب مع الغير فاذا لم يكن ما هو اقرب
الى الغير موبا فما هو ابعد منه بطريق الاولى ان لا يكون موبا وفيه
ان من الاعراب لا يوجب اولوية الحاقها بالمبني لجواز سقوطها
عن درجة الاعتبار بحيث لا يكون ملحقة بالاسماء المبنية ايضا
قوله المركبات اى المركبات المعدودة من المبنيات ليشير بعبارته
هذه بانه جعل اللام للعهد فحمل كل اسم عليها مما لا يصح التعريف لتوقفها
على صحة الحمل وجعلها بتقدير هذا باب المركبات وجعلها تعريفا للحد
اى المركب كل اسم لا يلايم جعل التعريف في اخوانه للمذكورات على
ما هو ظاهر كلام المصنف وبيان الشارح وجعل اللام للجنس ومطلقه
للجمعية لا يلايم جعل نظائرها معهودات فهذه العبارة داعية
الى حمل المذكورات على الاجناس لا للمعهودات قوله كل اسم
صرح بجنس المركبات ولم يعبر عنه بما هو اعم اعتمادا على تعينه بالقرينة
كما في اخوانه لان القرينة تخصصه بالاسم المبني لانه في قسم الاسم المبني
والمركب المحدود وهنا اعم من الاسم المبني الا يرى ان بعلبك هو مركب
وبهذا اسقط ما ذكره الكرخي مع انه ساقط في نفسه من ان قوله اسم
غير محتاج اليه كما في سائر الحدود المتقدمة لانه في قسم الاسماء على
ان ايهام قولنا كل ما هو من كلمتين عدم صحة جعلها قسما من الاسم يدعوا

الى التصريح بقول كل اسم قائل بقى انه لا يصح وصف المركبات
بالمعدودة من المبنيات الا ان يراد بالمعدود من المبنى اعم من المعدود
بنفسه او بجزئه فافهم **قوله** من كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين
او ما وجد من هذه الاقسام التركيب من اسمين حقيقة نحو بعلبك
او حكما كسيبويه ومن اسم وفعل نحو بخت نصر فانه مركب
من بخت بالضم وهو معرب بوخته بمعنى الابن وجد عند ضم
اسمه نصر فنسب اليه حرب بيت المقدس على ما فى القاموس
ونصر ماض التفعيل **قوله** وليس بينهما نسبة لانه فى الحال ولا قبل
التركيب رد لبيان الرضى حيث قال اى ليس بينهما نسبة
قبل العلمية ووجه الرد انه عدول عن عموم العبارة بلا داع لكنه
ليس بذاك لان الاسم مستغن عن الوصف والتقييد بانتفاء
النسبة فى الحال فلا حاجة الى التقييد بانتفاء النسبة قبل الاسمية
محمله على العموم يوجب اعتبار ما لا يحتاج اليه فى التعريف نعم قوله
قبل التركيب احسن من قوله قبل العلمية لشموله خمسة عشر **قوله**
ولا يخفى انه بهذا القيد نحو خمسة عشر اراد نحو خمسة عشر الثانى منه
حرف جر كما فى مسبب فالاولى ان يقال فى التعليل لان بين جزئيه
قبل التركيب مثل نسبة العطف وبهذا اندفع ما يمكن ان يقال تعليل
النسبة على وجه يخرج خمسة عشر ليس بمتعذر ولا متعسر على ما يستفاد
من كلام الامكان تعيينه بنسبة غير العطف لكن يرد ان ما ذكره
بقوله والاحسن ليس الا تعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه
النسبة فلم يكن من الصعوبة بشئ تعينه بما ذكره الفاضل الهندى
حيث قال اى للنسبة اسناد ولا اضافة ولا عمل ولا افادة مغنى
فيخرج نحو تأبط شرا وعبد الله والنجم وبزيد ليس على وجه يخرج نحو خمسة

خمسة عشر **قوله** والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة
يرد عليه انه لو كان هيئة خمسة عشر موضوعة لبيان معنى العطف فالنسبة
مفهومة من ظاهر الهيئة والا فلا يفهم النسبة لا من ظاهر الهيئة ولا من
باطنها فلا حاصل لهذا التوجيه فضلا عن ان يكون احسن من كل وجه
وجيه والجواب ان هيئة خمسة عشر لا تدل على نسبة بين خمسة عشر
بل بين عشر وما نسب الى خمسة مثلا ويلزم من ذلك نسبة بين
خمسة بالعطف على ان خمسة عشر كبعلبك مركب من خمسة عشر
تركيب الحروف لتحصيل الاسم الا ان الفرق بينهما ان خمسة عشر
ينوب مناب خمسة وعشر فبهذا الاعتبار جعل متضمنا بمعنى الحرف
وجعل مبنيا لهذه المناسبة بالحرف بخلاف بعلبك هذا هو التحقيق
الذى ذكر وبهذا يظهر جعل خمسة عشر من الاسم بلا تسامح فاغتنمه
وان كان مخالفا بما هو المشهور بين الجمهور فان الحق بعد ظهوره
كل الظهور احق من غيره وان كان ثابتا على صفحات السنين
والشهور **قوله** وانما اوردنا لين ليعلم ان البناء لم يجعل مدار البناء
كون الجزئين عددين حتى ينبه ان صيغة الفاعل المشتق من
العدد فى حكم بنى على تضمن معنى الحرف وان لم يكن شيئا من جزئيه
عدد نحو بيت بيت فالاولى ان يقال اورد نا لين احدهما
لتضمن الحرف فى نفس التركيب والآخر لتضمنه فى اصله **قوله** وجوابه
ان المراد بصيغة اه حاصل الجواب ان المراد بتضمن الثانى حرفا
اعم من تضمن الثانى فى الحال او فى الاصل فحادى عشر فى الاصل احد
عشر الا انه غير الاحد الى الحادى فمعنى العطف وان لم يوجد فى
المغير اليه لكنه موجود فى المغير عنه والاولى ان معنى العطف موجود
فى حادى عشر لكن العشرة معطوف على احد لتضمنه الحادى لا على

الحادى اذ المنع على ذات له الواحد والعشرة وفى كلام الرضى الذى
هو اصل الجواب الذى ذكره الشارح بعد تنقيحه واختصاره ما يدل
على ما ذكرناه حيث قال عطف الثانى لفظا على تلك الصورة
يعنى الحادى الذى عبر اليه الاحد وهو معطوف من حيث المعنى على عدد
المثنى ذلك الفاعل منه فهو عدد ومعطوف على عدد ولا تعدد
ولا عدد هنا متعدد لاستحالتهما كما بينا لكن المعطوف اليه فى الحقيقة
مدلول المعطوف ظاهرا هذا عبارته **قوله** والاعراب الثانى فيه
مسامحة والمعنى اجرى الاعراب على الثانى فالمعرب باعراب الجارى
على المركب هو مجموع المركب لا الجزء الثانى وقول الشارح ان لم يكن
قبل التركيب مبنيا تقييد للحكم بوافق ما هو الاشهر والا فقد
نقل الرضى جواز اعراب الجزء الثانى المبنى بعد التركيب كما هو ظاهر
عبارته المصرح بها هذا المقام وفى بحث غير منصرف والاولى ان كان
قابلا للاعراب لكان قوله ان لم يكن مبنيا قبل التركيب لان
كل اسم مبنى قبل التركيب **قوله** فى الافصح اى اعراب الثانى
مع منع الصرف وبناء الاول انما هو افصح اللغات تكلف فى
عبارة المصنف لكنه اللفائدة والا فالافصح عنها ليس الا ترجيح بناء الاول
واعراب الثانى على غيره لا ترجيح بناء الاول ومنع صرف الثانى على
غيره ونوجيه ما ذكره جعل قوله بعلتك تقييد الثانى لا تمثيل فتجب
قوله جمع كناية وهى فى اللغة وفى الاصطلاح فى القاموس كنى به
عن ذلك يكنى ويكنو الكناية تكلم بما يستدل به عليه وان تتكلم
بشئ وتريد غيره او بلفظ يحاذيه جانبا حقيقة ومجاز **قوله** ولا كل ما
كنى به اكثر منه معرب كهن كناية عن الفرج او عن القبيح الذى يستهجن
ذكره وفلان وفلانة وكنية منه ليس من هذا الباب كضمائر الغائب ومن

ومن وما **قوله** ولا كل بعض لا فرق بينه وبين كل ما يكنى به والصواب
ولا بعضى بهم وكان السهو من الناسخ **قوله** ولذلك لم يقل بعض
الكنايات بقى انه ما وجه الاصطلاح فى الكنايات دون الظروف
قوله لكونها موضوعة وضع الحروف اى وضعت ثنائية وسمى
هذا الاسم اسما ناقصا فى القاموس كم اسم ناقص مبنى على السكون
او مؤلفة من كاف التشبيه وما فصرت واسكنت وهى للاستفهام
وتنصب ما بعده تمييزا او للخبر وتخفض ما بعده كرب وقد يتبع
تقول كم رجل كريم اباؤه وقد يلوح من كلامه وجه لبناء الاستفهام
واخر لبناء الخبرية فتأمل **قوله** وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا
نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره اما مجرور عطف
على يوم السبت او مرفوع عطف على نحو فانه يجئ بمعنى كيت كيت
ايضا فى القاموس كيت وكيت وبكسر آخرهما اى كذا وكذا او الناء
فيهما باء فى الاصل هذا وتفصيله انهما فى الاصل كيته وزنه على وزن
المرة حذف اللام ابدل عنها تاء التأنيث كما نيت ومن العرب
من يستعملها على الاصل والوقف عليها بالهاء ولا يكونان الا
مفتوحين كذا فى الرضى وبين جواز بنائهما على الضم ايضا ولزوم
استعمالها مكررتين بواو العطف **قوله** وانما بنيا لان كل
واحد منهما اه لا يخفى انه هذا الوجه لا يصير مبنى من فسى المبنى لامن
مشابه المبنى الاصل ولا ما وقع غير مركب وله نظائر يرد عليك
واحد ابعد واحد فلا تغفل **قوله** فرتبته فى البناء منحطة عن اخواتها
لانها فى الاصل معرب والكسرة فيه اعراب والنون تنوين جعل التنوين
بمنزلة لام الكلمة فصار كانه مبنى على السكون ويجب ان لا يقول المصر
بتبنائه **قوله** لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما اى حكما بلا وجه

ولا جهة فان قلت جعله كالوسط ايضا تحكم قلت الوسط لا يساوى
الشئ من الطرفين فى كونه ظرفا وتمييزا عنهما بكونه وسطا فلا تحكم فلا حاجة
فى اخراجه عن التحكم الى ما قال الفاضل الهندى انه اكثر الى ما ذكره ان السائل
فى الاغلب لا يعرف القلة والكثرة فحملها على الدرجة الوسطى اولى
والاوجه ان يقال ينصب مميز كم الاستفهامية لانه جعل مميز كم الخبرية
كالطرفين دفعا للتحكم فلو جعل مميز كم الاستفهامية مثلها او مثل احدهما
لالتبس بكم الخبرية فجعل كالوسط تمييزا وكم بعكس لان كم الخبرية متقدمة
على الاستفهامية لكون الاستفهام فرع الخبر فجعل كالطرفين لان الطرف
مقدم على الوسط **قوله** لكن جوزه الزمخشرى ان يكون كم هذا رد
لقول الرضى ولا دليل على جوازه كما بينه فى كتب الفن بانه
دل عليه كلام الزمخشرى فى نصبه الآتية ومما يرد ما ذكره من قبل
هذا الكلام انه يجوز خفض مميز كم الاستفهامية المجرورة بحرف الجر
نحو على كم جذع يعنى بنيك وبكم رجل مررت والمجوز قصد التطابق
كم ومميزه جرا والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه كما فى
الخبرية وعند النحاة هو مجرور من مقدرة وبجواز اضمارها قصد التطابق
هذا وبهذا اعرف وجه صحة قوله وكم الاستفهامية مميزها منصوب
مفرد من غير استثناء بكم رجل مررت لانه داخل فى قوله يدخل من فيهما
قوله والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير هذا مما ذكره الفاضل الهندى
ان الخبرية نقيضها رب التى لانشاء التقليل لانه تطوير المشافهة بلا فائدة
وينبغى ان يعلم ان كون كم لانشاء التكثير وكون رب لانشاء
التقليل لا يخرجان كلا منهما فيه احدهما عن الخبرية لان الانشاء راجع
الى استكثار المتكلم واستقلاله متعلق الحكم الخبرى **قوله** ولو قال و
كلتاهما اه نعم ما فعل او فى تذكير كلاهما لان تأنيث كم كما شاع فى

التنبيه

فى التنبيه والظاهر فيه التذكير **قوله** اى كل واحد منهما اشار الى وجه افراد
الخبر من وجهين ان كلا مفرد اللفظ ومنها وجه لطيف قد خفى للفطن
وهو انه نبه ان كليهما واحد بالذات والتعدد اعتبارى وذكر كلا منهما
يكلف اعتبار التعدد ليتأتى بهم تخصيص اعتبار الاعراب باحد اعتباريكم **قوله** فكل ما بعده فعل او شبهه اى شبه فعل نبه على ان المراد بالفعل
ما يعمه وشبهه ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب **قوله**
او متعلق ضميره النسخة الصحيحة غير مشتغل عنه فهو يعم المشتمل بالضمير والمتعلق
وفى بعضها بضميره وهو قاصر لا يشمل الا بزيادة او متعلقه واعلم
ان المشتغل عن الشئ يبادر منه الصالح للاشتغال به المعوض عنه
بالاشتغال بغيره فليس جارك فى كم جارك مشتغلا عن كم بضميره فلذا
اعترض الرضى على قوله فان كان بعده فعل غير مشتغل عنه بانه
منتقض بقولك كم جاءك ولا يخفى عليك ان المتبادر من غير
المشتغل عن الشئ ايضا المشتغل به وان كان بحسب المفهوم
اعم منه ومن غير الصالح للاشتغال به فلا انتقاض نظرا الى المعنى المتبادر
نعم الاوضح الاخصر كان بعده فعل مشتغل به **قوله** وعمله لا يكون
الا بحسب المميز اشار به الى دفع ما اعترض به الرضى انه ينتقض بكم
يوم ضربت لانه ليس منصوبا على حسب اقتضاء فعل بعده فانه
يقتضى منصوبا كثيرة وليس نصبه الا على الظرفية فاجاب الشارح
بان اقتضاءه لكم يوما ليس الا بالظرفية ومالك اقتضاء للمميز **قوله** نحو
كم رجلا ضربته فى المفعول به فان الرضى وليس بمعروف انتصابها
الا مفعولا بها او ظرفا او مصدرا او خبر كان او مفعولا ثانيا لباب
ظن نحو كم ظننت مالك **قوله** وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان
يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل فى قاعدة النصب مثل كم رجلا ضربته

قولك ص

اجاز الفاضل الهندي جعله داخلا في قوله والا فمرفوع اي يجوز رفعه
وحمل قوله منصوب على وجوب النصب ويرده ما ذكره الرضي ان كم
رجلا ضربت يجوز رفعه لكنه ضعيف **قوله** وكل ما قبله لم يفصل وكل ما له
مضاف او حرف جر مع انه اخصر واوضح لبنيه على جواز تقدم المضاف
والجار عليها مع اقتضائها صدر الكلام **قوله** نحو من ابوك تنظير لامثال
وينتقض تلك القاعدة بكم رجل صحبت فانه يتعين هناك كم
للخبرية لان النكرة لا يكون مبتدا للمعرفة بالاتفاق فيما عدا مثل
من ابوك ومررت برجل افضل منه ابوه كما مر **قوله** فكم هنا منصوب
المحل اذ لا يكفه اذكره الرضي وهو غير مرضي لان المرفوع محلا ليس كم
بل الجملة الظرفية وهي النائبة عن الخبر **قوله** اي مثل كم في تاتي الوجوه
الاربعة الاعرابية جعل المشار اليه بذلك قوله فكل ما بعده ولك
ان يجعل ان المشار اليه من قوله ولها صدر الكلام الى هنا ولما لم يخص
الوجوه الاربعة في كل اسم استفهام وشرط اوله الشارح بان
المراد انه تاتي تلك الوجوه في جميع الاسماء وجعل غيره التاويل
في التشبيه فقال معنى قوله وكذلك ان مثله كم في بعض تلك
الوجوه او جميعها اسماء الشرط والاستفهام ولا يخفى ان في قوله وكذلك
اسماء الاستفهام والشرط خزازة لانه لا يدل مراد جميع اسماء الشرط
وباقي اسماء الاستفهام **قوله** واذا كانت نائبة طيبين فكذلك
تاتي فيها تلك الوجوه الثلثة واذا كان اسم الشرط مبتدا فعلى
اربعة مذاهب خبره اما الشرط او الجزاء او الشرط فقط وهذا ان ظاهر
بيان المعرفة فهم او الجزاء فقط او اسم الشرط مبتدا لا خبر **قوله**
وفي بعضها وفي مثل تمييز كم عمة ويؤيده قوله وقد يحذف باضمار
التمييز ولو لا ذكر التمييز هنا لكان الظاهر وقد يحذف المميز **قوله** اي ما

هو تمييز باعتبار بعض الوجوه والا ظهر ان المراد ما هو تمييز بحسب الظاهر
فان قلت فليكن الاوجه الثلثة في تمييز ما هذا التركيب ذكر التمييز نصبا
وجرا وحذفه فلا حاجة الى حمل التمييز على التمييز في بعض الاوجه قلت يلزم
ان يكون الوجوه اربعة ذكره منصبا وجرا وحذفه كذلك فلا يحسن
جعلها ثلثة **قوله** فكان اللائق تاخيره عن قوله وقد يحذف في مثل
كم مالك وكم ضربت لبافة تاخير الفرع عن الاصل فعلى الوجيه مع التحمل
في التمييز يحمله على التمييز في بعض الوجوه فان حسن الترتيب فالاولى
ان يقال المراد بالاوجه الثلثة نصب عمة وجرها مع الافراد
وجرها مع الجمعية والمراد بقوله وقد يحذف انه قد يحذف مثل تمييز كم
عمة لك يا جرير وخالة فانه الذي سبق آنفا فيكون اشارة
الى ثلثة اوجه آخر باعتبار المميز المحذوف ويكون نحو كم مالك ضربت
تنظيرا لحذف هذا المميز وتبيها لاحتمال المحذوف بان يكون المحذوف
المصدر كما في كم ضربت او مقدرا كما في كم مالك قائل **قوله**
فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا يعني حذف لان اللام يغني غناءه ههنا
فيكون ذكره ذكرا لما لا وجه اليه ولك ان تقول حذف
ازالة لابهام كون بعض الظروف اسما كاسماء الاشارة **قوله** ها
اي ظرف جعل ها بمعنى الظرف ولك ان تبقيه على عمومه اشارة
الى ان من الظروف في باب المبني ما قطع عن الاضافة من كل
وجه حتى لم يبق اثر من الاضافة كما في ما عوض عن الاضافة اليه
بتي فانه حين لا قطع فيدخل في الظروف ما اجرى مجراه **قوله** لان
غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه لان غاية الكلام في
كل اسم بني يجب ان يكون المنسوب اليه او غاية الكلام فيما قصد
اضافته يجب ان يكون المضاف اليه **قوله** فلما حذف صرن

غايات اى لما حذف بلا عوض صرن غايات واما ما عوض فيه
عن المضاف اليه كقبل وبعض واذ فالغاية هو المضاف اليه بعد
لانه لوجود العوض كانه مذكور او الغاية العوض وشبهها بالحرف
فى الاحتياج الى المضاف اليه من غير مانع اعتبار الشبه المذكور لا اضافة
المرجحة بجانب الاعراب بخلاف حال الاضافة فان للاضافة
فيه معارضا وليس فى المضاف الى الجملة ظهور الاضافة بعدم ظهور
اثرها فى المضاف اليه بل لعدم ظهور المضاف اليه هو فى الحقيقة
مضمون الجملة ومآلها **قوله** من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة
وهى على ما ضبطه الرضى مع ما ذكره امام واسفل ودون واول
ومن على ومن علو على وزن مرفق **قوله** ودون ما هو مضموم الاول وقوله
ولا ينقاس عليها ما بمعناها يريد فضلا عما ليس بمعناها **قوله** فباغ
اى سهل مدخله كذا فى القاموس **قوله** اكاد اغض من باب علم او فتح
على ما فى القاموس **قوله** لشبهها بغير فى كثرة الاستعمال وعدم تعرفها
بالاضافة الاعجب ان يقال لان حسب بمعنى لاغير والغفلة عن
هذا الوجه اعجب وليت شعرى انه لم يجعل حسب مناسبا للغايات
فى الابهام لانه لابهامه لا تتعرف كغير **قوله** ومنها اذا الحكم ببنائه
استدلالا من غير شاهد الاستعمال ينقاس فى الحكم ببنائها على ما يشاركها
فى موجب البناء بخلاف متى واين واى وكيف فان عدم التنوين
فيها شاهد البناء والعامل فى الظروف لتضمنه معنى الشرط سوى اذا
هو الشرط عند الاكثرين وفى اذا الجزاء عند الاكثرين والرضى رجح
قولهم فيما سوى اذا واختار التفصيل فى اذا بانه اذا قصد به معنى
الشرط فالقول قولهم وان جرد لمعنى الظرفية فالعامل ما هو فى موضع
الجزاء **قوله** وفيها اى فى اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة اخرى

على اخرى لكن فرق بين تضمن اذا وسائر اسماء الشرط من متى ونظائرها
فانه اذا غير راسخة فى معنى الشرط ولا عراقة لها فيه ولذا اجاز جزاؤها الاسمية
بغير فاء كقوله ولو اذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله والذين اذا اصابهم
البغى هم ينتصرون ويجئ جعلها الشرطية اسمية على سبيل الشذوذ نحو قوله
اذ الحصم الذى مائل الراس انكب ولا يعمل فى المضارع بعدها والمصر
اشار الى ضعف معنى الشرط فيها بقوله وانكب فيها معنى الشرط فافهم **قوله**
ولذلك اى ولكون معنى الشرط فيها الاولى ان يراد بقوله ولذلك
ولكون معنى الشرط فيها غير قوية كما نبه عليه بقوله وفيها معنى الشرط اخيرا بعد
الفعل ولم يجب كما فى متى واخواتها والذى يستفاد من الرضى ان
مجئ الكلام بعدها شاذ نبهناك عليه **قوله** من فجئته فجاءة بالضم والمد
يعنى من حد سمع ومنع وانما قيد الفجاءة بالضم والمد لان الفجاءة كالفرية
مصدر فجأه من الحدين بمعنى اخذه بغتة **قوله** والمراد بلزوم المبتدا
غلبته وقوعه بعدها هذا البعد وحاصل لزوم المبتدا فى غير الباب
على سبيل التفسير **قوله** وهو له زمان وقوف السيف او مكانه بمحمول
فيه لفاجاني لا مفعول به والا لم يبن اذ ظرفية وقد يبنى انه قال
الرضى انه لم ير على اذ المجردة عن معنى الظرفية ولا يبنى ان يتوهم
انه اراد ان عدم بنائها ظرفية لا يصح فى المقام لانها عدت
من الظروف المبنية فلا بد له من الظرفية لان مذ ومنذ عدا منه مع
انهما مبتدأن عند الجمهور **قوله** وقد يجئ للمستقبل لقوله تع فسوف يعلمون
اذ الاغلال فى اعناقهم وذلك لتنزيل المستقبل منزلة الماضى لكونه
من اخبار من عنده المستقبل كالماضى فتامل وايضا يمكن منع
كونه فى الاية للمستقبل لجواز ان يكون لمطلق الوقت كانه قيل فسوف
يعلمون زمان الاغلال فى اعناقهم فهم كونه مستقبلا بقرينة فسوف

وقد يجئ للمفاجاة نحو خرجت فاذا زيد قايم في الرضي والاغلب
مجئ اذ في جواب بينا واذا في جواب بينا ولا يجئ بعد اذا المفاجاة
الا الفعل الماضي وبعد اذا المفاجاة الا الاسمية وقد يجئ اذ للمفاجاة في
غير جواب بينا وبينما نحو فوالله كنت واقفا اذ جائني عمرو وفي اللباب
وهما يعني اذ واذا مكانيتين للمفاجاة وتختص الاولى بالفعلية والثانية
بالاسمية ايقاعا للمخالفة بينها وبين الزمانية **وله** اي حال كونهما لاستفهام
وشرطا كانه جعل استفهاما حالا منهما مسامحة بتقدير ذا في استفهام
لان الاستفهام معناهما والاظهر ان المصرح عليه ظرفا يدل عليه قوله ومتى
للزمان فيهما **وله** وقد جاء اني زيد بمعنى كيف واني للفعال بمعنى متى
قال الرضي يجئ اني بمعنى كيف نحو اني تؤفكون ويجئ بمعنى متى واول
قوله اني شئتم على الاوجه الثلثة ولا يجئ بمعنى متى وكيف الا بعد
فعل **وله** والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما يتبادر من
هذه العبارة ان يجئ كسرهما كمجئ فتحهما وليس كذلك قال الرضي
وكسر همزته لغة بلعم وقال الاندلسي وكسر نونه لغة هذا وقد اختلف
في اصله فقيل هو ابن زيد فيه باء واوغم الباء في الباء واليه جرى
اهل اللغة حيث ذكروه في باب النون وقيل اصله اي اضيف
الى او ان حذف منه الياء والهمزة واوغم الباء في الباء وقيل اصله
اي آن حذف منه الهمزة وزيفه الرضي بانه لم يجئ الان خاليا عن
اللام ولم يجئ اي مضافا الى المفرد المعرفة وزيف الاول بان
ابن للمكان واياان للزمان **وله** بمعنى اول المدة يعني مذ ومنذ
اول المدة وانما يختص باول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما بقرينة
سبق ذلك الفعل فلا يرد انه ينبغي ان يقول بمعنى اول زمان الفعل
المتقدم ولا يخفى في دفعه الى ان اللام للعهد او عوض عن المضاف اليه

المضاف اليه اي مدة ذلك الفعل ولا يخفى تغيير قوله اول المدة باول مدة
زمان الفعل المتقدم وليس مراد المصنف **وله** اي اول زمان رؤيته
الضمير كضميره رؤيته وليس فاعلا فلا يتجه ان الظاهر اول زمان عدم
رؤيتي كما نبهوا عليه **وله** المفرد اي الاسم المفرد للمثنى والمجموع لو اريد بالمفرد
ما يقابل المثنى والمجموع لم يعلم انه يصح ما رأيته مذ ثلثة ايام اذ الثلثة
مفرد بهذا المعنى بلا شبهة فينبغي ان يراد بالمفرد الواحد كما في قوله
فيما سيأتي ونقول في المفرد من المتعدد اي يقع بعدهما الزمان
الواحد المعتبر وحدته الغير المقصود تعدده **وله** او حكما نحو ما رأيته مذ
يومان اللذان صاحبتهما فيهما دفع لما نبهوا عليه من كلام الرضي انه لا يخص
ما بينهما بالمفرد بل قد يكون المثنى بتأويل المفرد بما هو اعم من المفرد حقيقة او
حكما وقد اخذ هذا التأويل من تقييده المجئ مثنى بقوله اذا لم يكن المقصود
عددا وقد اخذ هذا التأويل ولم ينصرف الهندي في المفرد وجعل
المثال المذكور مما لم يلتفت اليه المصنف لقلته وقوله مادام لا ملاحظة
هذا ان اليومان اذا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة حتى الآن انه احتمل
بان وجه ملاحظة اليومين اذا واحدا بل واهم بانه بمجرد ملاحظة
هذين اليومين يصيران واحدا وليس كذلك فتقول هذان اليومان
لوحظ بعنوان زمان المصاحبة الا انه جئ بالمثنى ليتعين انه اي زمان
للمصاحبة **وله** لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة الاظهر ان يقول
يوم يقتضيه في قوة يوم الملاقاه **وله** اي الزمان الذي قصد بيانه
حال كونه ملتبسا بالعدد وجعل الباء في قوله بالعدد للمصاحبة وقطعه
عن المقصود الذي يطلب صلة الباء لما قاله الرضي من انه لو لم يؤول
بهذا لكان العبارة فيلبسها المقصود به العدد فلت المراد بالعدد
اسم العدد بقرينة جعله مقصودا به والكون مقصودا به شئ

اللفظ وانما سان المعنى كونه مقصودا واختار المقصود بالعدد على الوجود
ليشمل المثنى والمجموع والمفرد المقيد بالوحدة نحو مارأيته مذ يوم ومذ يومان
ومذ ايام لانها ليست اعدادا لكنها تفيد المقصود بالعدد من تعيين
الاحاد **قوله** وقد يقع بعدهما المصدر لايقال مايقع بعدهما احد
هذه الامور يتقدر بزمان مضاف بمعنى اول المدة فينبغي ان
يجعل من تتمة احواله والتفصيل بينهما ببيان المعنى الثاني لانا نقول
نحو مارأيته مذ سافر ان اريد زمان حدوث السفر فهو الاول
المدة واريد زمان السفر من اوله الى آخره فيه بمعنى جميع المدة اى جميع
مدة عدم رؤيته جميع زمان سفرك **قوله** او الفعل الاولى او الجملة
ليعلم ان الزمان المقدر مضاف الى الجملة لا الى مجرد الفعل كما توهمه
عبارته **قوله** او ان اى ماكتب على هذه الصورة اراد ان يجمع عبارته
ان مثقلة ومخففة فاول الكتابة باستعمالها فى لازم معناها اى كتب
على هذه الصورة لايخفى انه يوجب ان يقرار ماكتب على هذه
الصورة ولا يشك عاقل ان عبارة الكتاب ليس ذلك
فالحق ماقيل انه اكتفى عن تكرار الكتابة بتقييدها بالتشديد والتخفيف بالتشديد
فانه كثيرا مايفعله المصنفون **قوله** فيقدر زمان مضاف هو زمان
او مسافة او وقت او يوم او ليلة لوساعدهما القرينة فلهذا انكر
الزمان ولم يقل فيقدر الزمان المضاف **قوله** ويرد عليه انه يلزم ان
يكون المبتدا فى مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة يمكن دفع
الفساد الثاني بجعل مذ بمعنى جميع مدة زمان مارأيته فيه ويرد عليه
ايضا انه يلزم تاخير المبتدا فيما كان معرفتين فيما رأيته يوم الجمعة ويدفع
بما ذكر فى الجواب **قوله** لدى بالالف المقصورة وهو بمعنى عند فلا حاجة
للحكم ببنائها لمجرد موافقتها فى بعض الحروف بلدن مع عدم الموافقة

الموافقة فى المعنى او لدن بمعنى من عند متضمن لمعنى من فلذا بنى ولا يرد عدم
الجهة لبناء من لدن حولانه يكفي لجهة البناء كون لدن فى من لدن على
لفظ ما هو مبني على انه لا يوجب دخول من عليه عدم تضمنه لمعناه لجواز
ان يكون الدخول للتاكيد **قوله** ولدن بضم اللام فيها ثمانية لغات
لا يحتمل بيان الكتاب الا سبعة فامنها ما بقي منها من بيان الشارح من
لدن بكسر الدال الا ان يقال كانه اكتفى المصنف البيان بتقييد الدال
بالفتح والكسر معا ولم يكتف فى بيان لدن بضم الدال ايضا بالتقييد
بان يقيد الدال بحركات ثلثة معا لما يفوته التنبيه على اصالة
لدن بضم الدال ولا يخفى الاسبب ذكر لدن بفتح الدال مع لدن
بضم الدال وجمع لدن بضم اللام مع لدن بفتحها فقد فات شرح
الشارح الاسبب **قوله** وكلها بمعنى عند لدن بجميع لغاتها بمعنى من
عند ولدى بمعنى عند على ما فى الرضى وغيره **قوله** لايقال المال لدى زيد
اولدن زيد لم يعثر فى كلامهم على هذا فى لدن وانما ذكروه فى لدى وعندى
قوله وكذلك يحذف عنها وينبت هذا اذا كان نصب غدوة
قبل الحذف اما اذا كان الحذف قبله فيقال سقيته غدوة ونهابون التنوين
لانها تثبت تارة وتحذف تارة **قوله** من سحرة بضم السين وسكون الحاء
السحر الاعلى والسحر قبيل الصبح كذا فى القاموس **قوله** مقطوعا عن الاضافة
هذا يقتضي ذكره استدراك بعد ذكر الغايات **قوله** بدليل اعرابه مع
المضاف اليه الدليل غير محكم لجواز ان يكون ما قرئ منصوبا مفتوحا
بالبناء لان عوض جاء مفتوحا ومجيئه مكسورا او مفتوحا يبعده عن كونه
مقطوعا عن الاضافة لان نظائره لا يكون الا مضموما **قوله** المعرفة والنكرة
اى هذا باب بيان المعرفة والنكرة انى بهما معرفتين لانهما لكثرة ذكرهما
فيما سبق مفهومات وكان كثرة احتياج المباحث المتقدمة اليهما

واعية الى الفذ بهما على بيان المنصرف وغير المنصرف الا انه اخرهما لتوقف
معرفة بعض اقسام المعرفة على مباحث المبنى الى هذا المقام **قوله** بوضع
جزئى الوضع الجزئى ما لوحظ فيه الموضوع له الجزئى بعينه ويسمى وضعا خاصا
ايضا والوضع الكلى ما لوحظ فيه الموضوع له الكلى بنفسه او الموضوع له
بعنوان اعم كما يفان لوحظ كل مشار اليه بعنوان المشار اليه ووضع
له بعينه اسم الاشارة يسمى وضعا عاما ايضا فالاول وضع عام
لموضوع له عام والثانى وضع عام لموضوع له خاص **قوله** لشئ ملتبس
بعينه اى بذاته المتعينة فتعريفه بذاته المتعينة وهذا انما يتم لو جاء
العين بمعنى الذات المتعينة ولا يساعده اللغة اذ ما يناسب هذا
المقام من معانيه ذات الشئ او نفس الشئ كما فى قولهم جاء زيد
نفسه وجاء زيد بنفسه وحينئذ الباء زائدة على ما صرحوا به فيكون
المعنى المعرفة لشئ نفسه لا لامر متعلق وهو يتناول كل لفظ موضوع
اذ ما من موضوع لشئ الا وهو وضع لذلك الشئ نفسه لكن شاع فيما بينهم
تفسيره بعينه فى امثال هذا المقام بالمتعين فلا يبعد ان يكون
من معنى مواضعات الادب وان لم يصرحوا به **قوله** المعلومة للمتكلم
والمخاطب لا اعتداد بعلم المتكلم فى التعريف ولذلك يقال حضره المتكلم
التعريف الاشارة الى ما يعرفه المخاطب **قوله** دون بعينه يخرج به النكرة
يبقى بعد النكرة التى كانت علما نكرت بالتاويل وهو مما جعله الرضى
عين هذا التعريف فعدل عنه الى ما لا يحتمل المقام بيانه ولا يبعد ان
يقال اطلاق النكرة عليه بتجوز لما انه فى حكم النكرة ويعامل معاملتها
قوله واشار بترتيبها فى الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة تبع فى ذلك
الهندى وليس بذاك فان المبهمات منها ما لا يساوى واللام
والمضاف الى احدهما يساوى المعرف باللام ومنه ما يعرفه **قوله**

قوله فالوضع كلى والموضوع له جزئى شخصى كان ينبغى الاكتفاء بالجزئى لان
التحقيق ان الموضوع له جزئى اضافى فربما يكون كليا وما ينبغى ان يعلم
ان الموضوع الكلى للمفهوم للموضوع له الجزئى مما افاده بعض محققى المتاخرين
والقدماء لم يعتبروا عليه حتى المصرح منهم قوله لشئ بعينه لافادة شئ بعينه
وقال الواضع وضع المضمر مثلا لمفهوم كلى ليستعمل فى جزئى من جزئياته
وشرط ان لا يستعمل فى معلومه الكلى فمفهومه الكلى مهجور فى الاستعمال
واللام فى قوله لشئ ليس صلة الوضع بل غرضه والشارح لما راى امكان
تطبيق عبارته على ما هو الحق شرحه به تعليما لما هو حق به ولم يلتفت
الى ما قصده **قوله** به من حيث معلوميته ومعهوديته بتبادر منه لسابقى كلمة
المعهودية فى ذهن المتكلم والمخاطب والتحقيق ما عرفت فلا تغفل
وكن من المتذكرين **قوله** وليشكل تصوير العلم الشخصى بانه الذى تصور الذات
بعينه ووضع بازائه بلفظ انه فانه لم يقع تصوره لغيره لشخصه
فلا يمكن وضعه لغيره حتى تترتب فائدة الوضع العلمى وهو فهم الشخص
بعينه وليشكل بوضع الاباء الاعلام لابنائهم فى غيبة الابناء قيل
رد بهم وبوضع العلم للشخص مع انه تبدل شخصانه من اول عمره الى آخره
بوما ما فلم تصور مسمى علم شخصه حين وضع العلم للشخص فانه موضوع
له بشخصانه المتبدلة من اول عمره الى آخره فلا يمكن تصوره بخصوصه
الذى وضع اللفظ له بهذا الخصوص **قوله** فاعرفه باللام للعهدية
او الجنسية او الاستغراقية فيه ان اللام منحصرة فى اللام للعهدية والجنسية
والاستغراقية واللعهدية الذهنية من فروع الجنسية كما حققناه لك
فى اوائل الكتاب فتقسيمها الى الجنسية والاستغراقية تقسيم الشئ الى
نفسه وغيره وكذا الى العهدية والجنسية فى وجه **قوله** واللام فى لبس
من امارة امصيام فى امسفر بدل من اللام فى سفط ما ذكره فى قوله

ومن خواصه دخول اللام انه لو قال ودخول حرف التعريف لكان شاملا
للميم الا انه لم يذكر لعدم شهرته لانه اذا لم يكن حرف تعريف بل بدلا
منه فلا يشمل حرف التعريف ايضا كما لا يشمل الحروف المبدلة من اللام
في نحو لك الرحمن الصمد الرحيم الى غير ذلك **قوله** ولم يذكره لرجوعه
الى ذي اللام هو مذكور في المتون وكانه لم يكن في متنه او هناك
سهو كما يجب وكان اصله ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام
على ما في الهندي ووجه كونه في الاصل يا ايها الرجل خفي فالاظهر ما في الرضي
ومن لم يعده من النحويين فلكونه فرع المضمرات لان تعرفه لوقوعه
موقع كاف الخطاب **قوله** ولا يستلزم صحة الاضافة الى كل من الخمسة ولهذا جعل الهندي
المرجع الامور الاربعة وهو وان كان بعيدا عن اللفظ لكنه عار
عن التكلف في المعنى وكانه عبارة المتقدمين الذين لم يذكروا النداء
ولم يسبق على كلامهم هذه الا الاربعة فلما زاد المصنف اورد هذه
العبارة بعده اخل **قوله** ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف
اذا كان لفظ المثل او الغير او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم فوله
مستثنى من هذا الحكم جزاء اذا والشرطية خبر ان ولو قال المصدر ما عرف
باللام او النداء او الاضافة لكان اخصر واتم ولا يبعد ان يجعل
المضاف مصدرا متمما في سلك الاضافة معطوفا على اللام فيكون
في معنى وما عرف بالاضافة سعي **قوله** اسما كان هذا اسعى ثالث
للاسم اخص من العلم فله معان ثلثة مرتبة في العموم فد عرفها فاحفظها
قوله لانه ان صدر بالاب او الام اه هكذا في كتب النحو لكن قال
صاحب القاموس ابو القبايبة كغرابيبة لقب ابي اسحق اسمعيل
بن سويد لا كنية وهم الجوهري هذا فاحفظه فانه نافع **قوله** واحترز

واحترز عن المعارف كلها لو قال ما وضع بوضع واحد لشئ واحد بعينه
لكان اخصر واوضح **قوله** لئلا يخرج الاعلام المشتركة كما يقال فخرج
بقوله غير متناول غيره الاعلام المشتركة فقوله بوضع واحد لم يخرج
لئلا يخرج لانا نقول ليس المذكور في الحد عدم تناول المطلق بل المقيد فلا
يخرج به الاعلام المشتركة فافهم **قوله** اراد التنبيه على ترتيب اضافها
فيما يكون فيه هذا الترتيب يشعر بانه لا ترتيب فيما بين اضاف
المبهمات وسيصرح به وقد عرف ان الاسم الاشارة اعرف من
الموصول وبانه لا ترتيب فيما بين اضاف المضاف الى احدها مغني والتعريف
المضاف بحسب تعريف المضاف اليه كما سيصرح به فالاولى ان يقول
اراد التنبيه على ترتيب اضافها فيما يكون فيه هذا الترتيب ويحتاج
الى التنبيه **قوله** ثم المضمر المخاطب ليس وجه كون المضمر المخاطب اعرف
من النداء ظاهرا الا ان يجعل تعريفه لكونه في الاصل معرفا باللام **قوله**
لكمية آحاد الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة اشارة
الى جواب ذكره الهندي عن اشكال الرضي حيث قال يخرج عنه الواحد
او الاثنان لانهما وان وضعا للكمية لكن لم يوضعا لكمية الواحد
والاثنين ومحصل الجواب ان واحدا وضع لكمية احاد الاشياء
منفردة لا مجتمعة ونحن نقول قد حقق الرضي في بحث التعريف باللام
ان الجمع المحلى باللام يشمل كل واحد واحد وكل اثنين اثنين وكل جماعة جماعة
فلذا صح استثناء ايهما شئت عنه فتقول جاء العلماء الا واحدا
او اثنين او جماعة فانه في معنى جاء في كل واحد من العلماء وكل اثنين وكل
جماعة والمضاف المستغرق كالمحلى باللام فاحاد الاشياء في معنى كل
واحد منها وكل اثنين منها وكل جماعة منها فلا اشكال ومما حققه الرضي
ان الكمية نسبت الى الصفة المنسوبة الى الكم وهو العدد المعين الذي

يجاب به عن كم فان كم للسوال عن معين فخرج المجموع عن تعريف العدد
حتى الالوف والمئات ودخل رجل ورجلان على تقدير دخول واحد
واثنين فاخرج رجلا ورجلين باراده ما وضع لكمية الى فجيب ورجل
ورجلان وضعا للماهية وكميتها كما ذكره الشارح هذا وفي كون كم سوالا
عن العدد والمعين بحث كيف ولا ينكر صحة الجواب عن كم رجلا عندك
بقولك الوف او مئات الا ان يقال هذا ليس جوابا عن السوال
بكم بل اعتراف بعدم العلم للمسئول عنه وبيان ما سئل عنه بقدر الاستطاعة
ولا يشكل بالتنوين لان ما عبارة عن الاسم ولا يتوهم ان كم ليس مخصوصا
بالسوال عن العدد والا لم يكن المساحة كما لا يخفى ذلك من التباس
الكم الكمي بكم اللغوي قوله فالاشياء هي المعدودات واحادها كل واحد
واحد منها جعل الاحاد اجزاء المعدودات فيلغو ذكرها ويكفي ان يقول
لكمية الاشياء فينبغي ان يقال المراد بالاحاد الوحدات القائمة
بالاشياء واسم العدد موضوع لكمية وحدات الاشياء لا لكميتها قوله
وان لم يكونا عند بعض لحساب من العدد اي لم يكن شيء منهما عند
بعض لحساب من العدد واما الواحد فليس بعدد عند احد من الحساب
لان العدد نصف مجموع حاشيته عند بعض وبعضهم استثنى من
التعريف الزوج الاول فقال اذا لم يكن الفرد الاول عددا فبالحري
ان لا يكون الزوج الاول ايضا عددا قوله اي اصول اسماء العدد
التي تتفرع منها بافيها اما بالحاق تاء التانيث لم يجعل المؤنث الواحد
والاثنين من الاصول ولقد احسن لانه من الفروع الحاصلة بالحاق تاء
التانيث او الف وكذا لم يجعل فيما فوقها الى العشرة منها لانه تتفرع
منها باسقاط علامة التانيث فثلثة اصل وثلث فرع وقد اشار اليه
المرحبي فقال واحد الى عشرة فعد الواحد والعشرة من الاصول لكن يجب

يجب على الشارح ان يقول كثلث الى عشرة وحصر الاصول في اثنى عشرة كلمة
انما تصح لو لم يجعل لفظ البضع من اسماء العدد او جعل واريد اصول اسماء العدد
الغير المبهم قال الرضي البضع بكسر الباء وبعض العرب بفتحها ما بين الثلثة
الى التسعة تقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع
عشرة امراة اذا لم يقصد التعيين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ
العشرة ذهب البضع ولا تقول بضع وعشرون والمشهور جواز
استعماله في جميع العقود وهذا كلامه قوله او امتزاجيا كخمسة عشر
جعله الرضي من العطف لانه في الاصل بالعطف والشارح آثر رعاية الحال
على رعاية الاصل لكن الصواب او تضمنيا كان امتزاجيا قوله
تقول واحد واثنان سمي الوحدة واحدا اما لانه الواحد بذاته كما يجعل
الصور منفيا لذاته واما لانه من الانواع المنكرة والراجح هو الثاني
واليه اشار الرضي حيث قال فالواحد بمعنى المنفرد ويستعمل في المعدود
كسائر الفاظ العدد فيقال رجل واحد وقوم واحدون قوله واثنان
واثنتان التاء في اثنتان للتانيث كما في اثنان واللام بدل محذوف
وفي اثنتان بدل من ذلك اللام كما انه في اثنتان بدل من اللام التي
هي الواو وابدال التاء من الباء قليل ومن الواو كثير قوله احد عشر الى
اصله وحد على وزن حسن صفة مشبهة من وحد يحد فقلبت واوه
على سبيل الشذوذ عند الجميع وفي احدى كذلك عند غير المازني واما
عنده فقلب الواو المكسورة في الاول قياس كالمصومة ولا يستعمل
احد ولا احدى الا في النفي او مضافين نحو احدهم واحدهن
ولا يستعمل واحد وواحدة في النفي الا قليل قوله وتاء غير الواحد
والواحدة ههنا بدون المركب اه وللتصريح بقوله احد وعشرون
احدى وعشرون نكتة اخرى سوى ما ذكرها وهو انه اراد التنبيه على ان

المراد بقوله ثم بالعطف لفظ ما تقدم عطف العقود الزائدة عليها فصح
بصورة العطف بل اجملها لمجمل العطف في قوله ثم بالعطف على ما تقدم المطلق
الاعم من عطف الاكثر على الاقل او العكس فاشار الى طبق ما ذكره الشارح متابعة
لما في الحواشي الهندي اما على ما ذكره الرضي من ان عطف الاقل على الاكثر
جائز في الكل والعكس اكثر فلا تتم هذه النكتة **قوله** فنقول مائة وواحد
او واحدة وأباك وان تجعل قوله ومائة عطفا على واحدة وتجعل
واحدة ومائة عطفا على مائة وواحد ليكون تمثيلا لعطف الاقل
على الاكثر لانه مع ان فيه تفويت المناسبة بين مائة وواحد والمناسب
له واحد ومائة بمنعه قوله فيما بعد ويجوز ان يعكس العطف في الكل قائل
وبما تقدناه لك عن الرضي ان عطف الاكثر على الاقل اكثر عرف ما في
قوله ويجوز ان يعكس العطف في الكل على طبق ما في الحواشي الهندي لانه
يوهم ان عطف الاقل على الاكثر راجح على ما لا يخفى على الدائق وفائق
طلوم سباق المعدود وفي سلك السباق واعلم ان اصل مائة
مئية كسدرة حذف لامها فلزمها التاء عوضا منها كما في عزة وثبة
ولامها ياء لما حكى الاخفش مئيت بمعنى مائة وانما كتب مائة بالالف
بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة منه خطا فاذا جمع او ثنى حذف الالف
قوله كما في معدي كرب مئال للمنافل بالمركب لا يجوز الاسكان
بالمنافل فان الاسكان في معدي كرب واجب صرح به الرضي **قوله**
قال الشارح الرضي نبه بذلك على ان ما يتبادر من عبارة المصنف تبعا للرضي
الرضي فان المتبادر منه ان حذف الياء مع الكسرة غير شاذ بل واقع
منه غير شذوذ عليه نحوي ما في الشرح المنسوب الى المصنف **قوله** لما فرغ
من بيان حال اسماء العدد شرع في بيان ممزاتها لوهم ذلك ان الباب
مقصود لبيان حال اسماء العدد وبيان الممز راجع الى بيان احوال اسماء

اسماء العدد كما ان بيان المفرد من المعدود راجع الى بيان احوال اسماء العدد
والمرجع في تلك المعرفة الفطنة الصافية **قوله** مخفوض اي مجرور باضافة
العدد اليه لا غير وذلك اذا كان الممز مجموعا لفظا ومجرورا بكلمة من
في الاكثر اذا كان مجموعا معنى بان كان اسم جمع نحو رهط بفتح الراء
وكسر فانه قوم الرجل وقبيلته ومن ثلثة او سبعة الى عشرة او ما دون
العشرة وما فيهم امرأة كذا في القاموس او اسم جنس كالتمر والعسل وقيل
كونه جمعا مصححا واذا لم يكن للتمييز الا جمع قلة فيؤتى بها وان لم يكن الا
جمع كثرة فكذلك وان كان له كلاهما فالاغلب ان يؤتى بجمع القلة
لتطابق العدد والمعدود وان لم يكن له جمع التكسير يؤتى بجمع المؤنث
السالم كقوله ثلث عجوزات وقد جاء قوله هو سبع سنبلات مع
وجود مئابن **قوله** احدهما في صورة جمع المذكر السالم انما قال في صورة
جمع المذكر السالم ولم يقل في صورة جمع المؤنث السالم لانه اختلف
في مئين فقال الاخفش هو فعلان كفسلين فهو عنده اسم الجمع وقال
بعضهم هو فعل كقصى ابدل الياء الاخيرة نونا **قوله** ولا يجوز اضافة العدد
الى جمع المذكر السالم فدبنه بذلك ان قول المصرد كان قياسها
مئات او مئين غير مستقيم والقياس مئات لانه لما صار
فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا الطاهر قليلة وتلخيص هذا الوجه
ان الجمع بمنزلة ثلث مفردات لامحالة فصاعدا فلو جمع الفضلة صار
في الكلام كثرة فافرد لتقليلها **قوله** لان استعمال جمع مائة في الاعداد
مرفوض لا يقال ثلثمائة رجل كما يقال ثلث الاف رجل هذا الوجه
انما يتم لو لم يجز مئات رجل من غير اضافة عددا اليها لكنه جاء مئات
رجل قال الرضي وان لم يكن مائة مضافا اليها ثلث واخواتها جمعت
واضيفت الى المفرد ايضا نحو مئات رجل مخفوض مفرد وقد يجمع

نحو مائة رجال وقد يفرد منصوبا قال الشاعر واذا عاش الفتى مئتين
عاما ۞ فقد ذهب اللذاذة والفتا قوله واذا كان المعدود مؤنثا
واللفظ المعبر به عنه مذكر اتقنوا هذه الضابطة عنه بالقبول حتى الرضى
الا انه ذكر الرضى سابقا ما يوجب تخصيصه حيث قال وثلثة واخواتها
اذا اضيف الى مائة وجب حذف تائها سواء كان مميز المائة مذكرا
او مؤنثا نحو ثلثمائة رجل وامرأة واذا اضيف الى الالف وجب
اثبات الهاء سواء كان مميز الآلاف مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة آلاف
رجل وامرأة لان مميز المائة والآلاف لما اضيف اليه المائة
هذا كلامه وانما قال واذا كان المعدود مذكرا ولم يقل واذا كان
المميز مذكر ليشمل الحكم ثلثة اشخاص واشخاصا ثلثة اورد عليه ان
هذا الحكم حصه ان يذكر عند بيان التذكير والتأنيث لا بعد بيان
المائة والالف لعدم افرادهما تذكيرا وتأنيثا قوله فان شئت قلت
ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ جعله الرضى الاغلبي
الاكثر قوله هب ان مميز الواحد مغن عنه فيه اشارة الى منع الاغناء
لجواز افادته التاكيد كما في اله واحد والهين اثنين قوله لم لا يجوز
ان يكون مفردا كما يقال انثى رجل وقد جاء في الشعر ثنتا حنظل
ومن اسناديد المنع المنع الذي ذكره الرضى نحو واحد رجال واثنا
رجال قوله فاعرف لما الذموا الجمعية في مميز سائر الاحاد الاولى
ان يقال لما الذموا الموافقة بين المميز والعدد في سائر الاحاد
في الدلالة على التعدد وينبغي ان يعتبر في الاثنين ايضا فافهم قوله ونقول
في الحواشي الهندية ونقول انت فقد صرح بذكر انت الى ان يقول
صيغة الخطاب ويحمل الغيبة بارجاع المتكلم الى العرب اي نقول
العرب ويرجح ما اختاره قوله وان شئت قلت حادي عشرة فتعرب

فتعرب الاول قوله ونقول في المعرب باعتبار حالة اي مرتبة لا تخفى ان
التغيير ايضا حال من الاحوال فلا يحسن مقابلته بالحال وفسر الحال بالمرتبة لانه
لو قصد باعتبار حالة بمعنى انه واحد من تلك العدد ومن غير بيان مرتبة
يقال واحد الثلثة او الاربعة وواحدا منها ولا يستثنى له لفظ الاول
والثاني الى غير ذلك قوله او فوقه مركبات لا يتسنى استئناف اسم
الفاعل منها بتنقيص بحادي عشر احد عشر ونظائره اذ اخذ اسم الفاعل
من اول جزء لتلك المركبات ومتذكر لك وجهه قوله حكم اسماء
الفاعلين في التذكير والتأنيث وكذا في عدم الحاجة الى التمييز قوله ومن
ثمة اي من اختلاف الاعتبارين الاولى ان المراد ومن اجل ان الاول
بمعنى ما قام بالفعل وهو التصيير من عدد ادنى الى مرتبة العدد المستثنى هو
منه الضمام اليه اضيف الى ما هو ادنى منه بمرتبة واقتصر على ما جاء الفعل
او ما يؤدي معنى الفعل فعلا لا بد وان يستثنى من فعل وذلك من اثنين
الى عشرة فانه جاء من تلك التسعة الفعل على حد ضرب بمعنى التصيير الا فيما
لامه حرف حلق فانه جاء فيه حد ففتح ايضا ولم يجئ مما دون اثنين لاستغنائه
عقلا ومما فوق العشرة لامتناعه استقرارا بخلاف الثاني فانه باعتبار
حاله وليس فيه معنى فعل فهو اسم فاعل صورة لا معنى فصح استئنافه
من نفس العدد ويصح اضافته الى مثله وما فوقه لانه بمعنى واحد في مرتبة
خاصة من ذلك العدد قوله ثالث اثنين بالاضافة او التنوين
والاول هنا اكثر بخلاف سائر اسماء الفاعلين فان الاضافة والنصب
فيها متساويان والثاني اكثر كذا في الرضي قوله اي عد يساوي
عدده اي العدد المأخوذ منه فالاضافة لادنى ملابسة ويجب اي
يقول بالاضافة الى عدده لان الاثنين لبعينه عدد اخذ منه الثاني
لا مثل ذلك العدد قوله والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر

العشرة يجوز ارادة المبداء والمنتهى من عامة العشرة لانهما في المرتبة العاشرة
كل منهما باعتبار مبداء فينبغي ان يقول والا يلزم جواز ارادة الواحد الثاني
والثالث مثلا **قوله** فيجب اه الاول ويظهر الفرق بين الاعراب
والبناء في اللفظ فيما ليس في آخره حرف علة وما في اخره حرف علة
في حال النصب فانه في البناء ساكن الآخر وفي الاعراب ساكن
الآخر ايضا الا في حال النصب **قوله** المؤنث ما فيه اه يخرج من
تعريف المؤنث المؤنثات الصيغة كهندى وناء والتي وانت ويدخل
في تعريف المذكر ولو خص التعريف بالمؤنث بالعلامة وما يقابله
لقصر ساحة بيان الاحكام لانها تصير مختصة بالمؤنثات بالعلامة
مع عدم اختصاصها ولزم اختلاف المذكر على هذه الصيغ **قوله** وعلامته
اى علامة التأنيث التاء وان لم يكن بمعنى التأنيث فانها تأتي
لاربعة عشر معنى فصلها وحفظها الرضي في هذا المقام **قوله** او ممدودة
كصحراء لا يخفى ان الالف التي تمد هي التي قبل الهمزة وعلامة التأنيث
الهمزة اجماعا وان احتمل في انها منقلبة عن الالف المقصورة او اصلية
ففي قوله والالف ممدودة نظر الا ان يجعل وصف الالف بالممدودة
وهما كحال المتعلق اى الالف الممدودة ما قبلها وتعريف علامة التأنيث
بالتاء والالف مقصورة او ممدودة ينتقض بعرفات وفتى وكساء
وتقييد الحروف بما هو للتأنيث ليستلزم الدور فاعرفه ودع في قوله
وعلامة التأنيث التاء رد على الكوفيين حيث جعلوا علامة الهاء
والتاء مغيرة عنها والبصريون على ان العلامة هي التاء والهاء
مغيرة لها **قوله** ذكر في جنس الحيوان احترز بقوله في جنس الحيوان
عن النخلة فانها باز ائها ذكر يوصف النخلة بالانثى والذكر ليس
تأنيثها بحقيقي **قوله** واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل ليعم ما بعد

يتبادر قيد بلا فصل من العبارة لاصالته ولا يبعد ان يقال المتبادر من الفصل ايضا
المتصرف فلا يرد نعم المراة ونعمت المراة **قوله** فانه مع المفصل يجب اثباتها
نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس الظاهر ان وجوب الاثبات
مقيد بما ذكر هنا اذا لم يكن قرينة تدل على التأنيث فلا يجب في جاء
اليوم زيد الكريمة واعلم انه يجب ان يستثنى من قوله وانت في ظاهر
غير الحقيقي بالخيار علم المذكر مع التاء نحو طلحة فانه مؤنث غير حقيقي ولا يجوز
فيه بل يجب بذكر الفعل اذ لا تأنيث لتأنيث علم المذكر الا في منع الصرف
والجمع بالالف والتاء ويجب ان يستثنى ايضا اسم جنس اريد به
مذكر من افراده فانه يجب ترك التاء فيه عند ابن السكيت ليعلم ان
المسند اليه مذكر من افراده وبهذا يتم استدلال الامام ابي حنيفة رح
بالقرآن على ان نملة سليمان كانت انثى وهو من مشكلات النحو فاعرفه
واعلم ان الضمير المنفصل في الظاهر لا يستدل به فيجوز هند زيد ضاربته
هي ذكره الرضي وقد يطلق الظاهر على ما يشمل الضمير المنفصل كما في تعريف
القسم الثاني من المبتدا فانه يشمل مثل ما قايم انت **قوله** فانه لو كان جمع
المذكر السالم لم يجز تأنيثه يجب ان يستثنى عنه بنونه فانه يستغني
انزه فيه جبل كالمكسر فيجوز جاءت بنون قال الله تع امنت به بنو اسرايل
وكذا المجموعان بالواو والنون التي حقها ان يجمع بالالف والتاء
كارضون وسنون وبثون كذا حققه الرضي **قوله** غير المؤنث الحقيقي
يشمل المذكر فالاولى تفسير قوله غير الحقيقي بمؤنث غير الحقيقي لا بغير
الحقيقي المؤنث **قوله** في كونه جمع المذكر غير السالم الظاهر غير العاقل
قائل **قوله** اى آخر مفرده بتقدير المضاف لا يخفى انه يصدق على مسلمون
ومسلمات فقد يتدل بهذا التقدير بالسكان **قوله** قولان
مع لواحقها فيكون التثنية مجموعا لمفرد والالف والباء والنون

فلم يكن مسلما البلد تثنية اذ لم يوجد المسلم مع تلك اللواحق لا يقال
النون مقدرة لان النون في حالة الاضافة كالتنوين حكما فكما لا تقدير
للتنوين معها لا تقدير للنون **قوله** والا لا يصدق التعريف الا على مسلم
فلم يكن جامعا لعدم صدقه على شئ من افراده ولا مانعا لصدقه على
المفرد **قوله** ولو اكتفى لظهور المراد لاستغنى عن هذه الكلمات لعله اراد
ان المراد الظاهر من هذه العبارة ما في آخره الف او ياء ونون ملحقات
فاعرفه **قوله** لانه على تقدير تسليم هذا منع ما اجمعوا من كون علامة
التثنية الالف والياء وكون النون عوضا عن الحركة والتنوين في المفرد
وما ذكره على تقدير التسليم في غاية السخافة وكيف لا وليس الغرض
عن الحاق الالف والياء والنون الدلالة بل عن تجرد الحاق الالف
او الياء **قوله** اى مع مفرده هذا يؤيد تقدير المفرد في التعريف **قوله**
تحت جنس الموضوع له لشكل بمثل اسد بن بمعنى شجاعين فانهما لم يدخلا
تحت جنس الموضوع له الاسد بل تحت جنس المراد بالاسد وكذلك
الابوان على ابنته فان التثنية باعتبار ارادة المسمى بالاب
وهو ليس موضوعا للاب فينبغي ان يقال باعتبار دخوله تحت
المراد به ولا يبعد ان يراد بالموضوع له اعم من الموضوع له حقيقة او
حكما والمعنى المجازي في حكمه وبجعل ما ذكره في القرين والابوين كاشفا
عنه ولو اريد بقوله مسلما ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى
عن قوله من جنسه هذا كلام الهندي وتبعه الشارح وليس هذا بذاك لان
الارادة بعيدة بالنظر الى ما ذكره في تعريف الجمع حيث قال للدلالة
على ان معه اكثر منه من جنسه فان الناظر فيه لا يفهم من قوله مسلما الا
ما يقابل الاكثر وبهذا ظهر ضعف احتمال المماثلة المحاذاة في اللفظ
كما ذكره الهندي **قوله** وهو ما في آخره الف مفرده اه احتراز بقوله

بقوله مفرده عن المعرفة بهمزة فانها ممدودة وبقوله لازمة عن الف زيد في
الوقف فانه لا يصير زيد بها مقصورا لعدم لزومها لاختصاصها بحال الوقف
قوله وليسمى مقصورا لانه ضد الممدود يعني اخذ من القصر بمعنى خلاف المد
والوجيه الآخر بالنظر الى اخذه من القصر بمعنى الجنس ولك ان تجعل
من القصر كغنب بمعنى خلاف الطول فان الممدود طويل بالنسبة الى المقصور
يقال قعر كمكرم فهو قصير وقصره كضربه جعله قصيرا كل ذلك من القاموس
قوله او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان في المسمى بالالف
في الاسماء المعربة البنا، كمتى وعلى والى واذا اعلما عديم الاصل ومجهول
الاصل ما هو في اسم متمكن لم يعرف اصله كذا حققه الرضي فجعل الى
علما مجهول الاصل محل نظر وينبغي ان يقول ولم يمل او امل وكان لاماليته
سبب غير انقلاب الالف عن الياء فان الرضي شرط في قلب عديم
الاصل ومجهول الياء ان يكون مما تسمع فيه الاماله ولم يكن هناك سبب
للاماله غير انقلاب الالف عن الياء **قوله** بان كان مجهول الاصل
او عديمه وقد امل لابد من قيد آخر وهو ان لا يكون لاماله سبب
سوى كون الالف منقلبة عن الياء كما عرفت **قوله** كقراء بضم القاف
وتشديد الياء الجيد القراءة او للممتنك من قراء اذا تنسك هذا
هو في القاموس القراء كغنان لحسن القراءة جمعه قراؤن وقراوى
قوله لكنا قد تصفحنا كتب اللغة كالمفصل والمفتاح واللباب
ولم نكتب في الحاشية فعبارة المفصل هكذا وما في آخره همزة اما ان يسبقها
الف اولا فالذي يسبقها الف على اربعة اضرب اصلية كقراء و
منقلبة عن حرف اصلي كرداء وكساء وزائدة في حكم اصلي كعلباء
او منقلبة عن الف تأنيث كحمراء فهذه الاخيرة تقلب واوا لا غير
كحمراوان والباقي ان لا تنقلب وقد اجيز القلب ايضا

وعبارة المصباح هكذا واما الممدودة فاذا كانت للتانيث قلبت
همزتها واوا والا لم تقلب سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة
عن حرف اصلي كعلساء او عن جار مجرى الاصلي وهو ان يكون للالحاق
كعلباء وقد رخص في القلب وعبارة اللباب توافق ما في المتن هذا
كلامه والعلباء عصب العنق كذا في الصحاح **وله** غير ما وقع في شرح الرضي
من انه قد يقلب المبدلة من اصل ياء وقد قال ونيقاس عليه خلافا للكسائي
فلا ينفع في بيان القاعدة هذا القلب بل يكون من الشواذ الخارجة
عن القاعدة **وله** ان لا يحذف عن آخر المثنى اي آخر مفرد والمعنى فلا
ينافي قوله وتاء التانيث لا يقع في حسنوه فالاولى ان يقول ان
لا يحذف عن المثنى **وله** المجموع ما دل اي اسم دل لا يخفى ان مسلمين
ليس باسم لانه ليس بكلمة بل هو كسلمي مركب فالمراد بالاسم اعم من الاسم
حقيقة او حكما وهو مركب عد لشدة الامتزاج كلمة واحدة **وله** على جملة احاد
قيد الاحاد بالجملة ليلا يتوهم ان استعماله في هذا التعريف كاستعماله
في تعريف اسماء العدد في اعم من الاحاد جملة او متفرقة طائفة طائفة
او اثنين اثنين او واحد واحد فيدخل في قوله ما دل على احاد
نحو رجل ورجلين هذا ولو اجرى الاحاد مجراه في تعريف اسم العدد
لجمع المفرد بقوله بحروف مفرده لكن يبقى التثنية **وله** بحروف مفرده
اي بحروف هي مادة لمفرده اه او مادة له ايضا فالقصد او الدلالة
بحروف المفرد بمعنى المدخلية بحروف مفرده اعم من حروف
مفرده المحقق كما في رجال ومن حروف مفرده المقدر كما في نسوة
فانه يقدر له مفرد لم يوجد في الاستعمال وهو نساء على وزن غلام
فان فعلة من الاوزان المشهورة للجمع لمفرد على فعال واما ما في الحواشي
الهندية المراد بالاحاد اعم من الاحاد حقيقة كرجال او اعتبارا كنسوة

نسوة في جمع امرأة فليس بشيء اذ ما من جمع الا ويقصد به احاد حقيقة واما
التفاوت بين الجموع في تخيل المفرد وتقديره ثم لا يخفى ان المراد بالمفرد
ههنا ما ليس بمثنى ولا بمجموع فالتعريف به دوري **وله** فقوله ما دل على
احاد جنس يشمل المجموع واسماء الاجناس المتبادر من الدلالة المطابقية ففيخرج
بقوله ما دل اسماء الاجناس **وله** كرهط ونفر وسبي نفسير الرهط
والنفر جميع الناس او ما دون العشرة كذلك في القاموس **وله**
فنحو تمر مما الفارق بينه وبين واحده التاء خص نحو تمر باسم جنس له واحد
من لفظه ليصح تقييده بقوله على الاصح واما اسم جنس لا واحد له من
لفظه فليس بجمع بالاتفاق كما سنذكره ولا يخفى انه وجبت ان يقيد
نحو ركب بما له واحد من لفظه وان اسم جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل
وغنم ليس بجمع بالاتفاق كما سنذكره ايضا ولك ان تريد بنحو تمر مطلق
اسم الجنس وبنحو ركب مطلق اسم الجمع وتقيد بقوله على الاصح ان السلب
الكلي ايضا اختلافي وبعض نحو تمر وركب جمع عند البعض لكن ما ذكره
من التوجيه اصفى واعذب ولك ان تجعل تقييده بنحو تمر واطلاقه
بنحو ركب اشارة الى التوجيهين ولا يذهب عليك انه لا بد من
تقييد تعريف المجموع بقولنا على الاصح ليصح تفريع قوله فنحو تمر وركب
ليس بجمع على الاصح عليه **وله** كجامل هو جمع جمل وباقر جمع بقر على ما في
القاموس وكانه اراد بقوله جمع جمل اسم الجمع او تكلم في الموضعين
على المذهبين **وله** فالجمع الصحيح المذكر الاظهر ان قوله فالمذكر بتقدير
مضاف اي فجمع المذكر يرشدك اليه قوله فالصحيح مذكر فالاولى
تفسير قوله فالمذكر بقولنا فجمع المذكر الصحيح **وله** اي اخر مفرده فيه انه
يصدق على رجلين ومسلمات فتامل **وله** ياء ملفوظة كما تقضي او مقدرة
كقاض فان قلت كيف يصدق في بيان الياء المقدرة قوله حذفت

فينبغي ان تخص بالياء المذكورة فلت ليعود الياء المحذوفة بحذف النون
لالحاق واو الجمع او بائه ثم يحذف لالتقاء الساكنين بين علامة الجمع
وبينها وليست على حذفها الذي كان قبل لان علة الحذف السابق التقاء
الساكنين بين الياء والنون وعلة الحذف بعد الالحاق التقاء الساكنين
بين الياء والنون وعلة الحذف بعد الالحاق التقاء الساكنين بين
الياء وعلامة الجمع **قوله** وان كان اخره اي اخر الاسم اجعل ضميره كاني
لاخر الاسم وكاني ان تجعله للاسم وقوله حذف دون حذف
بالضمير كان الراجع الى الآخر بدل عليه **قوله** اي الفا مقصورة ملفوظة
او مقدرة وقد نبه المصرح على ان الياء والالف اعم من المذكورة والمقدرة
حيث مثل بقاضين دون القاضيين وبمصطفون دون المصطفون
قائل **قوله** وشرطه اي شرط اسم اريد جمعيته جعل ضمير شرط الى اسم اريد
جمعه والظاهر رجوعه الى الجمع لئلا يلزم انتشار الضمير في قوله فمذكر علم
يعقل لانه في تأويل فكونه مذكر يعقل كما سيشير اليه وضميره كونه ليس
الى الجمع بل الى ما اريد جمعه قال المصرح في شرحه شرط الذكر مع انه مستغنى
عنه بكون الكلام في جمع المذكر اما للذكر الظاهر عن كون الكلام في
المذكر واما لتنبيه الغافل لتوهم ان جمع المذكر مجرد تسمية كتسمية اسود
بابيض قال الرضي فان عذر ان بارد ان لا يبرد فلبا محرقا فبنار
الاستبداد وقال الهندي مناط فائدة الشرط انما هما وصفا المذكر
دون نفسه كانه قال شرط ما جمع بالواو والنون ان يكون مذكرا
عاما ونحن نقول جمع المذكر السالم شامل لسنين وارضين وبنين
وفلين مما مفرده مؤنث وكيف لا ولم يضع هولاء الى جمع المذكر
السالم كما ضم اليه اولو وعشرون واخواتها فلا يستغنى بكون الكلام
في جمع المذكر عن اشتراط الذكر **قوله** فمذكر اي فكونه مذكرا اشار به

اشار به الى دفع اعتراض الرضي حيث قال وقوله وشرطه ان كان اسما فمذكر
علم يعقل عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز كون شرطه مبتدا وما يعود
من الشرط والجزاء خبرا لان قوله فمذكر في معنى فهو مذكر والضمير راجع
الى الاسم فيبقى الخبر الجملة بلا عائد الى المبتدا ولم يكن لهذا الكلام معنى
كما لا يخفى على الناظر الى المعنى بل المعنى الصحيح انه شرطان يكون مذكرا علما
يعقل ان كان اسما فالجزاء ما اعترض فيه الشرط وفيه محذوران
مثله الاول دخول الفاء في خبر مبتدا لم يتضمن معنى الشرط وهو ضعيف
مذهب الاخفش وثانيهما جعل المذكر والعلم بمعنى الكون مذكرا والكون
علما ليس في العبارة ما يجعلهما مصدرين والثالث الغاء الشرط المتوسط
بين المبتدا والخبر ولا يجوز في السعة ولم يلتفت الى ما اجاب به الرضي
من جعل الشرط والجزاء خبرا لقوله شرطه بتقدير قوله فمذكر علم يعقل لقولنا
فهو حصول مذكر علم يعقل فالضمير راجع الى المبتدا لانه حكم الرضي نفسه
بانه تعسف وكان وجه التعسف مع ما فيه من الكلف الظاهر حذف
العائد المرفوع مع انه صح الرضي منعه في بحث خبر المبتدا وما اشار
اليه من الجواب هو ان يذكر بمعنى كونه مذكرا وهو خبر شرطه بلا تقدير
ولم يلتفت الى ما رده به الرضي من انه ليس في العبارة ما يجعله مصدرا
لانه يندفع بتقدير الحيثية اي فمذكر علم من حيث انه مذكر علم فيول الى كونه
مذكرا علما يبقى انه لزم الغاء الشرط المتوسط بين المبتدا والخبر في السعة
ولم يلتفت اليه لانه منع الهندي اختصاصه بالشعر بقي انه لم يسمع
منع الهندي لما ادعاه الرضي من غير مستند موثوق به **قوله** يعقل من
حيث مسماه اشار الى ان المذكر العلم هو اللفظ فوضعه بالعقل وصفه
له بحال مدلوله **قوله** نحو اعوج الفرس في القاموس اعوج بلا لام فرس
لبني هلال ينسب اليه الاعوجيان كان لكندة فاخذته سليم ثم صار

الى بنى هلال او صار اليهم منهى اكل المراد وقرئ لعن ابن عصر اكلامه
قوله واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة اه اجاب
به عما ذكره الرضى انه كان عليه ان يقول بدل قوله فمذكر فمجرد عن التاء
نحو طلحة وبدخل نحو سلمى ودوراء على رجلين ولا يخفى ان الجواب
ضعيف قوله صفة من الصفات غير علم لا فائدة فى قوله غير علم قوله
الشرط الاول كونه مذكرا بالفصل جعل التذكير والفصل شرطا واحدا مع
انهما شرطان مطابقة لما ذكره الهندى ان مناط الفائدة الوصف
دون قوله مذكر لانه يستغنى عنه بكون الكلام فى جمع المذكر وقد عرفت
ما فيه ولا يخفى ان المراد بالمذكر هنا ايضا يجب ان يكون ما اريد
بالمذكر شايعا والا لكان (الكلام) مغلقا مع انه لو اكتفى من التذكير هنا بالتجرد
عن التاء للزوم صحة جمع حمراء مثل بالواو والنون استدرك قوله
ولا يكون نباء تانيث قوله اى مذكر غير مستوصيغة الصيغة اشار
الى ان الجمع بالواو والنون فى صيغة لا يستوى فيه المذكر والمؤنث
فى الصفة ولا يكون الفرق بين المذكر والمؤنث بمجرد التاء ويكون
بالصفة خلاف الاصل لشبهها بالاسم فى ان السابق فيه الفرق
بين المذكر والمؤنث بنفس اللفظ والاشتراك بينهما كالعبرة والانامل
والقافة والحمر والانسان والفرس كما ذكره الرضى فالاول جوان
بين عدم جمع مثل احمر وسكران بالواو والنون بانهما كالاسماء
فى عدم استواء المذكر والمؤنث فى الصفة وجمع المنفصل بالواو والنون
بانه بحر تفصان عمله حيث لم يعمل فى المظهر قوله للفرق بينه وبين فعلانة
فعلان يفهم منه جواز جمع امثال ندمان بالواو والنون ولم يرض
به الرضى وقال انه فقد تمس غيره مساعدة السماع قوله الشرط الرابع
ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستوبا فيه اى فى هذه الصفة

الصفة نباء بين الوصف قال الرضى هذه العبارة اسخف من العبارة السابقة
لان ضميران لا يكون عايدا الى الوصف المذكر فيكون المعنى وان لا يكون الوصف
المذكر مستويا فى ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا فكيف يستوى
الشئ فى نفسه مع غيره ولو قال ولو مستويا فيه المذكر مع المؤنث (الكلام) لكان
شيئا واجاب الهندى بان ضميران لا يكون عايدا الى المذكر لا الى الوصف
فلا يلزم ما ذكر من وجه السخافة فالشارح فسر العبارة على ما اجاب به الهندى
ولم يلتفت الى شبهة الرضى قوله الشرط الخامس ان لا يكون الاسم
المذكور بالتباء التانيث يغنى عنه اشتراط التذكير وعدم المساواة
اه فان العلامة يستوى فيه المذكر والمؤنث قوله وبحذف نونه اى
نون الجمع بالاضافة اى يجب حذف نونه بالاضافة اما حذف نونه كنون
المثنى لفصيلة الصلة كما فى قوله الحافظو عورة العشيرة وقيل لام ساكنة اخبارا
كما جاء فى الشواذ انكم لذايقوا العذاب بنصب العذاب فليس لواجب
قوله وقد شذ نحو سنين من وجهين احدهما انه قد لا يحذف نونه بالاضافة
نحو دعانى من نجد فان سنينه وثانيهما ظاهر وبهذا علم انه لا يجب ان يحتاج
بيان الشذوذ ان يقدم على بيان حذف النون لانه لا تعلق له الا بما
ذكر قبل حذف النون ولا تعلق له بحذف النون قوله وان لم يكن له
مذكر جمع بالواو والنون لا وجه لتقييد كلام المتن بما قيده به المراد انه ان
لم يكن لمفرده مذكر اصلا لان ما يكون له مذكر لم يجمع بالواو والنون قد علم
حكمه من قوله فان يكون مذكره جمع بالواو والنون قوله فان لا يكون مجردا
اى مجردا عن التاء التانيث الملفوظة والا فحصرها نه يكون بالهاء قوله نغبة نباء
واحده من حيث نفسه وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر فيه ان التغيير فى
التعريف غير محمول على ما هو المتبادر والا لم يتناول نحو فلك اذ التغيير
الاعتبارى خارج عن المتبادر الا ان يقال لا خروج عن المتبادر الا للضرورة

والضرورة واعتبه بالنظر الى التغيير الاعتبارى دون التغيير باعتبار
الامر اللاحق فروعى التبادر فى الاول دون الثانى بقى انه تغير نحو اوامس
ايضا باعتبار الامور اللاحقة من زيادة الالفين وسكون الفاء الا ان
يقال لا نسلم فى اوامس التغيير باعتبار اللاحق لكن فيه التغيير باعتبار الامور
الداخلة حيث عرض للفاء السكون وضروره حرفا ثانيا بعد ان كان
اولا والفصل بين الراء والسين بعد ان كان متصلا به والفرق بين التكسير
والصحيح باختصاص التكسير بالتغير باعتبار الامور الداخلة وهو المعتبر فى
تعريفه والاوجه ان يقال المراد تغيره بغير الحاق الواو والياء والنون
والالف والتاء ثم نقول لا حاجة الى التكلف فى اخراج جمع السالم لان
جمع السالم تغير مفرده بتغير اخر لا بتغير صيغته لانه كالجزء الاخر لا بتغير
الصيغة فقوله ما تغير بناؤه اى صيغته لاخراج الجمع المذكر السالم حيث
لم تتغير صيغته وان تغير تغيرا اخرى **قوله** جمع القلة افعال اه قال الرضى
هذه الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد وزن كثرة واما اذا انحصر جمع الكثير
فيها فهى للقلة وكذا ما عدا الست للكثرة اذا لم ينحصر فيه الجمع والا فهو
مشترك كالجادل ومصانع **قوله** اسم الحدث اى اسم يدل على الحدث
مطابقة كالضرب او تضمنا كالجلسة والجلسة **قوله** لغة بالحدث
متعلقا بغيره لبس المتعلق القايم بغيره مطلقا حدثا اذ لبس الالوان
حدثا اذ السواد بمعنى سيا اى لبس حدثا بل بمعنى مسياه بودن فهو المعنى
القايم بغيره من حيث انه قايم بغيره هكذا احقق المقال **قوله** والمراد بجريانه
على الفعل اى جريان اسم الحدث على الفعل بخلاف جريان اسم الفاعل
فان معناه موازنته للفعل وبخلاف جريان الصفة على موصوفها فان معناه
جعل موصوفها صاحبها اى مبتدا او ذا حال او موصولا او متبوعا لها
وكل من الثلثة اصطلاح مشهور فى محله فلا غرابة فى التعريف **قوله** وان كان

وان كان الاخران مفعولا مطلقا اراد جواز وقوعهما فلا اختصاص له بهما
بل يجرى فى الاولين ايضا اذ لا ضيقة فى المفعول المطلق وان اريد وجوب
وقوعهما فيرده هو بل للمطففين الذين قائل **قوله** سماع اى سماعى لم يرد
ان با النسبة محذوفة اذ لم يثبت حذفها بل اراد انه بمعنى السماعى لتجوز
او حذف مضاف اى ذو سماع **قوله** اذا لم يكن مفعولا مطلقا اى حقيقة
واما المفعول المطلق المجازى نحو ضربت ضرب الامير اللص فيجعل نصا عليه الرضى
قوله ولا يتقدم معموله هذا كلام النحاة وخالفهم الرضى فى الظروف وجوز
تقديمه لتوسعهم فيها **قوله** فيلزم اجتماع التنشيتين اعترض عليه الرضى بانه
فليضمر فيه الفاعل المثنى والمجموع كما يضمر فى اسم الفعل والظرف فلا يلزم
اجتماع التنشيتين والجمعين واجاب عنه الهندى بان القول بالاستتار
فى اسم الفعل والظرف مجاز بمعنى الاستتار فى الذى ينوبان عنه والاظهر
الاقصر ان يقال لما كان يحذف فاعله فلو اضمر فيه لالتبس بالمحذوف **قوله**
ويجوز اضافته الى الفاعل وهو اقوى المصادر فى العمل المنون كما ظن
صرح به الرضى واذا اضيف المصدر الى معموله الاريجعل تابع ذلك
المعمول تابعا للفظه وجاز جعله تابعا لمحله ايضا عند الاكثر **قوله** فان كان
المصدر مفعولا مطلقا اى غير قايم مقام الفعل بقرينة كما سبأتى قال الشيخ
الرضى المشهور خلاف النحاة فى المفعول المطلق المحذوف الفعل مطلقا
سواء كان الحذف جائزا او واجبا **قوله** اى فيجوز فيه وجهان وذهب
الى كل وجه نحوى فذهب الى الثانى سيبويه والى الاول السيرافى لكن
ذهب سيبويه الى انه يعمل لنيابة الفعل لا لتأويله بان مع الفعل فيجوز
تقديم معمول المفعول المطلق عليه صرح به الرضى **قوله** وقيل عمل المصدر للمصدرية
وعمله للبدلية وفرق ان عمله للبدلية لا للمصدرية فهذا التوجيه ليس
بوجيه **قوله** وانما فصل بين قسمى المصدر اعنى ما لم يكن مفعولا مطلقا وما

كان اباه يعني هذه الاحكام مشتركة بين فسمي المصدر فينبغي ان يؤخر عنهما
فاجاب بان ذكره عقيب القسم الاول مع الاشتراك ينبهها على ان
لها مزيد اختصاص بالقسم الاول وفيه ما عرف من ان اتباع تقديم
المعمول يخص بالقسم الاول **قوله** من فعل اي حدث اما ان اريد بالحدث
ما سبق في تعريف المصدر ويكون الحكم بالاشتقاق من الفعل من قبيل
اجراء حال اللفظ على المعنى لشدة الملابسة بينهما واما ان اريد به المصدر
لان سببه يسمى المصدر فعلا وحدثا وحدثانا والثاني يوافق تفسيره
الرضي للفعل وح التجوز في قوله لمن قام به اذ القيام بالشخص صفة المعنى
اسند الى اللفظ قال الرضي والدليل عليه انه لم يرد بالفعل نحو ضرب
يضرب وان كان مذهب السيرافي ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان
من الفعل والفعل من المصدر ان الضمير في قوله لمن قام راجع الى الفعل
والقايم هو الحدث هذا كلامه فان قلت اسناد القيام الى اللفظ
مجاز فليكن ذلك الاسناد المجازي الى اللفظ مثل ضرب ويضرب
لانه صفته معناه فلا دلالة في رجوع ضمير قام الى الفعل على عدم ارادة مثل
ضرب ويضرب قلت قد شاع فيما بينهم اسناد حال المعنى المطابق الى
اللفظ وبالعكس دون التضمني او الالتزامي **قوله** موضوعا ذلك الاسم
لمن قام به اه بنى على ان لام الجارة صلة قوله اشتق بتضمينه معنى الوضع
ولك ان تجعله للتعليل اي لاجل افادته من قام به الفعل فيستغني عن
التضمين **قوله** اي لذات ما قام به الفعل بذا يكفي ويغني عن قوله الى الفعل
وقد اشار الى ان المراد بمن اعم من العقلاء واشار الى وجه صحة المشار اليه
بقوله لكان اولى بقوله ولعله قصد التغليب وينبغي ان يعلم ان المراد
بمن قام به الفعل وهو المتبادر من عبارته من قام به الفعل احترز عن الرضي
بانه اخرج بهذا القيد عن التعريف مثل زيد مضارب عمرا او منقرب

ومنقرب من فلان ومبتعد منه ومجتمع معه فان هذه الاحداث تنسب الى القوم
باحد المنتسبين معينا دون الآخر ويمكن دفعه بان معنى المضارب ليس المتصف
بالضربين بل المتصف بضرب متعلق بشخص يصدر عنه ضرب متعلق
بفاعل الضرب الاول وهذا معنى ما قيل باب المفاعلة لحدث مشترك بين
اثنين فالمضارب مشتق من مصدر هو المضاربة لمن قام به المضاربة
اي ضرب متعلق بمضروب يصدر عنه ضرب متعلق بضاربه وكذلك
الاقراب معناه القرب من شخص هو ايضا متصف بقرب من الشخص الاول
فكل منهما مقرب بمعنى قيام قرب به متعلق بمن قام به قرب من هذا الشخص
واما قوله لا يقوم باحد المنتسبين معينا دون الآخر فلا معنى له اذ الحدث
لا بد ان يقوم بمعين ولا معنى للقيام بشئ لا على التعيين نعم لا تعيين
النسبة الى احدهما معينا بل الواحد منهما يجب ان يكون منسوبا اليه
لا على التعيين فقوله هذا من قبيل اشتباه النسبة بالانتساب واما ما اجابه
الهندي من ان القيام في هذه الاحداث اعتباري والقيام المذكور في
التعريف اعم من الاعتباري والحقيقي فليس بشئ لان اطلاق المضارب مثلا
ليس باعتبار قيام الضربين بالفاعل فتامل **قوله** قال المصنف في شرحه اي المراد
التعريف **قوله** وان يكون من قام به تمام المعنى الموضوع له اه فيه بحث لانه
يخرج عنه اسم الفاعل المشتق من باب المغالبة نحو طاولته فطلته طولا فانا
طائل **قوله** اي ذو غلبة بالطول فهو لمن قام به الحدث مع زيادة الا ان
يقال انه مشتق من الطول بمعنى الغلبة فيه ولو تجوزا الا انا لم نعثر عليه
في كلامهم بل ظاهر كلامهم ان اشتقاق الفعل واسم الفاعل للغلبة
والرضي صرح في تحقيق تعريف اسم التفضيل بان طائل للزيادة في المشتق
هو منه حتى جعل التعريف منقوضا به **قوله** واسند الى اخراج اسم التفضيل
الى قوله بمعنى الحدوث اه يرد عليهم مع ما اورده ان اسم التفضيل

قد يكون للثبوت وقد يكون للحدوث وصرح به الهندي فالمخرج اسم التفضيل
رأسا قوله وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل فيه امران احدهما
انه جعل احكام المثنى والمجموع من اسم الفاعل وثانيهما انه قال وما وضع منه
للمبالغة فصرح باندراج لفظة ان صيغ المبالغة من افراد اسم الفاعل
وتبعه الشارح للامر الثاني فتكلف في تطبيقه على ما ذكرناهما اخرجه
مخرج التعسف كما سنرى قوله على زنة فاعل حال المصدر به سمي الكثرة
الثلاثي فلم يقولوا اسم المفعل ولا المستفعل فجعل اسم الفاعل بصيغه اسم له
مزيد اختصاص بهذه الهيئة وفيه نظر لانه وان كان وجيها معقولا
لكن لنا شاهد على ان قصدهم ليس الى ذلك بل قصدهم باسم
الفاعل الى اسم هو موضوع لذات قام به الفعل وليس المفعل والمستفعل
وغيرهما بهذا المعنى والشاهد انهم سموا اسم الفاعل بالاسم المضاف
الى المدلول لا الى الوزن كاسم الالة واسم الزمان واسم المكان
واسم التفضيل وقد يكون اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على زنة الفاعل
هو القياس وقد يأتي على وزن المفعول كقوله مكان وعده مأتيا
وقال الرضي والاولى ان الماتي في الآية بمعنى المفعول من اتيت الامر
فعلته فهو بمنزلة قوله في الآية الاخرى كان وعده مفعولا ونحن
نقول يحتمل ان يكون المراد كان اهل وعده مأتيا لوعده فجعل اهل
الوعد في كونهم مأتيا للوعد بمنزلة الوعد الممتنع المفارقة عن نفسه
فاسند الماتي الى الوعد فليتأمل بيان الصيغة من وظايف التصريف وقع
استطرادا اقول بيان الصيغة كالتصريف تصوير وتعيين لموضوع
الاحكام النحوية قوله بشرط معنى الحال والاستقبال قال الرضي وظاهر
كلام النحاة انه بشرط معنى الحال والاستقبال ايضا اذا وقع بعد
حرف النفي والاستفهام فالاولى انه لا بشرط ذلك لقوة معنى

معنى الفعل فيه بسبب الحرفين كما لا يشرط ذلك فيه اذا دخلته اللام هذا كلامه
اول انما قال ظاهر كلام النحاة لان الظاهر عطف قولهم او الهمزة او ما على
صاحبه قوله ويحتمل ان يجيء عطفا على معنى الحال اي بشرط معنى الحال والاستقبال
والاعتماد على صاحبه او بشرط الهمزة او ما قوله فان دخلت اللام الموصولة
قيد اللام بالموصولة احتراز اعن لام التعريف فانه اذا دخلت اسم
الفاعل لا يغنيه عن شرط من شرائط العمل صرح به الرضي ولا يخفى ان قوله
فاذا دخلت اللام استثناء في المعنى من قوله بشرط معنى الحال والاستقبال
والاعتماد على صاحبه فان اللام الموصولة داخلة في الصاحب وقد دل
ما سبق على انه لا يكفي للاعتماد على الصاحب فاستغنى منه اللام لانه يكفي
الاعتماد عليه ومما لا بد من معرفته في هذا المقام ان اسم الفاعل والمصدر
المتعديين الى المفعول به بانفسهما قد يقويان باللام وتسمى لام التقوية
في نحو علم وعرف ودري وجهل وفي اسم الفاعل من هذه الافعال
يكون التقوي باللام بالجواز زيادتها مع افعالها ايضا فيقال علمت
بان زيدا قايم ولا يقوى الفعل باللام الا اذا قدم معموله فيقال لزيد
ضربت كذا في الرضي قوله كضراب وضروب ومضراب هذه الاوزان
الثلثة تعمل بالاتفاق من النحويين البصريين واما علهم وحذر فعملها مذهب
سيبويه وممن اعمل صيغ المبالغة من قال لا بشرط في عملها زمان الحال
كذب قوله متى رفعت بها فاضمر فيها وينبغي ان يراد بالمضاف
الى الضمير بلا واسطة او بواسطة ليدخل زيد الحسن وجهه غلامه بالاضافة
في المجرد عن الاضافة فلا يخرج عن الممتنع وزيد الحسن وجه غلام بالرفع في
الفصيح قوله والمعمول في كل واحد منهما مرفوع قال الرضي لم يقسمه باعتبار
اعراب نفسها لانه استوفى في مباحث النعت اول ليس الغرض
من بيان اعراب معمولها استيفاء اعرابه بل بيان ان ضابطة الفصيح والحسن

نبه على اعرابه فلذا بين اعراب معمولها دون اعرابها **وله** وحسن وجهه عطف
على حسن الوجه اه وفيه ان صورة الخطبة لا تصلح الا للوجهين فانه لا بد في
صورة النصب من اثبات الالف كذا في حواشي كتاب السارح وهذا
انما يتجه لو كان مراد المصر بالامثلة الثلثة ما يحتمل صورة الخط اما لو كان
مراده الاحتمالات الثلثة المعمول الصفة من حيث الاعراب فلا
وله اثنان منها ممتنعان اى بالاتفاق كما صرح به الرضى بقرينة ما يخلف
في حسن وجهه فيه بحث لان امتناع الحسن وجهه معلل بعدم افادة الاضافة
التخفيف وهو عند الفراء يفيد التخفيف باعتبار تقدم الاضافة على
اللام كما في قولنا الضارب زيد **وله** احدهما ان يكون الصفة باللام
مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف هذا يصدق على قولنا
الزيدان الحسنا وجههما مع انه لا تخفق فيه وجه الامتناع وهو عدم التخفيف
فينبغي ان يكون من قبيل حسن وجهه ويكون مختلفا فيه **وله** لاشتماله
على ضمير زائد على قدر الحاجة فالقياس ان ينقص الحسن بزيادة
الضمير فيكون زيد حسن وجهه نصب الوجه احسن من زيد حسن وجهه
مثل حسن وجهه ابيه الا ان يقال المراد ضمير لا فادة فيه الا الربط كما في
حسن وجهه ولذا لم يحكم بكون زيد ضرب احسن من زيد ضرب ابنه ومن
زيد ضرب ابنه في داره لان ما سوى ضمير ضرب ليس للربط بل للتعيين
الابن وموضع الضرب **وله** وما لا ضمير فيه اه لم يقبح نعم الرجل زيد
فما الفرق بينه وبين زيد الحسن الوجه برفع الوجه وهما سيان في الاشتمال
على التعريف العهدي النائب عن الضمير في الربط الا ان لم يكن الربط
في نعم الرجل بالضمير فاكتفى فيه بالعهد بلا قبح بخلاف الحسن الوجه لكن مع
ذلك ينبغي ان يتفاوت القبح في الحسن الوجه والحسن وجه **وله** لان
معمولها فاعل طافلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فيه يجب لانه

لانه يجوز ان يكون المعمول بدلا فينبغي ان يقال يلزم تعدد الفاعل او التباس
الفاعل بالبدل **وله** ففيها ضمير الموصوف القياس يقتضي فيه تفصيلا وهو
انه ان كان المجرد للاضافة الى الفاعل لا يكون فيها ضمير وان كان للاضافة
الى التمييز او التشبيه بالمفعول يكون فيها ضمير الا انه خولف القياس لان
الاضافة الى المرفوع الذي هو عين الصفة قبيحة كاضافة الشيء الى نفسه
فجعل المرفوع حين الاضافة منصوبا باعتبار الضمير في الصفة وجعله كالمفعول
الذي هو في الغالب اجنبي فلزم حين اعتبار الضمير في الصفة كحسن
النصب فيقال في تركيب الزيدان الحسن وجههما بالرفع الزيدان
الحسنا وجههما بالجر **وله** فيوحد انث الصفة جعل قوله على صيغة
الخطاب والمفعول محذوف ولا داعي اليه بل الانسب بالسابق
جعله صيغة مجهول مسندة الى ضمير الصفة **وله** مثل الصفة فيما ذكر من
رفع المعمول ونصبه وجره من غير اشتراط زمان الحال والاستقبال
صرح به الرضي **وله** وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب وغير المنسوب
ايضا من الاسماء الجامدة التي اجريت مجرى الصفات المشبهة نحو هو شمس
الوجه اى حسن الوجه وهو قليل كذا في الرضي **وله** الموصوف قام به الفعل
او وقع عليه صلة الموصوف اما محذوف اى موصوف بالفعل او الزيادة
ولا يخفى ان المتبادر من الموصوف بالشيء ما قام به الشيء لا ما وقع عليه
الشيء فالتعميم لا يتأتى الا على تقدير جعل صفة الموصوف الزيادة
والاولى ان يقال المتصف بزيادة على غيره اذ معنى افعل المتصف
بالزيادة سواء وصف بها اولا والمراد بغيره غير ما سوى اركان المغايرة
حقيقية او اعتبارية كما في قولهم هذا البسر اطيب منه رطبا **وله** في
اصل ذلك الفعل يعني ان الجار والمجرور محذوف والتقدير بزيادة على
غيره فيه والاحتياج الى التقدير لتخرج زائد عن التعريف فانه مشتق

للموصوف بزيادة على غيره لكن لا في المشتق منه ولا فائدة لاوراج
لفظ الاصل والمراد بالزيادة في اصل ذلك الفعل اعم من ان يكون له
ذلك الفعل اولم يكن لكن يكون الزيادة على تقدير تبوئه كما زيد اقصد
من الحمار **قوله** وقوله للموصوف يجري اسماء الزمان والمكان والآلة
لان المراد بالموصوف لا حاجة في الاخراج الى حمل الموصوف على ذلك
لان اسماء الزمان والمكان والالة لم توضع لزمان او مكان او آلة
موصوف بل لزمان او مكان او الة مضاف وقوله يخرج اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة لا يكفي في كون التعريف مانعا مالم يتعرض
بخروج صيغة المبالغة ولو حمل كلامه على مذهب من حمل اسم الفاعل
شاملا له لمنع خروجه لانه موضوع للموصوف بالزيادة الا ان يقال
لم يوضع للموصوف بالزيادة على الغير ولم يعتبر اضافة زيادته الى
الغير ولذا وجب ذكر المفضل عليه في اسم التفضيل دونه اذا لم يكن
المراد الزيادة المطلقة اي التفضيل على جميع ما عداه فانه لا يذكر
المفضل عليه للاستغناء عن الذكر بالفهم **قوله** وهو اي اسم التفضيل
من حيث صيغة قد يميز البصري حمل افعل على اسم التفضيل والاولى
حذف المضاف بجعل وهو بتقديره وصيغته لاتحاده **قوله** وفعلى
للمؤنث لا وجه للاقتصار على ضم المؤنث لتتميم كلام الماتن لانه
تثنيتين وجمعين ايضا **قوله** فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل
اخير واشر لا يكفي مجرد ذلك لدخول وشر مؤنثين لانهما ليس
في الاصل اخير واشر بل خوري وشري على مقتضى قوله وفعلى للمؤنث
وتحقيقه ان افعل قد يكون لجمع الامور وقد يكون للمذكر وفعلى للمؤنث
والتثنية للتثنية والجمع للجمع وخير وشر مغيرا اخير واشر للجمع لانهما
مغيرا اخير واشر والمستعملان بمن **قوله** وشرطه ان يبنى اي ا

اي اسم التفضيل من حدث ثلاثي قيد الثلاثي بالحدث بقرينة التعريف
لنخرج نحو ايدي وارجل من اليد والرجل فانه لم يثبت واخذ الشاتين
بمعنى اكلها من الخنك واول لانهما شاذان وقيده الرضي لاخراج نحو
الامور بقوله جاء منه فعل وقال لابد من قيود اخر وهو تمام الفعل لعدم
افعل التفضيل من الافعال الناقصة وكونه متصرفا لعدمه من نعم وبئس
وكونه غير لازم للنفي لعدمه من ما بئس بكلمة اي ما تكلم وكونه قابلا للزيادة
والنقصان فلا يقال الشمس اليوم اغرب منه امس اذ لا اشتقاق
افعل تصرف في الفعل فلا يجامع عدم التصرف والموصوف بزيادة في الفعل
فالمشتق من فعل خصص بنفي ضده عن شئ لانه يخالف فعله في ان فعله للنفي
وهو للاثبات مع زيادة فيه والمشتق للموصوف بزيادة على غيره لا يمكن
الا ما يجري فيه الزيادة والنقصان وكون الافعال الناقصة مما يجري
في مدلولها الزيادة والنقصان محل نظر **قوله** ليس بلون ولا عيب
ينبغي ان يقول ولا حلية لانه لا يشتق من البلج بمعنى كون الحاجبين
غير متصلين ابلج للتفضيل بل للصفة قال الكوفيون بجئ من البياض والسواد
اللذان هما اصل الالوان وقال البصريون ما جاء منهما فهو شاذ ومنه
قوله عليه السلام في وصف الكوثر ماؤه ابيض من اللبن **قوله** وعور في
القاموس العور كالفرس ذهاب حس احد العينين **قوله** فان قصد
غيره اي غير الثلاثي المجرد اللام للعهد اي غير الثلاثي المجرد المعهود اي الموصوف
بما ليس بلون ولا عيب فلا يرد ان مرجع الضمير ليس مجرد الثلاثي المجرد
بل اخص منه **قوله** فضة شائبة من حمى ابن حنبلة فذكر من الشارح
ابن حنبلة واظنه سهو اصحه الهندي هنبلة من غير ابن وقال في القاموس
في القاف الهنبق كقنفذ الاحمق وهنبلة لقب ذي الودعات
يزيد بن زوان فجعله لقبا لا كنية وقال في العين الودعة ونحرك

جمعه ودعات خرزيض تخرج من البحر بيضاء شفها كشق النواة تعلق
لدفع العين وذات الودعة محركة الاوتان وسفينة نوع عظم والكعبة
شرفها الله لانه كان تعلق الودع في ستورها وذو الودعات هبنقة
يزيد بن ثروان يضرب بحمقه المثل والصحاح وافقه وزاد انه احد بني
قيس بن نعامة وكان يضرب به المثل في الحمق قال الشاعر وعش بجد
وكن هبنقه هذا وقد شنع الشارح رحمه الله تشنيعا شنيعا للفاضل
الهندي وذلك كان منه امرا بديعا ولا يرضى بمثله عن مثله وقد
اخذ كثيرا من فوائد شرحه هذا من حواشيه واعجب منه انه ليس ما نقله
من الهندي مرضيا له كيف وقد كتب فيه اشارة الى القدح فيه كما هو
راه قوله ويستعمل اى اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه اذ لم يجعل محمولا
كما في اخرا واسما كما في الدنيا والجلى اسما للخطة العظيمة او لم يخرج عن
معناه نحو اخر بمعنى غير فيقول جاءني رجل اخر واعلم ان الاصل من تلك
الاستعمالات من تم الاضافة بالمعنى الاول قوله واما قوله لست بالاكثر
منهم حصى الى اخره وقيل اللام زائدة والاقرب ان يقال اللام
التفضيلية للعهد فلا مانع لاجتماع لام الجنس مع منه ومع ذلك قيل
هو باعن صورة اجتماع ما لا يجوز اجتماعهما قوله ولا يجوز زيد افضل
الا ان يعلم المفضل عليه ومع العلم بالمفضل عليه الحذف مع الافضل اكثر
من غير غالب ومع غيره قليل قوله ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف
هو المضاف اليه اى اكبر كل شيء اورد عليه انه لابد من تعويض المضاف
اليه واجيب بانه لم يعوض لان المضاف غير منصرف هنا وللتنوين
ينتقض بالتعويض في جواري عند من جعله تنوين العوض على انه لا مانع
من البناء على الضم كما في قبل واعلم انه ربما يجيء اسم التفضيل ما هو في
صورة المفضل عليه بمن وليس بمفضل عليه لعدم صحة قصد التفضيل وعدم

وعدم صحة قصد المشاركة مع المفضل عليه واصل الفعل نحو زيد افضل من
عمرو او تقدير انحو زيد اعلم من الحمار ونحو زيد اكبر من الشعر فانه ليس القصد
الى تكبية الشعر وزيد وتفضيل زيد في الكبر فاعل التفضيل مخرج عن معناه
التفضيلي الى التجاوز والتباعد الذي يلزمه فان التفضيل يستلزم بعد
المفضل عن المفضل عليه فكانه قال زيد متباعد عن الشعر ويجوز استعمال
اسم التفضيل عاريا عن الوجوه الثلثة بجعله بمعنى اسم الفاعل وهو كثير
عند المبرد وسماعا عند غيره وهو الاصح ومنه قوله لم وهو اهون عليه
اوليس شيء اهون عليه لم من شيء وما كان بهذا المعنى فلزمه صيغة افعل
اكثرا لمطابقة اجراء له مجرى الاغلب الذي هو الاصل اى افعل من
قوله احدهما وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة استشكل حمل القصد
على المعنى الذي هو المقصود واجيب بوجوه احدها جعل احدهما محذوف
المضاف اى قصد احدهما وثانيها جعل ان تقصد محذوف الجار اى
احدهما حاصل بان تقصد والها محذوف المضاف اى ذو ان تقصد
والشارح اشار الى دفعه بقوله اى احدهما زيادة موصوفة المقصودة
وكانه جعل ان تقصد مصدرا مضافا الى الزيادة بحسب المال وجعله
بمعنى المفعول وجعل الاضافة بيانية ولا يخفى انه تكلف بل تعسف قوله
لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره اه لا يخفى ان هذا الوجه لا يفيد وجه
التزام الاضافة ولو الى غير المفضل عليه كما في القسم الثاني من الاضافة
قوله مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده وليس ان
الاطلاق معناه الاطلاق عن المضاف اليه وليس كذلك بل معناه
الاطلاق بمعنى الزيادة على جميع ما سواه صح به الرضي الا انه يشبه
ان يكون المراد بجميع ما سواه الجمع حقيقة او عرفا مما يتبادر عرفا قصد
تفضيله عليه قوله ويضاف للتوضيح اى لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه

راد وله وتخصيصه لان الاضافة اذا كانت الى النكرة للتخصيص وفيه
انه لا حاجة الى ذكره لان الاضافة للتوضيح تشمل التعريف والتخصيص
ولا تقابل بين الاضافة للتخصيص والاضافة للتوضيح انما التقابل
بين الاضافة للتعريف والاضافة للتخصيص وقوله نحو فولك نبتنا
صلى الله اه اقول ونحو محمد افضل البشر حيث يراد انه افضل جميع المخلوقات
ومن جنس البشر وله ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية
بقرينة الاستثناء وجه كون الاستثناء قرينة ان العمل في المستثنى بالرفع
على الفاعلية وفيه بحث انه لا يصح الاستثناء مع بقاء العمل على عمومه
يعني لا يعمل اصلا في مظهر الا في مظهر كذا غايته ان العمل في هذا المظهر لا
يتصور الا بالفاعلية وله وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط
اطلق المضمر والرضي قيده بالمستتر فلا يجوز نهند زيدا افضل حبى منه
وما ذكره من التعليل انما يتم في المستتر كيف والمراد بعدم ظهوره انه
العمل في المضمر وانه لا يظهر وجود المضمر حتى يعرف اثر العمل فيه بخلاف انه
لا يظهر في لفظ اثر العمل والا لجاز عمله في سائر المبنيات وله وانما خص
بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مضمرا او مظهرا وبما
قدمناه لك ظهر لك انه ينبغي ان يراد بالمظهر الملفوظ مظهرا
كان او مضمرا بارزا او نظيره قوله رافعة لظاهر في تعريف المبتدا
فانه يراد بالظاهر فيه الملفوظ ظاهرا كان او مضمرا بارزا فلا حاجة الى
التخصيص بالفاعل لانه يصح الحكم بانه لا يعمل في الملفوظ الرفع بالفاعلية
والنصب كونه مفعولا به الا اذا كان الشيء اه فانه حينئذ يعمل الرفع بالفاعلية
وانما قال لا ينصب المفعول به ولم يقل لا يعمل في المفعول به لانه
يعمل فيه بحرف النفوي فيقال انا اقرب منك لزيد وانا اعرف
منك بزيد وله وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية ما ذكره من الدليل لا يخص

لا يخص بنفي عمل الرفع بالفاعلية بل يجري في نفي عمل النصب بكونه مفعولا به
فلا وجه لتخصيص الدعوى بقوله ولانه لما كان اه الاولى ترك اعادة اللام
لانه مع السابق وجه واحد لنفي عمل الرفع وليس وجها مستقلا كما تفيده
اعادة اللام وله الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا سببيا
وهو في اللفظ لشيء الاولى ان يقال اذا كان اسم التفضيل صفة سببية
لشيء او وصفا سببيا لشيء ولا حاجة لتقدير الصفة وتفسيره بالوصف
قال الرضي هذه شروط رفع افعل لفاعله الظاهر فيلزم ان يضعف
بعضها لان شرط اصل عمله حتى لا يعمل بدون هذه الشرط ولا ما نحو مررت
برجل خير منه عمة وله وهو في المعنى صفة لمسبب قال الرضي الاشهر في
اصطلاحهم نسبة المتعلق سببا لا سببا وقال الهندي اني بغية المشهور
للتنبيه على ضعفه وتخفيفه ونحن نقول المسبب ما جعل سببا وهذا يقال
للواجب مسبب الاسباب اي جاعل الاسباب اسبابا فالاسباب
ح مسببات وانما عدل عن السبب الى المسبب للتنبيه على انه لا يلزم
ان يكون في المعنى للسبب الواقع بل يكفي ان يكون لما جعله المتكلم سببا
صحيحا كان جعله او سقيما وله مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره
على ما حمل قول المصرح عنه نحو ما رايت زيدا احسن في عينه الكحل اليوم منه
في عينه امس فينبغي ان يطلق المسبب ولا يفسره غيره في قوله باعتبار غيره
بغير الاول بل يفسره بغير تقييده السابق بالاول وله مفضل ذلك
السبب باعتبار الاول اه اعترض الرضي بانه كيف تعلق باعتبار
الاول وقوله باعتبار الثاني بمفضل وقد اتفق النحاة على انه
لا يتعدى الفعل بحرفين متماثلين الى اسمين متبوع فلا يقال جلست
في الدار في الصحراء ويقال جلست في الدار نعم لو صح جعل الثاني بدلا من
الاول صح كما يقال جلست في البلد في الدار فيبدل البعض عن الكل

واجاب بان قوله باعتبار الاول حال من مرفوع مفضل وقوله باجنبي
الثاني حال من قوله على نفسه **قوله** والمساواة بأيا ما مقام المدح هذا
البيان يخص مثالا يكون المقصود منه المدح وعمل اسم التفضيل المذكور
لا يختص بمقام المدح فربما يكون النفي نفيا للزيادة مع بقاء اصل
الفعل سواء كان على وجه المساواة او على وجه يكون ذو حسن المفضل
في المعنى وعلى هذا اعرف ان المعتمد هو هذا الوجه دون الثاني لعدم اطراده
في تركيب ليس في مقام المدح بخلاف هذا الوجه فان اصل ما به يجري
في الجميع وان لا يجري بعض ما ذكره الشارح ولا يتوقف عليه اصل
البيان فتامل **قوله** وما بينهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا
عن الزيادة عرفا لا يخفى انه لا ينافي ذلك مع وجود من التفضيلية
اذ لا ينفي وجه لذكرها **قوله** فان قلت لو كان زوال الزيادة هو
التفضيلية بالنفي بل يتوجه على الزيادة التفضيلية سواء كان يرجوع
النفي الى الزيادة او بوجه آخر قلت نعم لكن يؤل عبارة الشارح بجعل
الباء في قوله بالنفي بمعنى مع للسببية حتى يعم التوجيهين السابقين
قوله بين احسن ومعموله باجنبي لم يفصلوا بين العامل ومعموله باجنبي
لان الفصل بين العامل والمعمول باجنبي لا يمتنع بل بين افعل ومعموله
لضعف عمله فيجوز زيدا كان عمرو ضاربا نقل عليه الرضي **قوله** ولو
قدم قوله منه في عين زيد على الكحل اشارة الى شبهة نقلت عن المصر
من انه فليقدم منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول ولم
يلتفت الى جواب نقل عنه وهو انه لو قدم لزم عود الضمير الى ما لم
يذكر لانه رده الهندي بانه لا فساد في رجع الضمير الى ما لم يذكر لفظا
وهو مذكور رتبة كما في هذا المثال لان الكحل المؤخر لكونه مبتدا
مقدم رتبة واجاب بانه يلزم تقييد ركيك فوجع العمل مع ضعفه

مع ضعفه عليه ويمكن ان يجعل ما ذكره المصر راجعا الى ما ذكره يعني يلزم رجع
الضمير الى ما لم يذكر لفظا فيكون فيه تعقيد ويمكن ان يجعل جوابه بتخيير الماذكر
المصر فانظر اطراف الكلام لئلا يكون بالتفصيه الملازم على فوت المرام **قوله**
مع انهما ليس من قبيل العبارة المشهورة الواردة اه هكذا ذكره الهندي
وواقفه الشارح وهو مما يقضي منه العجب لانه كيف يجاب به القدح
فيما ذكر من وجه اعمال الوجب اسم التفضيل الضعيف في العمل فان حاصل
الوجه ان الوجب كان مضطرا في اعماله وحاصل القدح مع الاضطرار
بانه كان يمكنهم تقديم منه فلا توجيه لدفعه بانه لو قدم لم يبق انه كيب على
ما هو المشهور ورد الرضي ايضا بان هذا الوجه يجري الاثبات ايضا
كان يقال رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد واجاب
الهندي بانه لم يسمع وهو كالسابق منه فلا يلتفت واجيب بانه الصفة
الضعيفة لضعف المعنى التفضيلي فيعمل افعل مع الاضطرار بخلاف ما اذا
كان معنى التفضيل قويا فانه لا يعمل مع الاضطرار ايضا **قوله** وعلى كل التقدير
فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا السعة لان اصله من كحل عين زيد اه رد
على تقدير ذكره الرضي وتبعه الهندي متمسكين بان المقصود تفضيل الكحل
على العين ووجه الرد ان عمل اسم التفضيل مختصر ما اذا كان المفضل عليه
متغايرين بالاعتبار وهما يتغايران بالذات واما ان المقصود تفضيل
الكحل على الكحل فلا يوجب تقدير من كحل عين زيد فليكن التقدير منه
في عين زيد حذف مجرور من وجاء العين لظهور المعنى مع ذلك
ونجيبه عليه انه يوجب اخراج التركيب الى ما لا نظير له في كلام العرب
وهو حذف المجرور وابقاء الجار وحذف كلمة في وابقاء مدخوله على الجر
وتوقف العمل على تغاير المفضل والمفضل عليه بالاعتبار دون الحقيقة
ممنوع بل يكفي كونه كذلك بحسب المال والصورة بان يكون مرجع المعنى

الى ذلك ولا يكون في الظاهر مفضل ومفضل عليه متغايران بالذات
بل لا يفهم المفضل والمفضل عليه الا بذكر لفظ واحد وهناك الانتقال الى
الكحل المفضل عليه ايضا من ذكر الكحل المفضل اعليه فتامل **قوله** ولو رفع لفظ
العين اه لم يلتفت اليه المصرنبا على عدم تخفضه في كلام العرب
وان لا مانع منه قياسا **قوله** وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين زيد
في اصل الكحل احسن فيها منه عين زيد اشار بهذا الكلام الى تزييف
ما ذكره الرضي بوجهين وما ذكره هو ان قوله كعين زيد مفعول رأيت
واحسن فيها الكحل بدل منه بدل الكحل من الكحل لان معنى ما رايت كعين
زيد ما رايت كعين زيد ولا زائدة عليها ومعنى احسن فيها الكحل احسن
فيها الكحل ولا مثلها حذف المعطوف في الموضعين اعتمادا على وضوح
المعنى ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقوله كعين زيد لانه
يكون المعنى ما رأيت عينا مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة على عين
زيد في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء زائدا عليه في ذلك الوصف
في حالة واحدة فالشارح اشار الى انه لا مانع من جعل احسن صفة لقوله
كعين زيد ان كان الكاف اسما الا انه لم يرض بكونها اسما لان الظاهر
كونها حرفا فجعلها مع احسن صفة موصوف محذوف لان التناقض
مندفع اما بجعل المماثلة بمعنى المماثلة في اصل الكحل لا في الفضل في حسنه
واما بجعل المماثلة بمعنى المماثلة في الفضل ويلزم منه المقصود على الاوجه
الابلغ وكان الالزوم على الوجه الابلغ منبها على انه لون عين مثل
عين زيد في الفضل على جميع ما عداه لزم التناقض وهو المماثلة مع
الزيادة فيكون النفي موجها فيكون ابلغ واعلم ان الظاهر من عبارة
المصرح بين الكبيين الاخصرين فرقا بان لا تبعين في ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد بخلاف ما اذا قدم ذكر العين

العين فانه تبعين ان يقال ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل والاصح
ان يقال ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل منه في عين زيد لانه لم يذكر
في الاستعمالات في هذا التركيب المفضل عليه وما يتعلق به حيث قال فان
قدمت ذكر العين قلت ولم يقل فلك ان تقول كما قال سابقا
ولك ان تجعل معنى قوله فان قدمت اه ان قدمت ذكر العين وجب
ان ينصب احسن وليس لك ان ترفعه بناء على انه لا فضل بالاجنبي و
ليس بمعنى حسن مع اتحاد المفضل والمفضل عليه اذ لم يذكر هناك مفضل
عليه هو عين المفضل لانه وان لم يذكر لكنه مقدر فجعلها اعمال احسن منخفضان
نظرا الى تقدير الكلام **قوله** لانه كان في مقام بيان الاختصار وما ذكره
اوفق بالمقام والاحسن ان يقال نبه بذكر المثال والتمثيل بالشعر على جواز
حذف الموصوف وذكره **قوله** اسم جماعة الركبان يعني ليس بجمع نبه
على ذلك ليصح منه تمييزا في مر جمل سار ياصفة ركبا لانه اسم الجمع لا
يجب تانيث المسند الى ضميره ولا جمع صفة بخلاف الجمع فسار يامن
السرى واحتمال جعله من السراية على ان يكون صفة مصدر محذوف اي
خوفا سار يا الى الهلاك على ما قيل ضعيف لان حقه التقديم على المستثنى
منه فلذا لم يلتفت اليه **قوله** فقوله ارى اما من رؤية البصر او رؤية
القلب وهناك احتمال ثالث ابلغ بحسب المعنى وهو جعل ارى مجهولا
اي لا اظن ونفي الظن ابلغ من نفي الرؤية البصرية والعلمية بتصرف **قوله**
وادمنسوب الى السباع لكنه نهافيها المراد بالسباع اما حقيقتها او شرار
الناس وقطاع الطريق **قوله** والحال انى لا ارى جعل الواو حالية وقيل اعتراضية
وما ذكره اظهر وانما قال ولا ارى ومقتضى السباق ان يقول وما رايت
ليفيد انه ما ارى ولا يرى قط لانه لو راى مثله لم يأت منه الحكم بانه
لا يرى قط فتامل **قوله** فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك

ذلك الطريقة اى هو لصدد بيان الاقسام على طريقة واحدة وممايدل
على انه بذلك الصدد انه ذكر بعد تعريف الفعل بخواصه كما فعل ذلك فى قسم
اسم والله اعلم **قوله** اى نفس ما دل يعنى الكلمة جمع بين ما دل والكلمة فى التفسير
اشارة معرفة وجه تذكير الضمير وهو انه باعتبار لفظ ما دل ودون معناه
قوله اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان هذا هو المشهور فيما بين القوم و
التحقيق انه مشتمل على اربعة معان رابعها تقييد الحدث او النسبة الزمان
وهو ايضا معنى حرفى غير مستقل **قوله** ولا شك ان النسبة الى فاعل ما
معنى حرفى اختلف فى ان معنى الفعل النسبة الى فاعل ما او الى فاعل معين
ولا شك انها على الثانى معنى حرف لا يفهم ما لم ينضم الى الفعل ذكر الفاعل
وعلى الاول معنى يستقل فاعل ما اجمالا وهو منفهم بذكر الفعل من غير ذكره
فيكون معنى مستقلا ونظيره لفظ الابتداء فان معناه تبعقل المتعلق
مستقل اجمالا منفهم من غير ذكره وبهذا تحقق انه يمكن حمل المعنى فى تعريف
الفعل على المطابقى على تقدير كون معناه النسبة الى فاعل ما **قوله** ولما وصف
ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث
لانه بعد اخراج النسبة عن كونها مرادة بقيد فى نفسه لم يبق الا الحدث
والزمان فلما خرج الزمان عن كونه مرادا بقيد الاقتران بالزمان تعين
ان يكون المراد به الحدث **قوله** فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقى
مع انه المتبادر عند اطلاق المعنى كما صرح به المحقق الرازى فى موجهات
شرح الرسالة الشمسية ولا التضمنى لانه لا يصح ارادته فى تعريف الاسم
والحرف وعدم صحة ارادة الالتزامى ظاهر جدا فتعين ان يكون المراد
الاعم **قوله** وبقولنا وضعا اسماء الافعال لان جميعها منقولة ينقال
جميعها ليس وابرا بين الامرين بل جامعا للامرين وانما الدائر كل واحد
قلت الحكم على الجمع كالحكم على الجميع قد يكون على سبيل انفراد وكل خرخر

خر، نحو جاء الرجال اى كل واحد وكذلك جاء جميع الرجال **قوله** الافعال
المسلخة عن الزمان وكذا الافعال المسلخة عن الحدث تدخل به لان الافعال
الناقصة تامات فى اصل مسلخات عن الحدث صرح به بعض المحققين فى الفوائد
الغيابية **قوله** او تعليل الفعل فان قلت المراد بالفعل الحدث اذ لا معنى لتعليل
الفعل الاصطلاحى او بحقيقته فلا يصح قوله وشئ من ذلك لا يتحقق الا فى الفعل
قلت كانه اراد الفعل الاصطلاحى واراد بقوله لتعليل الفعل لتعليل مدلول
الفعل الا ان الظاهر ان يقول وشئ من ذلك لا يتحقق الا فيه بالضمير فتامل
قوله لدلالته الاول على الاستقبال القريب مع التاكيد صرح به المحقق
التفتازانى فى شرح التلخيص **قوله** لانها وضعت اه ولان الامر لم يخص
المسمى لم يعل فيه **قوله** وانما خص به لحوق تاء التانيث اى الساكنة وبهذا
صح قوله والصفات استغنيت عنها اه **قوله** ولحوق تاء فعلت الاخصر
ان يقول ولحوق نحو تاء فعلت وفعلت ويستغنى عن قوله ولحوق تاء
التانيث ساكنة والاولى ان يفسر نحو تاء فعلت بالضمير البارز المرفوع
مطلقا ولا يخص بالمتحرك لاختصاص البارز المرفوع المتصل مطلقا بالفعل
كما يدل عليه بيان الشارح **قوله** اى بحسب اصل الوضع فانه المتبادر
من الدلالة ولانه صار عرفا فى تعريفات هذا العلم **قوله** قبلية ذاتية
يكون بين اجزاء الزمان المتقدم بين اجزاء الزمان زمانى وهو المتقدم
الذى لا يجامع فيه المتقدم المتاخر بالذات بين اجزاء الزمان وبالعرض
بين الامور الواقعة فيها والمتقدم بالذات انما هو بين العلة التامة
والمعلول ولتخفيفه علم آخر ولفهمه مخاطب آخر ولزوم ان يكون للزمان
زمان انما يندفع لو كان منشاؤه التباين المتقدم بحسب الذات بالتقدم
بالزمان لكن منشاؤه ان قبل لازم الظرفية فهو متعلق بحدث وقع
صفة لزمان فيكون المعنى ما دل على زمان واقع فى زمان متقدم على

زمانك فلزم ان يكون للزمان زمان ولا يندفع الشبهة الا بتبديل لفظه
قبل بلفظ متقدم بان يقال ما دل على زمان متقدم على زمانك **قوله**
مبنى على الفتح اشار الى بيان بعض خواصه بعد تعريفه كما هو عادته **قوله**
باحد حروف نأيت في اوائله الظاهر في اوله **قوله** كوقوع الاسم
مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين لا يخفى ان الماضي ايضا يكون مشتركا
فيكون مضارعا للاسم الا انه ليس كل ماض مشتركا بخلاف المضارع
لان اشتراكه الذي سبب زيادة احد حروف نأيت وانما فلهذا
قيد مشابهته باحد حروف نأيت ولو جعل مشابهته باحد حروف
نأيت لوقوعه مشتركا بمثل مفعل فانه مشترك بين الزمان والمكان
والمصدر بسبب زيادة حروف لكان اشد مشابهة **قوله** فالنخزة
لم يراع في البيان ترتيب حروف نأيت بل راعى قاعدة التصريف
الفعل فانه يبتدأ من المتكلم الواحد وينتهي الى الغايب **قوله** مفردا مذكرا
كان او مؤنثا فالتذكير للتغليب **قوله** اي للمتكلم المفرد يجب ترك
المفرد لان المتكلم لا يكون الا واحدا سواء تكلم باضرب او نضرب
وانما وصف في اضرب بالمفرد بمعنى انه ليس معه غيره كما يدل عليه وصفه
في نضرب بكونه مع الغير فلا يجمع الافراد مع كونه مع الغير وقوله واحدا
واحدا كان ذلك الغير او اكثر مذكرا كان او مؤنثا او مختلطا **قوله** وللمؤنث
وللمؤنثين غيبة اي حال او يمكن جعل غيبة مصدرا حينئذ الا ان جعلها حالا
انسب بنظائرها ولو قال المصدر والغائبة والغائبتين لكان اخصر واظهر
قوله ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح
ان يتعلق اه دفع لما ينجه على عبارة المتن انه يفيد ان عدم اعراب
غيره مقيد بوقت عدم اتصال نون التاكيد او نون جمع المؤنث
به وهو باطل لانه لا يعرب غيره مطلقا وانه لا يفيد انه لا يعرب اذا

اذا اتصل به نون التاكيد او نون جمع المؤنث مع انه مقصود بالبيان
فقال مآل البيان انه انما يعرب اذا لم يتصل به نون تاكيد او نون
جمع مؤنث وفيه ان قوله ولا يعرب من الفعل غيره في قوله انما يعرب
المضارع بمعنى ما يعرب الا المضارع فيكون اتصال به تقييدا الحصر الاعراب
فيه فيكون الشبهة بحالها لا لحصر وقت اعرابه في وقت عدم الاتصال
حتى يندفع الشبهة فالحق ان قوله اذا لم يتصل متعلق بمعنى المغايرة وقيدها
اي لا يعرب مغايرة في وقت عدم الاتصال فالتقييد لتعميم الغير بحيث
يشمل المضارع المتصل به احدى النونين **قوله** واعرابه رفع لا بمعنى علم
الفاعلية بل بمعنى ضمة او نون اقتضيها العامل لا بمعنى ما به يقوم المعنى
المقتضى للاعراب بل بمعنى ما اوجب كون اخر الكلمة على هيئة مخصوصة
فان اعراب الفعل ليس بمعنى وقوله ونصب بمعنى فتحة او حذف نون
او جميعها العامل وقوله وجزم بمعنى سكون او حذف نون او حرف
اقتضاه العامل **قوله** فالصحيح منه اي من المضارع المعرب وهو ما لم يتصل
به نون تاكيد ولا نون جمع مونث وهو عند النحاة احتراز عما هو عند
اهل التصريف وهو مستغن عن التعريف وانما قال حرفه الاخير ولم
يقل لامه ليشمل نحو يجر لا شبهة **قوله** المجرد عن ضمير بارز نحو يضرب زيد
وزيد يضرب مرفوع نحو يضرب ويضربك متصلا نحو يضرب
وما يضرب الا هو فانه وان لم يجرد عن الضمير البارز لكنه جرد عن
الضمير البارز المتصل والشبه انه لا حاجة الى قوله متصل به فان معنى
التجريد عن الضمير انه لا يتصل به يدل عليه قوله والمتصل به ذلك فتامل
قوله للتثنية لا حاجة الى هذه القيود لانه ليس ضمير بارز مرفوع متصل
الا للتثنية والجمع والمخاطب **قوله** والمؤنث فيه ان الضمير البارز ضمير
بارز في الصحيح المعرب لا يكون لجمع المونث فالجمع المطلق في هذا

في هذا المقام ينصرف الى المذكر ولذلك صح وله فيما بعد والمصنف ذلك
بالنون وحذفها اذ لو كان المشار اليه بذلك شامل لضمير جمع المؤنث
لانتقض الحكم بجمع المؤنث وله والسكون في حال الجزم لم يقيده بقوله
لفظا كما قيد اخويه لان السكون لا يكون الا لفظا بخلاف الحركة وهناك
لفظا لان الرفع قد يكون بالضمة تقديرا وكذلك النصب اذا وقع
على المضارع والجزم قد يكون بالسكون تقديرا اذا حرك المجزوم للساكنين
نحو لم يضرب القوم وله مثل يضرب مثال للصحيح المجرد عن ضمير بارز
مرفوع لا لاعرابه حتى يكون قاصرا والمتبادر من كلام الشارح انه جعله مثالا
للاعراب فاتته بما الحق به وله والمضارع المتصل به لا يخفى ان الظاهر
من سياق كلام المصنف وله والمتصل به معطوف على المجرد وهو مع
ما يقابله تفصيل الصحيح لكن الصحيح عطف على الصحيح المجرد لا على مجرد
المجرد فبنى الشارح عليه بقوله والمضارع المتصل ولو مثل المصر بقولنا
مثل يدعوان وندعوان اه بدل يضربان ونضربان اه لكان واضحا وله
والمضارع المعتل الآخر المعتل عندهم ما يقابل الصحيح عندهم وهو ما كان
آخره حرف علة لكن المتبادر من كلام الشارح ان المعتل عام اريد به
الخاص وله اسقط الحرف المناسب بها لان حرف العلة تناسب
للحركة في كونها قابلين للسقوط وله بها التجرد لم يقيد والتجرد في
المضارع وقيدوه في المبتدا حيث قالوا هو التجرد للاسناد اعم
من الاسناد اليه كما في قسم المسند اليه من المبتدا، واسناده الى شئ كما
في قسم المسند من المبتدا، لانه يحتاج الى التقييد في المبتدا، دون المضارع
لان الاسم يفيد معناه بدون التركيب مع الغير فوجد منه ما بالتجرد
عن العامل وليس بمعرب بخلاف المضارع فانه لا يستعمل بدون التركيب
فلا يوجد المجرد منه غيره مرفوع وله من عبارته المتبادرة كما هو المتبادر

من عبارة المتبادر وله مر بيانه لان المصنف انما لم يجعل الرافع له التجرد كيف
وقد قال في بيان المنصوب وينتصب بان اه وفي بيان المجزوم وينجزم
بلم فلما لم يقل انها ترتفع بالتجرد عن الناصب والجازم تبادر منه انه
لم يجعل العامل التجرد وانما قال وترتفع اذا تجرد لان تحقق العامل انما يكون
وقت التجرد لانه اذا تحقق الناصب او الجازم يمتنع وقوع الاسم موقعه
لان الاسم لا يدخل عليه ناصب الفعل ولا جازمه ففي لم يضرب
لا يصح ان يقال لم ضارب وانما لم يقل وترتفع بوقوعه موقع
الاسم لان وقوعه موقع الاسم خفي في كثير من المواضع فلا تنبيه به
الرفوع عند المبتدئ بسهولة في المقصود والاصلي في هذا المقام تمييز
الاقسام المتشابه بعضها عن بعض لا بيان العامل وله وذلك مذهب
الكوفيين اي اكثرهم اذ الكسائي منهم يجعل العامل حروف اللين وله
كما في زيد يضرب لا تقبل صحة الوقوع موقع الاسم مشترك بينه
وبين الماضي لانا نقول هو مبني الاصل فلا يؤثر فيه العامل وله ابدل
الالف نونا فيه انه لا مناسبة بين الالف والنون الا ان يقال
ان النون الخفيفة تقلب في الوقف الفا وكذا التنوين وله وقال
الخليل اصله لا ان يرده لا ان تضرب في تقدير لا ضربك وهو
ليس بكلام بخلاف لن تضرب اقول لن مركب من لا والنون الخفيفة
التي حقها ان تلحق الفعل الا انه الحق بلا للتصريح بانه لتاكيد النفي لا لتاكيد
الفعل المنفي حتى يفيد اللفظ نفي التاكيد فاعمل عمل النصب ليكون
آخر الفعل على هيئته بكون مع النون ولذا خص لن من بين حروف
النفي بتاكيد النفي وله بعد حتى تحوسرت ما ذكره الشارح في تفصيل
الحروف التي تقدر بعد ما ان شرع في الشئ قبل اوانه فان المصر
المصنف فصلها فاجمل ذكره مقام تفصيل المصر وله اذا لم يكن بمعنى الظن

هذا يشعر بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا في اليقين
ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا بل ما يدل على اليقين
سواء كان لفظ العلم او الرؤية والوجدان او الظن الغير ذلك قوله
هي المخففة صيغة الفصل هنا للحصر اي هي المخففة لا غير وبه صار مقابلا لقوله
والتي تقع بعد الظن وقوله من المتصلة متعلق بالاخذ اي المخففة المأخوذة من
المتصلة قوله فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه فكذا الادخل على الماضي ولا
ان يقال هي الناصبة البعث بخروجها عن مقتضى وضعها وهي اخف
من المخففة الموجبة لحذف ضمير الشان وخبره ليست هذه تاكيد للحصر
قوله على غلبة الوقوع اي كون جانب الوقوع على عدمه وليس المراد
بغلبة الوقوع كثرته كما هو المتبادر قوله لا مؤبدا مطلقا كما قيل ولا مؤ
في الدنيا كما قيل هو الحق قوله لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا
في الاستقبال فيه بحث لان جواب كلام النائيل لا يكون الا بعد كلامه
ولا يجب ان يكون مستقبلا وكذا الجزاء لجواز ان يكون فيما مضى نحو
قولك في جواب من قال سلمت صار جزاؤك ان عصم مالك
ودمك فالوجه ان يقال اذن لضعفها لا تقدر ان تعمل في الحال
الذي هو جاء للماضي الذي هو مبنى الاصل قوله واذا وقعت بعد الواو
والفاء خص بيان هذا الحكم في كتبهم بالواقع بعد الواو والفاء وكانهم
لم يجدوا وقوعها بعد غيرهما من حروف العطف لانهم وجدوا وما ولم
يجدوا ما ذا وجهين فتدبر قوله فالوجهان جائزان جعل وجهان مبتدأ
لا فاعلا لان حذف الخبر اهون من حذف عامل الفاعل لان فيه حذف
العامل والمسند بخلاف الاول فان فيه حذف المسند لا غير لكن الاظهر
بالنظر الى ما سبق ان يكون تقديره فيهما الوجهان الالغاء والاعمال
قوله وان كان بالنظر الى زمان المتكلم الاول سواء كان او ترك

او ترك المستقبل فتدبر قوله بمعنى كي للسببية لا فائدة لتقييدك
بقولك للسببية متمما وقد علم مما قيل ذلك لكن تقييدك الى بمعنى انتهاء
الغاية للاحتراز عن الى بمعنى مع فان قلت حتى ايضا بمعنى انتهاء الغاية
فلم قال بمعنى الى ولم يقل اذا كان بمعناها او بمعنى كي قلت فانه اراد
انه لا يشترط في حتى هذه ان يكون مجرورة آخر جزء مما قبلها او متصلا آخر
جزء منه قوله فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او استقبالا لا يحتمل
الاستقبال كما لا يخفى قوله كما تقول كنت سرت امس ذكر امس
مع ماض قبل المضارع لا يجعل المضارع حكاية حال ولا يتوقف كون
المضارع حكاية حال على ذكر امس مع الماضي قبله فجعل هذا المثال حكاية
الحال دون واحد من الامثلة المذكورة الغائلة لذلك في كلام
المصنف تحكم قوله كانك كنت في زمان الدخول حين هات هذه العبارة
اه جعل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ الدال على الحال وهو خلاف عبارة
المصنف والاظهر ان المراد زمان الحال المحكية من حيث انه حال بان
تبرزه في نظر السامع في معرض الحال قوله لانها علم الاستقبال فيه انها
علم الاستقبال حقيقة او بالنظر الى ما قبله اذ هو لا ينافي الحال الآن
يقال ينافي افادته الحال فلا يصح ذكره في مقام افادته قوله كما توهمه
بعضهم وجه التوهم انهم يقولون انها حرف ابتداء ويريدون
لزوم المبتدأ بعدها قوله ليحصل الاتصال المعنوي فلا تخالف حتى
وضعها بالكلمية لانها وضعت لافادة اتصال ما قبلها بما بعدها لفظا
ومعنى عاطفة كانت او جارة قوله مثل مرض فلان حتى لا يرجونه
الآن يحتمل المثال الحال تحقيقا او حكاية ولهذا اكتفى المصنف بجعله مثالا
للحال تحقيقا بخلاف حال التخفيق قوله وامتنع نظرا الى الامر الاول
فيه نظر لانه امتنع نظرا الى الامرين لان كان سيرى لا يصلح

مسببا للدخول لان السبب وقوع السبب وكان سببي يجب ان يكون
في تقدير كان سببي واقعا وان يكون في تقدير كان سببي مقتضيا
الى غير ذلك فما لم يتحقق خبر كان لا يصلح للسببية فجعل مانع الرفع
مجرد انتفاء الشرط الاول لانتفاء شرط صحة الثاني **قوله** فيبقى الفعل
بلا خبر لا يخفى ان الخبر في صورة النصب ليس حتى او خلها بل الفعل
العام المقدر متعلق الحتى فلك ان تقدره بقرينة توقف صحة
حتى او خلها بالرفع على تقديره **قوله** فقوله ايهم عطف بتقدير
جاز لا يخفى بعده في نفسه وبالنظر الى مباحثه لان قوله اسرت
حتى تدخلها عطف من غير مقدر الا انه دعاه اليه ما ذكروا انه اذا
عطف شئ على شئ وسبقه قيد يشارك المعطوف المعطوف عليه
في ذلك القيد لا محالة واما اذا عطف على الجملة قيد فالله كله محتملة
قوله اى ما كان صفة الله تعذبهم الاولى ما كان فعل الله تعذبهم
فتأمل **قوله** والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير
ان جعل خبر الفاء جملة محذوفة المبتدأ ولا ضرورة داعية اليه
ومع ذلك لا وجه للفاء في قوله فتقدير ان والاولى ان يقدر
الكلام والفاء ناصبة بشرطين **قوله** احدهما السببية اى قصد
السببية وقد نبه عليه الشارح **قوله** من النفي المستدعي جوابا وصف
النفي بما يكشف عن كونه في معنى الانشاء فدخل منه موافقا
لما اشتهر ان النصب بالفاء لوجوب تقدير ان يصير مفردا
فيصح عطفه على المفرد المستنبطة من الجملة الانشائية لان الفاء
عاطفة ولا يمكن العطف على الجملة لاختلاف خبرا وانشاء
وهذا يدل على ان الفاء هنا بعيد عن العطف بتصدم الانشائي المتدي
للجواب فان الجواب لا يعطف فيهما تناف ولا يخفى ان ما دل

ما دل كلامه عليه من انه اذا لم يقصد السببية في رزقني فاكرمك لا يصح النصب
يتجه عليه انه يشكل مع الرفع توجيه القصد الا ان يقال ح يكون من
وضع الفعل موضع المصدر كما في تسمع بالمعيدي خير من ان تراه **قوله**
والحق بالمجاز فاكسرها جعله لضرورة الشعر ومبنى ذلك توجيه العطف
بتأويل ما قبله بقولنا سيقع مني ترك سئالي والحاق بالمجاز فالكسرة ظاهرة
ويمكن توجيهه بما يخرجه عن الضرورة وهو ان يجعل ما تركب والحق
في معنى الامر اى لا تركب والحق فاكسرها **قوله** واما التي ينتصب اه
ههنا بتقدير متعلق الظرف ولم يقدر المبتدأ ولقد حسن **قوله** اى لشرط
ان يكون بمعنى الخ اه لا يخفى انه بعيد والاولى ان يراد انه ينتصب بعدها
بتقدير ان بشرط ان يكون في التركيب معنى الان فتقدير ان ليتم اللفظ
الدال على معنى الان **قوله** اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا قيد لاتم
بالصريح لنحو اعجبني ان يضرب زيد فيشتم فانه ح لا تقدر ان
لجواز عطفه على مدخول ان ونصب بكلمة ان السابقة وفيه نظر
لانه يشكل باعجبني انك انسان وتعلم فانه يجب فيه تقدير ان فالاولى
ان لا يقيد الاسم بالصريح ويمنع كون المعطوف عليه في اعجبني
ان يضرب زيد فيشتم اسما بل المعطوف عليه هو الفعل والتأويل
بالاسم متأخر عن العطف **قوله** ويرد عليه انه كان المناسب
ح ذكرها مدتين ويمكن ان يجاب ان العاطفة في تقدير ان على
تخوين احدهما امتاز بعض عن بعض في الشرط والثاني اشترك
الجمع فيه فقدا ول المخصوصات بشرط لينضبط وفصل عقيبها شرائطها
ثم اتم العد بذكر المشتركات في الشرط مرة واحدة لعدم احتياجها
الى التفصيل **قوله** ومع العاطفة اى مع العاطفة مطلقا اذ اقدر
ان بعدها بالشرط المشترك بين الكل بخلاف العاطفة المقدر ان بعدها

بشرط مخصوص كما فصل في حتى واخواتها وهو المتبادر من قوله والعاطفة
لان هذه الحروف ذكرت بهذه العبارة حين بيان الشرط المشترك
بين الكل فتأمل قوله وينجزم اى المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة
في معنى النهي اضاف اللام لانه نكرة قابلة للاضافة ولم يضف لا لانها
علم لنفسها فلا تقبل الاضافة وجعل الشارح قوله في النهي صفة لا فاحتاج
الى تقدير المعرفة والمشهور تقدير الظرف بالنكرة والموافق بالمشهور
ان يكون التقدير ولا المستعملة في النهي حالا الا ان الاولى في التقدير
المعرفة فما جعله ارجح لان رعاية جانب المعنى اهم من رعاية جانب
اللفظ قوله احترازا عما استعمل في معنى النفي وعما لم يستعمل في شئ نحو لا قسم
قوله وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا اى تجزم بالاصالة فعلا واحدا
والا فقد تعدد ويجزومه بالعطف فيقول لا يضرب وتقتل قوله
وكلم المجازات اى بعضها فان كيفما واذا ايضا من كلم المجازات قوله
والمجزوم بها فعلان اى فيكون كذلك كما ستعرف قوله واى وهو ايضا
مما يجزم مطلقا سواء كان مع ما نحو قوله لم ايا ما تدعو اوبدونه قوله
مع كيفما واذ افتئاذ فكيفما شذوذان اذكونهما من كلم المجازات
كالجزم شذاذ قوله ويخص اى لما فلا يبعد ان يستفاد ذلك منها كيد
لم بما النافية فيكون تركيب لما من كلمة لم ولما قوله وكان ذلك لكونها
فاصلة قوية بين العامل ومعموله فيجب لان ان في ان لم اضرب
ليس عاملا في اضرب لانه مدخول لم ومعموله وانما مدخول ان لم اضرب
قوله ولا النهي لا يصلح اضافة العلم وكانه نكرها وجعل النهي مرفوعا صفة
الكلمة لا بمعنى لا راية النافية قوله لسببية الفعل الاول لا يخفى ان السببية
بمعنى كون الشئ سببا لا بمعنى جعله سببا فالاولى ان يفسر الكلام بافادة
سببية الاول وسببية الثاني فكان المصر اراد بجعله سببا في جعله

في جملة سببا في نظر المخاطب وذلك ليس الا بالافادة فحاصله ان المراد لافادة
سببية الاول كان الشارح ايضا اراد هذا المعنى الا انه بعد عن التنقيح قوله
من حيث تبنى على الاول اه قد تبنى كذلك وذلك اذا كان الاول
سببا واما اذا كان ملزوما من غير سببية فليس الامر كذلك والامر
ان المراد انه يستفى الفعلان مع ما تعلق بهما شرطا وجزاء لان الشرط هو
الجملة الاولى والجزاء الجملة الثانية فافهم قوله لتحقق تأثير حرف الشرط فيه اى
تحقق التأثير معنى وان لم يتحقق لفظا اما في ان ضربت ضربت ظاهر
واما ان خرجت لم اخرج فلان الجزم بلم لا بان لقرب لم وسببه منه
لان ان دخل على لم اخرج حتى يكون سابقا في الطلب وتتصور فيه
التأثير قوله وان كان مضارعا مثبتا ينبغي ان يقيد لغير المجزوم بلام
الامر نحو ان يكرم زيدا فليكرمك لانه يلزمه الفاء لعدم تأثير حرف الشرط فيه
معنى لكونه مستقبلا بلام الامر وغير الدعاء والتمني فانهما مستقبلان بتحقيقها
قبل دخول ان فلا تأثير له فيهما معنى وكذا الاستفهام على ما سيجئ قوله اولى
حيث يجب فيه الفاء لعدم تأثير اداة الشرط فيه معنى لانه صار مستقبلا
بلن والاولى اصلا ليلا يتوهم انه يجزم لان النصب بلن متعين لقربه
وسببه كما مر قوله او استفهام نحو ان لم يضربك زيد فهل تضربه او
مضارع منفي بما نحو ان لم يضربك فانا ضربه ووجه عدم تأثير حرف الشرط
فيهما ان الاستفهام ينفي على احتماله ولا ينقلب الى المستقبل والمنفي
بما يكون للحال من غير انقلاب قوله موضع الفاء نبه على ان الفاء واذا
لا يجتمعان للحال ولذا لم يقل ويكتفى باذا مع الجملة الاسمية مع انه اخصر
قوله لاختصاصها بها اى بالجملة الاسمية فالضمير راجع الى ما تضمنه اسمية
الجملة فتدبر قوله وان التي ينجزم بها المضارع حال كونها مقدرة عبارة
مشعرة بانه جعل مقدرة في قول المصروان مقدرة بعد الامر منصوبة

على الحالية من صيغة ان وجعل قوله بعد الامر منصوبا بمقدر ومقدره
خبر الما كانت ولا ضرورة تدعو اليه والوجه ان مقدرة
مرفوع خبر لان قوله بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا اه لا حاجة في تقدير
ان الى اشتراط الصلاحية بل يكفي قصد السببية فان تخلفت السببية
كان الكلام صادقا والا كان كاذبا او دعاء لكنه قد يقوله قوله فانهم
يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع اه اقوى الشواهد على ارادة الصيغة
انهم يقولون هذا الامر الامر بالصيغة فقوله مثال الامر بمنزلة قولهم
الامر بالصيغة قوله وفي بعض النسخ انما قال مثال الامر الامر المفسر
بصيغة لا يحتمل ان يكون بمعنى المصدر فزيادة المثال لدفع توهم ارادة
المصدر توهم يعيد على انه لا يندفع لانه يجوز مع ذلك ان يكون
الامر بمعنى المصدر اي صيغة الامر كما يقال لام الامر والوجه ان يقال
الامر في السنة الصرفيين يشمل الامر باللام وهو الاصطلاح المشتهر
فيما بين المحصلين فخاف ان يحمل الامر عليه فزاد المثال ليكون في قوة
التعبير عنه بالامر بالصيغة قوله صيغة يطلب بها اه اخرج النهي
والاستفهام والامر باللام لان الطلب فيها باللام واداة الاستفهام
والنهي لا بالصيغة فالحكم بان قوله يطلب بها الفعل شاملا
لكل امر لا يتم ولا يخفى ان المراد صيغة فعل لان الكلام في الفعل فلم
يدخل اسماء الافعال في التعريف حتى يصح انه خرج بقوله بحذف حرف
المضارعة وقوله صيغة يطلب بها الفعل شاملا لهم يشعر بان جعلها
بمنزلة الجنس والقيود بعدها فصولا والاظهر ان صيغة بمنزلة الجنس
ويطلب بها يخرج الماضي والمضارع وقوله الفعل يخرج النهي وقوله من
الفاعل احترازا عما فقد فيه ما فقد وكذا قوله المخاطب احترازا عن
الغايب والمتكلم وقوله بحذف حرف المضارعة احترازا عن مثل قوله

قوله لا فلنفروا وعن مثل قد عرف ما فيه والحق انه ليس من تتمة التعريف
والتعريف قد تم بدونه بل هو شروع في كيفية اشتقاق الامر فالتقدير
هو بحذف حرف المضارعة او بحذف مضارع قوله وفي الصورة
حكم المجزوم اي في حكم اخر المجزوم والاولى وحكمه حكم المجزوم قوله في اسكان
الصحيح اه لاختفاء في ان اسكان الصحيح وسقوط حرف العلة حكم الاخر
واما سقوط النون فليس حكم الاخر لان النون ليس حكم الاخر لان
النون ليس اخرا لامرا الا ان يقال لشدة الامتزاج بين الضمير البارز
والفعل والنون تزلت منزلة كلمة واحدة منزلة الاخر قوله فان كان
بعده اي بعد حرف المضارعة اه يعني المصر بعد كون آخره في حكم المجزوم
ان كان اه ولهذا اكتفى ببيان زيادة الهمزة ولم يبين عمل الاخر فقوله
اسكن آخره مما لا حاجة اليه مع ذلك قاصر اذ ليس فيما اخره
نون او حرف علة اسكان الاخر بل حذفه فينبغي ان يقول اسكن آخره
او حذف قوله والمراد بالرباعي ههنا اي في علم النحو اما في علم الصرف
فهو ما كان الحروف الاصول فيه اربعة في قوله من المزيد فيه نظر لان الرباعي
لا ينحصر المزيد فيه وقوله وانما هو من باب الافعال ايضا لا تم لانتقاضه
بفاعل وفعل الا ان يتكلف ويقال ان الضمير هو لا يعود الى الرباعي بل
الرباعي الذي بعد حرف مضارعة ساكن وكذا قوله ههنا يعني في مضارع
رباعي بعد حرف مضارعة ساكن قوله دفعا للبناس يعني ضم الهمزة
وجعلت كالعين دفعا للبناس بالمضارع على تقدير الفتح اي فتح الهمزة
فقوله فانه اذا قيل اقتل اه سهو من قلم الناسخ لان الكلام في ابطال فتح
الهمزة وكسرها ليتعين الضمة فلا معنى للتكلم في ابطال فتح النار وكسرها
على انه لا يطالب احد بانه لم لم يفتح او لم يكسر حتى يكون لبنائه فائدة
والصواب انه اذا قيل في اقتل اقتل بفتح الهمزة البتة بوا احد المتكلم

المعروف في حال الوقف واذا فعل ذلك بكسرة الهمزة لزم الخروج من الكسرة الى الضمة
وهو ثقيل فيما سوى ساكن بعده ضمة ليس كسرة الهمزة فيما سوى ساكن
بعده ضمة بل فيما سوى او من مضارع بعد ساكن منه بعد حروف المضارعة
ضمة فضمير سواه الصيغة الامر الذي من مضارع بعد حرف المضارعة فيه
ساكن بعده ضمة او كلمة ما عبارة عن الوقف اي في وقف سوى وقف
يكون بعد الساكن ضمة **وله** مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة
الصواب مثال لما يكون ساكن بعد حرف المضارعة **وله** او على
حذف مضاف اي فاعل فعلاه لا تخفى ان اضافة الفعل الى المفعول
ايضا لا دنى ملابسة فتقدير الفعل لم يزد في الكلام الا تقديرا وعلم مما
ذكره ان اضافة الفعل ايضا الى ما لا دنى ملابسة لم ينبه له **وله** ولا يبعد
ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله الا وله الامر الذي لم يذكر فاعله
فيشمل اسم المفعول فيتم كون الاضافة بيانية اراد بالفعل الفعل
وشبهه على المسامحة الشائعة **وله** اكتفاء بذكره فيما سبق في تعريف
مفعول ما لم يسم فاعله وذلك ان تقول لم يذكره اعتمادا على اشتهار
ان لا يجوز حذف الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه **وله** وبضم
الثالث الى قوله خوف اللبس الاخصر ان يقول فان كان ماضيا
كسر ما قبل اخره وضم متحرك قبله خوف اللبس فيستغني عن قوله
وبضم الثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء **وله** ليلا يلتبس
بالتدريج بالامر في تثنية الغائب وجمعه مطلقا وفي واحده رفعا والاولى
ترك التعليل ويفسر قوله خوف اللبس **وله** اذ علة لقوله بضم الثالث
والثاني يمكن تعليل ضم الاول ايضا به فانه لو اكتفي في ضرب بكسر ما قبل الاخر
لتوهم انه صيغة معلوم من باب علم والبس في باب علم بلا شبهة فالاولى
ان يقول المصر فان كان ماضيا كسر ما قبل اخره وضم اوله مطلقا والثالث

والثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء خوف اللبس **وله** اي ما يكون
عينه فقط معتلا فيمكن ان يحال اراد ما يعتل عينه وعين اللفيف لا يعتل
وهذا اصوب لانه يندفع به الاصوب **وله** وانما خص معتل العين بالذكر
لزيادة غموض واختلاف في المبني للفاعل منه كما ذكره وبتبعيته ذكر معتل العين
في المبني للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا هذا كلامه وهو سهو من الناسخ و
صوابه وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف في الماضي
كما ذكر وبتبعيته ذكر مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكر **وله** المتعدي وغير
المتعدي هذا ان قيدان لقسمي الفعل لا قسمان فان المتعدي اعم من الفعل
وشبهه وكذا غير المتعدي مطلقا لا يمكن تعريفه بما يتوقف فهمه على
متعلق فان المصدر لا يتوقف فهمه على تمام فضلا عن المفعول ولذا جاز
حذف والتسمية في ذلك ان النسبة الى الفاعل والتعلق بالمفعول به
جزآن من معنى الفعل وما سوى المصدر مما يشبهه فيقول المصدر المتعدي
ما يشتق منه الفعل المتعدي فالمتعدي المطلق ما يتوقف فهمه على متعلق
او يتوقف فهم ما يشتق هو منه عليه وكانه لذلك قال المتعدي من
الفعل **وله** فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فدل عبارته بتمامها
هذه العبارة ان المتعلق اسم الفاعل هو الفعل فالمفعول هو
المتعلق اسم مفعول بالحذف والايصال مما وقع في التعريف اسم
الا ان يقال التعلق من الجانبين فكما ان الفعل متعلق بالمفعول كذلك المفعول
ايضا متعلق به فاوضح بان تعلق الفعل الذي هو المفعول **وله**
وهيئة الفاعل والمفعول يريد به معنى الحال **وله** وهيئة الفاعل وحقق
ان المعلوم الذي بين هيئة اعم من المفعول به فلا حاجة لذكر هيئة المفعول
في هذا المقام فان اللازم كالمتعدي له تعلق بهيئة الفاعل والمفعول
وله وغير المتعدي يصير متعديا والمتعدي ايضا يصير لازما بنون الانفصال

نحو انقطع وبناء الفعل نحو خرج قوله بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين
الاستفعال نحو استخرجته هذا ان غير مشهورين في باب التعدية واما
المشهور في الكتب هو الثلثة الاخيرة وكانهما تركا لانهما لا يتعديان
بوجه الحروف ولا تنصرفان في معناه بما يجعله طالبا للمفعول بل يجدان
في الكلمة معنى هو مستقل لطلب المفعول بخلاف الثلثة الاخيرة فان ماشيته
معناه صاحبته في الشي فلم تغيير فيه بمعنى الشي كيف يطلب مفعولا
بل حدث في الكلمة بمعنى المصاحبة المستقلة في طلب المفعول واستخرجته
معناه صيرته خارجا فاحدث السين بمعنى التصيير المستقبل في التعدية
مع بقاء معنى الخروج على ما كان فتامل قوله بانهما غير الاول كاعطى
وهي سماعية كثيرة جمعها الى الستين وارجوان اضبطها واعمله رسالة
ينتفع بها الطالبون قوله كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار
عليه اي وعدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين لشي واحد فلا يقال اعطيتني
واعطيتك قوله والثاني والثالث منه مفعولها من بيانية لا تبعيضية
ولذا لم يفصل من بمفعوليها قوله كمفعول علمت في وجوب ذكر احدهما
عند الاخر الاوجه التخصيص ببان المصدر بهما مثلهما في خصايص آخر
لباب علمت ايضا فانه يجوز تعلق علمت قبل اللام والاستفهام
والنفي نقول اعلمت زيدا العمرو قايم او عمرو قايما ام عمرو قايم
وايضا يكون المفعول الثاني مع الفاعل ضميرين لشي واحد فيقول اعلمتني
زيدا فاعدا قوله كانهم اراد وا بالشك الظن اي من اطلاق اللفظ
باصطلاح المبرانين والا ففي اللغة الشك خلاف اليقين على ما
في القاموس قوله نساوي الطرفين اي وقوع الخبر وعدم وقوعه
قوله لبيان ماهي اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ماشيته عنه
الاظهر ان المدار لبيان ماهي تلك الجملة المذكورة عبارة عنه فان

عنه فان قلت لبيان زيد اقايم مثلا عبارة شتى هذا وهذا الكلام سواء
كان بمعنى ماذكره الشارح او بمعنى ذكرناه يقتضي ان يكون هذه الافعال
لبيان كيفية الجملة الاسمية وبمنزلة ان الداخلة على الجملة لبيان انه امر منحقق
فلا يفيد مع فواعلها فايدة تامة ولا يصح السكوت عليها مع انه خلاف
ما عليه الاستعمال فلا وجه ان يقال معنى الكلام لبيان ماهي اي افعال
عنه اي عبارة عنه والمقصود منه التنبيه على انها ليست من توابع الجملة
الاسمية بل مذكورة لبيان معانيها وهي مناط لفايدة الجملة المذكورة وليست
كما يرد واصل الجمل فافهم قوله فينصب الجزئين على انهما مفعولا ظن
الظاهر مفعولا ظن وكانه اراد كلا منهما مفعول ظن قوله اذا ذكر احدهما
ذكر الاخر اي هذا هو المشهور السابع وخلافه قليل على ما فصله الشارح
اقول هذا يقتضي ان لا يصح علمت ضربي زيدا قايما وعلمت كل
رجل وضيعته بل يجب في المثالين ان يقتصر على ذكر علمت وهو بعيد
جدا فكانه اريد اذا ذكر احدهما ذكر الاخر وما يناسب منابه قوله
لا تخلنا في الحاشية اي لا تخلنا جاز عين على غرائك الملك نبا
اذ قد وشى نبا اذ قد وشى قبل ذلك الوشاة عند الملك نبا والجملة
جعل الفراء بمعنى الاخبار ونحن لم نجده في اللغة قوله فلا يقول علمت
وظننت لعدم الفايدة اقول لا يوجب عدم جواز حذف المفعولين
نسيا لعدم توقف افادتها على ذكر المفعولين لان هناك جهات
افادة آخر كان يقول فلان يظن كثيرا او يعلم قليلا اي تضع الظن
عنه كثيرا او تضع اليقين قليلا او يقول لا يعلم زيدا الا ابا هين ولا يظن
الا بالامارات او يقول ما ظننت اليوم او ما علمت اليوم قوله
لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكون مبتدا وخبرا او مفعولين
لها الظاهر الواو ثم لا يظهر فايدة في وصف الجزئين وكذا الفايدة

في تقييد الكلام بالتام وكلامنا غير مقيدة بالتقدير الاول لانه كلام
على تقدير مفعوليهما ايضا الا ان يجعل الكلام اخص من الجملة على خلاف ظاهر كلام
المصر قوله فلهذا افيد جوازه الخ ولاحتراز عن صورة التقدير فانه
لا يجوز فيه ابطال العمل قوله او بواسطة نحو علمت غلام من انت فيه بحث
لان علمت وقع قبل الاستفهام بحلا واسطة لان المضاف الى ما فيه
الاستفهام وحرف الجر الداخل عليه بمنزلة ان معه امتزاجا تاما بحيث
يسري الاستفهام في المضاف وحرف الجر ويصير معتبرا قبلها ولذا
جاز تقدمها على كلمة تضمن الاستفهام قوله والفرق بين الغاء
والتعليق من وجهين احدهما ان الغاء جائز لا واجب والتعليق
واجب فيه بحث لانه لو كان الالغاء جائزا لكان في قوله ومنها جواز
الالغاء استدراك ولما يصح ما تقدم من ان الالغاء واجب
في الصورة المفصلة وغاية ما يمكن ان يقال انه لم يرد الفرق بين
مجرد الالغاء والتعليق بل اراد الفرق بين حقيقتي الالغاء والتعليق
في هذا الباب بان الالغاء جائز ولذا قيد بالجواز والتعليق واجب
ولذا لم يقيد بالجواز بل ساق الكلام فيه بحث بقيد الوجوب فتدبر
قوله راى البصرية اي راى بمعنى ابصر والحلمية لحلم هو النوم قوله
ولقد اراني للرماح دريئة اي ابصر نفسي خلفه هي هدف الرماح ولكونه
ارى بمعنى العلم مسامحا فيكون دريئة مفعوله الثاني وعلى ما ذكره اي حال
قوله ما حسبت اي لا يصح الاستثناء من بعض افعال القلوب
لا متصلا ولا منفصلا فيجب حمله على البدل ثم انه لا فائدة في هذا
البيان لكمال ظهوره من بيان المعنى قوله وهي اما العلم او الظن
فالمراد بمعنى ما فوق الواحد قوله ليلا يقال الخ ولما يقال ولا وجه
لتخصيص بيان هذا البعض من المعاني الاخر فان لكل منها معان اخر قوله

جس

حسبت بمعنى صرت احسب وهو الذي في شعره شقرة كذا في العباب قوله
بظنين اي بمتهم فظنين بمعنى المفعول قوله لانها لا تتم بمرفوعها وقبل النقصان
مدلول عن مدلول التامة بالجزء الداخل في التامة دونها وفيه نظر
لانهم لا يسمون افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها عن
غيرها بالزمان ولك ان تقول سميت بها لنقصان عددها بالنسبة
الى الافعال التي تتم بمرفوعها وفيه ما فيه قوله هو تقدير الفاعل اعلم ان
مدلول كان نسبة الصفة الى فاعله والزمان والنسبة هي ثبوت
الصفة للفاعل وفرق بينهما وبين التقدير الذي هو صفة للمتكلم ان كان
مصدرا مبنيا للفاعل كما هو الظاهر وبين التقدير الذي هو صفة الفاعل
ان كان مبنيا للمفعول فاراده ثبوت الصفة للفاعل مسامحة
لا يليق بمقام التعريف قوله فكل من الصفة والتقدير عمدة لو كان
مجرد الدخول في الموضوع له مستلزما لكونه عمدة فيما وضع له لكان
الزمان ايضا عمدة في هذه الافعال ولو كان موجب كونه عمدة
امرا آخر لابد من بيانه فحينئذ يتكلم عليه على ان كون كل من الصفة والتقدير
عمدة في التامة يمنع خروجها بقوله ما وضعت لتقدير الفاعل بهذا
المعنى الا ان يقال المراد ما يكون عمدة فيما وضع له متقدرا الفاعل
فقط فتبصر ان العبارة لا تساعده قوله ولو جعل الموضوع له اشارة
الى التصحيح الحد بالنصف في معاني الافعال الناقصة وجعلها بمجرد
التقدير بدعوى خروج ما زاد على التقدير عن معناها وكونها قيودا
له ولا يخفى انه مع ذلك ايضا لا يكون تمام الموضوع له التقدير بل التقدير
والقصد على ان حصل الزمان خارجا عن هذه الافعال داخل في الافعال
التامة تكلف وتحكم قوله ولا يبعد ان يجعل اللام الخ جعل التقدير نفس النسبة
فيحتاج الى تقدير الافادة لان الغرض من وضع اللفظ افادة المعنى

لانفسه والاوجه عندى ان المراد بالتقرير ما اشتهر فى بيان فائدة
التاكيد والافعال الناقصة موضوعات لغرض تقرير الفاعل على
صفة وتاكيد اتصافه بالصفة فانها موضوعات للنسبة وتنصيصه
وطامن الزمان وغيره والتزم دخولها على الجملة الاسمية الداخلة على النسبة
المدلولة طافاكد النسبة المدلولة للمجرد دخولها عليه ولا ريب فى ان
الغرض افادة الزمان ايضا فغايته ان العمدة افادة التقرير فعلى تقدير
جعل اللام للغرض ايضا لابد من حمل قوله ما وضع لتقرير الفاعل على ان
العمدة تقرير الفاعل **قوله** لا يحتاج الى قيد زائد كانه اشارة الى قيد
ذكره المحقق الشريف ان المراد صفة خارجة عن مدلولها ترك ذكره لتبادره
من العبارة **قوله** وقد يضمن كثيرا الى التضمين ملاحظة معنى فعل لازم بمعنى فعل
مع ملاحظة معناه واعمال عمله بهذه الملاحظة ولا براز ه فى مقام التفسير
طريقان جعل الاصل نائبا والمتضمن حالا ويقال فى تعبير تتم السبعة بهذا
عشرة تتم التسعة بجذا صائرة عشرة وثانيهما عكس هذا كما ذكره الشارح
فقوله تامة وكلا ما حالان لا صفتان كما توهمه العبارة **قوله** وجاءت
بمعنى كانت فى المفصل بمعنى صارت **قوله** من الفوارة وهو الغفلة
فان الركيب حدث من الخوارج حين ارسل اليهم على رضى ابن عباس
اى ما جاءت غفلتنا حاجتك اى لم نجدنا غافلين كما تريدنا **قوله**
او ابن شغرنة بالضم السكين العظيم على ما فى القاموس **قوله** لا تجاوز
جاء وقعداه ولهذا جاء المصرا لتركيبين اللذين هما وقعا فيهما لكنه
قال فى بعض تصانيفه الحق فى جاء الاطراد فانه يقال جاء البر قفيزين
وقيل فى ضبط موضع استعمال قعدان يكون الخبر كانه كذا **قوله**
على الجملة الاسمية المركبة من المبتدا والخبر كانه احتراز تقييد الجملة الاسمية عن
مثل أقائم زيد وما قائم زيد فانهما جملتان اسميتان مركبتان من المبتدا

من المبتدا والفاعل **قوله** اى لاجل اعطائها الخبر حكم معناه كما يعطى الخبر حكم
معناه يعطى الاسم ايضا فصار زيد غنيا بجعل الغنى منتقلا اليه وبجعل
زيد منتقلا **قوله** بنوا ما ضيا الاولى ماضيا مفعولا فيه اى فى زمان
ماض تنكير لبيان انه ليس الزمان معينا من الماضى **قوله** بنيتها قفر البنية
المفازة التى لا يهتدى فيها من البنية بمعنى الضلالة والقفر المكان الخالى
يصف المطى بسرعة سيرها فانها بمنزلة قطا نزلت بيوضا صارت
فراخا فهى تمشى بسرعة الى فراخها كذا فى العباب **قوله** فان بيوضا لم تكن
فراخا قبل كونها بيوضا ولو كان بمعناه لفسد هذا المعنى كذا فى العباب
قوله هذا ايضا عطف اه وانما ذكره مع كونها غير خارجة مما هو
بمنزلة صار ومقابله لانه مختلف فيه فعند بعضهم انها تامة والجملة التفسيرية
ضمير شان هو فاعلها فصرح بما هو الحق عنده والاظهر انه عطف على
يكون ناقصة والاول بيان لها باعتبار معناها وان فى بيان لها
باعتبار عدم ظهور عملها فى جملة بعدها بالاتفاق وان اختلف
فى كونها ناقصة او تامة ولذا جمع معها كونها تامة وزائدة بجامع
عدم ظهور العمل فى جملة بعدها **قوله** وكقوله لم يكن فيكون الاظهر ان
قوله لم يكن فيكون فى موضع الايجاب بمعنى ثبت وفى موضع
جعل شئ موصوفا بشئ بمعنى كن كذا قيل يحتمل ان يكون فى الجميع ناقصة
ويكون فى مقام الايجاد ايضا بمعنى كن موجودا **قوله** ويكون زائدة
هذه مختصة بلفظة كان بخلاف ما سبق فانها شاملة لجميع تصاريفها
قوله فبالك من نعمى تحولن ابوسا استغاثة من اجل تحول النعمى
بالضم وهو النعمة تحولن راجع اليه اما لارادة المتعدد بالمصدر
او لجعلها بؤسا وسدادا فجمع وان كان واحد التعدد الخبر **قوله**
قيل سموا سمها فاعلا قد فات هذا التنبيه فى محله وهو

في مرتبة لاختصاص الاطلاق ببعض الافعال ونحن نقول به في هذا
الكلام بجميع الخبر مع الفاعل على ان الاصطلاح على التسمية بالفاعل يجامع
الاصطلاح على التسمية بالخبر وليس الخبر على اصطلاح من يسمي الاسم فيه
فاعلا مسمى بالمفعول بل الاسم يسمى فاعلا واسما كما انه يسمى الخبر
مفعولا وخبرا قوله معلوم عقلا جعله خارجا عن الوضع مع انه ظاهر
عبارة المصر مما لا يقتضي له قوله او تقدير اكقوله نعم وللتعميم قال فيلزمها
النفي ولم يقل فيلزمها كلمة النفي قوله وتقدير الزمان قبل المصادر كتبه
جعل تقدير الظرف ههنا فرع تقديره في المصادر ولك مندوحة عنه
لان ما في ما دام صار علما في تقدير الزمان معه حتى يمتنع كون الزمان
معه وليس الامر بهذه المثابة في شيء من المصادر قوله احتاج الى كلام
سوى ما دخل عليه لانه مشترك بينه وبين سائر الافعال الناقصة
وقرينته بقوله لانه ظرف على انه لابد لهذا الكلام من الاشتمال
على ما ينصب الظرف قوله ويجوز تقديم اخبارها كلها اه كان الاولى
ان يقول وامره كامر خبر المبتدا رد به لما يشكل عليه ما اورده الشارح
الصبان قوله فان اريد بجواز التقديم اه يمكن ان يختار هذا الشق
ويراد انه يجوز تقديم اخبارها على اسمائها بمعنى انها لا يمتنع من هذا
التقديم والموانع العارضة قد علم حكمها فلا حاجة الى التعرض لها
هنا قوله نحو كم كان مالك الظاهر ان هذا بمعزل عما هو فيه
اذ الكلام في تقديم الخبر على مجرد الاسم وهذا المثال داخل في
تقديم الخبر نفس الفعل نعم هذا يجيء على قوله قسم يجوز قوله وهي اي الافعال
الناقصة الا لسبب سياق الكلام ان هي راجعة الى الاخبار الا
انه صرفه الى الافعال لاقتضاء ظاهر قوله وهي منها كان الى راجع
واخواته ذلك قوله وبهذا اندفع ما قيل كان وجه الدفع ان

الدفع ان المراد بالخلاف عدم اجتماع المخالف والمراد بالاختلاف
كون المخالفين متأخرين متنازعين دل عليه قوله بان يكون هذا الخلاف
وافعاظاهرا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة
لتقدمهم وحاصل الكلام ضعف جانب المخالف في الخلاف فانه كمخالفة الاجماع
وعدم ضعف جانبه في الاختلاف لانه ليس فيه خلاف مستقر ويمكن
وجهان اخران لتميز عن الافعال المنفية احدهما ان المراد بالمختلف فيه
ما اختلف فيه اللغات لا ما اختلف فيه النحاة فجعل المصر اختلاف
النحاة في ليس من قبيل اختلاف اللغات ورفع الاختلاف منهم يخالف
مخالفة ابن كيسان فانه للخطاء في اللغة وثانيهما انه لم يتعين المخالفون
عند المصر في ليس بخلاف الافعال المنفية قوله ما وضع اي فعل اشار
الى ان التعريف لفعل المقاربة او التعريف للماهية دون الافراد وقوله
افعال المقاربة بتقدير هذا باب افعال المقاربة وما وضع خبر للعائد
الى فعل المقاربة اي ما وضع قوله عسى طمع واشفاق فيخرج عن تعريف
افعال عسى لاشفاق فينبغي ان يقول رجاء واشفاقا لا يقول عسى
الاشفاقية موضوعة لان الخبر رجاء لان قيد الحيثية مراد وكيف
لا وافعال المقاربة قد يكون لبعضها معنى لا يكون باعتباره منها قوله
لتضمنه انشاء الطمع والرجاء او الاشفاق قوله والانشاءات في
الاغلب انما قال في الاغلب لان امثال اضرب انشاء لكن مع
كونها مغلوبة للحروف الانشائية قوله اما في جانب الاسم فيرد
ما جاء في كلامهم من قولهم عسيت صائما ورجح تاويل الخبر باسم الفاعل
قوله وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء الاولى ان يجعل
منصوبا على المفعولية باعتبار الاصل ويرده ايضا نحو عسيت صائما والذي
الذي ارى ان اصله هذا وجه قريب يرده نحو عسيت صائما والذي

ارى ان اصله هذا وجه قريب يرده نحو عسيت صائما قوله وفي نحو ضمير
يعود الى زيد ولا يمنع تقديم الخبر التباس الاسم بفاعل الخبر كما زيد قام
لان كون عسى طالبا للاسم مع امتناع الاضمار قبل الذكر يوجب
كون زيد اسمه فلا يلتبس بالفاعل بخلاف زيد قام نعم يتوقف
صحة هذا التوجيه على ثبوت عسى ان يخرجا الزيدان ويزيفه ان
انه لو كان كذلك لينبغي ان يجوز عسى زيد يخرج ان قال قوله
واخوه هو ان يجعل اه يتوقف صحة هذا التوجيه على ان يثبت في
الاستعمال عسيا ان يخرج الزيدان ولو كان الاستعمال عسى
ان يخرج الزيدان فلا ينبغي على مذهب البصريين مراعاة اعمال الثاني
قوله وقد يحذف ان عن الفعل اه فالاولى ان يقول المصر عسى
زيد ان يخرج وقد يحذف ان وعسى ان يخرج زيد قوله لعدم
مشابهته قولك اه هذا واضح على تقدير ان يكون زيد فاعل
يخرج اما لو كان اسم عسى وان يخرج خبره او يكون اسم عسى ضمير
زيد كما جوزه فالمشابهة محققة كما كانت في الاستعمال الاول
قوله فتخبر عني ولا تجد لعلك بأنه اه لا يظهر ذلك في قوله
في قوله هو وما كادوا يفعلون وقوله لم يكد رسيس الهوى حتى
مثنيه يبرح قوله اي يمضي المصحح بمعنى ذهب وانقطع قوله اي كسائر
الافعال اي كباقي الافعال قوله وتغيره اي تغيره لم يكد وجعله لم اجد
قوله وقال عبنة على وزن الطلبة من الاسماء العربية وفي كثير
من النسخ عبنة بزيادة نون بعد العين ولم يجد ما من الاسماء
العربية قوله وفي المستقبل لاولى والمضارع وكانه لخفاء الحال
اقتصر على الماضي والاستقبال قوله وقد عرفت وجه التمسك
به اه لا يخفى على احد ان ما كادوا يفعلون لنفي القرب فكان

فكان وجه قول من قال انه في الماضي للاثبات انه انما ينفي به القرب
في الماضي اذا استعقب انتفاء القرب الوجوه فلا يقال ما كاد زيد
يفعل الا اذا كان فعله بعد ان كان بعيدا عن الفعل ويؤيده انه
قال واثباته نفي اذ لا سخف له الا ان اثبات القرب لا يستلزم نفي
الفعل فوجه التمسك به تام والجواب عنه ضعيف قوله وفي
الدعوى الثانية اه لا يقول لم يكد ماض فيجب ان يكون للاثبات
لانا نقول جعله اذا استقبالا وكان من خطاء ذي الرمة رأى انه ماض
وكانه غيره ذو الرمة انه ماض وكانه غيره ذو الرمة اما لغفلته عن
عن تغييره اذا او سد الباب اعتراض القاصرين قوله لكن لا يثبت
مدعاه وهو مجموع الامرين قوله بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه
الاولى وفيه ان ما سيتلى يدل على انه جعل قوله وقيل يكون في الماضي
للاثبات وفي المستقبل كالافعال دعويين وجعل التمسك شيئا
مركبا وقد قدح في التمسك الاول فلا فائدة لهذا الكلام الا الاطالة
وفي قوله لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت مؤاخذة
يعرفها الفطن فتفطن قوله وهي مثل عسى وكاد في الاستعمال لا
في المعنى ويجيء عليه انه يوهم ان الاصل فيه استعمال خبره مع ان
وكذا الاصل استعماله بدون ان وهذا تناقض قوله وجمعه بالنظر الى
كثرة افراده اي بمنزلة ذكر الكل في المعرفات المتبينة على حال الفرد
ولو قيل الجمع المضاف للاستغراق فيكون بمنزلة ذكر كل ويكون
الكثرة فيه بعينها ما يذكر للكل الكافي اقرب ولك ان تقول جمع
مع عدم كونه الا نوعين اشارة الى ان فعل التعجب في الاصطلاح
بمعنى ما وضع لانشاء التعجب سواء كان هذين او غيرهما الا انه
لم يوجد الا هذان قوله وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وللتنبيه على

ان الموجود من هذا المفهوم الاعم ليس الا النوعين قوله في ضمن التثنية والجمع
اى كما هو مفهوم في صيغ المفرد قوله ولا شك عشرة السل النبيل في اليد
او ذباحها يقال شلت معروفا ومجهولا والمراد بالعشرة الاصابع وهذا
التعجب من حسن الرى قوله فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس ا يمكن
ان يجاب بان المراد ما وضع لانشاء التعجب في نفس مصدر
هذا الفعل وما سلمناه من شاعرة ولا شك عشرة ليس كذلك قوله وله اى
لفعل التعجب او لما وضع الاوجه هو الاول لان تعريف الشيء انما
الحكم عليه لا للحكم على التعريف قوله ما اشهى الطعام في القاموس
مشتهاه كرضيه احبه ورغب فيه قوله وما امقت الكذب في القاموس
مقته اى ابغضه قوله وانما قيدنا التقديم والتاخير اه الاطلاق خير
من التقييد لانه متكفل لمعرفة حال الصيغتين من حالة الى تذكر التقديم
بالجائزة في غيرها والممتنعة واما ما ذكره من الباعث فلا ينفع لان منع
فعل التعجب من التقديم والتاخير من خواصه وان كان معه مانع اخر قوله
واجيب اه لا يخفى عن الفطن ان شيئا من الجوابين ليس بالمسك والماء
البارد ولا يحصل من هذه الموارد والاحسن ان يقال ان المراد انه
لا يتقدم احسن على ما، ولا يتوخر مما بعد ما لمنع فصل التعجب عن هذا التصرف
وان كان هناك مانع آخر من تقديم احسن على كلمة ما فتفطن قوله
من باب شرا تمرا ذا ناب عند من جعل المعنى شر عظيم اتمر ذا ناب
لا شر حقير فالمعنى شيء خفي احسن زيدا الا امر جلي واما من جعل المعنى شر اتمر
ذا ناب لا خير فلا يصح ان يكون ما احسن زيدا من قبيله لانه يكون
المعنى ما احسن زيدا شيء الا شيء فيلزم استثناء الشيء عن نفسه ولا يبعد
ان يقال ما مبتداء نكرة لعمومه فان المعنى كل شيء احسن زيدا وهو
مناسب لمقام التعجب قوله قال الشارح الرضي اه وانما لم يلتفت

لم يلتفت اليه المصنف لانه لم يكن في احسن فعل التعجب بل يكون التعجب من فوائد
الاستفهام فالقول بكونه فعل التعجب لا يجامع هذا القول قوله وبه اى
مجروره وانما عبر عنه به لان الباء لزيادته كالعدم مع ذكره كانه لم يذكر
اولانه للزومه كالجزء من الفاعل قوله ومفعوله عند الاخفش ويؤيده جواز
حذفه كما جاء اسمع بهم وابصر قوله وقال الفراء وتبعه الزمخشري اه ويمكن
ان يقال المخاطب للحسن والباء سببية اى صر ناحسن حسنا بزيد قوله بهذا
المقلب اراد بالمقلب النبز لا العلم المخصوص كما هو المتبادر في اطلاق
النحوي والاظهر ان المراد بافعال المدح والذم افعال وضعت لانشاء مدح
او ذم كما هو في نظايره ولا داعي الى ارادة المشهر بهذا اللقب في
هذا المقام خاصة قوله او مميزا نكره منصوبة وصف المنصوبة المجرد
التوضيح او التمييز اما منصوب او مجرور وهنا لا يخلو الجر الا ان يراد
به المنصوبة لانحلا فاحتزر به عن الحسن المقابل عن النكرة وبين مانع
التفصيل للتوضيح فافهم وانما اتى بالتفصيل رد المذهب ابي علي وسيبويه
قوله لقيام لام التعريف العهدي اى العهد الذهني ليلايم ما سبق
ولا يخفى انه اذا كان زيد مبتداء يبعد ان يكون اللام للعهد الذهني لانه
عبارة عن زيد وكذا لا يظهر على هذا التقدير كون الضمير في نعم رجلا
زيد مبهما بل الظاهر انه راجع الى زيد ورجلا تمييز عن النسبة الا انهم
حكموا بانه ضمير مبهم للزوم افراده فالعائد في نعم رجلا ليس الضمير
بل الضمير مع تمييزه صار بمنزلة نعم الرجل وصار الخبر مرتبطا بالمبتداء بهذا
الاعتبار ولو لان المخصوص قد يتقدم على الجملة لكان الانسب جعله
عطف بيان وهذا هو المرجع لكونه مبتداء الا انه لا يحسن تقديم
التفسير على الابهام قوله اى مطابقة الفاعل اى مطابقة العامل اياه
يعني الفاعل يحتمل ان يكون فاعلا وان يكون مفعولا وظني ان الملتبس

بالفاعل تعين للفاعل كما اذا التبس فاعل الفعل بالمفعول لتعين المقدم
للفاعل قوله حقيقة او تاويلا لانخص التعيم في الجنس بل يجري في المطابقة
في غيره ايضا فالنسب ناخيره قوله من حب الشئ او حب اه يريد
ان في حب لغتان حب بفتح الحاء كما هو القياس وحب بضم الحاء
بنقل الضمة الى الحاء ثم الادغام اذ اصله حبب على وزن حسن وفي الصحاح
تفصيله وعند صاحب القاموس حب اسم الحبيب وذا فاعله
اي هو حبيب قوله والعامل في التمييز او الحال ما في حبذا من الفعلية
الاولى ان العامل هو حب لانه فعل وعلى هذا القياس العامل في
التمييز في نعم رجلا نعم والظاهر ان العامل في التمييز عن اذان المذكورة
المبهم كما في ربه رجلا قوله فان الراكب حال من الفاعل لانه المخصوص فيه مصادرة لان
المدعى ان ذا الحال لازيد وهو يعينه ان الراكب حال على الحال
لا عن المخصوص كما في بعض النسخ قوله برجبها بالضم مصدر رجب
على وزن كرم وعلم ومعناه الاتساع كذا في القاموس قوله ففي
عدها من حروف الجر تسامح ولذا لم يجمع واو القسم معها كما جمع تاؤه
مع التاء آت فرقا بين المعدو ومسامحة والمعدو وحقيقة والاظهر
انه اختار مذهب الكوفيين ولم يجمعها مع واو القسم للتصريح بانها
جارة عنده ولذا لم يذكر الفارسي مع ان رب مضمر ايضا
ولا يضمر بدون هذه الحروف الثلثة في الشعر ايضا الا شاذا
قوله كيف ايا يطلقون الغاية ام فيه انه لم يلزم ان يخص من الابتدائية
بالافعال الاختيارية التي لها غرض ولا يصح قل التقدير من اول النهار
الى اخره والاحسن ان المراد بالغاية النهاية اي لابتداء له نهاية ولا
تستعمل في ابتداء لانتهاء له كالامد الابدية واما نفسه الغاية بمعنى المسافة

المسافة فيوجب ان يكون استعماله في الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة
المسافة الحقيقية او التنزيلية قوله وعلامته صحة الوضع الموصول موضعه لا يقال
لا يصح وضع الموصول موضع من في قد كان من مطر اي شئ مطر مع انه
جعلها بيانية لانه يلزم وصف النكرة بالمعرفة ويلزم جعل المفرد اي مطر صلة
لانا نقول المراد وضع الموصول موضعه مع ايراد مقتضيات الموصول قوله
وهو وارد على الحكاية فالمراد بكونه في كلام غير موجب كونه فيه في الحال او
في الاصل قوله فهي بهذا المعنى مقابلة لمذ اي في الجملة فان منذ اما للابتداء
من المكان او للابتداء من الزمان والى قد يكون للانتهاء في غيرهما قوله
فلا يقال حناه كما يقال اليه ومعه وليس اختصاصه بالظاهر في مجرد كونه
بمعنى الى قوله ولا صلبتكم في جذوع النخل الجذع السنة قوله والمصاحبة
قد تتفن في التعبير عن المصاحبة تارة بمعنى مع واخرى بالمصاحبة قوله
قوله والالصاق ليستلزم المصاحبة فيه بحث لجواز ان يكون امرار
الفرس في مكان يقرب من السرج ولا يصاحب السرج الفرس في الاثر
قوله والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وما وقع في عبارة الصرفيين
ان التعدية اللازم بحرف زائد اي في الثلثي المجرد وغيره مخصوص بالباء قوله
وفي غيره اي غير الخبر الواقع اه هذا بدل على ان ما ذكره من تقييده
بالسماع قياسي فاستعمال الباء استعانة او الالصاق لا تتوقف
على سماع والا لقيده به وقيل التعدية مقصورة على السماع قوله واللام
للاختصاص ظاهره انه للاثبات للشئ والنفي عنه عن غيره وجرى عليه
الفحول وذكر بعض المتاخرين ان معنى الاختصاص مجرد الملابسة
لا الحصر اذ لا يصح في زيد اخ لعمرو اذا كان اخا بكر ايضا وفيه انه لا
ينبغي الاختصاص الاضافي في مورد استعمالها فلا داعي الى الصرف
الاختصاص عن الظاهر قوله وبمعنى الواو في القسم لم يقل بمعنى الباء لان

القسم مع ان الباء اصل بنيها على انه كواو القسم لا كبابه قوله لعدم
احتياجها الى المعرفة لا فرق بين رب وسائر الحروف الجارة تمنع
عن المعرفة لعدم حاجتها ولا يمنع غيرها فالوجه على ما بنه الرضي انه لا يتحقق
التقليل في المعرفة لانها انما للكثرة فتنافيه وانما للواحد المعين فلا يجري فيه
التقليل لانه انما يجري فيما فيه مظنة الكثرة وكان ان يقول مجرورة
رب في معنى التنبيه عنها لانه للتقليل كما ان كم للتكثير ففيه مناسبة
عدو الطالب التمييز وهذا وجه وجيه وان خلا بانهم عنه قوله ولا يدخل
في معنى التكثير ولهذا اشترط وصف مدلولها وان انتفى عنه بوجه
ما التقليل قوله لسيف صيقل اى مجلو قوله واو ما اى واو رب في حكمها
كانه اشار الى ان الاولى ان يقال واو ما في حكمها ولا يختص مشاركتها
بالدخول على نكرة موصوفة وكان المصنف يقل واو ما في حكمها ليفيد
لحوق ما الكافة بالواو ودخولها على الضمير وقال ويدخل على نكرة موصوفة
تنبيها على ان التفاوت بينهما في مجرد اختصاص الواو بالنكرة
الموصوفة ودون الضمير ودون الجمل لعدم لحوق ما الكافة بالواو فلا
يصح دخولها على الجمل قوله وبلدة البلد كل جزء من الارض مستحجر عامر
او غامر والانيس الموانس وكل ما تونس به والعفور ظبي يلون
التراب او عام وبضم الباء والخشف والعيس بالكسر الابل البيض
يخالط بياضها شقرة كل ذلك في القاموس قوله لان ذلك
تعسف وجواب ارتكابه للنفاة وبل يسهل ذلك ويخرجه عن كونه
تعسفا قوله انما يكون عند حذف الفعل قوله عند حذف خبر يكون
وقوله لغير السوال خبرها اى لا يكون الا عند حذف الفعل ولا
يكون الا لغير السوال وليس احدهما متعلقا بيكون والا خر خبر الفساد
المعنى فافهم قوله وذلك لكثرة استعمالها في القسم اه لعل حذف

حذف فعل القسم لظهور الواو في القسم بخلاف الباء لان الواو اكثر
استعمالا فيه نظرا لان الباء يستعمل في السوال وغيره ومع الظاهر
والمضمر فوجه الظهور ان للباء معان كثيرة شايعة غير القسم بخلاف
الواو قوله مختصة باسم الله من اضافة العام الى الخاص ولو قال مختصة
بلفظ الله لكان اوضح قوله فلا يرد انه لا يصح لكن يرد انه لو قال
الباء اتم من الواو ولكفى قوله وتبقى اى يجاب يقال تلقيت كذا
اى القى اليك فحمل الشارح قوله وتبقى القسم على انه يبقى الى القسم
الجواب باللام فحمل القسم مبقى اليه جوابه يجوز اقتصارا له ويجاب
القسم والاظهر ان المعنى انه يبقى القسم الى المخاطب مع اللام في
جوابه او ان او حرف النفي قوله اى توسط القسم بين اجزاءه
تنازع اعترض وتقدم في ما يدل عليه فاعمل تقدم وحذف معمول
اعترض واليه اشار الشارح قوله اذ التقدير ليس مثله بالنصب
وقوله على بعض الوجوه اشارة الى ان ظاهر الكلام وجوبا وليس كذا
الكاف الاتي وجه واما الباقي فمنه ما لا زيادة فيه شيء وهو ان نفي
مثل المثل كناية عن نفي المثل اذ لو وجد المثل لكان للمثل مثل وهو
الله بدلالة المقابلة بين الجانبين وهذا وجه تلقاه القبول بالقبول
ورجحوا بان الكناية ابلغ من التصريح وعدم الزيادة احق بالتصريح
وفيه بحث وهو ان نفي مثل المثل لا يستلزم نفي المثل لان الشيء
ليس مثل مثله بل المشارك للشيء في صفة مع كون الشيء اقوى
منه فيها ومنزلة الاصل والمثل بمنزلة الملحق به بالمقاربة ومنه ما لا
زيادة فيه للكاف بل الزايد هو المثل وكان وجهه ان الحكم بزيادة
الكاف هو الحكم بالزيادة قبل الحاجة بخلاف الحكم بزيادة المثل
ويرجح الاول بان الحكم بزيادة الحرف اقرب فالحكم بزيادة الاسم

مبتدا اذا كان الحرف حرفا واحدا ويرجحه ايضا ان الحكم بزيادة المثل
يوجب دخول الكاف على الضمير في التقدير قال الرضي اعلم انه اذا
امكن في حرف جر تنوهم خروجه عن اصله وكونه بمعنى كلمة اخرى وزيادة
ان يبقى على اصل معناه الموضوع له ولضمير فعل المتعدي به معنى من
المعاني ليستقيم به الكلام فهو الاولى بل الواجب فلا يقول ان من بمعنى
من في قولك فما اذا اكتالوا على الناس بل يضمن اكتالوا معنى تحكموا
في الاكتيال وتسلطوا قوله يضحكن عن كالبرد المنهم البرد حب
الغمام والانهام الذوبان مشبه نورهن اللالي يعلوها الريق بحبات
الغمام الذائبات قوله الحروف المشبهة بالفعل كان الاانسب
تقديمها على الحروف الجارة على طبق تقديم المرفوع والمنصوب
على المجرور الا انه يراعى اصالة حروف الجر في عملها وفرعية هذه الحروف
قوله فلان معانيها معاني الافعال انما لم يرد ان هذه الحروف
بمعنى الافعال الناقصة الماضية لان انظ انما لانشاء التاكيد
والتشبيه والترجي والتمني في الحال والتعبير عن معانيها بالافعال الماضية
لانها بمعنى الافعال المقصود بها الانشاء والشايع استعمال الماضي
في الانشاء كصيغ العقود قوله اي يعكس بانيابها على حذف المضاف
كانه ارتكب حذف المضاف لحفظ مماثلة ضميري لها وعكسها
في المرجع والا فيمكن رجوع ضمير عكسها الى ما بقي بعد استثناء منزهه
الحروف فان قلت ان اريد ان لهذه الحروف صدر الكلام وجب
فيه فان ايضا كذلك وان اريد ان لها صدر الكلام المقصود
لذاته فما ذكر من الموجب لا يوجبه اذ الدلالة على قسم من الكلام لا توجب
الا وقوعه في صدر كلامه اذ لا ينكر صحة زيد اقام ابوه قلت
اريد ان لها صدر الكلام سواء كان مقصودا لذاته اولا واسم

واسم ان وخبر ما ليس كلما بل جعلا مفردا فهي ليست في صدر كلام وقعت
فيه قوله ويجعلها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغى على الافصح سمع العمل
في لبما وقس عليه غيره جعل ما الكافة اسما مبهما كضمير الشان اسما لهذه الحروف
والجملة بعدها خبرا والاوضح انها حرف زائد كما في حالة اعمال لبما وغيره
بالاتفاق فلو قال فتلغى على الافصح لكان انفع قوله كما وقع في بعض
اشعارهم يشعر بان السماع ليساعد في الجمع وقد عرف انه مختص
ببيت قوله فان المكسورة لا تغير معنى الجملة قال الشارح الرضي اخذ
في تفصيل معاني الحروف السنة ولا يخفى عليك انه لم يبين لان
وان معنى فلا وجه لاخذ في تفصيل ما يتعلق بهذه الحروف قوله في حكم
المفرد حيث لا يشمل على اسناد تام يصح السكوت عليه قوله فكسرت
ان تنبيه على ان كسرت مسند الى ضمير ان او على ان مفعوله المحذوف
ان والمراد هذه المادة فلا يلزم تحصيل الحاصل قوله اي في ابتداء الكلام يحتمل
ابتداء الكلام اول الكلام سواء كان وسط كلام المتكلم او اوله وعليه
حمله الشارح الرضي وهو نبه عليه انه لا مقابلة بينه وبين كونه بعد القول
وبعد الموصول بل هما يجب كون ان في ابتداء الكلام وقد نبه
عليه في شرح كلام المتن حيث قال ولذا اكسر بعد القول ويحتمل كلام
ابتداء المتكلم المقابل لوسط كلامه وهو يقابل كونه بعد القول والموصول
لانهما وسط كلام المتكلم ولا يرد عليه الاعدام استيفاء مواضع الكسر
لان منها كونها في اول جملة وقعت خبرا او حالا او جواب قسم
والمراد بالقول ما يحكى به لا القول بمعنى الاعتقاد فانه في حكم العلم والظن
قوله حال كونها مع جملتها فاعلة نبه على ان في كلامه مسامحة لان
ان ليس فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدا ولا مضافا اليه بل هي مع جملتها
احد هذه الاشياء ويحتمل ان يكون مراد المصنف كونها احد هذه الاشياء

ويحتمل ان يكون مراد المصرح بها احد هذه الاشياء في المعنى فانها بمعنى
الثبوت ومعنى عندي انك قايم عندي ثبوت قيامك فالمبتدأ
في التحقيق هو الثبوت الذي هو مدلول ان وهكذا الباقي ومفعول
مالم يسم فاعله يدرج في الفاعل على اصطلاح غير المصرح ويدرج في المفعول
على اصطلاح والمراد بالمفعول غير مفعول القول ومفعول باب علمت
اذا دخل في خبره لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقايم فانه يجب
كسرها مع انها مفعوله والقياس ان يستثنى من المضاف ما اضيف
اليه حيث ولا حاجة مع ذكر المضاف اليه الى ذكر المجرور بحرف
الجر نحو عجبت من انك قايم لانه داخل في المضاف اليه عند المصرح بما
عرفت منه تعريفه للمضاف اليه فلم يفته ذكر المجرور بحرف الجر كما يشعر
به كلام الرضي **قوله** وقالوا لولا انك اه خص ذكر لولا ولو بالبيان
ردا على المخالف فان المبرد والكسائي زعما ان ما بعد لولا فاعل وزعم
الكوفيون ان ما بعد حرف الشرط مبتدأ وقد يعده الشيخ الرضي
حيث جعل قوله وقالوا لولا انك جواب سوال مقدر
وهو انه يجب انه بعد لولا جملة اسمية فيجب كسر ان ليكون الجملة اسمية
لانه مع غاية ضعف السوال لانه عرف سابقا ان خبر المبتدأ
بعد لولا محذوف قطعا وان الفتح لا يوجب الفعلية لا يساعده
قوله ولو انك لانه فاعل لانه لسوال يدفعه **قوله** نحو لو انك
قايم صوابه لو انك قمت كما سنعرفه في بحث حرف الشرط **قوله**
فان جاز في موضع التقدير ان يرجح احدهما بعدم تكلف الحذف
لانيابة في جواز الآخر فلا يرد انه كيف يجوز الفتح المحتاج الى الحذف
في مذكر بمني فاني اكرمه ونظايره مع صحة الكسرة المستغنى عن الحذف
قوله لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ اقتصر الرضي على الاول والثاني

والثاني مزيد السارح وكان الرضي لم يلتفت اليه لاستلزامه
الحذف قبل الحاجة لكن في كونه مبتدأ بحث لانهم لما اوجبوا تقديم
الخبر ليلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه
يوجب الالتباس كالتاخير والجملة قوله واكرامي ما بعد له يوهم تقدير
الخبر موخرا وهو لا يجوز لان المقام مقام يوجب تقديم الخبر فالجملة
خبر المبتدأ ليس موضع المفرد لان الخبر يكون جملة ولذا لم يعده المصرح
من مواضع المفرد كما عد المبتدأ والمفعول فلت الخبر للجزاء لا يصح ان
يكون جملة لكن اطلاق خبر المبتدأ في مقام تعليل وجوب الفتح قاصر
قوله فمن جملة اشباهه قولهم انما انفع اشباهه واجدر ما بالتحقيق لكثرة
استعماله وخفاء اصله وحاله لاجرم قال الله تعالى لاجرم ان لهم النار بالفتح
وغالب امره الفتح فلا رد للكلام السابق عند الخليل وزيادة كما في
لا اقسم عند الرضي لان في جرم يعني القسم وجرم فعل ماض عند سيبويه
والخليل وفسره سيبويه بمعنى حق ومصدر بمعنى القطع كما رشد عند
الفراء وروي فيه عن العرب لاجرم على وزن الرشد فمعنى لاجرم
ان لهم النار فهو كلا بد بمعنى لا فطع الا انه صار بمعنى القسم للتاكيد
الذي فيه حتى يجاب بما يجاب به القسم فيقال لاجرم لاتينك
ولاجرم انك قايم بالكسر فالفتح بعده نظرا الى الاصل والكسر
نظرا الى عارض التسمية وحكى الكوفيون فيه تعبيرا ان اسقاط المقسم وزيادة
ذا بعد لا في الحالين وزيادة ان وذا قبل جرم وتبديل همزة ان
بالعين فمما يمتحن به لاعن ذا جرم ان زيدا قايم فاحفظه ومن جملة
ما ينبغي ان منه اشباهه قمت كما انك قايم وليس من اشباهه
لتعين الفتح لان ما زايدة غير كافة الا نموا زيادة ما مع الكاف
الجارة للا يتبه بكاف **قوله** جاز العطف على اسم ان الظاهر

فجاز ليه تبط بما قبله وكانه حفظ كتابه المتن واعرض عن الربط واختلف
عبارات النحاة جعل البعضهم المعطوف عليه اسم ان وبعضهم مجموع
الاسم وكلمة ان ورجح المصالاول وتبعه الرضي واوضحه قوله
حيث يكون مع علمت فيه تاويل الجملة لانه نائب مناب
مفعولين ورد بان مفعولي علمت قد تاويل المفرد فكيف يوجب
كون المفتوحة مع ما تتعلق بها نائبا عن مفعوليه كونه في تاويل الجملة
ولم يجوز السيرافي العطف على محل اسم المفتوحة اصلا قوله ودون
المفتوحة خلافا لبعض النحاة حيث جوزوا العطف في المفتوحة
مطلقا واما باقي التوابع فماسوى البدل كالمعطوف عند الجرمي
والزجاج والفراء وسكت غيرهم عنها والكل عن البدل ايضا والجواز
هو القياس قوله ولا ائذ لكونه اي كون اسم ان اخ قال
الشيخ الرضي الكسائي مع باقي الكوفيين والفراء حاكم بين الوجهين
فقال ان كان اسم ان غير معرب لفظا جاز العطف
على محله لان كون شئ واحد خبر الاسمين متغايري الاعراب تغايرا
ظاهرا مستنكر بخلاف كونه خبرا عن اسمين غير مختلفي الاعراب فانه
ليس بتلك المثابة من الاستنكار وليس بناء عدم الجواز في ان زيدا
وعمرو قائمان عنده على انه يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد
في اثر واحد لان العامل في خبر ان عنده ما كان قبل دخولها وقد
ذكره المصنف مسندا الى المبرد والكسائي لا يوافق كتب النحو هذا اولا
يذهب عليك ان عبارة المصنف توهم خلاف المقصود حيث
قال خلافا للمبرد والكسائي في مثل انك وزيد ذاهبان لانه
يشعر بانهما لا يخالفان في انه انباء مطلقا بل في قسم من انباء بان
يكون المخبر به هو المضمر فالواضح ترك في لينصرف الخلاف والمثال كلاهما

كلاهما الى الحكم قوله ولكن في جواز العطف اخ خلافا لبعضهم قوله ولا يجوز
في سايرالحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها خلافا للفراء قوله
اذا فصل بينه اي بين الاسم اه وذلك الفصل لا يكون الا بظرف
هو خبر ان كالمثال المذكور او ظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيدا
قائم ولا يدخل على الخبر الماضي المتصرف اذا لم يكن مع قد ولا يدخل
على حرف النفي ولا على حرف الشرط ولا على جواب الشرط ولا على واو
المصاحبة المغنية عن الخبر فلا يقال ان كل رجل لو ضيعته وقد يتكرر
اللام في الخبر والمتعلق نحو ان زيدا لطعنك لراغب وهو قليل ويدخل
على ان اذا اقترنت بما نافية فيقال لانك قائم كذا في الرضي
قوله واختار اه التقديم ان اي رجحوا العامل في التقديم لشرف
العامل على ما ليس بعامل اولان العامل يستحق التقديم على معموله
صرح الرضي بالثاني ويمكن ان يقال اختار اه التقديم ان لانهم
لو قدموا اللام لاوهم عملها والغاءان قوله لفوات بعض وجوه
مشابهتها اه ولعدم لزومها واختصاصها بالاسم ويمكن ادراجه
في فوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل قوله ولهذا لم يذكر
صريحا اي يكون الغالب الالغاء لم يذكر الاعمال صريحا ولم يقل ويجوز
اعمالها بل اشير اليه في ضمن جواز الالغاء والكوفيون يوجبون الالغاء
قوله ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر اخ هذا لا يغني عن اعتبار طرد الباب
كما هو ظاهر العبارة فلا يحسن مقابلته بطرد الباب قوله اي من
الافعال التي هي مع دو اخل المبتداء والخبر لا غير ادرج لا غير لقرينة
قوله خلافا للكوفيين في التعميم وفعلما اعترض به الرضي حيث قال
قول المصنف ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتداء ليس بوجه الاولى
ان يقول واذا دخلت على الفعل من افعال المبتداء لكن عدم

وخولها على الاسم وهو فاسد لانا نقول المراد لا غيرها من الافعال او جواز
دخولها على الاسم من بيان جواز الالغاء والاعمال فانه لا يكون الا
اذا دخل على الاسم وانما قال مزيد داخل المبتدا والخبر ولم يكتف
بقوله مزيد داخل المبتدا لئلا يتوهم اختصاص دخوله بمثل ان كان
زيد لقائما دون ان كان قائما لزيد **قوله** بانه ربك ان قيلت
لمسلما وبقولهم ان تزنيك لنفسك وان تسنيك لهبه
ويلزم دخول اللام على الخبر والاخير من افعال النواسخ لان لام الابتداء
لا يدخل مع الافعال النواسخ الا على الخبر والاخير يخلافها مع ان قد يدخل
على الخبر وعلى الاسم اذا فصل بينهما وعلى ما بينهما وقيل ليس اللام
الفارقة لام الابتداء والام يدخل في المثالين المذكورين واجيب
بان دخول اللام في المثالين شاذ اعلم ان الكوفيين انكروا
ان المخففة وقالوا انها نافية مطلقا اللازمة لها بمعنى الا وردوه البصريون
باللام لم يجئ بمعنى الا والا لجاز جاءني القوم لزيدا ونعقبه الرضي بانه
يجوز اقتصاص بعض الاشياء ببعض المواضع كاختصاص لم بالاستثناء
بعد النفي او معنى النفي ونحن نقول سيظل انكارهم ان المخففة اعمالها في
قوله م وان كلا لما ليوفينهم كما يبطل انكارهم عملها **قوله** كالمكسورة
شبه تخفيف المفتوحة بالمكسورة في الكثرة او في كونه مقتضى
كثرة الاستعمال والنقض **قوله** وان كلا لما ليوفينهم لام جواب
القسم ولام لما اللام الفارقة زيدت ما بعدها دفعا لكراهة
اجتماع اللامين كذا في الرضي **قوله** وصدر مشرق اللون كان
ثدياه حقان اشوق بمعنى اضاء والندي وبكسر خاص بالمرأة او
عام ويؤنث الحقة بالضم دعاء من حيث والجمع حق كذلك
في القاموس والظاهر حقتان دنيرا اي آنه مثل حصانين ولا يصح ان

ولا يصح ان يكون تثنية حق جمعا اذ جمع مكسر سوى ما على صيغة منتهى
الجموع يصح تثنيته بتاويل فريقين لانه لا يناسب معنى اذ لا وجه
لجمع الحقة وتشبيه الثدي اذ ليس حسن الثدي في كونها عظيمة غاية
العظم **قوله** ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة قال قلت
لا وجه لتقدير لانها كان المخففة المكسورة في انها تلغى وتعمل فلا يلزم
ترجيح شئ عليها بالاعمال حتى يرفع لتقدير اعمالها في ضمير شان مقدر
كما في ان المخففة المفتوحة قلت انه قد يعمل وقد لا يعمل وكان لا يعمل
اصلا في اللغة الفصيحة وهي المرادة بالاستعمال الافصح فهي ملك اللغة
كالمخففة في انها لا تعمل اصلا **قوله** ويجوز ان يقال انه وان موافق لعباره
المتن هنا حيث قال هنا ويخفف فيعمل في ضمير الشان مقدرا هنا
ويخفف فيلغى على الافصح ولعبارته في بحث ضمير الشان حيث قال
وحذفه منصوبا ضعيف الا مع ان اذا خففت **قوله** فنقلت
كسرة الهمزة الى الكاف قال الرضي فيه نقل الحركة الى المتحرك **قوله**
وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها والمقام مقام التاكيد والتحقيق
لان السابق اوهم خلاف مضمون الجملة فالسامع اعتقد خلافه
او تردد فيه **قوله** ومعنى الاستدراك اه فسره الهندي بطلب درك
السامع بدفع ما عسى ان يتوهمه فجعل السين للطلب لكنه للاستدراك
بمعنى انه لتدارك ما فات المتكلم ما بهام كلامه ما ليس بواقع بل واقع بل اد
كلام واقع للتوهم **قوله** نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ هذا المثال مما
اسقطه الرضي واحكم القران حيث وقع فيه وان ربك لذو فضل
على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون فما فاه ما في القاموس
الصحة حيث قال ولكن وتخفف حرف يثبت به بعد النفي للاستدراك
والتحقيق مما لا يلتفت اليها وينبغي ان الكلام من المتعاربين للجانب

اك

اك

ان تضاد انضاد حقيقيا بان يكفي تنافيهما في الجملة كما في الاية المذكورة
فان عدم الشكر لا ينافي الافضال بل ينافيه اذ الاتي ان يشكروا
قوله فالجزآن منصوبان على المفعولية لا وجه على هذا التحقيق اجازت
ليت زيد اقائما بالفاء لان اجازته متفق عليها لكن توجيهه
مختلف فيه فعند الفراء منصوبان بمعنى ليت وعند الكسائي نصب
الثاني بكان المقدرة وعند المحققين بالحالية فالاوجه ان الفراء
يعمل ليت تشبيها بتمنيت ثم هذا من مواقع وجوب حذف كان
عند الكسائي ومواقع حذف عامل الحال وجوبا عند المحققين قوله
كما جاء في اللغة العقيلية على صيغة التصغير في القاموس عقيل كزبير
ابو قبيلة قوله وارفع الصوت دعوة رواه الرضي رفعه قوله لعل
الى المغوار في القاموس رجل مغوار بين الغوار بكسرها كثير الغارات
قوله او كان اشهر ذلك الرجل بالمغوار بالباء فيجب اه ومنه
ما وقع في كناية على رضي كتبه ابن ابي طالب قوله بعد ما جزم بوجود
الجر لبعد هذا التأويل والحاجة الى التأويل ليقال بتجعل للاشكال
فيه مع انه لا سند له الا هذا البيت الواقع عن عقيلي قوله ولما كانت
هذه الحروف تميل المعطوف اه وتميل العامل الى المعطوف قوله كما
وهم بعض آخر الى ان بل [illegible] التي ما هو المثبت في الكتب
ان بعض النحاة ذهب اليه اما لانهم بعض آخر فلم نقف عليه قوله
فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا اه فالمغني لا فادته
الجمع لا ان موضوعها الجمع لانه ليس الا موضوع الواو وجزء من
موضوعات البواقي قوله وليس المراد اجتماع المعطوف ولا
في كونهما مقصودين بالنسبة لاستواء الجمع في ذلك الاولى فيه
الحكم ليشمل زيد وعمرو انسانان قوله فعندك جائني زيد وعمرو او

او عمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما قوله فوك مبتدأ لا خبر له لان
قوله اي حصل تفسير جائني زيد فهو بمنزلة عطف البيان لا الخبر وانما وقع
الفصل كلام الرضي غير تام فانه قال ففوك جائني زيد وعمرو او عمرو او
ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما بخلاف جائني زيد وعمرو اي حصل الفعل
من احدهما دون الآخر فالخبر قوله بخلاف اه فتصل الشارح وظن ما قبل
قوله اه تاما واقتصر عليه قوله والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب
بغير مهلة فان قلت معنى الترتيب انتساب الثاني الى المعطوف
عليه قبل المعطوف مثلا فالترتيب يشتمل على الجمع فلا حاجة الى حمل قوله
للترتيب على مجرد الجمع مع الترتيب مع انه بعيد عن العبارة قلت
الترتيب قد يكون ترتيب نسبة المتكلم وقد يكون الترتيب في الذكر
فلا يستلزم الجمع واشار الى حل عبارة المصرح بقوله بغير مهلة وتنبه على انه
فات منه قيد لا بد منه لا يقول يفهم من مقابلته مع قوله وثم مثلها
بمهلة لانا نقول فليكن من مقابلة الخاص بالعام قوله معرونة بمهلة اعلم
ان الفاء وثم قد يصلحان لتركيب واحد بان يكون المعطوف امرا
ممتدا كان انتهاؤه متراخيا عن المعطوف عليه وابتداؤه عقيبه بلا
مهلة فلك ان تعطف بالفاء نظرا الى اتصال ابتدائه بالمعطوف
عليه وان تعطف بثم نظرا الى بعد انتهائه وتراخيه عنه قوله من وجهين
بين ثلثة اوجه ثانيها ما تقدم من ان المهلة في حتى اقل قوله على رجالتهم
على وزن العلامة جمع راجل للمز ليس لظهر يركبه كذا في القاموس
قوله هكذا في بعض الشروح وذكر الرضي في بحث حتى الجارة انه لا يجوز
في العاطفة كون المعطوف عليه غير الجزء الاخير من الملفوظ له وكانه
لم يتذكره الشارح في هذا المقام فتمسك بعض الشروح وقوله من ١٩٨
ظهر رد على الحواشي الهندية محل نظر لانه وان لا يصح على تحقيق الرضي

تمثيله للجزء حكما بقوله نمت البارحة حتى الصباح فانه لا يصح دخول العاطفة
على الملاقي للجزء اذ ليس الملاقي في حكم الجزء لكن لا خلل في جعل الجزء اعم من
الجزء حقيقة او حكما ولا استغناء عنه لانه قال الرضي في بحث حتى الجارة
ان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزء مما قبلها نحو ضربت القوم حتى
زيدا او كجزئه بالاختلاط نحو ضربت بني السادات حتى عبيدهم على انه يمكن
ان يقال لا يصح دخول حتى على الصباح عطفا على الليلة باعتبار انه ملاق في
الجزء الاخير كما منعه الرضي ويصح باعتبار انه صار بمنزلة جزء الليل
لكثرة خلطه بالليل في النوم كما اجازه الهندي فلا منافات بين
نفي الرضي وتصحيح الهندي فاعرفه ثم ما ذكره وجها لعدم دخول حتى على
الملاقي تكلف مستغنى عنه لانه اذا كان دخول حتى على الجزء الاضعف
او الاقوى يفيد بعطف الجزء على الكل المقتضي للمغايرة قوته او ضعيفة
بحيث صار مغايرا للسايد الاجزاء خارجا عن الكل لا يصح ان يدخل
على غير الجزء لان عطف الجزء على الكل لا يفيد القوة والضعف **وله**
لاحد الامرين اكتفى المصنف في هذا المقام بما قل مما لا بد منه فلم يفصل الامور
وله غير نظير في هذا الكتاب قال الكلام ما تضمن كلمتين اذ انتزع
الفعلان **وله** اي غير معين عند المتكلم هذا في او للشك او للتفصيل
كما في التقسيمات واو للابهام فهو للمعين عند المتكلم الا ان يقال
انه اراد بيان المعنى المشترك بين الثلثة ومعنى التفصيل والابهام
لا يجري في ام وبهذا اندفع انهما لا تقطع منهم اما او كفوله الكل
الامرين لانه لو سلم فالكلام في المعنى المشترك بين الثلثة وهذا
غير جار في ام وأما ما اجاب به عنه فلا يدفع الاشتباه لانه
وان كان او فيه لاحد الامرين مبهما والعموم لزم منه دخول النفي
على احد الامرين مبهما لكنه ليس لاحد الامرين مبهما عند المتكلم **وله** لانه

لانه لهمزة الاستفهام اي غير مستغنى بدونها لزمه في اللغة بمعنى لم يفارقه
فاللازم بمعنى غير المفارق ويستعمل في هذا المعنى وكون اللازم جائز المفارق
انما هو في اللازم الميراثي **وله** بعد ثبوت احدهما اي احد المتساويين عند
المتكلم نبه بقوله عند المتكلم على ان المراد بالاستواء في علم المتكلم وربما يتوهم
ان الاقرب ان يراد الاستواء في الاعراب او الاسناد ولا ينتقض
لانه ينتقض بمثل اقام زيد ام قام عمرو **وله** لطلب التعيين لا بشرط هذا
في ام المتصلة لانه ينتقض بقوله مع سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم
فانه ليس لطلب التعيين اذ لا طلب الا ان يقال المراد انه في اصل
وضعه كذلك وقد يستعار للتسوية ولا يخفى انه تكلف يفضي الى تكلف
اخر في قوله وكان جوابه بالتعيين اه واختلف في تحقيق تركيب
التسوية فعند النحاة اكثرهم ان سواء خبر مبتدا هو مضمون اانذرتهم
ام لم تنذرهم اي سواء انذارك وعدم انذارك صح وجعل سواء مبتدا لان المضمون
وان كان معرفة لكنه مستور في صورة الفعل والاسم الصريح اولى
بجعله مبتدا من اسم هو في صورة الفعل ونتيجه ان ام لا يفيد معنى الواو
واجيب بان الهمزة وام لم يبقيا على حقيقتهما بل استعيرا للاستواء
وبهذا لم يجز سواء علي اقمت او قعدت وقال الرضي سواء خبر مبتدا
محذوف اي الامران سواء والتثنية والجمع فيه مستويان لانه في الاصل
مصدر وقوله اقمت ام قعدت في معنى الشرط واستعارة حرف الشك
في انه كيف ايخ الهمزة وام للشرط الذي هو للشك يكون الماضي
فيه بمعنى المستقبل كما انه كذلك بعد ان وانه لا يتحسن ويستحسن الجملة
الاسمية بعد الهمزة ويلتزم الماضي لان الماضي بمعنى الاستقبال
اولى على اعتبار معنى الشرط فيبدله بالمضارع تقويت **وله** لان
ما كان فصيحا لا يعد ضعيفا لا كلام في عدم عده ضعيفا مطلقا انما في

عدم عدة ضعيفا بالاضافة الى الافصح فتنظر قوله وقد يجاب بنفي كليهما اما
اعتراض على المصر بانه لا يحصر الجواب في التعيين او تنبيه على ان مراده
بالحصر الحصر بالاضافة الى الجواب بنعم او لا ولذا صح نفيه او قد يجاب
بنفيهما ونحن نقول لا اجابة انعام المسئول لا رد السائل فالجواب ما يطلبه
ونفيهما تخطئة له في اعتقاده لا اجابة سواله فالجواب بالتعيين دون
نفي كليهما وحاصله ان الاولى ان يكتفي بقوله كان الجواب بالتعيين
ولا يخص نعم ولا بالنفي الا ان يقال لا شامل لنفي كليهما فتامل قوله
دام المنقطعة قيل في الاضراب عن الاول وسئل الهمزة للشك
في الثاني هذا هو الاكثر وقد يجيء لمجرد الاضراب اذا كان ما بعدها
مقطوعا به نحو قوله لهوام انا خير منه اذ لا معنى للاستفهام فيها او
كان ما بعدها مشتملا على حرف الاستفهام نحو قوله لهوام هل يستوي
الظلمات والنور واعترض على قولهم انها لا بل ام شاة انه من عطف
الانشاء على الاخبار وهو مما اجمعوا على عدم صحته واجاب الهندي
بانه استفهام مستأنف وفيه انه يلزم ان لا يكون ام المنقطعة
من حروف العطف بل يكون حرف استيناف والكلام على تقديره
عدة من الحروف العاطفة واجاب ايضا بان التقدير بل ليس كذلك
اهي غير شاة ام شاة وقال نجيب عليه انه يؤول المنقطعة حال المتصلة
وفيه ان معنى المنقطعة الاضراب والاستفهام سواء كان بالتقدير
كما قال فيشتمل على معنى ام المتصلة او بدونه كان يقتصر على اهي شاة
وعلى اي تقدير بينه وبين ام بون بعيد ونحن نقول نحو عطف
الانشاء على الاخبار تاويل القصة وجعله عطف قصة على قصة سيما
في مقام الاضراب وايضا يجوز ان يؤول بل اهي شاة بقولنا
اشك واتردد فيكون اضرابا عن الاخبار عن الشيء بالاخبار عن الشك

والتردد

والتردد فيه قوله وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لفظا اما
على الاولى هذا من مخترعات الشارح اخذه من قول الاندلسي حيث
قال العاطفة كلتاهما والواو لعطف احديهما على الاخرى ليجعلهما كحرف
واحد ليعطف به ما بعد الثانية على ما بعد الاولى ويتجه على الشارح انه لما
لم يكن اما الاولى للعطف كيف يصح عطف الثانية عليها بحرف الجمع المفيد
شركة المعطوف مع المعطوف عليه في حكم التركيب والمشهور ان الواو
زائدة لتاكيد العطف ورفع الالتباس بغير العاطف حتى قيل انها
فيها دون لكن للزومها مصاحبة غير عاطفة بخلاف لكن قوله فالحكم
ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف بل للمعطوف نقيضا على خلاف لكن
العاطفة على المنفي فان الحكم الثابت بما قبل لا يثبت له بذكر لا حتى
يكون لا للمعطوف عليه بل بذكر لا ينفي عما بعد لا فيكون لا لما بعدها
قوله حروف التنبيه اقول ان هذه الحروف ليست حروف المعاني
بل اصوات وضعت لغرض التنبيه فلا لبني ان يجعل من قبيل حروف
الزيادة قوله يصدر بها الجمل كلها اه ولا يكون الا في صدر الكلام
سوى ها المتصلة باسم الاشارة فانها تقع حيث يقع اسم الاشارة
واما اذا فصل بينهما وبين اسم الاشارة فهي في صدر الكلام نحو قوله نع
ها انتم اولاء والاصل انتم هؤلاء وقد يفصل بينها وبين اسم الاشارة
بغير الضمير المرفوع المنفصل كما سبق وبغير القسم نحو ها الله ذا لتعلمن ها لعمر الله
ذا قسما وفرق الصحاح بين اما والافعال اما يخفى الكلام الذي نبلوه
تقول اما ان زيدا عاقل يعني انه عاقل على الحقيقة دون المجاز واما
الاحرف يفتتح به الكلام للتنبيه تقول الا ان زيدا قايم كما تقول اعلم
ان زيدا خارج هذا الكلام ومنه علم ان اعلم يستعمل للمجرد التنبيه وهو
يناسب ان يجعل ان ما بعدها مكسورة قوله حروف النداء يا اعمها استعمالا

لانها يستعمل للقريب والبعيد وايا وهيا للبعيد وكذا آ اى وفى الصحاح
ايا من حروف النداء ينادى بها القريب والبعيد ولم يلتفت الى
كلام النحاة اعلم ان ياكما انه اعم بحسب المعنى لعم بحسب موارد الاستعمال
فيكون محذوفة ومذكورة ولا يحذف من حروف النداء سواها ولا ينادى
اسم الله بها والاسم المستغاث وايتها وايتها الا بها ولا يندب الا بها
وبوا كذا فى القاموس **قوله** نعم فيه اربع لغات المشهور فتح النون
والعين والثانية كسر العين وهى كنانة والثالثة كسر النون والعين
والرابعة نجم بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاء كذا فى الرضى
قوله فلو قال احد يا زيد ليس لى عليك قال الفاضل الهندى ومنه
ما ورد فى حديث الخثعمية من قولها نعم بعد قوله ع لو كان على ابيك
دين فقضيته اما كان يقبل منك فقالت نعم فقال النبى ع فدين الله
احق بان يجاب للقبول لا لتصديق المنفى قوله اى اثبات
بعد الاستفهام يعنى بحرف اولا يجاب لشئ من حروف الايجاب عن
الاستفهام بالاسم ووجهه غير خفى على متأمل خفى فائدة **قوله** ويلزمها القسم
استعمل اللزوم على خلاف ما هو عادته والا كان يقول ويلزم القسم
ويقول اى والله اى الله بحذف حرف القسم ونصب الله الا اذا
كان قبله كلمة يا التنبيه نحو اى يا الله ذا انه مجرور لا غير لنيابها مناب
الجار وفى ياء اى ثلثة اوجه حذفها وفتحها للساكنين وابقائها ساكنة
مع التقاء الساكنين على غير حده لان المدة والمدغم فى كلمتين اجريا
مجرى كلمة واحدة كما فعل فى يا الله وهذا ايضا من خصايص لفظ الله
قوله لمن قال هو مصاب بن شريك **قوله** من جوى فى القاموس
الجوى هوى باطن والحزن والحرقة وشدة الوجد وداء فى الصدر
وكلها فى المقام حسن **قوله** ومعنى كونها زايدة ان اصل المعنى بدونها لا

بدونها لا يختل به وجب ذلك البيان كون ان ولام الابتداء من حروف
الزيادة ولذلك لم يلتفت به الرضى وقال مع انها لم تفد المعانى
التى وضعها الواضع طافحا كانها لم تفد شيئا بخلاف ان ولام الابتداء
والفاظ التاكيد اسما كانت او لا فانها باقية على ما وضعت له هذا
ويفهم منه ان الذى يفيده الحروف الزوايد من عوارض الاستعمال
قوله وقلت اى زيادة ان مع ما المصدرية وكذا الاسمية نحو قوله
ولقد نكتمهم فيما ان نكتمهم فيه وبعدا للبنيه نحو الا ان قام زيد
قوله وان بفتح الهمزة وسكون النون يزاد مع لما كثيرا لفهم الكثرة
من تقييد ان المكسورة بقلة زيادتها مع لما وكثرتها فى مقابلة زيادة
المكسورة لا لزيادة بين واو القسم حتى يلزم قلتها ولك ان تفهم
الكثرة من تقييد زيادتها مع الكاف بالقلة فى الصحاح ان يكون
صلة لما نحو قلما ان جاء البشير وقد يكون زايدة كقوله ع وما لهم ان
لا يعذبهم الله اى لا يعذبهم الله فجعل الواقع بعد لما مقابلا للزيادة
ووجهه خفى واوضح منه موضع لزيادة ان لم يذكروه **قوله** نحو كان
ظبية تعطو الى ناظر السلم **قوله** ويروى الى وارق السلم العطو التناول
ورفع الراس واليدين وظبى عطو مثلثة وكعدو يتطاول الى الشجرة
ليتناول منه والناظر الشدة الخضرة والوارق الشجرة الخضراء كل ذلك
فى القاموس **قوله** وقلت قبل اقسم وان كثرت قبل القسم الذى
جوابه نفى للايذان بان جوابه نفى نحو لا والله لا افعل **قوله** فى بئر
لا حور سرى وما شعر الحور الملكة على وزن المعونة هكذا ذكره الجوهرى
فى الصحاح فتوهم الشارح ان الملكة جمع ملك كالطلبة جمع طالب
فوقع فيما وقع وانه لعجاب فقال الحور جمع حايرة قال الجوهرى الملكة
الهلاك فى القاموس الحور بالضم الهلاك وجمع احور وفى شرح

الابيات اخره بالفكه حتى اذا الصبح جبه الجار والمجرور متعلق بشعر ومعنى
البيت ذلك الرجل العاشق سرى فى بيد المهالك وما علم انه سار
فيها حتى اذا اضاء الصبح والحق الكاشف عن الشبه علم ذلك لكن لا
ينفعه ذلك هذا والمراد بالافك الانصراف والانقلاب
اعلم ان ما الكافة عن العمل يستحق بان يجيل من الحروف الزائدة وكذا
ما فى حيثما واوما لكن لم يجعلوها من الحروف الزوائد لان طائفة
فى الكلام وهو كف ما الحقة من العمل وتصحح دخوله على الفعل فى الكلام
وكف حيث واذ عن الاضافة وتصحح كونها جازمين قال الرضى
والعجب انهم لا يرون تأثير الحرف تأثيرا معنويا كالتاكيد فى الباء
ورفع الاحتمال فى لا الزائدة بعد العاطفة على النفى وفى من الاستغراقية
ويرون تأثيره لفظا كلفها ما لعامن زيادتها هذا كلامه ونحن
نقول اذا لم يكن للحرف عين صحيحة ما فلا غرو ان يرتاب والصبح
مسفرا ما اذ لا يخفى ان الحرف الزائد ما لو حذف لا يفوت اصل
المعنى لعدم توقف فهمه عليه وما الكافة ليست كذلك اذ فى انما
زيد قايم برفع قايم لا يفهم ان المقصود تاكيد الحكم على زيد لولا كلمة
ما بل ربما يقدر لان اسم يحكم عليه بزيد قايم وفى حيثما تضرب
يجزم يضرب لا يفهم معنى الكلام بدون ما وهو سببية الاول
للثانى اذ لا يفيد حيث بدون تلك السببية فكلمة ما فى هذه
الكلمات بمنزلة حروف المبانى التى لو حذفت لاختل دلالة اللفظ
قوله فهى تفسير كل مبهم قال ابن مالك الغالب فيه ان يكون التفسير
الغير ما فى معنى القول قوله اى يفعل متقرر فى معنى القول الخ اشارة
الى توجيه ظرفية المعنى للفظ بان المعنى ظرف اعتبارى يستعار له اداة
الظرف ثم اعتبار اللفظ ظرفا للمعنى هو السارح قال الهندى انه على

انه على القلب لكن جعل القلب فيما للظرفية الاعتبارية حيث قال الظرفية
اعتبارية او على القلب وفيه ان ظرفية اللفظ للمعنى ايضا اعتبارية قوله
مفعولا مقدرا اللفظ غير صريح القول فقوله مختصة مما فى معنى القول معناه
بمفعول ما فى معنى القول الا انه لنفسيه بنفس لفظ فى معنى القول الا انه جعل
الرضى ما فى معنى القول الغير المصرح به جعل القول المقدر من مقوله ما فى معنى
القول وهو بعيد عن العبارة قوله فقوله ان اعبدوا الله تفسيره اه اشارة
الى وجه قوله فهى لا تفسير فى الاكثر الا مفعولا مقدرا الخ قوله فى الاكثر
انه قد يفسر مفعولا مذكورا او الى رد من تمسك بالاية فى انه تفسير
مفعول القول الصريح زعما منه ان قوله ان اعبدوا الله تفسير لما امرتنى
لكن قال الرضى تقدير الا امرتنى امرتنى بقوله اذ المامور به لا يكون
نفس اعبدوا الله بل قوله لهم فالضمير مفعول قول صريح مقدر لكن
قال ان صريح القول كالفعل المؤول بالقول فى عدم الظهور قال
الرضى وينبغى ان يعلم ان ما بعد ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل
تم الكلام بدونه فلا يحتاج اليه الا من جهة التفسير للمبهم المقدر فقوله تع
وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة لان
قوله الحمد لله رب العالمين خبر المبتدا المقدم هذا وينبغى ان يجعل من
حروف التفسير الفاء فى قوله ع الزانية والزانى فاجلدوا الاية على مذهب
سيبويه قوله او تقدير الخ هلا زيد اضربنه قال الرضى اذا وقع
الظرف بعد ما فهو منصوب بفعل بعده لا بفعل مقدر بعد ما لتوسعهم
فى الظروف فنحو الا يوم الجمعة زرتنى يوم الجمعة فيه منصوب بزرتنى قوله
والنخوة اعم تصرفا الخ جعل تصرفا تمييزا عن نسبته اعم الى فاعله اى اعم
تصرفه وجعل اضافة التصرف الى الضمير لادنى ملابسة لانه محل التصرف
فيه وذلك ان يجعل التصرف فعل النخوة اى النخوة تصرفها اعم تصرف

هل لانها ندخل في مواضع لا يدخل فيها هل وكلما يدخل يتصرف في الكلام
ينقله من الخبر الى الانشاء فاذا كان استعمالها اكثر كان تصرفها اعم
وينبغي ان يراد بالاعم الاعم من وجه لان لهل ايضا تصرفات ليست
للهمزة قال الرضي ويختص هل باحكام دون الهمزة وهي كونها للتقرير
بالاثبات نحو قوله هل ثوب الكفار اي الم تثوب وافي نحو
النفي حتى جاز ان يجيء بعدها الا قصد الايجاب كقوله هل جزاء
الاحسان الا الاحسان وان اريد الباء المؤكدة للنفي في خبر المبتدا
والذي بعدها نحو هل زيد قايم **قوله** بادخال الهمزة عليها ثم والفاء والواو
بخلاف هل لعنى الهمزة لعراقتها في التصدر لا يدخل عليها العاطفة
بل هي تدخل عليها ويدخل على هل قال الله تعالى فهل انتم مسلمون وقال
الشاعر وهل انا الا من غزية ان غوت ٭ غويت وان ترشد غزية
ارشد ٭ ويقرب منه انك تقول ان اكرمتك فهل تكرمني
ولا يقول فاكرمني وتقول اسلم عليه ثم هل يلتفت الى والهمزة
لا يجيء بعدام ويجوز في حق سايركلم الاستفهام كذا في الرضي واعلم
ان هذه الصور ايضا موجبات كون هل اعم تصرفا **قوله** واعلم ان
المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول فهذا لازم معناه وهب
المحقق التفتازاني الى ان لو موضوعة لذلك وكانه خالفه ليكون
ادوات الشرط على نحو واحد في الوضع **قوله** وما كان حصوله مقدرا
في الماضي كان منفيا فيه ان التقدير لا ينافي الوجود بل يعم الموجود والمعدوم
كما حقق في محله **قوله** فيلزم لاجل انتفايه انتفاء ما علق به هذا اذا
استلزم انتفاء الملزوم انتفاء اللازم او يكون سببا له وكلاهما
ممنوعان **قوله** وكون انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المجيء في زعم
المتكلم فيه بحث **قوله** ومن هذا الاستعمال توهم المفواه قد صرح

قد صرح المصر بسبب تخطيئهم فقال الشرط سبب والجزاء مسبب والسبب
قد يكون اعم من السبب فلا يلزم من انتفاء السبب انتفاؤه ووافقه
الرضي في الدعوى وزيف الدليل بان الشرط لا ينحصر في السبب واستدل
على دعواه بان الشرط ملزوم والجزاء لازم واللازم قد يكون اعم فلا
يلزم من انتفاء الشرط انتفاؤه **قوله** اي في موضع يلتبس ان يقع فيه
منطلق اراد ان يبين وجه ان الواجب لو انك انطلقت
كيف يصح ان يقال انطلقت وقع موضع منطلق فوجهه بان
الموضع موضع منطلق نظرا الى اصالة افراد الخبر ويمكن توجيهه بان
جعل الخبر ماضيا لغو لدلالة لو على ماضوية وبان المراد موضع منطلق
قبل دخول لو فان قولنا انك منطلق اذا دخل عليه لو وجب
وضع انطلقت موضع منطلق ويجوز لو انك منطلق بتقدير
ام منطلق وبه اول جاء في كلامهم من امثاله واعلم ان جواب لو
اما ماض منفي بلم او فعل ماض دخل عليه لام مفتوحة ويحذف اللام
قليلا الا اذا وقعت الجملة الشرطية صلة او طال شرطها بذي **قوله** فانه يكثر
حذف اللام ح ولا يكون جملة اسمية خلافا للزمخشري **قوله** واذا تقدم
القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيصح تركه اه
دفع لاعتراض الهندي انه لا يصح تركه في لعدم كونه زمانا ولا مكانا
بيهما ووجه الدفع ان اول ظرف زمان اضيف الى الكلام
مسامحة والمعنى اول زمان التكلم بالكلام ولا يخفى ان المتبادر جعل اول
الكلام مكانا فاذا تاب الى الزمان تكلف سيما اذا كان معه ما
يوجب التسامح والهندي صححه بتضمين التقدم معنى الدخول اي اذا
تقدم القسم داخلا اول الكلام ونحن نقول اول الكلام مكان تنزيلي
لا حقيقي والمكان التنزيلي كالمبهم لعدم ظهور كونه مكانا كما ان المكان

غيره فينصب بتقدير فعل بلا خلفة **قوله** واحترز به عن نحو توسط القسم
بتقديم غير الشرط قال الرضي بتقديم ما يطلب خبرا من مبتدا او لم يدخل
عليه ناسخ او داخل وانما قال بتقديم غير الشرط لان الاحتراز عن
توسطه بتقديم الشرط بقوله على الشرط وفيه بحث لان الاحتراز
عن جميع صور التوسط حصل بقوله اول الكلام لاحالة بقوله على الشرط
لان الكلام في الشرط فلا بد من ذكره **قوله** اى الزم القسم جعل ضميره لزومه
للقسم مع بعده ودون الشرط مع قربه لان الكلام في القسم
لكن قوله وكان الجواب للقسم ودون ان يقول وكان الجواب
له يدل على انه جعل ضميره لزمه لغير القسم فلم يضمر القسم في قوله وكان
الجواب للقسم لئلا يتوهم عود الضمير الى ما عاد اليه ضمير لزمه **قوله**
لانه يلزم ان يكون مجزوما او غير مجزوم وهو محال فيه انه اذا كان
الشرط ماضيا لا يجب جزم الجزاء فكيف يلزم كونه مجزوما وغير مجزوم
وجوابه ان يكلف ويقال اراد صحة كونه مجزوما ووجوب
كونه غير مجزوم **قوله** وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط فيه بحث
لان الجواب مجموع القسم وجوابه لا مجرد الجواب على عكس ما اذا
كان الجواب للشرط فان جواب القسم مغن في مجموع الشرط والجزاء
قوله فيكون باعتبار التقديم والجواز كلبهما نشأ على ترتيب اللف
لان تقديم الغير مقدم على جواز الفاء القسم في المذكور في قوله انا
والله ان تأتني انك تقديم الغير مقدم على الفاء القسم لكن في
قوله وعلى المعنى الثاني في هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط
فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار اعتبار
الشرط على ترتيبه نظرا لان تقديم الغير كما انه مقدم على جواز الفاء
على المعنى الاول مقدم على جواز اعتبار الشرط على المعنى فيكون النشر

النشر على ترتيب اللف وجواز الشرط وكلبهما وان اريد اللف الذي
باعتبار مثالي انا والله وان تأتني والله فهو على المعنيين باعتبار التقديم
على ترتيب اللف وعلى المعنى الاول على غير ترتيب اللفظ باعتبار
الفاء القسم واعتباره على المعنى الثاني على ترتيبه باعتبار اعتبار الشرط
والغاية فكلامه مما يتعجب عنه الناظر ويجعل نظره عن الاحاطة لقصده
الناظر وقد بلغني نسخة لا تجيء عليه شئ وكانه اصلحه بعض من اصلح كتابه
لكونه مجازا من عنده هذا نظره والاولى والانسب لسياق الكلام
جعل ضمير ان يعتبر الى القسم لانه في مقابله وجواب اعتبار القسم على
تقدير اعتبار القسم على تقدير تقدمه اول الكلام **قوله** وان تأتني
والله يحتمل العطف على قوله انا والله فيكون مثالا لتقدم الشرط ويحتمل
العطف على قوله والله ان تأتني فيكون انا ويكون مثالا لما افاده
منع الخلو المستفاد من قوله بتقدم الشرط عليه او غيره من تقدم الشرط
والغير معا **قوله** وانما اوردنا في هذا المثال الشرط لصيغة المضي الخ نص
على ما اشار اليه السهيلي المالكي **قوله** اختلف في بين اعتباريه اى اعتبار اللف
والنشر **قوله** او مقدرة كملفوظة في صدر الكلام مقدرة كملفوظة
مطلقا المقدر في الصدر كملفوظة فيه والمقدر في وسطه كملفوظة
فيه فلا وجه لتخصيص البيان بالمقدر اول الكلام **قوله** فانه لو كان
جزاء الشرط اه قال الرضي فيجب ان نحو ان ضربتني اكرمك
بالجزم اكثر من ان ضربتني فاكرمك **قوله** فانه لو كان جزاء الشرط
يلزم الاتيان بالفاء لان حذفها لا يجوز الا في الضرورة ولهذا يقف
قول من استغنى عن تقدير القسم بتقدير الفاء لكن في لزوم
الاتيان بالفاء نظر بين اللازم اما الفاء واذا الا ان يوسع في قوله
الاتيان بالفاء واعلم انه قد يقع الشرطية في مقام جزاء الشرط فاما

لا تبتئس

بعينه الشرط الثاني فيجعل مجموع الشرط جزاء ويدخل الفاء على اداة الشرط غير
الجزائية واما ان يلقى فيجعل الجزاء للشرط الاول كذا ذكره الرضي
وقد تقدم الجزاء على الشرط فيقدم مثله جزاء ويجعل المقدم والتالي عليه
عند البصري ويجعل مع تقدمه جزاء عند الكوفي ويلزم حينئذ في الشرط
كذا في التسهيل **قوله** واما للتفصيل قال الرضي ويحذف اما لكثرة
الاستعمال وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا
وما قبلها منصوبا به فلا يقال زيد اضربت ولا زيدا فضربته
بتقدير اما وما وقع في توجيه ماتى او ابن الكتب من قولهم وبعد
فاتى اه بتقدير اما فمن عدم تقدير التقدير كما ينبغي **قوله** والحكم
بان كلمة اما للشرط للزوم الفاء في جوابها وسيبويه الاول للتاء ولم
يحكم بكون اذ وحين للشرط مع انه يقال زيد حين لقيته فانا
اكرمه واذا لقيته فانا اكرمه ولاذ شواهد كثيرة في القران لعدم
لزومها بين جملتين الاتيان بالفاء ظرفين جارين مجرى الشرط
وانما جاز اعمال المستقبل في الظرف الماضوي وان امتنع وقوع
المستقبل في الماضي لان الغرض لزوم وقوع تلك الافعال
المستقبلة حتى كان هذه الافعال المستقبلة وقعت في الازمنة
الماضية وصارت لازمنة طاكل في ذلك لقصد المبالغة **قوله**
مما في حينما اي حين فاياما هذا هو الوجه دون الآخر لانه لا يصح
التعويض بجزء ما في حينا ما مطلقا ما لم يكن في الفاء فان ما في حينما
اما معمول الشرط كما اثبته المذهب الآخر وفي قوله جزء ما في حينما
مطلقا اطلاق محل اذ لا يجوز في اما زيد فمنطلق اما منطلق فزيد
وفي اما يوم الجمعة فاتى منطلق اما اتى منطلق يوم الجمعة **قوله** وهذا مذهب
سيبويه قال الرضي وبقية النحاة هذا مذهب المبرد واختاره المصر

واختاره المصنف **قوله** عملا مطلقا جعل مطلقا مفعولا مطلقا وقدر
عملا بمعنى مفعوليته وتقديره ظرفا اي زمانا مطلقا اوضح وابعد عن
التكلف **قوله** واما تقديره على تقدير الرفع بما يذكر زيد اه رد
بهذا المذهب بانه لو كان معمول المحذوف مطلقا لجاز اما يوم الجمعة
فزيد منطلق مرفوعا على وجه الاختيار بتقدير فعل رافع اي مهما يذكر
على صيغة المجهول مع انه لا يجوز الا على تاويل مرجوح هو تقدير العامل
اي منطلق فيه ولجاز نصب زيد في اما زيد فمنطلق بتقدير ناصب
مع انه لا يجوز والشارح اختار تقدير الكون وجعل هذا الايراد رد
التقدير الذكور ولا يخفى انه يرد على تقدير الكون ايضا انه لو جاز رفع
زيد في اما زيد فمنطلق بالكون المقدر لجاز الرفع في اما يوم الجمعة
فزيد منطلق بالكون المذكور اي مهما يكن يوم الجمعة فزيد منطلق اعلم
ان مهما يكن بمعنى ما لا يفعل سوى الزمان صرح به المعنى فمعنى مهما
يكن يوم الجمعة فقي يكن ضمير الى مهما لا بد منه فح لا يصح تقدير اما زيد
بمعنى مهما يكن زيد لانتفاء ضمير يربط يكن بمهما وكذا تقدير مهما
يذكر يوم الجمعة ومهما يذكر زيد الا على جعل ما بمعنى الوقت وتقدير العائد
اي وقت يكون زيد فيه وح لا بد من تقدير عائد اليه في الجزاء ايضا
فنقول اما زيد فمنطلق في تقدير ما يكن زيد فيه فهو منطلق فيه وقد
انكر كون مهما بمعنى الوقت الزمخشري في تفسير قوله فما مهما تاتنا به
من آية وقال هو افتراء على لغة العرب لكن اثبته ابن مالك وتبعه
الرضي وتعقبها المغني بانه ليس فيما استشهد به ابن مالك شاهدا
لكونه محتملا والجملة تبين ان الظاهر في مهما هو المذهب الاول **قوله**
وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر اه عدم
جوازه بلا خلاف عدم الجواز بتقدير يذكر والا فقد سمع جوازه

مرجوحا بنقدير العائد **قوله** بقول شخص فلان يبغضك فتقول كلا
اه هذا رد مع للخبر ونفي لخبره وقد يكون بيانا لكون ما اتى به المتكلم شكرا
كقوله تم واتخذوا من دون الله آلهة ليكون آلهم عزا كلا **قوله** وقد
جاء اى كلا بمعنى حقا وهو يجوز ان يجاب بجواب القسم نحو كلا ان
الانسان ليطغى وان لا يجاب به نحو كلا لن يحبون العاجلة **قوله** لانها
مختصة بالاسم فلو لم يقيد لم يصح قوله يلحق الماضى وهذا اتم مما قاله
الهندى احترز عن المتحركة لانها لا يلحق لتأنيث المسند اليه بل لاتصاله
نفس الاسم لانه ما يتطرق اليه المنع وانما لم يعد تاء التأنيث
المتحركة من الحروف ولا علامة التثنية والجمعين فى الاسماء لانها جعلت
مع ما الحقتا به بمنزلة كلمة واحدة واما عدم عدة علامة التثنية والجمعين
فى الفعل فلانها اسماء واشارة الى علامتها حروف فى لغة ضعيفة تبعا
لبيان حكم تاء التأنيث فافهم **قوله** لتأنيث المسند اليه تحقيقا او
تنزيلا كما فى الجموع المنزلة منزلة المؤنث بالتاء **قوله** فان كان اى
المسند اليه اه او المعنى فان كان تأنيث المسند اليه ظاهرا غير
حقيقى او المعنى فان كان المسند اليه المؤنث ظاهرا غير حقيقى **قوله**
اى فانت مخير بين الحاق تاء التأنيث وبين عدمه او فهو مخير
او الحاق تاء التأنيث مخير فيه على الحذف والايصال والاولى حمله
اسم مكان **قوله** وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت
اه هذا ان رفع كون ذكرها مستغنى عنه فالوجه ان يقال المتبادر
من قوله يلحق الوجوب فكما ستغنى منه الظاهر الغير الحقيقى **قوله** اى جمعى المذكر
والمؤنث فى مثل هم يعنى الضعف حين الاسناد الى الظاهر مطلقا
كما افاده عبارته ولو جعل مرتبطا بقوله فان كان ظاهرا غير حقيقى
لصار مفيدا لكن باكثر مما ينبغى ان يقصد لانه مقيد بكون الفاعل

الفاعل ظاهرا غير حقيقى وبفعل الماضى **قوله** اى ادخلته نونا اطلاق النون
عليه ليس على ما ينبغى لانه ادخال النون الذى يسمى تنوينا قال فى الصحاح
يقال نونت الاسم تنوينا والتنوين لا يكون الا فى الاسماء **قوله**
تسمى به ما بنون الشئ لا يقال لزيد المضروب انه ما به ضرب زيد فليس
التنوين ما به نون الشئ اى ادخال النون على الشئ بل هو النون الداخل
قوله نون ساكنة اى بذاتها ان اراد بالساكن بذاتها ما يكون
ساكنا اذا لم يكن موجب التحريك فكل نون فى اخر المعرب نحو محسن
وصابئن كذلك وان اراد معنى آخر فليبين حتى يتكلم عليه **قوله** فلا
يضر ما الحركة الظاهرة فلا يضره لرجع الضمير الى تعريف التنوين وكانه
اراد بذلك الضمير عبارة التعريف **قوله** وهى مسئلة اه هكذا ذكره
الرضى وتبعه الشارح وظهر ان المراد نون هى كلمة لان الكلام فى قسم
الحرف بمنع ذلك الشمول **قوله** اى آخر الكلمة حقيقة او حكما فيدخل
فيه تنوين قائمة وبصرى واخ بل المراد بالآخر ما ينتهى اليه المتكلم فيشمل
تنوين قاض فان الضاد ليس اخر الكلمة حقيقة ولا حكما بل اخره
منوى لكنه ينتهى به المتكلم **قوله** لان المتبادر من منابعتها اه فيه بحث
بل المتبادر منه لحوقه به من غير تخلل حرف فالوجه ان اوراج الحركة للتنبيه
على انه يسقط فى الوقف باسقاط الحركة **قوله** لانا كيد الفعل فخرج
اه لو قال بدل لانا كيد الفعل للتمكن او التنكير اه لاستغنى عنه **قوله**
فلا ينتقض التعريف بالنون فى بارجل اه قد عرفت ما فى الانتقاض ودفعه
بما ذكره يوجب اخراج تتبع حركة الاخر نون التاكيد ايضا **قوله**
فهو الدال على ان مدخوله اه قال الرضى قيل هو مختص بالصوت واسم
الفعل نحو سيبويه وصه وقال فى الصحاح تنوين صه للفرق بين الوصل
والوقف فعند الوصل بنون وقيل للفرق بين المعرفة والنكرة

ومقتضى كلامه ثبوت قسم سادس للتنوين هو الفارق بين الوصل
والوقف **قوله** اسكت السكوت الآن لا يمكن طلب الشيء في زمان
الحال والا لكان طلبا لما يمتنع امتثاله اذ ما لم يقع الامر عن امره ولا يفهم
المخاطب لا يمكنه الاقدام به فقولهم سكت السكوت الآن مسامحة
معناه اسكت سكوتا متصلا بالآن **قوله** لزال للعلتين العلمية والتانيث
قال الزمخشري تاء مسلمات ليست متمحضة للتانيث ووجود ما يمنع
عن تقدير التاء ايضا فلا محالة مسلمات علما منصرف **قوله** وذلك
الرد ومن اسباب حسن الغناء فسمي تنوين الترنم حسن الغناء ومن لم يتنبه
لما ذكره قال سمي به لان فيه ترك الترنم **قوله** وعوض عن الالف عند
المتغني نون التنوين لا وجه لتحصيل المدة بالاشباع ثم ابداله بالتنوين
بل الاظهر ان الحاق التنوين مغن عن تحصيلها بالاشباع **قوله** كقول الشاعر
هو رؤبة على ما في القاموس وتحريك عين الخفق منه لضرورة الشعر
والخفق حركة السراب واضطرابه والقاع المستوي المنفسح والاعماق
جمع العمق بالفتح وقد يضم اطراف المفازة والحاوي الخالي والمخترق
مهب الرياح واشتباه الاعلام التباس علاماته يعرف بها الطريق
والواو في قوله وقاتم واورب بريد رب مفازة مغيرة الاطراف
متشابهة الاعلام سلكت **قوله** واما التنوينات الاخر ففي اعتبار
الوضع اه اذ الظاهر ان تنوين العوض لعوض التعويض المقابلة لعوض
المقابلة وجعل التنوين والا على حذف المضاف اليه وهو والا على الجعيتة
كالنون بعيد ففي قول المصنف وهو للتمكن والتنكير والعوض مقابلة
والترنم ايضا مسامحة حيث ابرز العوض والمقابلة والترنم في معرض
الموضوع له **قوله** وخطا بحذف الف ابن وما في بين ارباب الحديث
انه يحذف من العلم الموصوف بالابن المضاف الى الاب دون الجد

دون الجد فرقا بينهما لعلة فاعدة وضعوها على خلاف قاعدة العربية
قوله كذا قولهم هذا فلان بن فلان ان رضي وطاهر بن طاهر وهي
بن بي وضل بن ضل لانه يعتبر به عن لا يعرف على اجرائه مجرى العلم وان
كان يدخل فيه كل من هذه الصفة هذا كلامه وفي القاموس طاهر بن
طاهر ملن لا يعرف هو وابوه وضل بن ضل بكسرهما وضمهما لا يعرف
ابوه وهي بن بي كلاهما على وزن اتى من ولد آدم ذهبت في الارض
لما تفرق ما يولده فلم يحسن منه اثر **قوله** ليلا يلتبس بنت
في مثل هذه هند ابنة عاصم فانه لا التباس لان تاء التانيث
مطولة بخلاف تاء ابنة فالوجه ان يقال لم يحذف الف ابنته
لان طالب التخفيف يكفيه وجود بنت فاذا استعمل ابنة لم يجز
له حذف الالف للتخفيف لانه لو كان طالب التخفيف لاستعمل
بنتا **قوله** نون التاكيد خفيفة قدم الخفيفة لكونها بعضا من الثقيلة
ومدلولها بعض مدلولها **قوله** لانها مبنية والاصل في البناء السكون
ولك ان تقول انه فرع المثقلة بحذف نونها الثانية لان الآخر
اولى بالحذف فالباقي بعد الحذف هو الساكن هذا انما يتم على مذهب
الكوفيين من ان المخففة فرع المثقلة واما على مذهب سيبويه من ان كل
منهما حرف برأسه على ما نقله الرضي فلا **قوله** والف الجمع اي الالف
الفاصلة الاولى الاكتفاء بالكسرة **قوله** يختص نون التاكيد الظاهر اي
يختص خبرا ان لنون التاكيد فتعين الضمير طا ومن جوز رجوعه الى
القسمين نبا وبين كل واحد منهما فقد بعد كل البعد وينافي الاختصاص
بما ذكر كثرة في مثل اما يفعلن فالاولى ان يجعله في سلك ما يختص
وزاد الرضي التخصيص **قوله** نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد
يعني عن هذا التفصيل وله اخرا بالتخفيف والتشديد وجمع هذه الامثلة

قوله فلا يقال زيد ما يقوم الا قليلا في مجيئها مع النفي بما نظرا لما وجد في النفي بلا لمشابهة النفي حتى مجيئها في النفي بلا المتصلة فليس عند ابن جني بخلاف المنفصلة ان جاءت قليلا نحو لا في الدار يضربن زيد والمراد بالنفي ما يشمل الجحد حتى سيبويه ندخل بعد لم تشبيها طا بلا النهي في الجزم قوله ولزمت اي نون التاكيد في مبحث القسم هو الجواب فهو من قبيل اضافة الجواب الى القسم كما افاده الشارح فما ذكره الهندي ان الاضافة من قبيل حرد قطيفة محل نظر ونقض اللزوم بقوله لم ولئن منهم او قتلتم او الى الله تحشرون فوجب تقييد المبحث بان لا يتعلق ظرفا او جارا متقدم عليه قوله اي الشرط المؤكد حرفه بما سواء كان التاكيد لازما كما في حيثما واذ ما او جائزا كما في متى ما واما وقد يؤكد جواب هذا الشرط ايضا قوله ليدل على الواو المحذوفة وفي لا تخشون ليطرد وكذا قوله ليدل على الياء المحذوفة قوله ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة وح لا بد من بيان جهة عدم حرف الالف في اضربان واضربانّ وسنعلم والحق انه لا تردد في اشتراط ان يكون الساكنان في كلمة واحدة والمشددة في التثنية وجمع المؤنث نزلت منزلة المتصلة قوله وهو الواحد المذكر كما سيأتي كان وصيغتا المتكلم بمنزلة الاستثناء عنه اي عن الحكم بفتح ما قبلها او ان تقول ما قبلها مفتوح فيهما ايضا لان الالف ليس حاجزا حصينا فكانها واقعة بعد الفتحة بلا فاصلة ويحتمل ان يراد بقوله ونقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان بيان انك تثبت الالف في تاكيدهما بالنون المشددة فح لا يكون المقصود الاستثناء قوله فانه يجيز التقاء الساكنين على غير حده او لانه ينزل المخففة منزلة المشددة لكونها فرعها ومن المجوزين ذلك الالحاق من

من يكيه النون وعليه حمل قوله ولا تتبعان بالتخفيف ولم يجوز البصريون الا الالحاق مطلقا للزوم التقاء الساكنين على غير حده وان كان في مثل لا تضربانّي بالحاق نون الوقاية واضربان با دغام نون التخفيفة في نون المفعول لان المشددة ليس بعد المدة في كلمة واحدة ولا منزلا منزلة ما يكون في الكلمة الواحدة كما في المشدد وهو الف التثنية قوله وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الآخر هكذا قاله الشارحون كلهم لكن غرضه لا يقتصر عليه بل من غرضه الفرق بين التثنية وصيغتي الجمع والواحدة المؤنث حيث يجوز التقاء الساكنين في التثنية دونهما بان التقاء الساكنين انما يجوز اذا كان المدة والمدغم من كلمة واحدة ويكون المشددة منفصلا بالمدة او كالمتصل لا منفصلا والنون المشددة مع الضمير البارز سوى الف التثنية كالمتصل وارد بالمنفصل نحو يا مجاب والف يحيى فانه يمنع من الاعلال بالحذف كما ذكره الرضي ان شبهها بالضمير المتصل مطلقا لا يصح لان واو الجمع وياء المخاطبة ايضا متصلان بل ينبغي ان يشبهه بالف التثنية لا نجه عليه ولا يجاب في دفعه الى ان المراد بالمتصل الف التثنية كما يشعر به بيان الشارح فيما بعد والغرض من التشبيه بيان حال الاخر مع النون بتشبيهه بما عرف حاله من الاخر مع المتصل الف التثنية كان او غيرها لا بحمله على المشبه به حتى يرد ما ذكره الرضي ان ثبوت حرف العلة مع الف التثنية لا يستغني عن التعليل وليس لحذفه علة خاصة به حتى يسوغ ان يحمل عليها نون التاكيد بل هما سيان في وجوه التعليل قوله اما ضمير بارز لا يخفى انه لا ينحصر في القسمين لانه قد يكون خالصا عن الضمير نحو ليضربن زيد قوله وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها اه يعني لم يراعات ترتيب تصريفها فانت مراعات ترتيب المثل بها فيها قوله

خطا لمرتبة ما يدخل الفعل اه ولان التنوين لازم بخلاف النون فهو
اولى بالحفظ وايضا الكسر مما لا يلايم الفعل فادخاله على لاحق الاسم
اولى قوله فيرد ما حذف متفرع على الحذف في حال الوقف اذ
لا مجال للرد في الحذف للساكنين الا ان يجعل الرد اعم من الرد في
الكتابة ايضا قوله والمفتوح ما قبلها بقلب الفا ياء الكتابة في الاصل
على الوقف وفي الاول على الابتداء كما تقرر في محله يوجب
ان يكتب الفاء الخفيفة التي لم ينفتح ما قبلها ويكتب الفاء اذا انفتح
ما قبلها فكتابتها على خلاف القياس - اللهم نشكر نعماءك
على قدر آلائك واسئلك ان تجعل هذه الاقلام المبتدأة
بخير اسمائك بخير افضل انبيائك ذخرا لي وموجبا
لجزيل جزائك وصل عليه بدوام ارضك
واسمائك امين يا رب العالمين
وقع الفراغ من تحرير هذا الكتاب
بعون الله الملك الوهاب
في غرة ذي القعدة الشريفة
سنة سبع وسبعين والف
من هجرة البنوية